

UNIVERSAL
LIBRARY

OU_234977

UNIVERSAL
LIBRARY

15

ع OSMANIA UNIVERSITY LIBRARY

Call No. 140 ع

Accession No. A 449

Author عبد الرحمن بن ابي بكر بن شهاب الدين

Title تحفة المصنفين بشرح نظم المنطق

This book should be returned on or before the date last marked below.



كِتَابٌ

تحفة المحقق بشرح نظام المنطق

﴿ تأليف ﴾

(العلامة السيد أبي بكر عبد الرحمن)

« بن شهاب الدين العلوي الحسيني »

ملتزم الطبع الفاضل ذو الايادي العظيمة والمواهب الجليده

﴿ الشيخ عبد الرحمن بن الشيخ عبد العزيز علي آل ابراهيم ﴾

زاده الله رغبة في الخير ونشر العلم

حقوق الطبع محفوظة

(الطبعة الاولى)

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

اللهم يا جاعل المنطق آلة لبيان ما يحتاج من المعاني في الجنان ،
وواضع الميزان لتعصم مراعاته عن الخسار وعن الطغيان ، نحمدك على
ما المهمتنا من التصديق باستحالة تصور ذاتك ، وارشدتنا الى الاذعان
بامتناع قياس حادث صفات مخلوقاتك على قديم صفاتك ،
والصلاة والسلام على الجوهر الذي هو جنس الاجناس العالي ،
والمبدأ الفياض على كل مقدم وتالي ، سيدنا ومولانا محمد الذي هدانا الى
الدين القويم بدلالته ، واقام الحجّة البالغة والبرهان المبين على صدق
رسالته ، وعلى آله المدلين بجميع النسب الموصلة الى استيداع اسراره ،
والاقمار المنعكسة الى مرآتي هياكلهم الطاهرة لوامع انواره ، وعلى
اصحابه الذين رسموا مجد الحسام انواع الاشكال في اشباح الجاحدين ،
وعلى التابعين لهم باحسان الى يوم الدين ،

﴿ أَمَّا بَعْدُ ﴾ فهذه تعليقات بين البسط والاختصار ، ونقريرات

ينجلي بها صدى الشك عن نواظر الافكار ، وضعتها على منظومتي المسماة
نظام المنطق ، وسميتها (تحفة المحقق ، بشرح نظام المنطق) كتبتها تيمنا

للفائدة بذكر ما لم يذكر فيها من مهم الامثلة ، وتفسير ما يحتاج الى التأمل من بعض المعاني المشككة ، وزيادة بعض ما تدعو الحاجة اليه من المسائل ، وايضاح ما لبعض الضوابط والاحكام من العلل والدلائل ، وكنت اود ان اكتب عليها شرحاً متكفلاً ببيان مقاصدها ، ملتزماً بتكميل فوائدها ، أعرض فيه لغوامض الإعراب والتقدير ، وابين فيه اسباب التقديم والتأخير ، واستطرد الى ذكر ما اشتمل عليه النظم من اللطائف الأدبية ، واكشف قناع الخفاء عن ما فيه من النكت العربية ، فكان الصارف عن ذلك قصور الباع والاطلاع ، وضيق الوقت عن الاتيان من ذلك بالمستطاع ، على ان الأغراض مختلفة في اقتناء انواع نفائس الرغائب ، والأهوية متغايرة في الغرام بعرائس المطالب ،

هوى ناقتي خلفي وقدامي الهوى واني وياها لمختلفان
فلربما استثقل طالب الدر تنقيته من بين اليواقيت ، وعز على مرید العنبر تميزه من المسك الفتيت ، ولما انحلت عرى العزم عن الشرح على المنهج المذكور ، امتطيت نجيب قاعدة « الميسور لا يسقط بالمعسور » وشرعت في ذلك مقتصرًا على ذكر المباحث الميزانية ، معتمداً على المعونة الربانية ،

وَرَكَّبَ الْعَقْلَ لِإِتْنَاجِ الْحِكْمِ	حَمْدًا لِمَنْ صَوَّرَ أَشْكَالَ الْأُمَمِ
حَكْمِ قَضَايَا الْحَادِثِ الْمُؤَلَّفِ	وَعَرَّفَ الْإِنْسَانَ فَصْلَ الْقَوْلِ فِي
يَسْهَلُ بِالْإِكْرَامِ وَالتَّعْظِيمِ	وَصَيَّبُ الصَّلَاةِ وَالتَّسْلِيمِ
مَنْ جَاءَ بِالْحُجَّةِ وَالْبُرْهَانِ	عَلَى ضَرْيَحِ جَوْهَرِ الْأَكْوَانِ
وَالصَّحْبِ أَهْلَ الْمَجْدِ وَالْمَنَاقِبِ	مُحَمَّدٍ وَآلِهِ الْأَطَّائِفِ

في الخطبة براعة الاستهلال ، والتوجيه البديعي ببعض مصطلحات
الفن ، بألفاظ يكثر بها التمثيل لدى اهله كما سترها

وَبَعْدُ فَالْمَنْطِقُ مَعْيَارُ الْعُلُومِ تُجَلَّى بِهِ عَنْ نِيرِ الْفِكْرِ الْغُيُومِ
يَبِينُ لِلْسَّارِي بِهِ أَقْوَى سَنَنِ نَعْمَ وَبِالْقُوَّةِ فِي ذَا الْفَنِّ عَنْ
عَقَائِدِ الْإِسْلَامِ تُدْفَعُ الشُّبُهَةُ فِيهَا مَا بَيْنَ الْعُلُومِ مَرْتَبَهُ

اعلم ان المنطق معيار النظر والاعتبار ، وميزان البحث والافتكار،
وصيقل الذهن ، ومشحذة القوة المفكرة من العقل، وبه تنقشع عن نير
الفكر غيوم الوهم والخيال ، ويبين به مستقيم سنن التعرف والاستدلال ،
وهو بالنسبة الى الأدلة العقلية كالعروض بالنسبة الى الشعر ، والنحو
بالإضافة الى الاعراب ، فكما لا يعرف الا بميزان العروض منزحف
الشعر من موزونه ، ولا يميز الا بعلم النحو معرب الكلام من ملحونه،
فكذلك لا يفرق الا بالمنطق بين فاسد الدليل وقويمه ، وصحيحه وسقيمه،
﴿ قال الامام الغزالي ﴾ قدس سره العزيز : كل نظر لا يتزن بهذا الميزان،
ولا يتقدر بهذا المعيار ، فاعلم انه فاسد العيار ، غير مأمون الغوائل
والاغرار . انتهى

ولا يذهب عنك انه منقسم الى قسمين - . قسم خلا عن الفلسفة
كالمذكور في هذه المنظومة - . وقسم لم يخل عنها . والثاني هو محل
الخلاف ، والأول لاخلاف في جواز الاشتغال به ، بل هو كما قال
العلامة الحفناوي وغيره : فرض كفاية . لان تحرير العقائد الاسلامية
ودفع الشكوك والشبه عنها واجب على سبيل فرض الكفاية وذلك مما

يتوقف على القوة في هذا الفن « وما يترتب عليه الواجب واجب »
 وَقِيلَ مَنْ لَمْ يَعْرِفِ الْمَنْطِقَ لَمْ يُوثِقْ بِهِ إِذْ بِالْأَخْطَاءِ يُتَّهَمُ
 التعبير هنا بقيل ليس للتضعيف بل لمجرد العزو، وصاحب هذه المقالة هو
 الامام ابو حامد الغزالي قدس سره ، ونص مقاله كما نقلها شيخ الاسلام
 زكريا الأنصاري في شرحه على متن « إيساغوجي » : من لا معرفة له
 بالمنطق لا ثقة بعلمه ولا يتلقى منه بالقبول لكونه خاليا عن الادلة العقلية
 التي تستفاد من هذا الفن «

وَقَدَرَأَيْتُ مِنْ بَنِي هَذَا الزَّمَنِ تَنَافَسُوا فِي ذَلِكَ الْفَنِّ الْحَسَنَ
 فَعَنَّ لِي إِسْعَافُ كُلِّ مُبْتَدِي ذِي رَغْبَةٍ فِي نَيْلِ هَذَا الْمَقْصِدِ
 بِنَظْمٍ مَا يَلْزِمُ مِنْ قَوَاعِدِهِ وَيَغْلِبُ اسْتِعْمَالُهُ لِرَأْدِهِ
 القواعد جمع قاعدة وهي والضابط : الامر الكلي المنطبق على جميع جزئيات
 في بُدْءِ رَائِقَةِ النَّظْمِ بَادِرَةِ الْمَعْنَى إِلَى الْأَفْهَامِ
 أَثَرْتُ بَسْطَهَا مَعَ الْبَيَانِ عَلَى اخْتِصَارِ غَاوِضِ الْمَعَانِي
 وَشَجْتُ مَتْنَهَا بِذِكْرِ الْأَمْثَلِ حَتَّى تَكُونَ لِلْمَرَامِ مُوَصِّلَةً
 وَلِي بِمُسَدِّي الْفَضْلِ مُنْتَهَى الْأَمَلِ فِي أَنْ يُثَبِّتَنِي عَلَى هَذَا الْعَمَلِ
 وَإِنْ يَعْمُ نَفْعُهَا وَيَعْظُمَا فَإِنَّهُ أَجَلٌ مِنْ تَكْرَمَا

مقدمت

المقدمة عبارة عما يترتب على معرفته الشروع في العلم . والعلم هنا هو حقيقة الإدراكات - لكن يُضطر هنا في تعليم الإدراكات وتفهمها الى ما بينها وهو المعلومات والالفاظ ، فهذا تطلق المقدمة عليها مجازا لشدة ارتباط الالفاظ بالمعاني ، وهي في هذا الفن : ذكر تعريف العلم وتقسيمه الى التصور والتصديق ، وتقسيم كل منهما الى البديهي والنظري ، وتعريف النظر والفكر ، وبيان الحاجة الى المنطق ، وتعيين حده وموضوعه وفائده وغايته كما ستراه

العلم الإدراك وهو يرسم	بأنه الصورة ذو ترسيم
في العقل من شيء وهذا أقساما	إلى تصور وتصديق فما
يكون إذعاناً بنسبة الخبر	إيجاباً أو سلباً الذي العقل حضر
فذلك التصديق قال الحكماء	لا الفخر وهو الحكم أيضاً فهما
ردفان والتصور الساذج ما	سواء فالإدراك جنس لهما

العلم هو الصورة الحاصلة بمعنى المرئسة من الشيء عند العقل فهو مرادف للإدراك ، والمراد بالصورة الصورة الناشئة المنتزعة من الشيء سواء كانت له أم لم تكن ، والمراد بالعقل هنا ما يرادف النفس الناطقة ، وهو جوهر مجرد عن المادة في ذاته لا في فعله ، ومعنى التجرد فيه أنه ليس قابلاً للإشارة الحسية لا أصالة كالصورة - ولا تبعاً - كالهولي . أما في أفعاله من التدبير والتصرف فمشرط فيه مقارنة المادة ، وليس المراد

ما يرادف الملك ولا غيره من المعاني . فان قيل : يخرج عن تعريف العلم علم البارئ سبحانه وتعالى . قلنا : لا بأس بخروجه - لان المقصود هنا هو تعريف علم البشر الحادث بقريظة ان المبحوث عنه هو العلم الكاسب والمكتسب ، والمنقسم الى التصور والتصديق ، والى البديهي والنظري ، وعلم البارئ منزّه عن جميع ذلك . وتعميم قواعد الفن انما هو بحسب الحاجة ، وهذا التخصيص لا ينافي التعميم المقصود ، وانما ينافي مطلق التعميم وهو غير مقصود فلا محذور .

ثم العلم ينقسم الى قسمين : تصديق وتصور ساذج - فان كانت الصورة الحاصلة لدى العقل من شيء اذعاناً واعتقاداً لنسبة خبرية ايجابية كانت أو سلبية فهو التصديق . وان لم يكن كذلك فهو التصور الساذج - والمراد بالساذج ان لا يكون مع التصور حكم وإذعان بما مر ، بل يكون إدراكاً مجرداً ، سواء كان إدراكاً لامر واحد - كتصور زيد - أو لأمور متعددة بدون نسبة - كتصور زيد وعمرو وبكر - أو مع نسبة غير حكمية سواء كانت تامة - كالنسبة الانشائية في اضرب مثلاً - أو غير تامة -

كالنسبة التقييدية في غلام زيد

ثم التصديق على رأي الحكماء بسيط ، وتصور الطرفين والنسبة شرط فيه خارج عنه . والحكم نفس التصديق لاجزاء منه ، وهو على رأي الامام الرازي ومتابعيه مركب من مجموع التصورات الثلاثة والحكم ، فالحكم عنده جزء من التصديق وبين الامرين فرق يظهر بالمثال . فانا اذا تصورنا الانسان وحكمنا عليه بأنه كاتب او ليس بكاتب - فهنا أمور أربعة : تصور الانسان المحكوم عليه ، وتصور مفهوم الكاتب المحكوم به ،

وبصور نسبة الكتابة الى الانسان من غير رابطة بينهما بنفي أو اثبات ، والرابع إدراك ان النسبة واقعة أو لا واقعة ، وهو الحكم . وهذا هو التصديق نفسه عند الحكماء ، وجزء منه على رأي الامام (وقال الغزالي) العلم ينقسم الى العلم بذوات الاشياء كعلمك بالانسان والشجر والسماء وغير ذلك ويسمى هذا العلم تصورا ، والى العلم بنسبة هذه الذوات المتصورة بعضها الى بعض إما بالايجاب أو السلب كقولنا : الانسان حيوان ، أو الانسان ليس بحجر ، فانك تفهم الانسان والحجر فهما تصورياً لذاتيهما ثم تحكم بأن أحدهما مسلوب عن الآخر أو ثابت له ، ويسمى هذا تصديقا لانه يتطرق اليه التصديق والتكذيب . انتهى

قَالَ كُلُّ مَنْ كَلَّ مِنْ النُّوعَيْنِ لَيْسَ الضَّرُورِيُّ الَّذِي نَسْتَعْنِي
عَنْ اكْتِسَابِهِ وَلَيْسَ النَّظْرِيُّ الْمَخْرُوجَ الذِّهْنِ إِلَى التَّفَكُّرِ
بَلْ فِي كِلَا التَّصَدِيقِ وَالتَّصَوُّرِ بَعْضٌ بَدِيهِيٌّ وَبَعْضٌ نَظْرِيٌّ

تتوقف معرفة التقسيم المذكور على معرفة البديهي والنظري، ولهذا اردف كلا منهما بما يميزه . فالضروري مالا يحتاج في حصوله الى نظر - كتصور الوجود والشيء والحرارة والبرودة ، والتصديق بأن الكل أعظم من الجزء ، وان النار محرقة ، والشمس مشرقة - والنظري ما يحتاج في حصوله الى نظر - كتصور حقيقة الملك والجان ، والتصديق بأن العالم حادث ، والصانع موجود - والوجدان مغن عن تجشم إيراد الأدلة على ذلك اذا علمت ذلك فاعلم ان كل واحد من التصور والتصديق ليس ضروريا كله، وليس كسبيا كله ، بل البعض من كل منهما ضروري لا يحتاج

في تحصيله الى نظر وفكر ، والبعض الآخر من كل منها نظري يمكن تحصيله من البعض الآخر الضروري . فظهر مما مر ان كلامنا من التصور والتصديق منقسم الى ضروري ونظري ، وان كلامنا من الضروري والنظري منقسم الى تصور وتصديق

وَالفِكْرُ تَرْتِيبُ اُمُورٍ عُلِمَتْ فِي الذِّهْنِ كَيْ تُذْرَى اُمُورٌ جُمِلَتْ
 الفكر هو ترتيب أمور معلومة اي حاصلة عند العقل ليتوصلن بذلك الترتيب الى امور مجهولة ، بمعنى ان الوجه المطلوب منها مجهول ، لانها مجهولة من جميع الوجوه ، لان طلب المجهول المطلق محال بالضرورة ، مثال ذلك اذا حاولنا تحصيل معرفة الانسان رتبنا الامور المعلومة لنا وهي الحيوان والناطق . بان جعلناهما بحيث يطلق عليهما اسم الواحد بانسبة التقيدية بينهما حتى يتأدى الذهن منه الى تصور الانسان . وكما اذا حاولنا التصديق بحدوث العالم وسطنا المتغير بين طرفي المطلوب . لاننا قد عرفنا تغير العالم وعرفنا حدوث المتغير وحكمنا بان العالم متغير وان كل متغير حادث - فحصل لنا التصديق بان العالم حادث . والمراد بالمعلومة هنا ما حصل تصورهما في العقل عند المرتب ، ويشمل التعريف اليقينيات - كما مر مثاله - والظنيات والجهليات كقولنا في الظني : هذا الحائط ينتثر منه التراب وكل حائط ينتثر منه التراب ينهدم فهذا الحائط ينهدم ، واما في الجهلي فكما اذا قيل : العالم مستغن عن المؤثر وكل مستغن عن المؤثر قديم فالعالم قديم ، وانما اعتبر الجهل في المطلوب لان استعلام المعلوم تحصيل حاصل

وَذَلِكَ التَّرْتِيبُ لَيْسَ دَائِمًا لِأَنَّ يَكُونُ صَائِبًا مُلَازِمًا
 إِلَّا تَرَى تَبَايُنَ الآرَاءِ بَيْنَ أَوْلِي الأَحْلَامِ وَالذِّكَاةِ
 بَلْ رُبَّمَا الْوَاحِدُ بَيْنَ أَمْسِهِ وَيَوْمِهِ يَنْقُضُ فِكْرَ نَفْسِهِ

الترتيب المذكور لا يلزم ان يكون دائما صائبا بدليل ان العقلاء يناقض بعضهم بعضا في مقتضى افكارهم ، فمن واحد يتأدى بفكره الى التصديق بحدوث العالم مثلا ، ومن آخر يتأدى به الى التصديق بقدمه . بل الانسان الواحد ربما يناقض نفسه بحسب وقتي فكره ، وأحد الفكرين خطأ لا محالة ، فلا بد من قاعدة كلية لوروعيت لم يقع الخطأ في الفكر

وهي المنطق

فَأَحْتِيجَ وَالحَالُ بِهَاتِيكَ السَّفَهَ لَوْضِعَ تَأْتُونَ يُفِيدُ المَعْرِفَةَ
 بِطُرُقِ اكْتِسَابِ عِلْمٍ مَا جُهِّلَ مِنْ الضَّرُورِيِّ وَكَيْفَ يَتَقَلَّ
 فَيَعْتَمِدُ الفِكْرَ مِنَ الوُقُوعِ فِي وَهْدَةِ الأَخْطَاءِ مَهْمَا رُوِيَ
 وَذَلِكَ القَانُونُ عِلْمُ المَنْطِقِ بِهِ الجِجَا عَنِ الحَضِيضِ يَرْتَمِي

حيث كان الحال كما علمت من ان الفكر لا يلزم الصواب بدليل ما ذكر من مناقضة افكار العقلاء ، فالحاجة ماسة الى وضع قانون (اي امر كلي منطبق على جميع جزئياته نتعرف احكامها منه) يفيد ذلك القانون معرفة طرق اكتساب النظريات التصورية والتصديقية من ضرورياتها حتى يكون الاكتساب معتبرا فنتج منه الاحاطة بالافكار الصحيحة والفاصلة الواقعة في تلك الطرق حتى يعرف منه بان كل نظري باي طريق اكتسب واي فكر هو صحيح واي فكر هو فاسد ، وذلك

القانون هو علم المنطق الذي يرتقي به العقل عن حضيض الحيرة ، ويهتدي به الفهم الى مناهج الصواب . فاحتياج الناس الى المنطق ليعصم عن الخطاء في الفكر ثابت بالمقدمات الثلاث المتقدمة - الأولى ان العلم إما تصور او تصديق - الثانية ان كلاً منهما إما أن يحصل بلا نظر او لا يحصل الا بنظر - الثالثة ان النظر قد يقع فيه الخطاء ، فهذه المقدمات الثلاث تثبت احتياج الناس الى ذلك القان

وَلَيْسَ كُلُّهُ بَدِيهِيًّا فَمَا مِنْ حَاجَةٍ إِلَيْهِ أَنْ يُسْتَعْلَمَا

التفريع بالفناء واقع على المنفي لا على النفي كما سيأتي ما يوضحه قريباً
 وَلَيْسَ كَسْبِيًّا وَإِلَّا يَحْصُلُ بِذَلِكَ الدَّوْرُ أَوْ التَّسْلُسُ
 بَلْ بَعْضُ الأَجْرَاءِ بَدِيهِيٌّ كَمَا فِي أَوَّلِ الأشْكَالِ حِينَ نُظِمَا
 وَالأَبْعَضُ مِنْهَا نَظْرِيٌّ مُسْتَفَادٌ مِنَ الضَّرُورِيِّ بِتَرْتِيبِ المَوَادِّ
 كَسَائِرِ الأشْكَالِ إِذْ تُسْتَتَجِبُ فَذَلِكَ مِنْ أَوَّلِهَا مُسْتَخْرَجٌ

انما ذكر القوم هنا بحث كون المنطق ليس بديهياً ولا كسبياً لما عورضوا به في بيان الحاجة الى المنطق في اكتساب العلوم النظرية من ان المنطق بدهي وبدهي لا حاجة الى تعلمه اذ لو لم يكن بديهياً لكان نظرياً فيحتاج في تحصيله الى قانون آخر ولا يمكن ان يكون نفس ذلك القانون الأول لامتناع تحصيل الشيء من نفسه وذلك القانون الثاني محتاج الى قانون ثالث وهكذا . فان وجدنا في سلسلة الاكتساب ما يفتقر الى ما لا يفتقر اليه لزم الدور ، وان لم يوجد لزم التسلسل الى ما لا نهاية له وهما محالان . وتقرير الجواب عن ذلك هو ما في المتن من ان المنطق

ليس بجميع اجزائه بديهياً وإلا لم يحتاج الى تعلمه كما ذكر المعترض ولا بجميع اجزائه كسبياً وإلا لزم الدور او التسلسل كذلك ، بل بعض اجزائه يدهي كالشكل الاول ، وبعضها نظري كسائر الاشكال ، والبعض النظري مستفاد من البعض البدهي بطريق ضروري كما يكتسب غير اليين من الاشكال الاربعة من اليين منها بطريق بين بترتيب مقدماته كخلف والافتراض والعكس على ما يأتي بيانه ، فلا يلزم حينئذ الاستغناء عن تعلمه ولا الدور أو التسلسل كما يذكر المعترضون - على ان المعارضة المذكورة لاتدل الا على الاستغناء عن تعلم المنطق ، والاستغناء عن تعلمه لا يناقض الاحتياج اليه اذ لا يبعد ان لا يحتاج الى تعلم المنطق لكونه ضرورياً بجميع اجزائه ، أو يكون معلوماً بشيء آخر وتكون الحاجة ماسة الى نفسه في تحصيل العلوم النظرية

وَوَاضِحٌ تَعْرِيفُهُ وَغَايَتُهُ مِمَّا ذَكَرْتُ وَكَذَا فَائِدَتُهُ

تعريف المنطق وغايته وفائده معلومات مما سبق ، ولزدها ايضاحاً . اما رسمه فانه آلة قانونية تعصم مراعاتها الذهن عن الخطأ في الفكر . فالآلة بمنزلة الجنس ، والقانونية بمنزلة الفصل مخرج الآلات ارباب الصنائع الجزئية ، وقولهم : تعصم مراعاتها الذهن عن الخطأ في الفكر يخرج العلوم القانونية التي لاتعصم مراعاتها عن الضلال في الفكر بل في المقال مثلاً كعلوم العربية . وانما كان المنطق آلة لانه واسطة بين القوة العاقلة والمطالب الكسبية في الاكتساب ، وانما كان قانوناً لان مسائله قوانين كلية منطبقة على سائر جزئياتها ، كما اذا عرفنا ان السالبة الضرورية

تنعكس الى سאלبة دائماً عرفنا منه ان قولنا : لاشيء من الانسان بجبر بالضرورة ، ينعكس الى قولنا لاشيء من الحجر بانسان دائماً . وانما قالوا : تعصم مراعاتها عن الخطاء ، ولم يقولوا : تعصم عن الخطاء ، لان المنطق نفسه لا يعصم عن الخطاء في الفكر ، وإلا لم يعرض للمنطقي خطأ أصلاً وليس كذلك لانه ربما يخطئ لإهمال الآلة ، وغايته العصمة عن ذلك الخطاء . واما فائدته فهي الاحتراز عن الخطاء في الفكر بجعل الصحيح فاسد أو عكسه

مَوْضُوعُهُ قَالُوا هُوَ الْمَعْلُومَاتُ	تَصَوُّرِيَّاتٌ وَتَصَدِيقِيَّاتٌ
مِنْ حَيْثُ إِنَّ كُلَّ قِسْمٍ يُوصَلُ	مِنْهَا إِلَى مَا كَانَ مِنْهُ يُجْهَلُ
كَالْبَيْتِ عَنْ جِنْسٍ وَفَسَلِ عِلْمًا	تَصَوُّرًا مِنْ حَيْثُ تَرَكِيهُمَا
كَيْفَ لِكَيْ يَكُونَ مُوصِلًا إِلَى	تَصَوُّرِيَّ النَّوعِ حَيْثُ جَهْلًا
وَالخَبَرَيْنِ كَيْفَ تَأَلِفُهُمَا	حَتَّى نَرَى الثَّالِثَ يَدْرِي مِنْهُمَا

اعلم ان موضوع المنطق أخص من مطلق الموضوع ، والعلم بالخاص متوقف على العلم بالعام ، فينبغي اولاً معرفة موضوع العلم ليعلم موضوع المنطق . فهو موضوع كل علم ما يبحث في ذلك العلم عن عوارضه الذاتية - كبدن الانسان لعلم الطب ، فانه باحث عن عوارضه من الصحة والمرض - وكافعال المكافين لعلم انفقه لان انفقيه يبحث عنها من حيث الحل والحرمة والصحة والفساد - وكالادلة السمعية لعلم أصول انفقه لان الاصولي يبحث عنها من حيث استنباط الاحكام الشرعية منها . والعرض الذاتي هو ما يعرض للشيء اما اولاً وبالذات - كالتعجب اللاحق للانسان من حيث انه انسان ، او يلحق الشيء لجزئه - كالحركة بالارادة اللاحقة للانسان

بواسطة انه حيوان وهو جزء الانسان . واما بواسطة امر خارج مساوي
لذلك الشيء - كالضحك الذي يعرض حقيقة للمتعبج بالفعل المساوي
للانسان ، ثم ينسب عروضه للانسان بواسطة العرض الذي هو التعجب
مجازاً ، واما ما يلحق الشيء بواسطة امر اخص كالحق الضحك للحيوان
لكونه انساناً او بواسطة امر خارج اعم - كالحق الحركة للابيض لانه
جسم ، او بواسطة امر مابين - كعروض اللون للجسم بواسطة السطح
فلا يسمى عرضاً ذاتياً بل غريباً وسيئاً لهذا مزيد بيان في الخاتمة ان شاء الله .
اذا علم هذا فموضوع المنطق هو المعلومات التصورية والتصديقية
لكن لا مطابقاً كما ذكر في المتن بانه من حيث كونه اي المعلوم موصل
الى مجهول تصوري او تصديقي إما ايضاً قريباً - كالحمد والرسم ، كما
يبحث عن الجسم - كالحیوان - وانفصل كالمناطق - وهما معلومان تصوريان
من حيث انهما كيف يركبان ليوصل المجموع الى مجهول تصوري
كالانسان ، وكما يبحث عن القضايا المتعددة كقولنا : العالم متغير وكل
متغير حادث ، وهما معلومان تصديقيان من حيث انهما كيف يركبان ،
فيصير المجموع قياساً موصلاً الى مجهول تصديقي - كالعالم حادث -
وكالاستقراء والتمثيل ، او ايضاً بعيداً ككون التصورات كلية او
جزئية ذاتية او عرضية وجنساً او فصلاً ، فان مجرد امر من هذه الامور
لا يوصل الى التصور ما لم ينضم اليه امر آخر ، فاذا ضم اليه يحصل منهما
الحمد والرسم ، وككون المعلوم التصديقي قضية او عكس قضية او نقيض
قضية ، فانها ما لم تنضم اليها ضمنية لا توصل الى التصديق ، او ايضاً
أمد كما في البحث عن التصورات من كونها موضوعات ومحمولات

فإنها لا توصل الى التصديق إلا اذا انضم اليها امر آخر تحصل منه القضية ،
 ثم ينضم اليها امر آخر حتى يحصل القياس او الاستقراء او التمثيل . وإنما
 قيد البحث عن المعلومات التصورية والتصديقية بحيثية الايصال الى آخره
 ليخرج البحث عنها من غير تلك الحيثية ككونها موجودة أو غير
 موجودة أو جواهر أو اعراضا مطابقة للمعنى أو لا ، وليخرج البحث
 ايضا عما لا يوصل الى مجهول تصوري كالامور الجزئية المعلومة - نحو
 زيد وعمر و - او تصديقي كقولنا : النار حارة ، فان البحث بهذه الحثيات

ليس من وظائف المنطقي ولا ينظر فيه

وَذَاكَ قَوْلٌ شَارِحٌ إِنْ أَوْصَلَا إِلَى تَصَوُّرٍ وَإِنْ آدَى إِلَى
 مَطَابِقِ التَّصَدِيقِ فَبَوَّأَ الْحُجَّةَ يُدْرَى بِذَيْنِ وَاضِحِ الْمَحْجَه

المعلوم التصوري الموصل الى مجهول تصوري يسمى في اصطلاح المناطقة
 قولاً شارحاً ومعرفاً ، كالحيو ان الناطق الموصل الى تصور الانسان ، والمعلوم
 التصديقي الموصل الى مجهول تصديقي يسمى في اصطلاحهم حجة ، كقولنا :

العالم متغير ، وكل متغير حادث ، الموصل الى التصديق بقولنا : العالم حادث
 وَالطَّبَعُ يَتَّبِعُ السَّبْقَ لِلتَّصَوُّرِ فَكَانَ بِالتَّقْدِيمِ فِي الْوَضْعِ حَرِي
 إِذْ كُلُّ تَصَدِيقٍ كَمَا تَدْرَأُ لَا يَنْفَكُ عَنِ تَصَوُّرٍ وَالْعَكْسُ لَا

لما كان التصور متقدماً بالطبع على التصديق كان حرياً بتقديمه في الوضع
 أي الذكر ، أيوافق الوضع الطبع ، ولهذا قدموا ذكر مباحث التصور
 - كالكليات والتعريفات - على مباحث التصديق - كالتقضايا والقياس
 والصناعات الخمس - ومعنى السبق بالطبع توقف المسبوق على السابق بحيث
 يحتاج اليه كاحتياج الشكل الى جزئه والشروط الى شرطه ، ولا يكون

علة تامة له يلزم من حصولها حصوله ، والتصور كذلك بالنسبة الى التصديق ، لكن لما كان بيان انقدمة الثانية وهي انقضاء كون التصور علة تامة للتصديق ظاهراً سكت عنه في المتن ، لان التصور لو كان علة تامة للتصديق للزم من كل تصور تصديق وبطلانه واضح ، و اشار الى بيان المقدمة الاولى بقوله « اذ كل تصديق الخ » أي لا يتحقق التصديق إلا بعد تحقق ثلاثة تصورات ، تصور المحكوم عليه وتصور المحكوم به ، وتصور النسبة . اذ لو جهل واحد من هذه الامور امتنع الحكم بالارتباط ، واذا امتنع الحكم بالارتباط امتنع تحقق التصديق . واعلم انه لا يتوقف التصديق على تصور المحكوم عليه وبه بالكنه ، لانا نحكم على الجسم المعين بانه شاغل للحيز مع جهلنا انه انسان أو فرس أو حمار ، وكذا نحكم على زيد بانه انسان مع اننا لانعرف من الانسان الا شيئاً له الضحك أو التعجب ، لا يقال : لو كان التصديق غير متوقف على التصور بالكنه لزم ان يكون التصور بأي وجه كان كافياً في التصديق ، وليس كذلك ، الا ترى انك اذا قلت : هذا الشيء متعجبٌ ، وتصورت ذلك الشيء بأنه فرس لم يحصل التصديق ، لانا نقول : ان التصديق وان لم يتوقف على التصور بالكنه ، لكن ليس التصور بأي وجه كان كافياً في التصديق بل لا بد في كل تصديق من نوع تصور يقتضيه الحكم ويلائمه ، كالتصديق بأن هذا الشيء ضاحك فانه يتوقف على تصور انه انسان ، لان هذا التصديق يقتضي ذلك ويستلزمه ، لا تصور انه فرس أو غيره مما هو منافي للضحك ، وكذا التصديق بأنه ماشٍ ، فانه يتوقف على تصور انه حيوان لا على تصور انه جماد . وقس على ذلك

﴿ الدَّلَالَةُ اللَّفْظِيَّةُ الْوَضْعِيَّةُ ﴾

من الواضح البين انه لا شغل للمنطقي من حيث هو منطقي بالالفاظ،
 لكن لما توقفت افادة المعاني واستفادتها على الالفاظ من حيث انها دلائل
 المعاني قدموا الكلام في الالة ، وسيأتي تعريفها في المتن ، وانما قيد الدلالة
 في الترجمة باللفظية الوضعية لانها هي المقصودة هنا لكون التقسيم الآتي
 انما يجري فيها دون غيرها من بقية الدلالات

صَيْرُورَةُ الشَّيْءِ بِجَعْلِ لَزِمًا	مِنْ عَلِمْنَا بِهِ إِذَا أَنْ تَعَلَّمَا
شَيْئًا سِوَاهُ سُمِّيَتْ دَلَالَةً	وَأَوَّلُ الشَّيْئَيْنِ لَا مَحَالَةَ
هُوَ الدَّلِيلُ وَقُلِ الْمَدْلُولُ	ثَانِيهِمَا وَإِنْ يَكُ الدَّلِيلُ
لَفْظًا فَذِي الدَّلَالَةِ اللَّفْظِيَّةِ	وَسَمِيهَا اللَّفْظِيَّةُ الْوَضْعِيَّةِ
أَيْضًا إِذَا كَانَتْ بِجَعْلِ الْجَاعِلِ	وَهَذِهِ مَقْصُودَةُ الدَّلَائِلِ

تعريفه مطلق الدلالة هو كون الشيء بحالة يلزم من العلم به العلم بشيء
 آخر ، والشيء الاول هو الدال ، والشيء الثاني هو المدلول
 ثم ان كان الدليل لفظاً سميت الدلالة لفظية ، والافغير لفظية كدلالة
 الخطوط والعقود والاشارات والنصب ودلالة الاثر على المؤثر ، والدلالة
 اللفظية ان كانت بجعل جاعل أي بوضع واضع فهي اللفظية الوضعية كدلالة
 الانسان على الحيوان الناطق وهي المقصودة هنا ، والوضع جعل اللفظ
 بازاء المعنى ، وان لم تكن بجعل جاعل فاما أن تكون بحسب اقتضاء الطبع
 كدلالة (اخ) على الوجع فطبيعية ، فان طبع الالفاظ يقتضي التالفظ بذلك

اللفظ عند عروض المعنى له الذي هو الوجود أو لم تكن كذلك فعقلية ،
 كدلالة اللفظ على وجود اللفظ ، وليس المراد بالعقلية ما يكون للعقل
 مدخل فيها والا لكان جميع الدلالات عقلية، بل ما لا مدخل فيها لسوى العقل

فَإِنْ تَكُنْ دَلَالَةُ الْفِظِّ عَلَى	تَمَامِ مَا الْوَضْعُ لَهُ قَدْ جُعِلَ
فَتِلْكَ فِي مُصْطَلِحِ الْمَنَاطِقِ	مَدْعُوَّةٌ دَلَالَةٌ الْمَطَابَقَةِ
وَإِنْ تَكُنْ بِهِ عَلَى جُزْءٍ مِنْ	مَعْنَاهُ إِنْ كَانَ فِيهِ التَّضَمُّنُ
وَإِنْ تَكُنْ بِهِ عَلَى مَا خَرَجَا	عَنْهُ فَالْإِتِّزَامُ وَالْمِثَالُ جَاءَ
دَلَالَةُ «الانسان» بِالتَّطَابُقِ	عَلَى تَمَامِ الْحَيَوَانَ النَّاطِقِ
وَدَلَّنَا ضِمْنًا عَلَى جُزْءٍ بِهِ لَا	مَعًا وَخُذْ فِي الْحَيَوَانَ مِثْلًا
وَدَلَّ أَيْضًا التَّزَامِيًّا عَلَى	مَا خَصَّ كَالضَّاحِكِ أَوْ مَا شَاكَرًا

الدلالة اللفظية الوضعية تنقسم الى ثلاثة أقسام، لأنها إما ان تكون
 على تمام ما وضع له اللفظ، وتسمى مطابقة ودلالة مطابقة للتطابق بين اللفظ
 والمعنى، كدلالة الانسان على الحيوان الناطق، فان الانسان انما يدل على
 الحيوان الناطق لاجل انه موضوع للحيوان الناطق، أو تكون على جزء
 ما وضع له اللفظ، وتسمى تضمناً ودلالة تضمن لكون المدلول في ضمن
 الموضوع له، كدلالة الانسان على واحد من الحيوان أو الناطق من ضمن
 المجموع، لاعلى انفراده والا كانت مجازاً، ولا على المجموع معاً والا
 كانت مطابقة، فكل واحد منهما جزء ما وضع له الانسان داخل فيه،
 (قال الغزالي) وكذلك دلالة كل وصف أخص على الوصف الاعم انتهى،
 أو تكون على أمر خارج عما وضع له اللفظ، وتسمى التزاماً ودلالة التزام،

لكون الدلالة بسبب اللزوم الذهني ، كدلالة الانسان على الضاحك
وعلى قابل العلم وصنعة الكتابة ، فان الضحك والقابلية المذكورة خارجة
عن المعنى الموضوع له قطعاً لكنها لازمة له على ما ذكره الكثير في كتبهم
ولا مناقشة في المثال

وَأَعْتَبَرُوا فِي الْخَارِجِ الْمَدْلُولِ حُصُولَهُ فِي الذَّهْنِ كَالدَّلِيلِ
لَا كَوْنَهُ مُحَقَّقًا فِي الْخَارِجِ حَيْثُ الدَّلِيلُ فِيهِ صَادِقًا يَجِبِي
كَمَثَلِ مَا دَلَّ الْعَمَى عَلَى الْبَصَرِ فَلَيْسَ لِلزُّومِ خَارِجًا آثَرُ

يشترط في دلالة الالتزام ان يكون الخارج المدلول حاصلًا في الذهن
مهما حصل الدال في الذهن ، أي يلزم من تصور الدليل في الذهن تصور
المدلول والا لامتنع فهمه من اللفظ ، ولا يشترط كونه بحالة يلزم من
تحقق الدال في الخارج تحققه فيه ، كدلالة الملكات على الاعداد ، فان
دلالة العمى على البصر مثلاً باللزوم الذهني بينهما ، ولا ملازمة بينهما في
الخارج أصلاً ، ولو جعل اللزوم الخارجي شرطاً لم تحقق دلالة الالتزام
بدونه لامتناع تحقق المشروط بدون الشرط واللازم باطل فكذا اللزوم ،
لان الملكات مثلاً تدل على اعدامها التزاماً مع ان بينهما معاندة في الخارج .
(وتلخص) ان اللوازم ثلاثة ، لازم ذهنياً وخارجاً كالزوجية للأثنين ،
ولازم خارجاً فقط كسواد الغراب والزنجبى ، ولازم ذهنياً فقط كالزوم
البصر للعمى ، والمعتبر في دلالة الالتزام الذهني سواء كان خارجاً أم لا ،
والمعتبر المعتبر به في التعريفات دلالة المطابقة والتضمن . اما دلالة الالتزام
فلا تعتبر ، لان المدلول فيها غير محدود ولا محصور ، اذ لوازم الاشياء

ولو ازم لوازمها لا تنضبط ولا تنحصر ، فلو اعتبرت لأدى الى ان يكون
اللفظ معرّفًا لما لا يتناهى من المعاني وهو محال

وَتَلَزَمُ الْأُولَى الْأَخِيرَتَيْنِ إِذْ هُمَا لَهَا فَرَاعَانِ وَالْعَكْسُ يُبْذَرُ

دلالة التضمن ودلالة الالتزام يستلزمان المطابقة، بدليل ان الدلالة

الوضعية على جزء المسمى وعلى لازمه فرعان للدلالة على تمام المسمى ، أي
تابعان لها كما يعلم من تعريفهما ، ولأن القصد الاول من وضع الالفاظ

هو المدلول المطابق ، وكل تابع من حيث هو تابع لا يوجد بدون المتبوع
لترتبه عليه ، فهما لا يوجدان بدون المطابقة ولا عكس ، أي ان دلالة

المطابقة لا تستلزم التضمن ولا الالتزام ، اما الاول فلأنه قد يكون مسمى
اللفظ بسيطاً لا جزء له كالوحدة والنقطة ، فانه يدل عليه بالمطابقة لا تنفقاء

الجزء ، واما الثاني فلجواز ان يكون للمسمى لازم بين يلزم من فهمه فهم
المسمى ، وحينئذ تحقق دلالة المطابقة بدون الالتزام لعدم شرطه ولا

يستلزم التضمن الالتزام ولا الالتزام التضمن ، لانه يجوز ان يكون
لفظ معنى مركب لا لازم له فيتحقق التضمن بدون الالتزام ، وان يكون

له معنى بسيط له لازم فيتحقق الالتزام بدون التضمن ، فالاستلزام غير
واقع في شي من الطرفين ، وانما لم يذكر هذا أعني عدم اللزوم بين التضمن

والالتزام في المتن ، لان بيان عدم استلزام المطابقة للتضمن والالتزام
يهدي اليه ، فمن علم جواز لفظ له معنى بسيط لا لازم له أوشك أن يخطر

بباله جواز لفظ له معنى مركب لا لازم له ولفظ له معنى بسيط له
لازم ذهني .

﴿ المركبُ والمفردُ وأقسامُ كلِّ منهما ﴾

اللفظُ مَهْمَا دَلَّ إِمَّا مَفْرَدٌ أَوْ لَا وَذَا الْمَرْكَبُ الَّذِي تَقْصِدُ
بِجُزْءٍ لَفْظُهُ دَلَالَةٌ عَلَى جُزْءٍ مِنَ الْمَعْنَى كَشَارِبِ الطَّلَا

ينقسم اللفظ الدال الى قسمين : مركب ويسمى أيضاً مؤلفاً وقولاً، ومفرد، فالمركب ما يدل جزؤه على جزء معناه كرامي الحجارة وشارب الخمر، ونحو قام زيد، والمفرد ما لا يدل جزؤه على جزء معناه، والمراد بالجزء في التعريفين ما يترتب في المسموع ليخرج الفعل الدال على الحدث بما دلته وعلى الزمان بصيغته، ويظهر مما مرّ أن المركب لا يتحقق الا بأربعة أمور، أن يكون للفظ جزءاً، وأن يكون لذلك الجزء دلالة على معنى، وأن يكون ذلك المعنى جزءاً من معنى اللفظ، وأن تكون دلالة ذلك الجزء على بعض ذلك المعنى مقصودة، فيخرج بالاول ما لا يكون للفظه جزء كهزمة الاستفهام، وبالثاني ماله جزء لا يدل على شيء كزيد، وبالثالث ماله جزء دال على معنى لكن لا على جزء المعنى المقصود كعبد الله علماً، فان أحد جزئيه وان دل على معنى لكن ليس ذلك المعنى جزءاً للمعنى المقصود بالوضع وهي الذات المشخصة، وبالرابع ما كان له جزء دال على جزء المعنى المقصود في الجملة لكن دلالاته ليست مقصودة حال التكلم كالحیوان الناطق اذا سمي به انسان، فان الحيوان يدل فيه على جزء المعنى المقصود أي الذات المشخصة التي هي ماهية الانسان مع التشخيص دلالة مقصودة في الجملة لكنها ليست مقصودة حالة التكلم اذ القصد العلمية، وهذه الخوارج بالتعريف أقسام في المفرد كما لا يخفى على ذي تحصيل،

وانما لم يجعلوا مثل عبد الله ومثل الحيوان الناطق حالة عاميتهما مركبين كما جعلهما النحاة لان نظر النحاة في الالفاظ وحدة وكثرة، ونظر المناطقة في الالفاظ تابع للمعاني فيكون إفرادها وتركيبها تابعين لوحدة المعاني وكثرتها لا لوحدة الالفاظ وكثرتها .

وغيره المفرد وهو يَرِجِعُ قِسْمَيْنِ مَا إِسْنَادُهُ مُمْتَنِعٌ
فَهُوَ أَدَاةٌ كَالِي وَلَا وَعَنْ وَالثَّانِي إِنْ هَيْئَتُهُ عَلَى زَمَنِ
دَلَّتْ فَكَلِمَةٌ كَقَامَ يَنْمُو وَخَذُ وَإِنْ لَمْ تَكْ دَلَّتْ فَاسْمٌ

قد سبق أن المفرد مالا يدل جزؤه على معناه، وهو ينقسم باعتبارات متعددة، منها انه ينقسم الى أداة وغيرها. فالأداة ما يمتنع اسناده أي ما لا يصلح صلاحية ذاتية لان يخبر به عن شيء نحو الى ولا وعن، وهذا هو الحرف عند النحاة، والحق ان الافعال الناقصة من الاداة لانها لا تدل الاعلى نسبة أخبارها الى أسمائها وهي غير مستقلة، وانما سميت أفعالاً وكلمات لتصرفها ودلالتها على الزمان كالكلمات، وغير الاداة ينقسم الى قسمين، لانه اما أن تدل هيئته على زمن من الازمنة الثلاثة مع دلالاته على المعنى أولاً، والاول الكلمة نحو قام وينمو وخذ، والكلمة هي الفعل عند النحاة غالباً، والثاني الاسم وهو الاسم عند النحاة أيضاً، وانما قيدت الدلالة على الزمن في تعريف الكلمة بالهيئة، أعني الهيئة الحاصلة للحروف باعتبار تقديمها وتأخيرها وحر كاتها وسكناتها لا بمادة الكلمة - أعني حروفها - لاجراج ما يدل على الزمان لا بهيئته بل بحسب جوهره ومادته، كالزمان واليوم والامس والغد والصبوح والعبوق ونحوها، فان دلالتها على الزمان بجواهرها وموادها لا بهياتها

بمخلاف الكلمات فان دلالتها على الزمان بحسب هياتها بشهادة اختلاف الزمان عند اختلاف الهيئة وان اتحدت المادة كضرب ويضرب ، واتحاد الزمان عند اتحاد الهيئة وان اختلفت المادة كضرب وطلب ، وأيضا انما قيدوا كون الكلمة عند المناطقة هي الفعل عند النحاة بالقابلية لان الفعل المضارع المسند الى المتكلم والى المخاطب ليس كلمة عند أهل المعقول لاحتماله الصدق والكذب فهو عندهم خبر مركب .

وَذَاكَ إِمَّا أَنْ يُفِيدَ وَاحِدًا مِنْ الْمَعَانِي أَوْ يُفِيدَ زَائِدًا

الاشارة راجعة الى المفرد، والمراد هنا مطلق المفرد الذي هو مرتبة لا بشرط شيء لا المفرد المطلق الذي هو مرتبه بشرط لاشيء لان كلا من الكلمة والاداة لا يكون عنما ولا متواطئا ولا متشككا لما حققوه في مواضعه من أن معنهما لا يتصف بالكلية ولا بالجزئية ، ولم تجعل الاشارة عائدة على الاسم فيكون هو المقسم لان الاشتراك والنقل والحقيقة والمجاز تجري في الفعل والحرف أيضا .

فَذَاكَ جُزْئِي حَقِيقِي هُنَا	فَإِنْ أَفَادَ وَاحِدًا مُعَيَّنًا
إِشَارَةٌ كَمَثَلِ أَنْتَ وَأَوْلَا	وَهُوَ إِذْ أَلَمْ يَكُ مُضْمِرًا أَوْ لَا
كَخَالِدٍ وَشَذَقِمٍ وَذِي سَلَمٍ	وَلَيْسَ مَعْنُودًا بِأَلْ فَبُهِوَ الْعَلَمُ
فَذَاكَ كَلْبِي وَحَيْثُ كَانَ فِي	وَإِنْ تَرَ التَّعْيِينَ عَنْ هَذَا تَقِي
فَمُتَوَاطِئِي كَطَبِي وَطَلَا	أَفْرَادُهُ عَلَى السَّوَاءِ حَاصِلًا
فِي الْبَعْضِ أَوْ بِنَحْوِ أَوْلَوِيَّةِ	وَإِنْ حُصُولُهُ بِأَوْلِيَّةِ
عِنْدَ كَثِيرٍ مُلْحَقٍ بِمَا غَبَرَ	فَهُوَ مُشَدِّكٌ وَذَا لَمْ يُعْتَبَرَ

مِثَالُهُ الْوُجُودُ مَهْمَا يُنْسَبُ اِمْكِنِ يُعْنَى بِهِ وَوَجِبَ

هذا تقسيم المفرد بالقياس الى معناه ، فهو اما أن يفيد معنى واحداً
أو معاني متعددة، والاول اما أن يكون المعنى الذي أفاده معيناً أي مشخصاً
لا يصلح أن يقال على كثيرين - كزيد وهذا وأنت والرجل المعهود - فهو
الجزئي الحقيقي ، أي عند أهل المعقول كما أشار اليه في المتن بقوله «هنا» ،
وهذا أعني الجزئي الحقيقي اذا لم يكن ضميراً ولا إشارة ولا معهوداً
بأل يسمى علماً كخالد وشذم وذي سلم ، والمراد بالعلم هنا العلم الشخصي
لا العلم الجنسي ، لان الاعلام الجنسية ليست اعلاماً حقيقية في عرف
المناطق لان نظرهم الى المعنى ، ومماني هذه الامور كلية ، وانما أدخلها
النحاة في العلم نظراً الى ما يجري عليها من الاحكام اللفظية كجواز كونها
مبتدأً وموصوفاً بالمعرفة ونحو ذلك فهو من باب اختلاف الاصطلاحين
باختلاف النظرين

واما ان يكون المعنى الواحد الذي أفاده الاسم المفرد غير معين
بأن صالح أن يقال على كثيرين فهو الكلي والكثيرون أفراده ، وهو
منقسم الى متواطئ ومشكك ، فالمتواطئ ما كان حصول ذلك المعنى في
أفراده الذهنية والخارجية وصدقه عليها على السوية كالظبي والطلا ، فان
الظبي له أفراد في الخارج والذهن ، وصدقه عليها على السوية ، والطلا له
أفراد كذلك وصدقه عليها أيضاً على السوية من غير فرق ، وسمي متواطئاً
لواطئ أفراده أي توافقها في معناه . والمشكك ما كان حصول معناه في
أفراده يتفاوت بأولية أو بأولية أو نحوهما ، وذلك كالوجود اذا نسبتة

الى الممكن والواجب فان صدقه على الواجب أولى من صدقه على الممكن ، لان وجود الواجب لذاته ووجود الممكن بالغير ، وصدقه على الواجب أيضاً أقدم من صدقه على الممكن ، لانه علة له وهي سابقة على المعلول . والتعبير بالاولية والاولوية مجرد تمثيل ، فان التشكيك لا ينحصر فيهما بل قد يكون بالشدّة والضعف ونحوهما ، وذلك كآثر البياض في الثلج والعاج فانه في الثلج أشد منه في العاج . وانما سمي هذا القسم مشككاً لان أفراده مشتركة في أصل معناه ومختلفة بالاولية أو الاولوية أو نحوهما ، فالناظر ان نظر الى جهة الاشتراك تخيل انه متواطىء لتوافق أفراده ، وان نظر الى جهة الاختلاف تخيل انه مشترك كأنه لفظ له معان مختلفة كالعين ونحوها ، فالناظر فيه يتشكك هل هو متواطىء أو مشترك ، فلهذا سمي بهذا الاسم . وبعضهم لم يعتبر هذا قسماً على حدة لان أصل المعنى حاصل في الكل على السواء ، والتفاوت خارج عن أصل المعنى ولا اعتداد بذلك الخارج ، فيكون هذا القسم من المتواطىء ، (وأجاب) عنه بعضهم بان التفاوت وان كان خارجاً عن أصل المعنى الا انه لما وجد في وقوعه على أفراد وحصوله فيها اعتبر قسماً على حدة مقابلاً لما ليس فيه هذا التفاوت

وَكَانَ مَوْضِعًا لَهَا عَلَى السَّوَاءِ

كَلَيْهِمَا وَسَمَّ ذَاكَ مُجْمَلًا

نَسَبَتُهُ مِثْلَ النَّدَى وَالْعَيْنِ

ثُمَّ إِلَى سِوَاهُ مِنْهُ نُقِلًا

وَإِنْ تَجَدَّدَ فَوْقَ مَعْنَى قَدْ حَوَى

فَذُو اشْتِرَاكِ إِنْ نَسَبَتُهُ إِلَى

إِذَا مَلَ إِلَى الْوَاحِدِ مِنْ هَذَيْنِ

وَحَيْثُ خَصَّ الْوَضْعُ مَعْنَى أَوْلَا

وَاشْتَهَرَ اسْتِعْمَالُهُ فِي النَّالِي فَذَلِكَ مَنْقُولٌ وَ لِلنَّقَالِ
يُنْسَبُ مِنْ شَرَعٍ وَمَنْ عُرِفَ يَعْمُ أَوْ كَانَ مَخْتَصًّا بِقَوْمٍ بَيْنَهُمْ
مِثَالُ نَقْلِ الشَّرَعِ صَوْمٌ وَصَلَاةٌ وَدَابَّةٌ لِلْعُرْفِ أَوْ فِعْلُ النُّجَاهِ
وَحَيْثُ لَمْ يُشْهَرِ فَسَمَّ الْأَوَّلَا حَقِيقَةً وَبِالْمَجَازِ مَاتَلَا
كَأَسَدٍ لِلْحَيَوَانِ الْمُفْتَرَسِ وَالرَّجُلِ الشَّجَاعِ فَاعْرِفْهُ وَقَسِ

المذكور في هذه الايات هو القسم الثاني من قسمي المفرد باعتبار وحدة معناه وتعددده ، والاول قد مر وهذا مقابله ، فالمفرد المفيد للمعنيين فاكثر أي موجودات مختلفة بالحد والحقيقة لا يخلو من ان يكون موضوعا للمعنيين أو المعاني على السواء أولا ، فان كان موضوعا لها على السواء أي كما كان موضوعا لهذا المعني يكون موضوعا لذلك المعني من غير نظر الى المعني الاول ، فهو المشترك اذا نسبتته الى كلا المعنيين أو كل من المعاني كالندي والعين ، فان الندي موضوع للكرم والبلبل على السواء ، والعين موضوعة للباصرة وينبوع الماء والذهب على السواء ، وان نسبتته الى واحد من معنييه أو معانيه غير معين سمي مجملا ، وهو ما لم يتضح معناه ، وهذا مما ينبغي اجتناب استعماله في المخاطبات فضلا عن البراهين ، والفرق بين المشتركين والمتواطئين ان المشتركين هما المختلفان في المعني المتفقان في الاسم بحيث لا يكون بينهما اتفاق أو تشابه في المعني البتة ، والمتواطئان هما المشتركان في الحد والرسم المتساويان فيه بحيث لا يكون الاسم لاحدهما بمعنى الا وهو للآخر بذلك المعني ، وان لم يوضع لهما على السواء بل وضع أولا للمعني ثم نقل الى معني آخر ، فلا يخلو من ان يشتهر استعماله

في المعنى الاخير أو لا يشتهر ، فان اشتهر استعماله في المعنى الاخير بحيث صار لا يستعمل في المعنى الاول الا مع القرينة لا انه لا يستعمل فيه أصلاً فهو المنقول ، وينسب الى ناقله ، والناقل يكون اما الشارع فيكون منقولاً شرعياً كالصلاة والصوم فانها وضعا في الاصل للدعاء ولما لفظ الامسك ثم نقلها الشرع الى الاركان المخصوصة والامسك المخصوص مع النية ، وأما العرف العام فيكون منقولاً عرفياً كالعادة فانها وضعت في الاصل لكل ما يدب ، ثم نقلها العرف العام الى ذوات الاربعة القوائم من الخيل والبغال والحمير ، وإما العرف الخاص فيكون منقولاً اصطلاحياً كالفعل ، فانه وضع للحدث الصادر من الفاعل كالاكل والشرب والضرب ، ثم نقله النحاة الى كلمة دات على معنى في نفسها مقترن باحد الازمنة الثلاثة ، وان لم يشتهر استعماله في المعنى الاخير بحيث كان يستعمل فيه تارة وفي الاول أخرى فهو حقيقة ان يستعمل في المعنى الاول ، ومجاز ان يستعمل في المعنى الثاني ، كالاسد فهو حقيقة ان يستعمل في الحيوان المفترس ، ومجاز ان يستعمل في الرجل الشجاع لعلاقة بينهما وهي الجراءة هنا ، وقد ظهر مما مر ان الحقيقة لفظ مستعمل فيما وضع له ابتداء ، وان المجاز لفظ مستعمل في غير ما وضع له أولاً

وَكُلُّ لَفْظٍ وَافِقَ الْآخِرِ فِي	مَعْنَاهُ وَضَعًا سَمَّ بِالْمُرَادِ فِي
* مِثَالُ هَذَا مَطَرٌ وَغَيْثٌ	وَأَسَدٌ وَقَسْوَزٌ وَلَيْثٌ *
وَكُلُّ مَا اَلْخِلَافُ فِيهِ قَدْ ظَهَرَ	مُبَايِنًا كَالْحَيَوَانَ وَالشَّجَرِ

اعلم ان ما مر من تقسيم اللفظ كان بالقياس الى نفسه لا بالقياس الى

لفظ آخر ، وبالنظر الى نفس معناه لا بالنظر الى حال معناه ، وهذا تقسيم
 للفظ بالنظر الى نسبه الى لفظ آخر ، وبالقياس الى حال معناه من الاتحاد
 والتخالف ، فكل لفظ وافق لفظا آخر في معناه الموضوع له فهو مرادف
 له ، واللفظان مترادفان كالمطر والغيث ، فانهما مترادفان لاتحادهما في
 المفهوم وهو الماء النازل من السحاب ، وكذلك الاسد والليث لاتحادهما
 فيه ، وهو الحيوان المفترس ، فالمراد باتفاقهما في المعنى ان يكونا دالين
 على معنى مندرج تحت حد واحد كما مرّ والمراد بالمعنى الموضوع له لغة ،
 فيخرج عن مامر التوكيد المعنوي والمؤكد ، والحد والمحدود ، وكذا
 التابع والمتبوع نحو خراب يباب ، لانه لا معنى للتابع حال الانفراد ،
 واللفظان المتحدان في المعنى المجازي ، وكل لفظ خالف لفظا آخر في معناه
 الموضوع له لغة أي كان لاحدهما معنى وللآخر معنى آخر فهو مباين له ،
 واللفظان متباينان كالحیوان والشجر ، لاختلافهما في المفهوم ، فانهما اللفظان
 مختلفان دالان على معنيين مختلفين بالحد والحقيقة

(تنبيه) قد يتعدد الاسم للذات الواحدة بحسب اختلاف الصفات
 ونحوها ، فيظن ان الاسمين مترادفان وليس كذلك ، وذلك كأن يكون
 أحد الاسمين من حيث مجرد الذات والآخر من حيث وصفها كقولنا
 سيف وصارم ، فان الصارم يدل على ذات بصفة الحدة وليس كذلك
 السيف ، وكأن يكون أحدهما دالا على صفة للذات والآخر دالا على صفة
 أخرى لتلك الذات كالصارم والمهند ، فان الصارم يدل على حدته ، والمهند
 يدل على نسبه ، وكأن يكون أحدهما دالا على وصف والآخر على وصف
 الوصف كالناطق والفصيح ، فليتنبه لامثال ذلك

وَاللَّفْظُ ذُو التَّرْكِيبِ أَيْضًا قِيمًا لَدَيْ تَمَامٍ وَلِغَيْرِهِ فَمَا
 عَلَيْهِ يَحْسُنُ السَّكُوتُ الْأَوَّلُ وَهُوَ إِذَا مَا صِدْقُهُ مُحْتَمَلٌ
 وَكَذِبُهُ لِذَاتِهِ قَضِيَّةٌ وَخَبْرٌ كَمَا لِأَرْضٍ كَرَوِيَّةٌ
 وَذَا الْمَرْكَبُ الَّذِي يَنْفَعُ فِي مَطَالِبِ التَّصَدِيقِ بَلْ يَهَائِفِي

هذا شروع في تقسيم المركب وبيان أقسامه بعد الفراغ من تقسيم المفرد وبيان أقسامه ، فالمركب ينقسم الى قسمين تام وناقص ، فالتام ما يحسن السكوت عليه أي من المتكلم والسامع ، بمعنى انه يفيد المخاطب فائدة تامة ولا يكون حينئذ مستتبعا للفظ ينتظره المخاطب ، كما اذا قيل زيد فيبقى المخاطب منتظرا الان يقال قائم أو قاعد مثلا بخلاف ما اذا قيل قم أو اشرب والارض كروية مثلا . والناقص مالا يحسن السكوت عليه ، ثم التام ينقسم الى قسمين أحدهما الخبر ويقال له القضية أيضا (وثانيهما) الانشاء ، فالخبر ما يحتمل الصدق والكذب بمجرد النظر الى مفهوم الخبر وقطعه عن الواقع ونفس الامر ، فلا تخرج عنه الاخبار التي لا تحتمل الصدق والكذب باعتبار المادة والخارج لكنها تحتملها بمجرد المفهوم ، كقولنا الله ربنا ، ومحمد رسول الله ، فانه لا يحتمل الكذب ، وكقولنا العشرة أقل من الخمسة والجزء أعظم من الكل فانه لا يحتمل الصدق لكن باعتبار الخارج لا مجرد المفهوم ، وهذا المركب هو الذي ينتفع به في المطالب التصديقية .

وَأَنَّ تَرَ أَحْتِمَالَ مَا مَرَّ فَقَدْ مِنْهُ فَإِنْشَاءً وَهَذَا ابْنُ تَفِيدٍ
 حَصِينَتُهُ دَلَالَةٌ عَلَى الطَّلَبِ لِلْفِعْلِ لَا لِأَلَا خَبَارٍ عَنْ ذَلِكَ الطَّلَبِ

أمرٌ مع استعلاء كقول السيد
 ان كان ما يُطلب فعلاً غير كلف
 وان يكن مع الخضوع فدعا
 وهي التماس حيثما تجردا
 كقول بعضنا لبعض قم بنا
 أو لا فتنية ومنه يحسب
 لعبدِهِ قِفَ عِنْدَ بَابِ الْمَسْجِدِ
 وان يكن كنفاقاً لنهي التصف
 كقولنا رب اغثنا أجمعاً
 عن ذين بل فيه التساوي وجدنا
 إلى الرياض واستقنا كأس الهنا
 نحو التمني وكذا التعجب

القسم الثاني من أقسام المركب التام الانشاء ، وهو ما لا يتحمل الصدق والكذب ، لان مدار الصدق والكذب على الحكاية ، والانشاء ليس بحكاية فلا احتمال لشيء منهما فيه ، ثم هو منقسم الى ما يدل على طلب الفعل بصيغته وما لا يدل بها ، والدال بصيغته على طلب الفعل ان كان مع الاستعلاء من الطالب فهو أمر ان كان الفعل المطلوب غير كلف ، كقول السيد لعبدِهِ: قف بباب المسجد ، ونهي ان كان الفعل المطلوب كنفاء كقول الله عز وجل « ولا يغتب بعضكم بعضاً » وان كان مع الخضوع فدعاء كقولنا: رب اغثنا ، وان تجرد عن الاستعلاء والخضوع بل وجد فيه التساوي فهو التماس ، كقول بعضنا لبعض : قم بنا نذهب الى الرياض واستقنا كوؤوس الهنا ، وانما قيدت الدلالة هنا بكونها بصيغة اللفظ ليخرج ما يدل على طلب الفعل لا بصيغته بل بواسطة تمن أو ترج أو نحوهما ، كقولك : ليت الحبيب يزورني ، وكقوله تعالى حاكياً « لعل الله يحدث بعد ذلك أمراً ، » أما الاخبار الدالة على طلب الفعل كقولك : اطلب من الله الرضا ، فان عدم احتمال الصدق والكذب في حد الانشاء قد منعها من الدخول فيه فلا

حاجة لاخراجها بالقيود ، على انها لم تكن دالة عليه بالصيغة بل بالمادة ،
والاخبار بالطلب والانشاء الذي لا يدل على طلب الفعل بصيغته تنبيه
لانه ينبه على ما في ضمير المتكلم . ويندرج فيه التمني والترجي والقسم
والنداء والاستفهام والتعجب والقساظ العقود ، وكذا فعلا المدح والذم
اصطلاحا ، وانما قالوا فيها اصطلاحا لانها بحسب اللفظ خبران ،
وليست انشاءيتها الا بحسب الاصطلاح على انها لانشاء المدح
والذم ، واعلم انه لا مدخل للانشاء في الكسب أصلا ، وانما ذكره القوم
ويبنوا أقسامه من الامر والنهي وغيرهما لزيادة انكشاف قسيمة الذي
هو الخبر ،

وغير ذي التمام مما ذكرنا إمامنا قتيبة كشيخ مجتبي
بالوصف أو قيد بالإضافة كما تقول ساكن الرصافة
وفي التعاريف هو اللذ ينفع لانه لاحكم فيها يقع
بل بعضها لبعض وصف أو مضاف اليه والتقرير ثم فيه كاف
أو غيره كقولك اثني عشر ونحو في الدار ومثل ان جرى

هذا بيان المركب الناقص وأقسامه المقابل للمركب التام المتقدم ،
فالمركب الناقص - وهو مالا يحسن السكوت عليه كما تقدم - اما مركب
تقيدي أو غير تقيدي ، فالتقيدي ما كان فيه الثاني رتبة قيدا للاول رتبة ،
سواء تقدم في الذكر أو تأخر ، أي مخرجا له عن الشيوع والاطلاق بوجه
من الوجود ، وهو غالبا يكون امام قيدا بالوصف كشيخ مجتبي كما مثل به
في المتن . لان معنى الموصوف من حيث انه موصوف لا يتم بدون الصفة فهي

تقيد له مخرج له عن الشروع بين مجرد الشيوخ في المثال، أو مقيداً بالاضافة
 كساكن الرصافة و غلام زيد لذلك ، وإنما قلنا غالباً لأن المركب التقيدي
 لا ينحصر في الوصفي والاضافي بل قيد يكون القيد خالاً أو ظرفاً أو نحوهما،
 وهذا المركب هو النافع في المطالب التصورية لأنه لا حكم في أجزاء التعريف
 بل بعضها وصف للبعض أو مضاف إليه ، وتقريره في باب التعريفات كاف
 عن تفصيله هنا ، والمركب الناقص غير التقيدي ما كان بخلاف ذلك ،
 وهو يتركب من اسمين كقولك اثني عشر ، أو من اسم واداة كقولك
 في الدار ، أو من اداة وكلمة نحو ان جرى ، ونحو قد قام ، اذا لوحظ الفعل
 بلا فاعل ، والا كان مركباً تاماً

﴿ الجزئي والكلّي وتقسيمه ﴾

هذا شروع في مباحث المعاني المفردة بعد الفراغ من المقدمات
 اللفظية مبتدئاً منها بتعريف الجزئي والكلّي ، ثم بيان أقسام الكلّي ، ثم باقي
 مباحثه ، وليس للجزئي في شيء من كتب هذا الفن مباحث ، وصاحبه
 غني عنها . قال ابن سينا في الشفاء « انا لا نشتغل بالنظر في الجزئيات اكونها
 لا تنتهى ، وأحوالها لا تثبت وليس علمنا بها من حيث هي جزئية يفيدنا
 كلاً حكماً أو يباغنا الى غاية حكمية بل الذي يهمنا النظر في الكلّيات اه

نفس تصوّره اشتراكاً أن يقع

وحيث لم يمنعهُ فالكلّي

حملاً على الأفراد يصدقان

في الاصطلاح كل مفهوم منفع

فيه كذا وحجج جزئي

كأسد وفرس فذان

اعلم أن المفهوم وهو ما حصل في العقل فعلاً أو قوة ، ا. جزئي أو كلّي ،

واللفظ الدال عليهما يسمى جزئياً وكلياً بالتبعية والعرض تسمية الدال باسم المدلول ، فان منع نفس تصوره من حيث انه متصور عن وقوع الشركة فيه بين كثيرين فهو الجزئي كهذا وحجبي ، فان الهاذية اذا حصلت في العقل امتنع صدقها على امور متعددة، ومدلول حجبي اذا حصل في العقل امتنع كذلك تصور مشاركة فيه ، وان لم يمنع نفس تصوره من حيث انه متصور وقوع الشركة فيه فهو الكلبي كالاسد والفرس ، فان مفهوم كل منهما اذا حصل في العقل لم يمنع عن صدقه على كثيرين ، وانما قيد في تعريف الجزئي بنفس التصور لئلا تدخل الكلبيات التي تمنع الشركة بالنظر الى الخارج في تعريفه فلا يكون مانعاً، وقيد بالنفس في الكلبي لئلا تخرج تلك الكلبيات من تعريفه فلا يكون جامعاً ، وذلك كواجب الوجود فانه كلي والشركة فيه مقطوعة العرق بالدليل الخارجي ، لكن اذا جرد العقل بالنظر الى مفهومه لم يمتنع من صدقه على كثيرين ، فان مجرد تصوره لو كان مانعاً من الشركة لم ينفقر في اثبات الوجدانية الى دليل آخر ، ومن ههنا قالوا ان الكلبي لا يجب ان يكون صادقاً على أفراد، بل منها ما يمتنع ان يكون صادقاً عليه في الخارج وان لم يمنع العقل من صدقها بمجرد تصوره كما سيأتي

وَهُوَ الَّذِي أَفْرَادُهُ ذَاتُ عَدَدٍ وَأَوْ إِلَى الْفَرْضِ التَّعَدُّدُ اسْتَدَدَ

هذا البيت مشمول لما قبله مفهوم منه، وانما صرح به زيادة للايضاح لصعوبة المقام ، وتمهيدا لما سيأتي بعده من التقسيم ، وحاصله : ان الكلبي له أفراد متعددة هو مشترك بينها لا بحسب الخارج لجواز امتناع بعض

أفراده وعدمها ، بل مناط الكلية هو امكان فرض الاشتراك ، ومناطق
الجزئية استحالاته

قال العلامة الخبصي في شرح التهذيب : فان قلت : الجزئي لا يمتنع
بمجرد حصوله في العقل فرض صدقه على كثيرين وكل ما كان كذلك
فهو كلي فالجزئي كلي وهو محال ، قلت : المراد من الجزئي ان كان ما
صدق عليه لفظ الجزئي من نحو زيد وغيره فلا نسلم الصغرى وان كان
المراد لفظ الجزئي فلا نسلم استحالة النتيجة . انتهى

وتلك في الخارج إما امتنعت كسند خالق الورى أو أمكنت
ولم تكن موجودة أو واحد فحسب مع امكان غير يوجد
أو امتناع الغير أوجم وجد مع التناهي أو تناهياً فقد

هذا تقسيم للكلي بحسب الوجود الخارجي ، وقد جرت عادتهم
بذكره عقب تعريف الكلي دفماً لما يتبادر من انه لا بد من كثيرين في
نفس الامر ، أو انه لا بد من امكان الكثيرين ، والامر بخلاف ذلك ،
ينقسم الكلي بحسب الوجود الخارجي الى ستة أقسام ، (الاول) ما يمتنع
جميع أفراده في الخارج ككشريك الباربي سبحانه وتعالى فانه كلي ممتنع
الافراد في الخارج (الثاني) ما أمكنت أفراده ولم تكن موجودة خارجاً
كالعنقاء وجبل ياقوت وبحر زئبق ، فانها كلية ممكنة الافراد لكنها لم توجد
في الخارج (الثالث) ما لا يوجد الا فرد واحد من أفراده مع امكان
وجود الغير كالشمس على رأي أهل الهيئة القديمة ، فانه كلي ممكن
الافراد في الخارج ولكن لم يوجد من أفراده الا فرد واحد (الرابع)

مالا يوجد الا فرد واحد من أفراده مع امتناع وجود الغير ك مفهوم واجب الوجود، فانه كلي لم يوجد من أفراده الا فرد واحد وهو الباري جل وعلا مع امتناع غير ذلك الفرد (الخامس) ما وجد كثير من أفراده في الخارج مع كون ذلك الوجود متناهيًا كالسكوكب السيار فانه كلي كثير الافراد في الخارج لكنها متناهية منحصرة في عدد (السادس) ما وجد كثير من أفراده في الخارج لكن لا تنهى أفراده الى حد لا يوجد بعدد فرد كمعلومات الباري تعالى ومقدوراته، فانها كلية غير متناهية العدد وكل هذه الاقسام مذكورة في المتن كما تراها

وَأَعْتَبَرُوا كَلِيَّةَ الْكَلْبِيِّ	بِصِدْقِ حَمَلِهِ عَلَى الْجَزْيِيِّ
حَمَلِ الْمَوَاطَاةِ بِذَاتِ الْكَلْبِيِّ	أَتْنِي بِلا واسِطَةٍ فِي الْحَمْلِ
لَا حَمْلَ الْأَشْنَقِاقِ مِنْ شَيْءٍ ثَبَتَ	بِهِ أَتَّصَفُ الْفَرْدُ وَأَبْدُوا تَهْت
وَنَحْوَهُ إِلَيْهِ نِسْبَةٌ وَذَانِ	لَيْسَ بِحَمْلٍ وَمَجَازًا يُذَكِّرَانِ
فَالْفَضْلُ إِنْسَانٌ وَشَاعِرٌ وَذُو	عِلْمٍ بَيَانُ الْكَلْبِ مِنْهُ يُؤْخَذُ
فَهَذِهِ لِلْفَضْلِ كَلِمَاتُ	تَوَاطَوْا عَلَيْهِ مَحْمُولَاتُ
وَالشَّعْرُ وَالْعِلْمُ مَبَايِنَانِ	لِلْفَضْلِ نَفْسُهُ وَكَلِمَاتُ
إِشْعَرُهُ وَعِلْمُهُ اللَّذَيْنِ	كَانَا بِذَاتِ الْفَضْلِ قَائِمَيْنِ
وَرَبْمَا سُمِّيَ هَذَا حَمْلٌ هُوَ	ذُو هُوَ وَالْأَوْلُ حَمْلٌ هُوَ هُوَ

قد علمت مما تقدم ان الكلي مالا يمنع نفس تصويره عن وقوع الشركة فيه ، ومعناه انه يمكن صدقه على كثيرين اذا حمل على كل منها والكثيرون هم أفراده وجزئياته، والمعتبر عندهم في حمل الكلي على جزئياته

هو حمل المواطأة ، فجزيئات الكلبي هي ما يصدق حملة عليها بالمواطأة له
بالاشتقاق ، وحمل المواطأة - كما قال الشيخ - ان يكون الشيء محمولاً على
الموضوع بالحقيقة أي بلا واسطة اشتقاق أو نسبة ، كقولنا : الانسان
حيوان ، فان الحيوان محمول بذاته مباشرة على الانسان ، وكذا يقال في
قولنا : زيد شاعر وذو علم ، واما حمل الاشتقاق فغير معتبر ، وهو ان يشتق
من المحمول الاشتقاقات صيغة اسم فاعل أو نحوها كان ذلك المحمول مبدأً
لها كالشاعر من الشعر ويضاف الى المبدأ لفظ ينسب اليه « كذو » من
ذو علم وكصاحب من صاحب مال ، وحينئذ يكون اللفظ المشتق أو
المنسوب محمولاً على الموضوع بالمواطأة كلياً له ، والمبدأ كالشاعر والعلم
محمولان عليه حمل اشتقاق أي بتوسط الاشتقاق والنسبة ، فليسا بكليتين
لموضوعهما ، اذ لا حمل في الحقيقة ، واطلاق لفظ الحمل عليهما مجاز ، لانه
لا يقال : الانسان شعر أو علم بل بواسطة الاشتقاق أو ذو ، فيقال زيد
شاعر أو ذو علم ، وقد بين كل هذا في تمثيل المتن بقوله : الفضل انسان
وشاعر وذو علم ، فهذه الثلاثة محمولات على الفضل مواطأة وكليات له
الاول ذاتي والآخران عرضيان ، ولكن الشعر والعلم اللذان هما مبدآن
للشاعر وذو العلم مباينان للفضل لا كليان له ، نعم هما كليان ذاتيان للشعر
والعلم القائم بذات الفضل ، واطلاق محموليتهما على الفضل بالاشتقاق
والنسبة مجازي ، اذ لا حمل في الحقيقة كما مر بك . وربما فسر حمل الاشتقاق
بنوعيه بحمل هو ذو هو ، وفسر حمل المواطأة بحمل هو هو

وَ كُلِّ جُزْئِيٍّ عَلَى مَا سَبَقًا بَيَانُهُ مِنَ الْمَعْنَى صَدَقًا
فَهُوَ حَقِيقِيٌّ وَ كُلُّ مَا دَخَلَ تَحْتَ عَمُومٍ غَيْرِهِ نَحْوُ الْجَمَلِ

فهو الإضافي وذا أعم من ما مرّ مطلقاً وإن تنظر بين

اعلم ان لفظ الجزئي مشترك بين معنيين (أحدهما) ما سبق من انه ما يمنع نفس تصويره عن وقوع الشركة فيه كزيد ، وهو المقابل الكلي الحقيقي ويسمى هذا جزءاً حقيقياً لانه جزئي بالقياس الى نفس حقيقته لكونها مانعة عن الاشتراك في الخارج (وثانيهما) ما دخل تحت عموم غيره كالانسان والجمل ، وهذا المعنى ليس بمقابل للكلي بل قد يجمعه كالانسان فانه كلي بالنسبة الى زيد وعمرو وغيرهما ، وجزئي باعتبار انه داخل تحت عموم الحيوان ، وقد لا يجمعه كزيد فانه جزئي اضافي لكونه مندرجاً تحت الانسان الاعم منه ، وليس كلياً لامتناع صدقه على كثيرين ، ويسمى بهذا المعنى جزئياً اضافياً ، فان جزئيته بالاضافة الى غيره وهو الاعم منه ، حتى لو لم يوجد أعم منه لبطلت جزئيته ، والنسبة بين الجزئي الحقيقي والجزئي الاضافي العموم المطلق . فكل جزئي حقيقي جزئي اضافي بدون العكس ، اما الاول فلأن كل جزئي حقيقي مندرج تحت ماهيته المرادة عن الشخصيات ، كما اذا جردنا زيدا عن الشخصيات التي صار بها شخصاً معيناً بقيت الماهية الانسانية وهي أعم منه ، فيكون كل جزئي حقيقي مندرجاً تحت أعم منه ، فيكون جزئياً اضافياً ، وأما الثاني فاجواز ان يكون الجزئي الاضافي كلياً لانه الاخص من غيره والاخص من شيء يجوز ان يكون كلياً تحت كلي آخر بخلاف الجزئي الحقيقي فانه يتمتع ان يكون كلياً

وكل كلي على الماضي صدق فهو بأن يدعى الحقيقي أحق

وما سواه تحته في الواقع مندرج فبالإضافي دعي

كما ان لفظ الجزئي مشترك بين معنيين فكذلك نعت الكلّي أيضاً مشترك بين معنيين حقيقي واضافي على قياس الجزئي ، فالكلّي الحقيقي هو مالا يمنع نفس تصوره عن وقوع الشركة فيه كما سبق وهو مقابل الجزئي الحقيقي ، والكلّي الاضافي ما ندرج تحته شيء بحسب نفس الامر والواقع وهو مقابل للجزئي المندرج تحت شيء آخر

ولكن الكلّي ذو قدسباً تعريفه أعم من ذا مطلقاً الكلّي الحقيقي الذي سبق تعريفه أعم مطلقاً من الكلّي الاضافي ، فكل كلي حقيقي كلي اضافي بدون العكس ، (وبيانه) ان الكلّي الحقيقي أعم من الكلّي الاضافي من جهتين (الاولى) ان الكلّي الحقيقي قد لا يمكن اندراج الشيء تحته كما في الكليات الفرضية كالاشياء ، ولا يتصور ذلك في الاضافي (الثانية) ان الكلّي الحقيقي ربما أمكن اندراج الشيء تحته ولم يندرج بالفعل لاذهنًا ولا خارجًا ، ولا بد من الاندراج بالفعل في الاضافي

الكليات الخمس

المفرد الكلّي الى خمس فقط منقسم والجمهور بالعقل انضبط
النوع والجنس وفصل وعرض وخاصة وشرح كل مفترض

الكلّي باعتبار الذات والخروج عنها على قسمين ذاتي وعرضي ، فالذاتي في اصطلاح المناطقة هنا عبارة عما لا يكون خارجًا عن الذات عارضًا لها سواء كان عينًا لها أو جزءًا منها ، فلا يردان الذاتي ما يكون منسوبًا الى الذات ، والنوع يكون عين الذات فكيف يكون منسوبًا اليها ، لانه لا بد

من المغايرة بين المنسوب والمنسوب اليه اذ لا يتصور نسبة الشيء الى نفسه،
لانا نقول هذا المعنى لذاتي انما هو في الاصطلاح ولا مناقشة فيه، فيدخل
في هذا القسم النوع والجنس والفصل (والعرضي) ما يكون خارجاً
عن الذات لاحقاً وهو العرض العام والخاصة كما سيأتي

ثم الكلبي المفرد بالنسبة الى ما يحمل عليه في نفس الامر في الدهن
أو الخارج خمسة أقسام باستقراء العقل، النوع والجنس والفصل والعرض
العام والخاصة، وأما الكليات الفرضية التي لا مصداق لها ذهنياً ولا
خارجاً كالاشياء واللاموجود فخارجة عن المقسم، وليس يتعلق بالبحث
عنها عرض يعتد به، اذ لا كمال في معرفة المعدومات، ولا بد من بيان
انحصار القسمة في الخمسة ثم بيان كل منها على حدته

فالكلبي المفرد اذا نسب الى أفراد في نفس الامر فاما ان يكون
عين ماهية تلك الافراد وهو النوع، أو يكون جزءاً من ماهيتها، وهذا
ان كان تمام المشترك بين شيء منها وبين بعض آخر فهو الجنس، وان لم
يكن تمام المشترك بأن لم يكن مشتركاً أصلاً أو كان بعض تمام المشترك
فهو الفصل، ويقال لهذه الثلاثة ذاتية. أو يكون خارجاً ويقال له العرضي،
وهذا اما ان يختص بافراد حقيقة واحدة أو لا يختص، والاول هو الخاصة
والثاني هو العرض العام فهذا دليل انحصار الكليات في الخمسة المذكورة
ولا يخلل الحصر بمفهوم واجب الوجود لانه بمجرد حصوله في العقل كلي
داخل في الخمسة وجزئي بالنظر الى برهان التوحيد، ولا يرد الصنف كالرومي
مثلاً فانه بالنسبة لجميع الافراد عرض عام، وبالنسبة لمجموعها خاصة
فالنوع ما كان بنفس ذاته تمام ماهية جزئياته

كَمَثَلِ الْإِنْسَانِ فَإِنَّهُ تَمَامٌ حَقِيقَةُ الْفَضْلِ وَسَعْدٍ وَعَصَامِ
وَاللَيْثِ وَالْبَغْلِ فِي التَّطْبِيقِ طَوَّلٌ وَيُرْسَمُ النَّوْعُ بِأَنَّهُ الْمَقُولُ
عَلَى كَثِيرٍ فِي الْحَقِيقَةِ اتَّفَقَ جَوَابَ مَا هُوَ وَالْمَثَلُ قَدْ سَبَقَ

الاول من الكليات الخمس النوع ، وهو ما كان تمام ماهية جزئياته
كالا انسان الذي هو تمام ماهية الفضل وسعد وعصام وغيرهم ، ولما كان
تمام ماهية جزئياته كانت متفقة الحقيقة ، فاذا سئل عن أحدها أو عن
جميعها صالح النوع في الجواب ، كما اذا قيل ما زيد ؛ كان الجواب الانسان ،
وكذلك اذا قيل ما زيد وعمرو وبكر ؛ فهذه الجزئيات لا تزيد عليه الا
بعوارض مشخصة خارجة عنه بها تمتاز عن مشخص آخر ، ويرسم النوع
بانه المقول على كثيرين متفقين بالحقائق في جواب ماهو ، فالمقول على
كثيرين جنس لجميع الكليات ، والتقييد بالاتفاق في الحقائق يخرج الجنس ،
وقولهم في جواب ماهو يخرج الثلاث الباقية ، وهي الفصل والخاصة
والعرض العام ، اما الفصل والخاصة فلا هما مقولان في جواب أي شيء
هو ، واما العرض العام فلا أنه لا يقال في جواب أصلا

(فائدة) اعلم ان « ماهو » سؤال عن تمام الحقيقة . والمقول في جواب
« ماهو » هو الدال على تمام الحقيقة المسؤول عنها بالمطابقة ، فان اقتصر في
السؤال على ذكر أمر واحد كان السؤال عن تمام الماهية المختصة به ،
وهذا الواحد ان كان أمراً شخصياً أو اموراً حقيقتها واحدة لافرق بينها
الا بالتشخص يقع النوع في الجواب ، كما اذا سئل عن زيد بما هو أو عن
زيد وعمرو وبكر بما هم فيقال في الجواب الانسان ، لانه تمام ماهية المسؤول

عنه ، وان كان ذلك الواحد حقيقة كلية يقع الحد التام في الجواب ،
 كالانسان ماهو ؟ فيقال : الحيوان الناطق ، لانه تمام ماهية الانسان ، وان
 جمع في السؤال بين أمور مختلفة الحقيقة كان السؤال عن تمام الماهية المشتركة
 بين تلك الحقائق المختلفة فيقع الجنس في الجواب ، اذ هو تمام الماهية
 المشتركة بين الحقائق المختلفة كما يأتي ، فاذا سئل عن الانسان والفرس
 والحمار بما هم ، فيقال في الجواب : الحيوان ، فالجنس لا بد ان يقع جواباً
 عن الماهية وعن بعض الحقائق المختلفة المشاركة للماهية في ذلك الجنس ،
 ثم ان كان جواباً عن الماهية وكل مشارك لها فهو جنس قريب كالحيوان
 والا جنس بعيد كالجسم كما سيأتي في تقسيم الجنس بزيادة ايضاح . لا يقال :
 الحد التام لا بد ان يكون نوعاً بالنسبة الى أفراد النوع والا لبطل الحصر
 في الاقسام الخمسة فما المانع من وقوعه في الجواب عنها ، لانا نقول : النوع
 هو الكلبي المفرد ، والحد التام مركب ، فلا نسلم نوعيته ، ولا يلزم الاختلال
 في الحصر لان المقسم هو الكلبي المفرد ، لا الاعم منه ومن المركب ،
 والمانع من وقوعه في الجواب الاستغناء عنه بالنوع ، والطول في الجواب
 به بلا طائل

وَالنَّوعُ بِالرَّسْمِ الَّذِي تَقَدَّمَا نَوْعًا حَقِيقِيًّا لَدَيْهِمْ وَسَمَا

لفظ النوع مشترك بين معنيين أحدهما - ويسمى حقيقياً - ما تقدم
 رسمه بأنه المقول على كثيرين متفقين بالحقائق في جواب « ماهو » . ويسمى
 حقيقياً لان نوعيته بالنظر الى الحقيقة الواحدة في أفرادها مع قطع النظر
 عن اندراجها مع الغير تحت الجنس ، وثانيها النوع الاضافي وهو ما سيأتي

وَيُطَبَّقُ النَّوعُ الْإِضَافِيُّ عَلَى مَاهِيَّةٍ أُخْرَى الْجَوَابُ أَنْ يُقَالَ
مَاهِيَّةٌ صَحَّ عَلَيْهَا وَعَلَى
جِنْسٍ إِذَا كَانَ بِمَا هُوَ السُّؤَالُ

هذا هو الثاني من معني النوع ، أي تسمى نوعا إضافيا كل ماهية
صح ان يقال عليها وعلى ماهية غيرها جنس في جواب ماهو قولاً أولياً ،
فلا يكون الا كلياً ذاتياً لما تحته لاجزئياً ولا عرضياً ، فيخرج بقولهم : صح
ان يقال عليها وعلى غيرها جنس : السكلي غير المندرج تحت جنس كالماهية
البسيطة التي لا تكون عبارة عن مختلفات الحقائق كماهية واجب الوجود
والنقطة ، ويخرج بقولهم : في جواب ماهو ، الفصل والخاصة والعرض
العام ، لانه وان قيل عليها وعلى غيرها جنس لكن لا في جواب ماهو ،
فانه اذا سئل عن الناطق والضاحك والماشي بما هم . لا يقال في الجواب
الحيوان ، ويخرج بقولهم قولاً أولياً أي بلا واسطة ، الصنف وهو النوع
المختص بقيود مختصة كلية كالرومي والهندي ، فانه يقال عليه وعلى الفرس
مثلا : الحيوان ، لكن لا أولياً بل بواسطة حمل السافل عليه وهو الانسان

فَهُوَ إِذَا ذُو دَرَجَاتٍ أَرْبَعٍ سَافِلَهَا بِنَوْعِ الْأَنْوَاعِ دُعِي
بِالْجِسْمِ مُطْلَقًا مِثَالُ حَاصِلُ لَمَّا عَدَلًا وَبِالْحِمَارِ السَّافِلُ
وَالْجِسْمُ ذُو النُّمُوتِ مِثَالُ الْحَيَوَانَ لِلرُّتْبَةِ الْوَسْطَى مِثَالُ يَقَعَانَ
وَالرَّابِعُ الْمَفْرَدُ كَالْعَقْلِ إِذَا قُلْنَا لَهُ الْجَوْهَرُ جِنْسٌ أُخِذَا

النوع الاضافي ذو درجات أربع ، أعلاها الجسم المطلق ، اذ فوqe
الجوهر وهو ليس بنوع ، وسافلها كالانسان والحمار اذ تحته الافراد ،
ومتوسطها كالجسم النامي والحيوان ، والرابع مبين للثلاثة وهو المفرد

كالعقل ان قلنا ان الجوهر جنس له، حتى يقال عليه وعلى غيره في جواب ماهو، وتكون العقول العشرة أفراداً له لأنواعاً، حتى لا يتحقق تحننه نوع ليكون نوعاً مفرداً لا عالياً، والعقول العشرة كما يزعم الحكماء هي الجواهر الغائبة عن الحواس الانسانية المؤثرة في الاجسام، وهي في معتقدهم ارواح الافلاك التي أعظمها العرش، وزعموا انه المراد بقول النبي صلى الله عليه وآله وسلم « أول ما خلق الله العقل » الحديث، واما من وافقهم من أهل الشرع فيقال لها عندهم الملائكة الاعلى، وهم أشرف الملائكة، واما جعل المفرد من المراتب مع انه غير واقع في المرتب باعتبار أن الترتيب ملحوظ فيه عدما كما ان الترتيب في غير المفرد ملحوظ وجوداً والنسبة العموم من وجه إذا حَقَّقْتَ مَا بَيْنَ الْحَقِيقِيَّ وَذَا النسبة بين النوع الحقيقي والنوع الاضافي هي العموم من وجه، فيجتمعان في نحو الانسان فانه نوع اضافي لاندراجته تحت جنس وهو الحيوان، وحقيقي اذ ليس تحته جنس ولا نوع، وينفرد الاضافي بنحو الجسم النامي فان فوقه جنس وهو الجسم المطلق وتحته جنس وهو الحيوان، وينفرد الحقيقي بالماهية البسيطة كالعقل المطلق عند الحكماء على القول بنفي جنسية الجوهر له

وَالْجِنْسُ لِلنَّوْعِ الَّذِي قَدْ مَرَّ بِكَ
مَا بَيْنَهَا وَبَيْنَ نَوْعٍ آخَرَ
كَالْحَيَوَانَ أَوْ كَجِسْمٍ نَامِي
بِنِسْبَةِ الْأَوَّلِ الْإِنْسَانَ
بَيَانُهُ جُزْءُ تَمَامِ الْمُشْتَرَكِ
إِذْ عَنْهَا مَعَايَا كَوْنُ خَبْرًا
أَوْ مُطْلَقًا لِالصِّدْقِ فِي التَّمَامِ
مَعَ الْهَزْبِ وَالصِّدْقِ الثَّانِي

عَلَيْهِ وَالنَّبْتُ وَصَدَقَ الْمُطْلَقُ عَلَيْهِ وَالْحَدِيدُ فَأَعْرَفَ تَرْتِيبِي
فَكَانَ فِي جَوَابِ مَا هُوَ الصَّادِقًا بِعَدَدٍ مُخْتَلِفٍ حَقَائِقًا

الثاني من الكليات الخمس الجنس ، وهو جزء الماهية الذي هو تمام المشترك بينها وبين نوع ما من الأنواع المخالفة لها في الحقيقة ، لأنه صالح لأن يقال على الماهية وعلى ما يخالفها بالنوع في جواب ماهو ، وذلك كالحيوان والجسم النامي والجسم المطلق بالنسبة إلى الإنسان ، فإن الحيوان جزء ماهية الإنسان التي هي الحيوان الناطق ، وهو تمام المشترك بين الإنسان والأسد مثلاً ، والجسم النامي جزء ماهية الإنسان لأنه جزء الحيوان ، وجزء الجزء جزء ، وهو تمام المشترك بين ماهية الإنسان وبين النبات مثلاً ، والجسم المطلق جزء ماهية الإنسان أيضاً لما مر ، وهو تمام المشترك بينها وبين الحديد مثلاً ، فإذا سئل عن الإنسان والفرس مثلاً بما هما كان الجواب : الحيوان ، وإذا سئل عن الإنسان والنبات بما هما كان الجواب : الجسم النامي ، وإذا سئل عن الإنسان والحديد بما هما كان الجواب : الجسم المطلق ، لأن المطلوب بالسؤال عن الحقائق المختلفة بما هو إنما يكون تمام الجزء المشترك بينها ، وظهر بهذا أنه يجوز أن يكون لماهية واحدة كالإنسان أجناس مختلفة بعضها فوق بعض . ويرسم الجنس بأنه المقول على كثيرين مختلفين بالحقيقة في جواب ماهو ، فالمقول على كثيرين جنس شامل للكليات ، وقولهم : مختلفين بالحقائق ، مخرج للنوع لأنه مقول على كثيرين متفقين بالحقيقة في جواب ماهو ، وقولهم : في جواب ماهو ، مخرج للثلاث الباقية الفصل والعرض العام والخاصة ، لأن

الفصل مقول في جواب أي شيء هو في ذاته، والخاصة مقولة في جواب أي شيء هو في عرضه. والعرض العام لا يقال في جواب، أصلاً إلا اضطراراً

وَهُوَ لَمَّا كَانَ الْجَوَابُ عَنْهُ بِهِ	مَعَ بَعْضٍ مَا شَارَكَهَا يُجَابُ بِهِ
بِعَيْنِهِ عَنْهَا وَعَنْ جَمِيعِ مَا	شَارَكَهَا جِنْسٌ قَرِيبٌ مِثْلُ مَا
إِذَا سُئِلَتْ مَا هُوَ الْإِنْسَانُ	وَاللَّيْثُ فَالْجَوَابُ حَيَوَانٌ
وَهُوَ الْجَوَابُ إِنْ عَنِ الْإِنْسَانِ مَعَ	أَيِّ مُشَارَكٍ لَهُ تَسْأَلُ يَتَّع
وغيرُ البعيد إذ لم يتَّع	به الجواب فامتحنه تستفد
وَهُوَ إِذَا فِي الْبُعْدِ ذُو تَنَاطُوتٍ	كَالْجِئِمِ الْإِنْسَانِ أَوْ لِلنَّاتِ

قد علم مما مر مكرراً أن الجنس هو تمام المشترك بين الماهية وغيرها، وهو ينقسم إلى قريب وبعيد، فالقريب ما يكون تمام المشترك بالقياس إلى كل ما يشارك الماهية في ذلك الجنس، فيكون الجواب عن الماهية وعن بعض مشاركتها فيه هو بعينه الجواب عنها وعن كل ما شاركها فيه. فلا يكون الجواب إلا واحداً وهو ذلك الجنس فقط كالحيوان بالنسبة للإنسان فإنه جواب عن الإنسان وعن كل واحد مما يشاركه في الحيوانية كالفرس والاسد وغيرهما. والجنس البعيد ما يكون تمام المشترك بالقياس إلى بعض ما يشاركها فيه لا بالقياس إلى كل ما يشاركها فيه، فيكون الجواب عن الماهية وعن بعض ما يشاركها غير الجواب عنها وعن بعض آخر ويكون الجواب متعدداً لأنه يكون تارة هو الجواب وتارة يكون غيره، كالجسم النامي بالنسبة للإنسان فإنه جواب عن الإنسان وعن بعض مشاركاته فيه كالنبات، ولكن الجواب عن الإنسان وعن بعض

آخر كالفرس ليس اياه ، لانه ليس تمام المشترك بينهما بل الحيوان ، وكلما زاد جواب زاد الجنس مرتبة في البعد عن النوع ، لان الجواب الاول هو الجنس القريب ، فاذا حصل جواب آخر يكون بعيداً بمرتبة ، واذا كان جواب ثالث يكون البعد بمرتبتين وهكذا ، فالضابط لمراتب البعد ان عدد الاجوبة يزيد دائماً بواحد على مراتب البعد ، وكلما كانت مراتب البعد اقل كان احسن لانه كلما زاد بعد الجنس تنقص الذاتيات ، وفائدة هذا التقسيم معرفة الحد التام والناقص لان التام لا بد ان يكون مشتملاً على الجنس القريب والناقص على الجنس البعيد

فَالْجِنْسُ ذُو مَرَاتِبٍ فَمَا عَرِي عَنْ كَوْنِ جِنْسٍ فَوْقَهُ كَالْجَوْهَرِ
فَذَلِكَ الْعَالِي وَمَا قَدْ ثَبَتَا مِنْ فَوْقِهِ جِنْسٌ وَتَحْتَهُ آتِي
كَالْجِسْمِ مُطْلَقًا وَنَامِيًا قَدِي مَرْتَبَةٌ وَسَطِي وَتَحْتَهَا الَّذِي
مِنْ فَوْقِهِ الْجِنْسُ فَحَسَبُ حَاصِلُ كَالْحَيَوَانَ وَهُوَ يُدْعَى السَّافِلُ

كما ان النوع أربع درجات فالجنس كذلك ذو أربع مراتب ، لكن العالي كالجوهر يسمى جنس الاجناس ، والنوع السافل يسمى نوع الانواع ، وذلك لان جنسيته انما هي بالقياس الى ما تحته ، فهو انما يكون جنس الاجناس اذا كان فوق جميع الاجناس ، ونوعية الشيء انما تكون بالقياس الى ما فوقه ، فهو انما يكون نوع الانواع اذا كان تحت جميع الانواع ، اذا علمت ذلك فاعلم الاجناس هو العالي كالجوهر ، وأخصها هو السافل كالحيوان ، وما بينهما المتوسط كالجسم النامي والجسم المطلق ، والرابع المفرد كالعقل على تقدير ان لا يكون الجوهر جنساً له وتكون العقول

العشرة الداخلة تحته مختلفة الحقائق أنواعاً لأفراداً لكن كل منحصر في فرد واحد كالشمس

﴿ تبيينه ﴾ الأنواع بأقسامها كثيرة لا تتناهى وكذلك الاجناس السافلة والمتوسطة ، واما الاجناس العالية التي هي أعلى الاجناس فقد ذكر المنطقيون انها عشرة ، أحدها الجوهر ، وتسعة أعراض ، وهي الكم والكيف والايين والمضاف والمتى والوضع والملك والفعل والانتقال . فالجوهر ما قد علمت ، والكم مثل قولنا : ذو ذراع وذو ثلاثة أذرع ، والكيف كقولنا : أبيض واسود ، والمضاف مثل قولنا : ضعف ونصف ، والايين مثل قولنا : في السوق وفي الدار ، ومتى مثل قولنا : في زمان كذا ووقت كذا ، والوضع مثل قولنا : جالس ومتكئ ، والفعل مثل قولنا يشرب ويأكل ، والملك مثل قولنا : متطيلس ، والانتقال مثل قولنا منتقل ومنسلخ ، وقد تجتمع هذه العشرة في سياق الكلام في شخص واحد كما تقول : ان الفقيه الفلاني الطويل الاسمر ابن فلان الجالس في بيته في سنة كذا يعلم ويتعلم وهو متطيلس ، فهذه هي اجناس الموجودات ، وهذه الالفاظ الدالة عليها بواسطة آثارها في النفس ، أي ثبوت صورها في النفس وهو العلم بها ، فلا معلوم الا وهو داخل في هذه الاقسام ، ولا لفظ الا وهو دال على شيء من هذه الاقسام ، وتنقسم بالقسمة الاولى الى الجوهر والعرض ، والعرض ينقسم الى هذه الاقسام التسعة ، ويكون المجموع عشرة ، ولهذه المقولات تحقيقات وتفصيل يطلب من مواضعه والله أعلم

وَالْفَصْلُ جُزْءٌ لَا تَمَامُ الْمُشْتَرَكِ بَلْ بَعْضُهُ مَسَاوٍ أَوْ لَا مُشْتَرَكٍ
أَصَالَةٌ وَحَيْثُ كَانَ الْأَوَّلَا فَذَلِكَ فَصْلٌ جِنْسِيًّا أَوْ مَاتِلًا

فهو بفرقة من الأجناس فحسب فمختص كمثل الناطق
وكيف كان فهو للماهية فصل مميز ولو في الجملة
عما بجنس أو وجود شارك وما عتوا بالفصل إلا ذلكا

الثالث من الكليات الخمس الفصل . وهو جزء الماهية الذي ليس
تمام المشترك بينها وبين نوع آخر ، بل اما ان يكون بعض تمام المشترك
مساويا له ، أو لا يكون مشتركا بين الماهية وبين نوع آخر اصالة. فان كان
الثاني أعني ان لم يكن مشتركا أصلا فيكون جزءا مختصا بها مميزا لها عن
جميع أغيرها ، وهو الفصل القريب كما يأتي كالناطق بالنسبة للانسان ،
فانه جزء من ماهية الانسان التي هي الحيوان الناطق ، وليس تماما
المشترك الذي هو الحيوان ، بل ليس مشتركا أصلا ، وانما هو مختص
بحقيقة الانسان فهو فصل مميز لها عن سائر الاغيار، وان كان الاول أعني
ان كان بعضا من تمام المشترك مساويا له فيكون فصلا لتمام المشترك
لاختصاصه به ، وتمام المشترك جنس فيكون فصل جنس ، فهو فصل
أيضا للماهية مميز لها عن بعض أغيرها ، وذلك كالحساس بالنسبة للانسان،
فانه بعض من تمام المشترك الذي هو الحيوان مساو له . لان الحيوان هو
الجسم الحساس ، فالحساس فصل للحيوان الذي هو جنس للماهية، وجميع
أغيار الحيوان أغير للانسان فيكون مميزا لماهية الانسان عن تلك الاغيار
كالنبات ، فكيفما كان فهو مميز للماهية ولو في الجملة عما يشاركها في جنس
أو وجود . وما عتوا بالفصل الا المميز في الجملة ، وانما قالوا : عن مشاركتها
بجنس أو وجود لان الماهية ان كان لها جنس كان فصلا مميزا لها عن

المشاركات الجنسية ، وان لم يكن لها جنس كما لو فرضنا ماهية مركبة من أمرين متساويين أو من أمور متساوية كما هيية الجنس العالي والفصل الاخير ، فانه يكون كل منهما أو منها فصلا لها لانه يميزها عن ما يشاركها في الوجود ، ويحمل عليها في جواب : أي موجود هو ؟

وَيُرْسَمُ الْفَصْلُ بِكُلِّيِّ حَمَلٍ عَلَى كَثِيرٍ فِي الْجَوَابِ إِنْ سُئِلَ
بِأَيِّ شَيْءٍ هُوَ فِي حَقِيقَتِهِ وَالنَّاطِقُ الْحَسَّاسُ مِنْ أَمْثَلَتِهِ

يرسم الفصل بأنه كلي يحمل على كثيرين في جواب « أي شيء هو في حقيقته » كالناطق والحساس فانه اذا سئل عن الانسان أو عن زيد بأي شيء هو في حقيقته ؛ فالجواب انه ناطق أو حساس ، فقوله « كلي » يشمل سائر الكليات ، وقوله يحمل على كثير كذلك وهو شامل لمتفق الحقيقة ومختلفها ، وقوله في الجواب اذا سئل بأي شيء هو ، مخرج للجنس والنوع والعرض العام ، وقوله « في حقيقته » يخرج به العرض العام أيضاً والخاصة لانها تفيد التمييز العرضي لا الذاتي ، ثم اعلم ان السائل بأي لا يطلب بهاتمام المشترك بين الماهية وشيء آخر ، وانما يطلب بها مميزات الماهية عما يشاركها فيما يضاف اليه لفظ أي ، فاذا قيل : الانسان أي حيوان هو ؛ كان سؤالاً عن المشاركات في الحيوان ، وان قيل الانسان أي شيء هو ؛ كان سؤالاً عن المشاركات في الشئية . والسؤال بأي على ثلاثة أضرب . أحدها أن لا يزداد شيء على قولنا : أي شيء هو ، ثانيها أن يزداد قولنا : في حقيقته ، ثالثها أن يزداد قولنا : في عرضه ، فان كان الاول كان الجواب ما يميز السؤال

عنه مطلقا فصلا قريبا أو بعيدا أو خاصة، وان كان الثاني كان الفصل وحده جواباً، ولا يجاب عنه بالخواص لانها تفيد التمييز العرضي لا الذاتي، وان كان الثالث كان الجواب عنه بالخاصة وحدها، ولا يجاب عنه بالفصول لانها تفيد التمييز الذاتي لا العرضي. اذا علمت ذلك فالسؤال بأي شيء هو في حقيقته لا يكون الا عن الفصل الذي الكلام فيه.

وَهُوَ قَرِيبٌ حَيْثُ مَازَ النَّوْعَ عَنْ مَشَارِكِ فِي الْجِنْسِ حَيْثُ يَقْرُبُنْ
وَهُوَ الْبَعِيدُ أَنْ يَكِ التَّمْيِيزُ فِي بَعِيدِهِ وَفِي الْقَرِيبِ مَمْتَنِي

الفصل اما بعيد أو قريب، فالقريب ما يميز النوع عن جميع مشاركاته في الجنس القريب، كالناطق المميز للانسان عن جميع مشاركاته في الحيوانية، والصاهل المميز للفرس عن مشاركاته فيها. والبعيد ما يميز النوع عن مشاركاته في الجنس البعيد بشرط انتفاء التمييز في الجنس القريب، كالحساس المميز للانسان عن جميع مشاركاته في الجسم النامي كالنابت مع انتفاء تميزه عن مشاركاته في الحيوانية كالفرس، وانما قيد في تعريف البعيد باشتراط انتفاء التمييز في الجنس القريب لئلا يصدق التعريف على الفصل القريب فلا يكون مانعا، اذ مانع فصل قريب الا وهو يميز عن جميع المشاركات في الاجناس البعيدة، وبالقييد المذكور يمتنع صدق التعريف على الفصل القريب فيكون مانعا، وانما اعتبروا القريب والبعيد في الفصل الجنسي ولم يعتبروه فيما يعم الجنسي والوجودي لما ذكره السيد، قال قدس سره: الصواب أن يقال: الانقسام الى القريب والبعيد لا يتصور في الفصول المميرة عن المشاركات الوجودية، فان الماهية اذا تركبت من أمور متساوية كان تمييز كل واحد

منها للماهية كتمييز الاخر لها فلا يمكن عد بعضها قريبا وبعضها بعيدا فلذلك
 خص اعتبار الانقسام الي القريب والبعيد باعتبار الفصول المميزة عن
 المشاركات الجنسية

التقويم والتقسيم

لِلْفَصْلِ نِسْبَتَانِ فَالتَّقْوِيمُ	لِلنَّوْعِ وَالْجِنْسِ اِنَّ التَّقْسِيمَ
اَيُّ اِنَّهُ فِي النَّوْعِ جَزْءٌ مِنْهُ فِي	قَوَامِهِ اِنَّ دُخُولَ فَاَعْرِفِ
وَهُوَ اِذَا ضُمَّ اِلَى الْجِنْسِ اجْتَمَعَ	قِسْمٌ مِنَ الْجِنْسِ اِنَّ نَوْعًا يَقَعُ
فَنَاطِقٌ مَقْوَمٌ الْاِنْسَانُ	مُقَسَّمٌ اَيْضًا الْجِنْسِ الْحَيَوَانُ

للفصل نسبتان نسبة الى النوع ونسبة الى جنس ذلك النوع، أما
 نسبته الى النوع فانه مقوم له أي داخل في قوامه وجزء له، وأما نسبته
 الى الجنس فانه مقسم أي محصل قسما له، فانه اذا انضم الى الجنس صار
 المجموع قسما من الجنس ونوعا له، مثاله الناطق فانه اذا نسب الى الانسان
 فهو داخل في قوامه وماهيته واذا ضم الى الجنس ونسب اليه صار حيوانا
 ناطقا وهو قسم من الحيوان

وَجَائِزٌ فِي الْجِنْسِ الْاَعْلَى حَيْثُ	فَصَلَ مَقْوَمٌ وَذَا الْقَوْلِ اُخِذَ
مِنْ قَوْلِهِمْ يَجُوزُ اَنْ يُوَلَّنَا	مِنْ مَتَسَاوِيَيْنِ لَا اِذَا اَنْتَهَى

اذا تحققت ما سبق علمت انه يجوز ان يكون للجنس العالي فصل
 يقوم له لجواز ان يتركب من امرين متساويين يساويانه ويميزانه عن
 مشاركاته في الوجود، والقول بالجواز مأخوذ من القول بجواز ان يتركب

الماهية من أمرين متساويين ، وهو قول المتأخرين . أما على قول المتقدمين :
انه لا يجوز تركيبها من أمرين متساويين بل ان كل ماهية لها فصل يقومها
لا بد أن يكون لها جنس - فلا يجوز أن يكون للجنس العالي فصل مقوم
وواجب فصل له يقسمه إذ تحته النوع وفصل يآزمه

أي يجب أن يكون للجنس العالي فصل يقسمه ، لانه يجب أن
تكون تحته أنواع ، وفصول الانواع لازمة لها وهي بالقياس الى الجنس
مقسمات له

وَأَوْجِبُوا لِسَافِلِ الْأَنْوَاعِ مَقُومًا وَالثَّانِ ذُو امْتِنَاعٍ

أي ان النوع السافل يجب أن يكون له فصل يقومه ، لوجوب أن
يكون له جنس فوقه ، وباله جنس لا بد أن يكون له فصل يميزه عن
مشاركاته في ذلك الجنس ويمتنع أن يكون له فصل مقسم لامتناع أن يكون
تحته أنواع والا لم يكن سافلا

وَلَيْسَ يَخْلُو النَّوْعُ وَالْجِنْسُ إِذَا
تَوْسَطَا مِنْ نَوْعِيٍّ (١) الْفَصْلُ وَذَا
يُقِيدُ أَنْ كُلُّ مَا يَقُومُ
جِنْسًا وَنَوْعًا عَالِيَيْنِ يَلْزَمُ
لِإِمَّا مَضَى تَقْوِيمُ ذَلِكَ الْفَصْلِ
مَا تَحْتَهُ مِنْ غَيْرِ عَكْسٍ كُلِّيٍّ
وَكَوْنِ مَا قَسَمَ جِنْسًا سَافِلًا
مَقْسَمٍ لِمَا عُلَا وَالْعَكْسُ لَا

المتوسطات انواعا كانت او اجناسا لا تخلو عن قسمي الفصل ، اعني
يجب ان يكون لها فصول مقومات باعتبار نوعيتها الاضافية لأن فوقها
اجناسا ، وفصول مقسمات باعتبار جنسيتها لان تحتها انواعا ، ويستفاد من

(١) وفي نسخة « قسمي » بدل نوعي

هذا ان كل فصل يقوم النوع العالي والجنس العالي كالحساس المقوم للحيوان فهو فصل مقوم للسافل كالانسان ، لأن مقوم العالي وهو الحساس جزء لذلك العالي وهو الحيوان ، والعالي جزء مقوم للسافل وهو الانسان وجزء الجزء جزء ، فمقوم المقوم مقوم من غير عكس كلي ، أي ليس كل مقوم للسافل فهو مقوم للعالي : لأنه قد ثبت ان جميع مقومات العالي مقومات للسافل ، ولو كان جميع مقومات السافل مقومات للعالي لم يكن بين العالي والسافل فرق ، وانما قالوا من غير عكس كلي لان العكس الجزئي متحقق. وذلك لأن بعض مقوم السافل مقوم للعالي وهو الذي كان مقوما للعالي نفسه ، وذلك كالنامي فانه مقوم للحيوان الذي هو العالي ، ويقوم السافل الذي هو الانسان ، لان الحيوان داخل في حقيقة الانسان ، واما المتقسم فبعكس ذلك ، فكل فصل يتقسم الجنس السافل فهو يتقسم العالي ، لأن السافل قسم من العالي فكل فصل حصل للسافل قسما فقد حصل للعالي قسما ، لأن قسم القسم قسم ، ولا ينعكس كليا أي ليس كل مقسم للعالي مقسم للسافل لأن الحساس مثلا مقسم للعالي الذي هو الجسم النامي ، وليس مقسما للسافل الذي هو الحيوان ، وان كان ينعكس جزئيا فان بعض مقسم العالي يتقسم السافل ، وهو مقسم السافل ، فان الناطق مثلا بانضمامه الى الجوهر وجودا وعدما مقسم للجسم ، ومع ذلك فهو مقسم للحيوان ، واعلم ان المراد بالعالي هنا كل جنس أو نوع يكون فوق آخر سواء كان فوقه آخر أو لم يكن ، والمراد بالسافل كل جنس أو نوع يكون تحت آخر سواء كان تحته آخر أو لم يكن حتى ان الجنس المتوسط عال بالنسبة الى ما تحته سافل بالنسبة الى ما فوقه ، فافهم ذلك وفقك الله

وهذه الثلاث ذو تقدمت للذات في اصطلاحهم قد نسبت
 هذه الثلاث الكليات المتقدمة اعني النوع والفصل والجنس نسبت
 في اصطلاح المناطق الى الذات ، ويقال لها ذاتية ، وقد سبق أول الباب
 بيان وجه التسمية وما أورد عليه وجوابه فارجع اليه

والعرضي الخارج الكلي على قسمين ذو العموم منه ماعلى
 أكثر من حقيقة يقال والآكل الماشي له مثال
 والرسم منه لذوي الأفهام يعرف وهو رابع الأقسام
 قد علمت ان الذاتي من الكلي ثلاثة اقسام ، وقد مر بيانها ، واعلم
 الآن ان القسم العرضي من الكلي وهو الخارج عن ماهية الافراد ينقسم
 الى قسمين هما العرض العام والخاصة ، أما العرض العام وهو الرابع من
 الكليات الخمس فهو المقول على افراد حقائق متعددة قولاً عرضياً ، وهذا
 التعريف يعلم من سياق المتن ، فالمقول على افراد حقائق شامل للكليات ،
 وقولنا متعددة مخرج للنوع والفصل القريب والخاصة لأن كل واحد
 منها لا يقال الا على أفراد حقيقة واحدة فقط ، وقولنا قولاً عرضياً مخرج
 للجنس والفصل البعيد ، لأن قولهما ذاتي ، وقد مثله في المتن بالآكل
 والماشي ، فالآكل والماشي عرضان عامان لازمان لماهية الانسان وغيره
 من الحيوان ان اخذا بالقوة ، ومفارقان ان اخذا بالفعل ، وعلى كلا التقديرين
 كل منهما غير مختص بحقيقة واحدة ، فيكون لماهية الانسان ولماهية الفرس
 مثلاً عرضاً عاماً بهذا الاعتبار ، وأما بالنظر الى القدر المشترك بين الأنواع
 وهو الحيوان فان كلا منهما خاصة لازمة له ان اخذ بالقوة ، ومفارقة ان
 اخذ بالفعل ،

واعلم ان المراد بالعرضي هنا ما يعرض للذات وهو الخارج عن
 الماهية قديماً كان أو حادثاً ، وهو مصطلح أهل الميزان لا العرض المقابل
 للجوهر وهو مالا يقوم بنفسه كما هو مصطلح أهل الكلام ، وبين التفسيرين
 عموم من وجه ، يجتمعان في نحو البياض والسواد وينفرد الاول في نحو
 القدرة والثاني في نحو الناطقية . كذا حقه بعضهم

وكل ما خصت من الذي فرط حقيقة واحدة به فقط
 فخاصة سمي والشال في كتاب وضاحك يقال
 وخامس الأقسام ذا والرسم ان ثرذه فالمتقول الأفراد من
 حقيقة واحدة قولاً نسب للعرض المذكور فأعرفه نصب

القسم الخامس من الكليات الخمس الخاصة ، وهي القسم الثاني من
 العرضي الخارج عن الماهية ، وهي التي تختص منه بافراد حقيقة واحدة
 فقط ، والمراد بالحقيقة ما يشمل الحقيقة النوعية والحقيقة الجنسية ، كالضاحك
 والكاتب في الاولى فانهما خاصتان لنوع الانسان ، وكالمشي واللون في
 الثانية فان المشي خاصة للحيوان واللون خاصة للجسم ، وان كانا عرضين
 عامين بالنسبة الى الانسان ، ووهم من قال انها لا تكون الا للنوع ،
 وترسم بانها كلي مقول على افراد حقيقة واحدة فقط قولاً عرضياً ، فيخرج
 بقولنا واحدة فقط الجنس والعرض العام ، لانهما متولان على حقائق
 مختلفة ، وبقولنا قولاً عرضياً النوع والنصل ، لان قولهما على ماتحتها
 ذاتي لا عرضي ، ثم الخاصة مقولة بالاشتراك على معنيين ، أحدهما ما يخص
 الشيء بالقياس الى ما يفارده وتسمى خاصة مطلقة ، أي لم تقيد بشيء دون

شيء وهي المدودة من الخس والمعرفة بما مر وثانيهما ما يخص الشيء
 بالقياس الى بعض ما يغيره وتسمى خاصة اضافية ، ويقال لها أيضاً غير
 مطلقة أي انها تكون بالنسبة الى شيء دون شيء كالمشي بالنسبة الى
 الانسان باعتبار كونه مقابلاً للحجر مثلاً ، لا باعتبار كونه مقابلاً لبقية
 أنواع الحيوان ، والخاصة أيضاً مركبة أو بسيطة ، لانها اما ان يكون
 اختصاصها بالماهية بسبب التركيب وهي المركبة ، فلا بد من ان تلتزم من
 أمور كل منها أهم مما هو خاصة له كالطائر الولود للخفاش ، واما ان
 لا يكون اختصاصها بسبب التركيب وهي البسيطة ، كالضحك للانسان ،
 وأشرف الخواص هي الخاصة اللازمة للينة لانها المنفع بها في الرسوم ،
 اذ المطلوب من التعريف ايضاح الماهية المعرفة ، ولا بد ان يكون الايضاح
 بأقرب الامور اليها ، وأقرب الامور الخارجية الى الماهية هي اللوازم
 البديهة ، فتعين التعريف بها

والعرضي مطلقاً أيضاً قسيم	إلى مفارق ولازم عليم
فالأول الجائز أن ينفك عن	معرضه كاللون أو سقم البدن
فمنه ما قالوا يزول أن وقع	إما ببطء كالتحول من وجع
أو سرعة كمثل حمرة الخجل	وقد يدوم لا يحكم العقل بل
بحسب الإمكان والوقوع	كحركات الفلك المرفوع
والأزم الذي عن المعارض لا	يجوز أن ينفك ثم ذا على
قسمين إما لازم الماهية	مثل لزوم الزوج للأربعة
أو الوجود كالسواد للحبش	أو كلزوم السم أنياب الحنش

وباعتبار آخر فاللازم
 ليين وغيره منقسم
 كالوتر في الواحد أو تعليل
 فاليين الغني عن دليل
 وغيره نحو ذهن الفاهم
 الى الدليل كحدوث العالم

ينقسم الكلي العرضي.. خاصة كان أو عرضا عاما - الى قسمين : مفارق
 ولازم ، فالعرض المفارق هو الذي يزول عن معروضه ، امامع بطء
 كالنحول بسبب المرض ، أو مع سرعة كحجرة الخجل وصفرة الوجسل ،
 وقد يدوم ولكن دوامه بحسب الامكان والواقع لا بحسب حكم العقل ،
 بل العقل مجوز لا نفكاكه عن الماهية كما حققه السيد قدس سره ، وذلك
 حركات الفلك فانها عوارض دائمة له بحسب الواقع ، وان لم يتمتع انفكاكها
 عنه بالنظر الى ذاته . والعرض اللازم هو الذي يستحيل انفكاكه عن
 معروضه ، ثم اللازم على قسمين ، إما لازم للماهية كالزوج للاربعة ، فانه
 متى تحققت ماهية الاربعة في الذهن أو في الخارج امتنع انفكاك الزوج
 وهو انقسم بمتساويين عنها ، وإما لازم الوجود كالاسود للعجشي فانه
 لازم لوجوده وشخصه للماهيته لان الانسان يوجد كثيرا بغير السواد ،
 ولو كان الاسود لازما للانسان لكان كل انسان اسود وليس كذلك .
 وينقسم اللازم باعتبار آخر أيضا الى قسمين : بين وهو الغني عن الدليل
 والوسط المعال به ، وغير بين . والبين قسمان ، بين بالمعنى الاخص ، وهو
 المعتبر في الدلالة الاتزامية عند المحققين . وهو الذي يلزم من تصويره
 تصور الزوم كالوتر للواحد ، فانه لازم يلزم من تصور الواحد فقط
 تصوره ، لان من تصور الواحد ادرك انه وتر ، ومثله البصر للعمى

ونحو ذلك . وبين بالمعنى الاعم ، وهو الذي يلزم من تصوره مع تصور
 الملزوم والنسبة بينهما الجزم باللزوم ، وذلك كالزوج للاربعة ، فان العقل
 اذا تصور الاربعة والزوج ونسبة الزوجية الى الاربعة يحكم جزماً بان
 الزوجية لازمة للاربعة . وغير البين هو ما افتقر الذهن في الجزم به الى
 دليل ، كالحديث للعالم . فانا او تصورنا الحدوث والعالم والنسبة بينهما لم
 يكن يجزم الذهن باللزوم بينهما ، بل يفتقر الى الوسط والدليل ، وهو
 قولنا : العالم حادث لانه متغير وكل متغير حادث فالعالم حادث .

النسب الأربيع بين الكلبيين

معرفة هذه النسب نافعة في مباحث المعرفة والكميات . ووجه
 التخصيص بان النسب الاربع بجميع أقسامها لا تجري الا بين الكلبيين
 ما ذكره القطب الرازي في شرح الشمسية قال : وانما اعتبرت النسب بين
 الكلبيين دون المفهومين ، لان المفهومين اما كليان أو جزئيان أو كلي
 وجزئي ، والنسب الاربع لا تحقق في القسمين الآخرين ، اما الجزئيان
 فلانها لا يكونان الا متباينين ، واما الجزئي والسكلي فلان الجزئي ان
 كان جزئياً لذلك السكلي يكون أخص منه مطلقاً ، وان لم يكن جزئياً له
 يكون مبايناً له . انتهى ، على انه لا يبحث في الفن عن الجزئي الحقيقي الا
 استطراداً لانه ليس كاسباً ولا مكاسباً .

وكلُّ كَلْبِيٍّ اِنْ تَطَابَقَا فِي كُلِّ مَا كَلَّ عَلَيْهِ صَدَقَا
 بالفعل كالناطق والانسان فالتساوي المحض ينسبان

كل كايين لا بد ان يتحقق بينهما احدى النسب الاربع: التساوي ،
والعموم والخصوص المطلق ، والعموم والخصوص من وجهه ، والتباين
الكلي ، وذلك لان الكلي اذا نسب الي كلي آخر فصدق كل واحد
منهما على ما يصدق عليه الآخر كذلك فهما المتساويان كالناطق والانسان ،
لصدق الانسان على كل ما يصدق عليه الناطق ، وصدق الناطق على كل
ما يصدق عليه الانسان ، والمراد بالصدق في باب النسب الصدق في نفس
الامر والالام تنحصر النسب في الاربع ، لانه يمكن للعقل ان يفرض
صدق أحد المتساويين على غير الآخر ، وصدق الخاص على جميع أفراد
العام . وقيد الصدق في المتن بالفعل لانه هو المراد أيضا في هذا الباب ،
سواء اتحد زمان المتصادقين كالمثال السابق أم لم يتحد كالنائم والمستيقظ
وهو الى كَلَيْتَيْنِ وَهُمَا مُوجِبَتَانِ رَاجِعٌ فَاقْتَنِيهَا

التساوي بين الكليين يرجع ويؤول الى انعقاد قضيتين موجبتين
كليتين مطلقتين عامتين نحو : كل انسان ناطق بالفعل ، وكل ناطق انسان
بالفعل ، لان صدق الكلي كالانسان على جميع أفراد كلي آخر موجبة
كلية ، وصدق هذا الآخر على جميع أفراد ذلك الكلي موجبة كلية
أخرى ، وسيأتي ما يبين تقيضي المتساويين من النسب .

وَإِنْ تَرَى الْوَاحِدَ صَادِقًا عَلَى جَمِيعِ مَا الثَّانِي ثُمَّ الْعَكْسَ لَا
كَالْجِسْمِ إِنْ تَنَسَّبَ إِلَيْهِ الزُّبُنَا فَبِهِ عُمُومٌ وَخُصُوصٌ مُطْلَقًا

واذا نسب الكلي الى كلي آخر فصدق أحدهما على جميع ما يصدق
عليه الآخر من الافراد ولم يصدق الآخر على كل أفراد الاول فالنسبة

بينهما العموم والخصوص المطلق، فالصادق على كل ما صدق عليه الآخر أعم مطلقا، والآخر أخص مطلقا، كالحیوان والانسان، فان الحيون صادق على جميع أفراد الانسان فهو أعم مطلقا والانسان لا يصدق على جميع أفراد الحيوان فهو أخص مطلقا، وكالجسم والزئبق فان الجسم يصدق على كل ما يصدق عليه الزئبق من غير عكس كلي .

وهو الى موجبة كلية موضوعها الأخص مع جزئية
سالبة موضوعها الأعم
يرجع فاعلم ذا ونعم العلم

العموم والخصوص المطابق بين السكايين يرجع الى موجبة كلية مطلقة عامة موضوعها الاخص ومحمولها الاعم، وسالبة جزئية دائمة موضوعها الاعم ومحمولها الاخص، نحو: كل انسان حيوان بالتفعل، وبعض الحيوان ليس بانسان دائما، وذلك لان صدق الاعم على جميع أفراد الاخص موجبة كلية، هي مادة التصادق، وعدم صدق الاخص على بعض أفراد الاعم سالبة جزئية هي مادة التفارق، فبني العموم والخصوص مطلقا مادتان، مادة الاجتماع ومادة التفارق، ونقيضاهما بالعكس، وسيأتي بيانهما

وإن وجدت صدق كل منهما ببعض ما لآخر فالتسبهما
الى عموم وخصوص وجهي كالحرف والفقيه ياذا الفقيه

واذا نسب السكاي الى كلي آخر فصدق كل واحد منهما على بعض ما يصدق عليه الآخر فقط، لاعلى الكل فالنسبة بينهما العموم والخصوص من وجه، فكل واحد منهما عام بالنظر الى انه شامل للآخر ولغيره، خاص بالنظر الى كونه الآخر شاملا له ولغيره كالحیوان والايض، فان

الحيوان يصدق على بعض ما يصدق عليه الأبيض كالفرس الأبيض ، ولا يصدق على الحجر الأبيض ، والأبيض يصدق على بعض ما يصدق عليه الحيوان كالفرس الأبيض ، ولا يصدق على الفرس الأسود ، ومثله الحر والفقير

فَهِيَ ثَلَاثُ صُورٍ آتَتْ إِلَى سَالِبَتِي جَزْئِيَّةٌ لِيُجْعَلَ
مَعَ ذَاتِي الْإِيجَابِ وَالْجَزْئِيَّةِ تَأْتِيكَ بِالْتَرَكِيبِ ذَا جَلِيَّةٍ

لا بد للكليين هنا من ثلاث صور ، أحدها للتصادق والأخرى للتفارق ، فيكون مرجع العموم والخصوص من وجه إلى مرجعين جزئيتين مطلقتين عامتين ، وسالبتين جزئيتين دائمتين ، نحو: بعض الحيوان أبيض بالفعل ، وبعض الأبيض حيوان بالفعل ، وبعض الحيوان ليس بأبيض دائماً ، وبعض الأبيض ليس بحيوان دائماً . وذلك لأن صدق هذا الكلي على بعض أفراد ذلك الكلي موجبة جزئية ، وصدق ذلك الكلي على بعض أفراد هذا الكلي موجبة جزئية أخرى ، وعدم صدق هذا الكلي على جميع أفراد ذلك الكلي سالبة جزئية ، وعدم صدق ذلك الكلي على جميع أفراد هذا الكلي سالبة جزئية أخرى ، ولكن لا يحتاج في النظم إلا إلى موجبة جزئية فقط وسالبتين جزئيتين لأن عكس القضية لازم لها ، والموجبة الجزئية لا تنعكس إلا موجبة جزئية كما يأتي فيكتفى بالواحدة ، بخلاف السالبة الجزئية فانها لا عكس لها لزوماً ، فالموجبة مادة التصادق ، والسالبتان مادة التفارق .

وَحَيْثُ كَلِمٌ غَيْرُ صَادِقٍ عَلَى شَيْءٍ مِنْ الَّذِي عَلَيْهِ اشْتِمَالًا

ثَانِيهِ مَفْهُومًا فَلِلْمُبَايَنَةِ يَنْسَبُ نَحْوُ نَخْلَةٍ وَضَائِعَةٍ

إذا نسب الكلي الى كلي آخر فلم يصدق شيء منها على شيء مما يصدق عليه الآخر فالنسبة بينهما المباينة الجزئية ، نحو الانسان والحجر ، فان الانسان يصدق على شيء مما يصدق عليه الحجر ، والحجر لا يصدق على شيء مما يصدق عليه الانسان ، ومثاهما النخلة والضائعة ، فكل منهما مبين للآخر .

وَهِيَ إِلَى كِلَيْتَيْنِ رَاجِعَةٌ سَالِبَتَيْنِ فَاعِنَ بِالْمَرَا جَعَةِ

المباينة الكلية راجعة الى سالتين دائمتين ، نحو : لاشيء من الانسان بحجر دائماً ، ولا شيء من الحجر بانسان دائماً ، وذلك ان عدم صدق الكلي كالاتسان على شيء من أفراد ذلك الكلي سالبة كلية ، وعدم صدق ذلك الكلي على شيء من أفراد ذلك الكلي سالبة كلية ، وعدم صدق ذلك الكلي على شيء من أفراد هذا الكلي كلية أخرى ، فليس بين المباينين الامادة التفارق

ثُمَّ نَقِيضًا مَا تَسَاوَىٰ أُنْسَبِ إِلَى التَّسَاوِيِ وَالدَّلِيلَ فَاطْلُبْ

هذا شروع في ذكر النسب بين النقيضين بعد الفراغ من ذكرها بين العينين ، فالنسبة بين نقيض المتساويين التساوي ، فكل ما صدق عليه أحد نقيضي المتساويين صدق عليه نقيض الآخر ، لانه لو صدق أحدهما بدون الآخر لصدق مع عين الآخر لاستحالة ارتفاع النقيضين ، فيصدق عين الآخر بدون عين الاول لامتناع اجتماع النقيضين ، وصدق عين الآخر بدون عين الاول يرفع التساوي بين العينين ، مثلاً : يجب ان

يصدق كل لا انسان لاناطق، و كل لاناطق لا انسان، ولو صدق اللا انسان
على شيء ولم يصدق عليه اللاناطق، لصدق على ذلك الشيء عين الناطق،
فيصدق الناطق ههنا بدون الانسان، فيرتفع التساوي بين العينين وهذا خلف

أما نقيضُ ذي العموم مُطلقاً	من غيرهِ فهو أخصُّ مُطلقاً
من النقيضِ لِالأخصِّ ثَمّاً	بين نقيضِي الَّذِي قد عمّا
وَالخاصِّ من وَجهِهِ هِيَ المَبايِنَةُ	جزئيةً وَأَصغَرُ لها مَبَيِّنَةُ
بأن يَكُونُ مِنْهُمَا كُلُّ حَرِي	بالصِّدْقِ فِي الجُمْلَةِ ذَوْنِ الآخَرِ
سِوَاها أَنْ تصادَقَ فِي البَعْضِ أَوْ	تَبايناً فِي الكُلِّ هَذَا ما رَوَوْا

ذكر في هذه الايات الخمسة النسبة بين نقيضي العام المطلق والخاص
المطلق، وبين نقيضي العام من وجه والخاص من وجه، أما نقيضا العام
المطلق والخاص المطلق فالنسبة بينهما بعكسها في العينين، فنقيض الاعم
مطلقا أخص من نقيض الاخص مطلقا، ونقيض الاخص مطلقا أعم من
نقيض الاعم مطلقا، فكل ما صدق عليه نقيض الاعم صدق عليه نقيض
الاخص، وليس كل ما صدق عليه نقيض الاخص صدق عليه نقيض
الاعم. أما صدق نقيض الاخص على كل ما صدق عليه نقيض الاعم
فلانه لو صدق نقيض الاعم على شيء بدون نقيض الاخص لصدق مع
عين الاخص لاستحالة ارتفاع النقيضين، فيصدق عين الاخص بدون
عين الاعم، فلا يبقى الاخص أخص، هذا خلف. مثلا: لو صدق اللاحيوان
على شيء بدون صدق اللا انسان عليه لصدق على ذلك الشيء عين الانسان،
اذ لو لم يصدق عليه عين الانسان لزم ارتفاع النقيضين، ويمتنع عليه صدق

الحيوان لفرض صدق اللاحيون واستحالة اجتماع النقيضين فيصدق
الانسان بدون الحيوان وهو خلاف المفروض ، فانا قد فرضنا بينهما
عموماً وخصوصاً مطلقاً ، وأما عدم صدق نقيض الاعم على كل ما يصدق
عليه نقيض الاخص فلانه قد ثبت أنه يصدق نقيض الاخص على كل ما
يصدق عليه نقيض الاعم ، فلو كان نقيض الاعم أيضاً يصدق على كل ما
يصدق عليه نقيض الاخص لكان بين النقيضين تساوي لتصادقهما كلياً على
هذا التقدير ، واذ اتساوى النقيضان اتساوى العيان لما مر ، والمفروض أن بين
العيانين عموماً وخصوصاً مطلقاً ، هذا خاف ، واما نقيضا الامرين اللذين بينهما
عموم وخصوص من وجه ، فالسبة بينهما التباين الجزئي ، وهو صدق كل من
الكليين بدون الآخر في الجملة ، أي سواء لم يتصادقا أصلاً أو تصادقا في
بعض ولم يتصادقا في بعض ، وعلى الاول النسبة بينهما عموم وخصوص
من وجه ، وعلى الثاني النسبة بينهما التباين الكلي ، فالتباين الجزئي عموم
وخصوص من وجه أو تباين كلي ، فلا يرد ان التباين الجزئي نسبة أخرى
سوى الاربع المذكورة فيبطل الحصر ، مثال الاول الحيوان والابيض ،
فان النسبة بينهما العموم من وجه ، وبين نقيضيهما وهما اللاحيون والالابيض
أيضاً عموم من وجه ، لانهما يتصادقان معاً كما في الحجر الاسود ، ويتحقق
اللاحيون بدون الالابيض أيضاً في الحجر الابيض ، ويتحقق الالابيض
بدون اللاحيون في الحيوان الاسود كالغراب ، ومثال الثاني الحيوان
والانسان ، فان بينهما عموماً من وجه ، لتصادقهما في الفرس ، وتفاوقهما
في زيد والحجر ، وبين نقيضيهما وهما اللاحيون والانسان مباينة كلية ،
ضرورة امتناع صدق الخاص بدون العام ، ولما رقلوا ان بين نقيضي

الاعم والاص من وجه تباينا جزئيا لا العموم من وجه فقط ولا التباين
الكلي فقط

وَهَكَذَا بَيْنَ النَّقِیْضِیْنِ لَمَّا تَبَايَنَّا النَّسْبَةَ مَا يَتَّبِعُهُمَا

النسبة بين نقيضي السكاليين المتباينين هي التباين الجزئي أيضاً، لان
العينين لا يصدق أحدهما مع الآخر كالانسان لا يصدق مع الحجر،
والحجر لا يصدق مع الانسان، وحينئذ يلزم صدق كل مع نقيض الآخر،
مثلا الانسان اذا لم يصدق مع الحجر لا بد ان يصدق مع نقيضه وهو
اللاحجر، والا يلزم ارتفاع النقيضين، وكذا الحجر اذا لم يصدق مع
الانسان فلا محالة يصدق مع اللاانسان، لاستحالة ارتفاع النقيضين، واذا
صدق كل واحد من المتباينين مع نقيض الآخر لم يصدق كل واحد
منهما مع عين الآخر، واذا صدق كل من النقيضين مع عين الآخر يصدق
كل من النقيضين بدون الآخر، وهذا هو التباين الجزئي، ثم انه قد يتحقق
في ضمن التباين الكلي كالموجود والمعدوم فان بين نقيضيهما وهما
اللاموجود واللامعدوم تبايناً كلياً، وإلا لزم كون الشيء الواحد موجوداً
ومعدوماً وهو محال، وقد يتحقق في ضمن العموم من وجه كالانسان
والحجر فان بين نقيضيهما وهما اللاانسان واللاحجر عموماً من وجه،
لاجتماعهما في الشجر، وتفارقهما في الحجر وزيد.

تتمت

إِعْلَمَ أَنَّ مَا مَضَى مِنَ النَّسَبِ مُعْتَبَرٌ فِي الْمَفْرَدَاتِ بِحَسَبِ

الصِّدْقِ وَهُوَ حَمْلُهَا وَبِعَلَى
 كَمَا تَقُولُ الْحَيَوَانَ صَادِقٌ
 وَفِي الْقَضَايَا قَالَ أَهْلُ الْمَنْطِقِ
 تُعْتَبَرُ النِّسْبَةُ لَا بِالْحَمْلِ
 فَحَيْثُ قِيلَ فِي الْقَضَايَا تَدَقُّ
 فِي نَفْسِ الْأَمْرِ فَإِذَا قِيلَ الدَّوَامُ
 مِنْ ذَلِكَ أَنَّ كَلِمًا تَحَقَّقَتْ
 تَحَقُّقَ الدَّائِمَةِ الْأَعْمِ
 فَمَا إِذَا أَخْبَرَ عَنْهُ اسْتِعْمَالًا
 عَلَى الْحِمَارِ وَالْبَيَانِ سَابِقُ
 بِحَسَبِ الْوُجُودِ وَالتَّحَقُّقِ
 إِذْ ذَلِكَ غَيْرُ مُمْكِنٍ فِي الْعَقْلِ
 فَالْقَصْدُ بِالصِّدْقِ بِهَا التَّحَقُّقُ
 أَعْمٌ مِنْ ضَرُورَةٍ كَانَ الْمَرَامُ
 فِي نَفْسِهَا ذَاتُ الْوُجُوبِ اسْتَلْزَمَتْ
 مِنْهَا لِمَا لَمْ يَخْفَ عَنْ ذِي فِهْمٍ

اعلم ان مامر بيانه من النسب الاربع انما يعتبر في المفردات بحسب
 الصديق، ومعناه حمل المفرد على المفرد، ويستعمل بلفظ علي، فيقال: الحيوان
 صادق على الحمار وعلى الانسان، واما في القضايا فالمعتبر انما هو بحسب
 الوجود والتحقق لا بالحمل، لانه لا يتصور في العقل حمل قضية على أخرى،
 واذا استعمل فيها الصديق فالمراد به التحقق، ويكون مستعملا بكلمة في،
 فيقال هذه القضية صادقة في نفس الامر، أي متحققة في نفس الامر،
 حتى اذا قيل «كلما صادق كل (ج ب) بالضرورة، صادق كل (ج ب)»
 دائما «كان معناه كلما تحقق في نفس الامر مضمون القضية الضرورية، تحقق
 في نفس الامر مضمون القضية الدائمة التي هي أعم من الضرورية، لما
 لا يخفى من ضرورة صادق الأعم على جميع أفراد الأخص، فليكن هذا
 الفرق منك على بال،

المعرفات

قد مر بك ان نظر المنطقي انما هو في القول الشارح أو في الحجة ،
ولكل منهما مقدمات يتوقف عليها ، ولما وقع الفراغ من بيان مقدمات
القول الشارح شرع يتكلم فيه فقال ،

مُعَرَّفُ الشَّيْءِ الْمَقُولُ كَيْ يُفِيدَ تَصَوُّرَ الشَّيْءِ بِكُنْهِ أَوْ يُفِيدَ
تَمْيِيزَ ذَلِكَ الشَّيْءِ بِالْآثَارِ عَنْ كُلِّ مَاعَدَاهُ مِنْ أُغْيَارِ

معرف الشيء هو المقول عليه ليفيد تصويره بكنه الحقيقة، أو امتيازه
عن كل ماعداه ، فالمقول على الشيء بمعنى المحمول عليه جنس شامل لجميع
المحمولات، وقوله ليفيد تصويره بكنه الحقيقة فصل يخرج سائر المحمولات
التي تحمل على الموضوعات لافادة ثبوت صفة من الصفات لموضوعاتها،
وقوله « أو تميزه عن كل ماعداد » يدخل به الحد الناقص والرسوم في
التعريف ، لان الحمل عليها لا يستلزم تصور حقيقة الشيء بل امتيازه عن
جميع أغياره ، وتصور الحقيقة انما يكون بالحد التام

وَهُوَ إِلَى حَدِّ وَرَسْمٍ ذُو أَنْقِسَامٍ وَكُلُّ قِسْمٍ نَاقِصٌ أَوْ ذُو تَمَامٍ
فَالْحَدُّ بِالْمَحْضِ مِنَ الذَّاتِيِّ جَاءَ وَالرَّسْمُ مَا الْخَارِجُ فِيهِ أَنْدَرَجًا

المراد بالذاتي هنا مالا يمكن تصور الماهية بدونه والعرضي بخلافه

وَالْحَدُّ ذُو التَّمَامِ مَا قَدْ وَقَعَ بِالْجِنْسِ وَالْفَصْلِ الْقَرِيبَيْنِ مَعًا
وَالْحَدُّ نَاقِصًا بِفَصْلِ قَرَبًا فَحَسَبُ أَوْ جِنْسًا بَعِيدًا صَحَابًا

والرسم ذو تم بجنس يقرب وخاصة كحيوان يكتب
والرسم ناقصاً بها فحسب أو جنساً بعيداً صحبت كذا حكوا
ينقسم التعريف الى أربعة أقسام: حد ورسم. وكل منهما تام أو ناقص،
فالحد ما كان ببعض الذاتيات، والحد لغة المنع، وهذا لما كان مانعاً عن
دخول الاغيار الاجنبية فيه لاشتماله على الذاتيات سمي حدًا في الاصطلاح
أيضاً، والرسم ما يدرج فيه شيء من العرضيات، والرسم لغة الاثر،
وهذا لما كان تعريفًا بالخارج اللازم الذي هو اثر من آثار الشيء سمي به
في الاصطلاح أيضاً، والحد إن تركيب من الجنس والفصل القريبين فهو
التام كتعريف الانسان بالحيوان الناطق، ولذكر الذاتيات فيه بتامها
سمي تاماً، وان كان بالفصل القريب وحده أو تركيب منه مع الجنس
البعيد فهو الناقص، كتعريف الانسان بالناطق أو بالجسم الناطق،
ولحذف بعض الذاتيات عنه سمي ناقصاً، والرسم إن تركيب من الجنس
القريب والخاصة فهو التام كتعريف الانسان بالحيوان الكاتب، ولمشابهته
الحد التام من حيث انه وضع فيه الجنس القريب وقيد بأمر يختص بالشيء
سمي تاماً، وان كان بالخاصة وحدها أو تركيب منها ومن الجنس البعيد
كتعريف الانسان بالكاتب أو بالجسم الكاتب فهو الناقص، ولحذف
أجزاء بعض الرسم التام عنه سمي ناقصاً. وطريق حصر المعرف في هذه
الاقسام الاربعة ان يقال: التعريف اما بمجرد الذاتيات أولاً، فان كان
بمجرد الذاتيات فاما ان يكون بجمعها وهو الحد التام، أو ببعضها وهو
الحد الناقص، وان لم يكن بمجرد الذاتيات فاما ان يكون بالجنس القريب
والخاصة وهو الرسم التام، أو بغير ذلك وهو الرسم الناقص. لا يقال: ان

ههنا أقساما آخر وهي التعريف النام بالاكمل من الحد النام والخاصة
 كالحیوان الناطق الضاحك ، أو بالعرض العام مع الفصل ، أو مع الخاصة ،
 أو بالفصل مع الخاصة ، أو باعراض عامة مجموعها يخص الشيء ، أو بالمثال
 كما يوجد كثيرا . لانا نقول : هذه التعريفات لم تعتبر أقساما ، لان
 المقصود من التعريف إما التمييز أو الاطلاع على الذاتيات ، والتعريف
 بالاكمل هو في الحقيقة اجتماع القسمين ، والعرض العام لا يفيد شيئا منهما ،
 ولا فائدة في ضمه مع الفصل والخاصة لحصول المقصود بدونه ، اما
 المركب من الفصل والخاصة . فالفصل فيه يفيد التمييز والاطلاع على
 الذاتي فلا حاجة في ضم الخاصة اليه وان كانت مفيدة للتمييز ، لان الفصل
 افاده مع شيء آخر ، واما التعريف بمجموع الاعراض العامة التي يخص
 مجموعها الشيء فهو تعريف بالخاصة المركبة كما سيأتي في المتن قريبا ،
 والتعريف بالمثال كذلك تعريف بالخاصة التي هي المشابهة وسيأتي أيضا ،

ولا يجوز أن يكون نفس ما	عُرِفَ إِذْ مِنْ حَقِّهِ أَنْ يُعْلَمَا
ضَرُورَةً قَبْلَ الَّذِي يُعْرَفُ	وَالشَّيْءُ قَبْلَ نَفْسِهِ لَا يُعْرَفُ
وَلَا أَعْمَ مِنْهُ لِتَقَدُّورِ فِي	إِفَادَةِ الْمُتَقَوُّدِ بِالْمَعْرِفِ
وَلَا أَخْصَرَ إِذْ يَكُونُ الْخَفِيُّ	حَيْثُ عَمِدَ وَالْجَمْعُ عَنْهُ يَنْفَى
* وَلَا مُبَازِنًا لِأَنَّهُ إِذَا	بَسَّاطِيهِ لَمْ يَجْزُ فَكَيْفَ ذَا
فَنَيْسَ إِلَّا فِي الْخُصُوصِ وَالْعُمُومِ	مَسَاوِيًا يَكُونُ وَهُوَ ذُو أَرْوَمِ
لِأَنَّ يَكُونُ كَيْفَ كَانَ جَامِعًا	أَفْرَادُهُ وَعَنْ سِوَاهَا مَاتِعًا

لا يجوز ان يكون التعريف من حيث انه معرف نفس الشيء المعرف

بمحيط لا يفايره بوجه من الوجود ، لان من حق المَعْرِفِ وجوباً ان يعلم
قبل الشيء المَعْرِفِ لان معرفة المَعْرِفِ علة لمعرفة الشيء المَعْرِفِ ، والعلة
واجبة التقدم على المَعْرِفِ بالضرورة ، فلو كان نفسه لازم ان يعلم قبل
نفسه وهو محال ، ولا يجوز ان يكون أعم من الشيء المَعْرِفِ ، لان الاعم
قاصر عن افادة المقصود بالتعريف من التصور بالكنه أو التمييز الذي هو
أقل مراتب التعريف ، ولا يكون حينئذ مانعاً ، ولا يجوز ان يكون
أخص منه ، لان الاخص أقل وجوداً في العقل ، فان وجود الخاص في
العقل مستلزم لوجود العام ، وربما يوجد العام في العقل بدون الخاص ،
وما هو أقل وجوداً في العقل يكون أخفى والاخفى غير صالح للتعريف ،
لانه لا بد ان يكون المَعْرِفِ أجلى من المَعْرِفِ كما يأتي ، ولا يكون حينئذ
جامعاً . وكذا الحال في الاعم والاخص من وجه ، ولا يجوز ان يكون
مبايناً لان الاعم والاخص اذا لم يصلحا للتعريف مع قربهما الى الشيء
فالباين لا يصلح بالطريق الاولى ، لانه في غاية البعد عنه ، وحيث تقرر
ان المَعْرِفِ لا يجوز ان يكون نفس المَعْرِفِ ولا أعم منه ولا أخص ولا
مبايناً تعين ان يكون مساوياً له في العموم والخصوص ، أي يكون بحالة
متى صدق المَعْرِفِ صدق الشيء المَعْرِفِ ومتى صدق الشيء المَعْرِفِ صدق
هو ، ويلزم الكلية الاولى الاطراد والمنع ، لان الاطراد معناه التلازم أي
متى وجد المَعْرِفِ وجد المَعْرِفِ وهو عين الكلية الاولى ، ومعنى المنع
أن يكون بحيث لا يدخل فيه شيء من أعيان المَعْرِفِ وهو ملازم لها ،
ويلزم الكلية الثانية الانعكاس والجمع ، لان الانعكاس هو التلازم في الانتفاء
أي متى انتفى المَعْرِفِ انتفى المَعْرِفِ ، وهو ملازم للكلمة الثانية ، ومعنى الجمع

أن يكون متناولا لكل واحد من أفراد المعرف بحيث لا يشذ منه فرد ،
وهذا أيضاً ملازم لها ، ومن هنا تعرف ان ما وقع في عباراتهم من انه
لا بد أن يكون التعريف جامعاً مانعاً أو طرداً منعكساً راجع الى المساواة
في العموم والخصوص ،

وَالشَّرْطُ أَيْضاً أَنْ يَكُونَ أَجْلِي فليس بالأخفى يجوز أصلاً
وَلَا مُسَاوٍ فِي جَهَالَةٍ وَفِي مَعْرِفَةٍ مَا هِيَ الْمَعْرِفُ

يشترط في التعريف أن يكون المعرف بكسر الراء أجلي من المعرف
أي أعرف منه في نظر العقل لأنه معلوم موصل الى تصور مجهول هو
المعرف، فلا يكتفى في التعريف بالأخفى لما علمت ، ولا بالمساوي للمعرف
معرفة وجهالة بحيث يكون العلم باحدهما مع العلم بالآخر والجهل باحدهما
مع الجهل بالآخر كتعريف الحركة بما ليس بسكون ، كتعريف أحد
المتضايقين بالآخر كتعريف الابن بمن له أب ، والاب بمن له ابن . فان كلا
من المعرف والمعرف في المثالين في رتبة واحدة من العلم والجهل ، فمن علم
أحدهما علم الآخر ومن جهل أحدهما جهل الآخر . ومعرفة المعرف يجب
أن تكون أقدم من معرفة المعرف ضرورة انها علة لها كما مر

وَلَا يَمَّا يَعْلَمُ بِالْمَعْرِفِ فَحَسْبُ الدُّورِ وَالتَّوَقُّفِ

ولا يجوز تعريف الشيء بما لا يعلم الا بذلك الشيء المعرف ، للدور
المتنعم ، وذلك كتعريف الشمس بكونها النهار . والنهار بزمان كون الشمس
فوق الافق ، ويسمى حيث كان التوقف بمرتبة واحدة دوراً مصرحاً
كالمثال السابق ، ودوراً مضمراً ان كان بمراتب ، كتعريف الاثنين بالزوج

الاول ، والزوج بالعدد المنقسم بمتساويين ، والمتساويين بالشيئين اللذين لا يفضل أحدهما على الآخر ، والشيئين بالاثنتين .

وَلَا يَوْحِي مِّنَ الْمَقْظَاتِ أَنَّهُمْ وَلَا الْمَجَازِ لَا إِنْ الْقَصْدُ افْتَهُمَ

لا يجوز ان تستعمل في التعريف ألفاظ وحشية غريبة لانها غير واضحة الدلالة ، فيفوت غرض التعريف ، وهذا بالنسبة الى السامع فلذلك

قيّد في المتن بالانهم ، ليخرج ما لو كان للسامع علم واطلاع بالالفاظ

الوحشية فلا مانع حينئذ عن استعمالها لحصول المقصود بها ، ولا يجوز

أيضاً استعمال الالفاظ بمعناها المجازي ، لان الغالب تبادر المعاني الحقيقية

الى الفهم ، وهذا عند عدم القرينة الدالة على المراد ، اما اذا كان هناك

قرينة يفهم بها المقصود جاز استعمال المجاز فيه . ومثل المجاز الالفاظ المشتركة

اذا لم يفهم المراد من معانيها ، وكذا كل ما لا يكون ظاهر الدلالة على

المراد بالنسبة الى السامع أو باشماله على تكرير من غير حاجة ونحو ذلك

وَلَمْ يَسْغُ بِالْحَكْمِ تَعْرِيفٌ وَأَوْ لَغَيْرِ تَنْسِيمِ دُخُولِهَا أَبَوًا

لا يسوغ التعريف بالحكم الدور ، لان الحكم على الشيء فرع عن

تصوره فصار التعريف متوقفاً على المعرفة بواسطة أخذ الحكم منه ، ومن

المعلوم ان المعرفة متوقفة على التعريف فتوقف كل منهما على الآخر فجاء

الدور ، وهذا داخل في عموم قوله سابقاً (ولا بما يعلم بالمعرفة ، حسب)

البيت ، وانما أعاد ذكره هنا لمزيد التنبيه عليه لكثرة وقوعه في كلامهم ،

كقول الفقهاء ، الحدث الاكبر ما أوجب الغسل ، والاصغر ما أوجب

الوضوء ، والعصبة من يأخذ جميع المال اذا انقرض ، وكقول النحاة « الفاعل

هو الاسم المرفوع المذكور قبله فعلة » ونحو ذلك فهو من باب ذكر

الخاص بعد العام، ولا يجوز أيضاً دخول لفظ «أو» في التعريف ان كانت
لغير التقسيم بأن كانت للشك والابهام، لانها تنافي ما قصد من التعريف
وهو البيان، اما التي للتقسيم فيجوز وقوعها في التعريف، لانها تنميد ان
المذكور حدان أو حدود لامور متخالفة في الحقيقة مشتركة في مطلق
الماهية، فتفيد ان قسما من الماهية حده كذا وقسما حده كذا

والتوم لم يعتبروه بالعرض	ذو عم إذ ليس محصل العرض
لكن أرى مفرداً مرادهم	أما إذا كان بأعراض تعميم
مجموعها يخصه فيقبل	رسمًا إذ التمييز منه يحصل
فإن ترد تعريف الإنسان ترة	في مستقيم القامة بادي البشرية
عريض الأظفار قصير الرقبة	فكل هذا خاصة مركبة

التوم لم يعتبروا التعريف بالعرض العام لانه لا يحصل به العرض
المقصود من التعريف، وهو إما الاطلاع على كنهه المعرف أو تمييزه عن
كل ما عداه كما مر، وكلاهما منتف هنا فالتعريف به عبث، لكن الظاهر
ان مرادهم من عدم اعتباره العرض العام المفرد، اما اذا كان بأعراض
عامة للمعرف يخص مجموعها به فهو رسم مقبول عندهم لحصول التمييز به
كما صرح به بعض المتأخرين، كما اذا عرفت الانسان بمستقيم القامة بادي
البشرة عريض الأظفار قصير الرقبة، فان الشجر يشارك الانسان في
الاستقامة، والفيل يشاركه في كونه بادي البشرية، والقرد مثلاً يشاركه
في عرض الأظفار، وكثير من الحيوانات يشاركه في قصر الرقبة،

لكن مجموع هذه الاعراض من حيث هو هو خاصة مركبة لحقيقة الانسان فقط مميزة له عن كل ماعداه وهي معتبرة في التعريف عندهم

وبالمثال يكثر التعريف في كلامهم وفيه ايراد خفي
بأنه يبين الممثلاً أو الأخص وكلا هذين لا
يصح لکن في جوابه يقال ليس المراد نفس ذلك المثال
بل إنما حقيقة الرسم هي بالخاصة التي هي المشابهة

التعريف بالمثال كثير شائع في كلامهم وهو وارد على حصر المرف في الاقسام الاربعة لانه يكون اما مبيناً للمثل كقولنا: العلم كالنور ، أو أخص منه كقولنا: الاسم كزيد ، وكلا هذين لا يصح به التعريف كما مر ، والا بطل الحصر في الاقسام الاربعة لانه خارج عنها ، لكن يقال في جوابه: ليس المراد هنا التعريف بنفس ذلك المثال المبان أو الأخص ، بل حقيقة التعريف انما هي بخاصة الشيء التي هي المشابهة المختصة به فيكون من قبيل الرسوم

﴿ فائدة ﴾ بقي من التعريفات التعريف اللفظي ، وانما لم يذكره لانه ليس فيه تحصيل مجهول من معلوم كما هو في المرف الحقيقي ، بل هو توضيح لما وضع له اللفظ باحضار معان جزئية مخزونة في الخاطر مرة ثانية ، اما بلفظ مرادف له كقولهم: الغضنفر أسد ، واما بلفظ أعم منه كقولهم: السعدانة نبت ، فان النبت أعم من السعدانة اذ هي اسم لنبت خاص والله أعلم

﴿ بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِیْمِ ﴾

القضايا واقسامها وما يتعلق بها

هذا شروع في التصديقات بعد الفراغ من التصورات ، مبتدئاً منه بما تتألف منه الحجة وهي القضايا ثم أقسامها من حملية وشرطية ومن حقيقية وخارجية ومن متصلة ومنفصلة الى غير ذلك ثم ما يتعلق بها كالمعكس والتناقض وغيرها .

قَوْلٌ لِصِدْقِهِ وَكَذِبِهِ اِحْتَمَلُ قَضِيَّةٌ ثُمَّ اِذَا الْجَلُّ حَصَلَ
 * فِيهَا لِمُفْرَدَيْنِ فَالْحَمَلِيَّةِ اَوْ لِقَضِيَّتَيْنِ فَالْشَرْطِيَّةِ
 وَالْجَلُّ حَذْفُ الرِّبْطِ ذَوِي بَيْنَهُمَا وَالسَّلْبُ وَالْاِجْبَابُ يَجْرِي فِيهِمَا

القضية قول يحتمل تصديق قائله وتكذيبه . فالقول جنس شامل لجميع الاقوال التامة والناقصة، وقولهم « محتمل التصديق والتكذيب » فصل يخرج الاقوال الناقصة والانشاءات، والمراد احتمال التصديق والتكذيب بمجرد مفهوم القضية لا بحسب الواقع ونفس الامر ، فلا تخرج الاخبار التي لا تحتمل ذلك لامر خارج عن المفهوم كما مر موضعاً، والقضية لا تتحقق بدون الحكم ، فلا بد من ان يكون في القضية محكوم عليه ومحكوم به ، ثم ان انحلت القضية الى مفردين اما بالفعل : كزيد قائم ، أو بالقوة بحيث يمكن ان يعبر عن طرفيها بمفردين مع ملاحظة نوعية الحكم نحو: زيد عالم،

يضاده : زيد ليس بعالم ، فانها وان انحلت الى قضيتين ، لكن يمكن ان يعبر عنها مع ملاحظة نوعية الحكم بمفردين ، وهو قولنا : هذا ذلك ، فتسمى هذه القضية في اصطلاحهم حملية ، ويسمى المحكوم عليه موضوعا والمحكوم به محمولا كما سيأتي ، وان لم تنحل الى مفردين بل الى قضيتين عند حذف الرابطة التي هي الادوات الدالة على الارتباط الحكمي سميت القضية في اصطلاحهم شرطية ، والمحكوم عليه مقدماً والمحكوم به تالياً ، كقولنا : ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود ، فانا اذا حذفنا أدوات الاتصال وهي لفظا إن والفاء بقي : الشمس طالعة والنهار موجود ، وهما قضيتان ، ومثله اذا قلنا : اما ان يكون هذا العدد زوجا أو فرداً ، ثم حذفنا أدوات العناد وهي اما وأو ، بقي : هذا العدد زوج وهذا العدد فرد ، وهما قضيتان ، والسلب والايجاب يكون في كل من القسمين الحملية والشرطية كقولنا في ايجاب الحملية : زيد قام أو قائم ، وفي سلبها ليس زيد قائماً ، وفي ايجاب الشرطية : ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود ، وفي سلبها : ليس ان كانت الشمس طالعة الخ ، ولم يمثلهما في المتن استغناء بالامثلة الآتية فيه

مع ضيق مجال النظم

وَإِذْ عَرَفْتَ قِسْمِي الْقَضِيَّةِ	فَأَسْتَمِعِ الْبَيَانَ فِي الْحَمَلِيَّةِ
أَجْزَاؤُهَا ثَلَاثَةٌ مَوْضُوعٌ	عَلَيْهِ لِلْحُكْمِ بِهَا الْوُقُوعُ
مَحْمُولُهَا الثَّانِي وَهَذَا الْجُزْءُ مَا	بِهِ عَلَى الْمَوْضُوعِ فِيهَا حُكْمًا
ثَلَاثَ ذِينَ نِسْبَةٌ حُكْمِيَّةٌ	بِهَا ارْتِبَاطٌ جُزْئِيٌّ الْقَضِيَّةِ
وَاللَّفْظُ ذُو دَلٍّ عَلَيْهَا سَمِيًّا	رَابِطَةٌ كَكَبَانَ مِنْ كَانِ الْحَيَا

سَجًا وَذِي مَسْئُوبَةٍ إِلَى الزَّمَانِ وَنَحْوَهُ هُوَ مِنْ عَامِرٍ هُوَ الْجَبَانُ
غَيْرُ الزَّمَانِيَةِ ثُمَّ الرَّابِطَةُ فِي لُغَةِ الْعَرَبِ كَثِيرًا سَاتِطَةٌ
حَيْثُ يَكُونُ الذِّهْنُ شَاعِرًا بِمَا لَهَا مِنَ الْمَعْنَى كَعَمْرٍ وَذُو عَمَى

حيث عرفت تقسيم القضية الى حملية وشرطية بعد معرفة حد كل منهما ، فاسمع الآن بيان كل منهما مفصلا وتقسيمه ثانويا ، ولنبدأ من ذلك بالحملية لانها بسيطة والبسيط مقدم على المركب طبعاً ، فليكن في الوضع كذلك ، فاجزاء القضية الحملية كما مرت الاشارة اليها ثلاثة ، الاول الموضوع وهو المحكوم عليه كزيد في زيد قائم ، وفي قام زيد ، وزيد قام ، فهو متناول للمبتدأ وللفاعل ايضاً ، فان زيدي في قام زيد موضوع ، وقام محمول ، لان معناه زيد قائم أو ذو قيام في الزمن الماضي ، وسمي موضوعاً لأنه وضع لان يحكم عليه بشيء ، الثاني المحمول وهو المحكوم به على الموضوع ، وقد يكون اسماً كقائم من : زيد قائم ، وكلمة كقام من : قام زيد ، وقضية كابوه قائم من : زيد أبوه قائم ، وسمي محمولاً لجملة على شيء ، والثالث النسبة الحكمية ، والمراد بها الايجاب والسلب لا النسبة التي هي مورد هما ، وان كانت جزءاً رابعا للقضية ، لان اللفظ الدال على الاولى دال على هذه ايضاً ، فالجزآن من القضية يتأديان بعبارة واحدة ، ولهذا اخذا جزءاً واحداً حتى انحصرت اجزاء القضية في ثلاثة ، واللفظ الدال على النسبة يسمى رابطة والرابطة اداة لانها تدل على النسبة الرابطة بين الموضوع والمحمول ، وهي غير مستقلة لتوقفها على المحكوم عليه وبه ، لكنها قد تكون في قالب الكلمة كلفظ كان من كان المطر سجعاً ومثل كان باقي

الافعال الوجودية الناقصة كوجد ، وتسمى هذه زمانية ، وقد تكون في قالب الاسم ، كما في قولنا : زيد هو عالم ، ولفظ « هو » مستعار لها عند أهل الميزان ، ومثله متصرفات الافعال الوجودية والتصيرية الناقصة ككائن وصائر ، وتسمى هذه غير زمانية ، وهذه الرابطة كثيرا ما تكون ساقطة في لغة العرب لشعور الذهن بمعناها ، واكتفاء عنها بالحركات التي هي علامات دالة عليها بالالتزام لا بالمطابقة ، كالرفع في الموضوع والمحمول فانه دال على كون احدهما مبتدأ محكوما عليه والآخر خبرا ثابتا له محكوما به ، وانما كانت هذه الدلالة بالالتزام لا بالمطابقة لان الاعراب لم يوضع للربط ، بل الدلالة على المعاني المعتورة للمعرب ، ويلزمها الربط ويفهم منه المعنى الرباطي

فَهِيَ الثَّنَائِيَّةُ حَيْثُ تَنْحَدِفُ مِنْهَا وَإِلَّا بِالثَّلَاثِيَّةِ صِفِ

هذا تقسيم للقضية بحسب التركيب اللفظي ووجود الرابطة وعدمها ، فهي اما ثنائية أو ثلاثية لانها ان حذفت منها الرابطة كانت ثنائية لاشتمالها على جزئين فقط بازاء معنيين ، وان ذكرت فيها الرابطة كانت ثلاثية لاشتمالها على ثلاثة ألفاظ لا فائدة لثلاثة معان

مُوجِبَةٌ إِنْ بَشَوْتَ مَا حُمِلَ فِيهَا عَلَى مَوْضُوعِهَا الْحَكْمُ جُعِلَ
* كَخَالِدٍ حَرٌّ وَمَهْمَا وَقَعَا سَلَبُ بُبُوْتِهِ عَلَى مَاوُضِعَا
فِيهَا قَتْلِكَ يَا عَزِيزِي سَالِبَهُ كَقَوْلِنَا لَيْسَ الْأَمِيرُ ذَاهِبَهُ

هذا تقسيم للحملية لامر عارض ، وهو ايقاع النسبة الحكمية التي هي مدلول الرابطة وانتزاعها ، لا بحسب الذات كما سبق من تقسيمها الى

ثلاثية وثنائية ، فانه بحسب التركيب اللفظي ، وقد عرفت ان الايجاب
ايقاع النسبة وان السلب انتزاعها، فقوله: خالدٌ حر: حكم فيها بثبوت الحرية
لخالد، وقوله: ليس الامير ذا هبة: حكم فيها بسلب ثبوت واهية الامير

وَهِيَ إِذَا الْمَوْضُوعُ شَخْصٌ عَيْنًا شَخْصِيَّةٌ مَخْصُوصَةٌ كَقَوْلِنَا
زَيْدٌ شَجٌّ وَلَيْسَ بَكْرٌ ذَا شَرَّةٍ وَسُمِّيَتْ مَحْصُورَةٌ مَسُورَةٌ
* إِنْ كَانَ كَلِمًا وَفِيهَا بَيْنًا كَمِيَّةُ الْأَفْرَادِ مِنْهُ وَهَنَا
سُورًا يُسَمَّى اللَّفْظُ ذُو دَلٍّ عَلَى مِقْدَارِ الْأَفْرَادِ ذَلِيلًا مُجْمَلًا

هذا تقسيم ثالث للحملية باعتبار الموضوع ، ولهذا لوحظ حاله في
أسامي الاقسام ، فموضوع الحملية اما ان يكون كلياً أو جزئياً حقيقياً، فان
كان جزئياً حقيقياً سميت القضية شخصية لكون موضوعها شخصا معيناً ،
ومخصوصة لكونه مخصوصاً لا يحتمل الاشتراك، وهي اما موجبة كقولنا:
زيد شج ، وهذا كاتبٌ وانا قائمٌ ، واما سالبة كقولنا : ليس بكر شرهاً ،
وليس هذا حيواناً، ولست انت بخيلاً ، وان كان موضوعها كلياً فلا يخلو من
ان تبين فيه كمية افراد الموضوع من الكلية والبعضية أولاً ، فان بين فيها
كمية الافراد أي حكم على جميع أفراده أو على بعضها سميت محصورة لحصر
موضوعها بالكلية والبعضية، ومسورة لاشتمالها على السور ، ويسمى عند
المناطق اللفظ الدال على كمية الموضوع سوراً لإحاطته بالافراد احاطة سور
البلد بها ، وهذه منقسمة لاربعة اقسام ذكرها في المتن بقوله

وَهَذِهِ الْأَرْبَعُ تَنْقَسِمُ كَلِمَةٌ مُوجِبَةٌ إِنْ حَكَمُوا
فِيهَا بِالْإِيجَابِ عَلَى الْجَمِيعِ وَالسُّورُ فِيهَا كُلُّ لَا الْمَجْمُوعِي

ككُلِّ حُرٌّ مُبْتَلَى وَسَالِبَةٌ ككَيْتَةٌ إِنْ تَكْ ضَدَّ الذَّاهِبَةَ
 وَسُورُهَا لِأَشْيَاءٍ أَوْ لِوَاحِدٍ كَمَثَلِ لِأَشْيَاءٍ مِنْ الْكُونَ سُدَى
 وَإِنْ بَإِجَابٍ عَلَى الْبَعْضِيَّةِ حَكَمَتْ فَالْمَوْجِبَةُ الْجُزْئِيَّةُ
 وَسُورُهَا بَعْضٌ وَوَاحِدٌ كَمَا فِي قَوْلِنَا بَعْضُ الْأَنَامِ ذُو عَمَى
 * سَالِبَةٌ جُزْئِيَّةٌ إِذَا عَلَى بَعْضٍ مِنَ الْإِفْرَادِ سَلْبٌ حَصَلَا
 وَالسُّورُ لَيْسَ بَعْضٌ لَيْسَ كُلُّ وَبَعْضٌ لَيْسَ وَالْمَثَالُ يَتَوُ
 كَلَيْسَ كُلُّ نَاسِكٍ مُسْتَدْرَجًا وَلَيْسَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ ذَاجِحًا

تنقسم المحصورة الى اربعة اقسام ، لان الحكم فيها اما على كل الافراد
 او على بعضها ، ويكون ايضا اما بالاجاب او بالسلب ، فان كان الحكم فيها
 بثبوت المحمول على كل افراد الموضوع فهي السالبة الموجبة ، نحو : كل
 انسان حيوان وكل حر مبتلى ، والسور فيها كل الافرادى أي الذي
 يشمل كل واحد من أفراد الموضوع أي كل واحد من أفراد « الانسان
 حيوان » وكل واحد من أفراد الحر مبتلى « ومثله كل ما يفيد مفاد كل الافرادى
 كلام الاستغراق ، نحو : الانسان حيوان : لا لفظ كل المجموعى الذي هو
 عبارة عن شمول الاجزاء ، فان القضية المشتملة عليه شخصية ، لامتناع
 صدقه على كثيرين ذهنا وخارجا ، نحو : كل اهل المسجد يحملون الصخرة
 العظيمة ، وقيل مهملة ، وان كان الحكم فيها بسلب ثبوت المحمول عن
 كل أفراد الموضوع لا كل الاجزاء فهي السالبة الكلية ، نحو لاشيء من
 الكون سدى ، ولا شيء من الانسان بحجر ، وسورها لاشيء ولا واحد
 ونظائرهما ، وان كان الحكم فيها بثبوت المحمول على بعض أفراد الموضوع

فهي الموجبة الجزئية ، كقولنا بعض الانام أعمى ، وبعض الحيوان انسان . وسورها « بعض » و « واحد » ونظائرهما . وانما يكون البعض سور الموجبة الجزئية اذا أريد بعض أفراد مادخل عليه ، بخلاف ما اذا أريد بعض أجزائه نحو : بعض الزنجي أسود . فانها لا تكون جزئية بل مهمة ، لان لفظ البعض عنوان القضية لاسورها ، فكأنه قيل : جزء الزنجي أسود . وله مفهوم كلي يصدق على كثيرين في الدهن لم يبين ان الحكم على كل أفراده أو بعضها . وان كان الحكم فيها بسبب ثبوت المحمول عن بعض أفراد الموضوع فهي السالبة الجزئية ، كقولنا : ليس كل حيوان انسانا ، وليس كل ناسك مستدرجا . وسورها « ليس كل » و « ليس بعض » و « بعض ليس » والفرق بين الاسوار الثلاثة ان « ليس كل » دال على رفع الايجاب السكلي بالمطابقة وعلى السلب الجزئي بالالتزام ، والآخران بالعكس من ذلك ، لانا اذا قلنا كما في مثال المتن : كل ناسك مستدرج : يكون معناه ثبوت الاستدراج لكل فرد من أفراد الناسك ، فاذا قلنا : ليس كل ناسك مستدرجا : يكون مفهومه الصريح انه ليس يثبت الاستدراج لكل واحد من أفراد الناسك ، وهو رفع الايجاب السكلي ، ويلزمه السلب الجزئي ، بمعنى النفي عن البعض ، لانه لو لم يكن المحمول مسلوبا عن شيء من أفراد الموضوع لكان ثابتا لكل ، والمقدر خلافه . واما ان « ليس بعض ، وبعض ليس » يدلان على السلب الجزئي بالمطابقة وعلى رفع الايجاب السكلي بالالتزام فظاهر ، لانا اذا قلنا : ليس بعض العلماء ذكيا ، أو بعض العلماء ليس ذكيا ، فيكون معناه الصريح سلب الذكاء عن بعض أفراد العلماء

للتصريح بالبعض وادخال حرف السلب عليه، ويلزمه رفع الايجاب الكلي،
لانه اذا سلب الحكيم عن البعض لا يكون ثابتاً للكل، فيكون الايجاب
الكلي مرتفعاً، هذا هو الفرق بين ليس كل والاخيرين. واما الفرق
بين الاخيرين فهو ان « ليس بعض » قد يذكر للسلب الكلي، لان البعض
غير معين فان تعيين بعض الافراد خارج عن معنى الجزئية، فاشبه النكرة
في سياق النفي، فكما ان النكرة في سياق النفي تفيد العموم فكذلك
هنا أيضاً، لانه احتمال ان يفهم منه السلب في أي بعض كان، وهو
السلب الكلي، بخلاف « بعض ليس » فان البعض ههنا وان كان غير معين
الا انه ليس واقعاً في سياق النفي، بل السلب انما هو وارد عليه، و« بعض
ليس » قد يذكر للايجاب العدولي، حتى اذا قيل بعض الحيوان ليس
بانسان، أريد اثبات اللانسانية لبعض الحيوان لاسبب الانسانية عنه،
وقد فرق بينهما كما ستقف عليه في محله، بخلاف « ليس بعض » اذ لا يمكن
تصور الايجاب مع تقدم حرف السلب على الموضوع. كذا ذكره القطب
الرازي في تحرير القواعد

وَحَيْثُ لَمْ تُبَيَّنِ الْاَفْرَادِ مِنْ	مَوْضُوعِهَا بِالْكُلِّ وَالْبَعْضِ فَاِنْ
لَمْ يَكُ صَالِحاً بِذِي الْقَضِيَّةِ	كَلِيَّةً نَقْضُ اَوْ جُزْئِيَّةً
بَانَ يَكُونُ الْحَكْمُ فِيهَا وَقَعَا	عَلَى طَبِيعَةِ الَّذِي قَدْ وُضِعَا
فَهِيَ اِذَا طَبِيعَةُ مِثَالِهَا	الْجِسْمُ جِنْسٌ وَلْتُقَسَّ اشْكَالُهَا
وَإِنْ تَكُنْ صَالِحَةً فَمُثَلَّةً	وَالْمَرْءُ فِي خُسْرٍ بِهِ مِثَلَّةً
وَهِيَ اِذَا فِي قُوَّةِ الْجُزْئِيَّةِ	بِحُكْمِهَا حَيْثُ اُتَتْ حَرِيَّةً

حيث لم تبين في القضية كمية أفراد الموضوع من الكلية والبعضية .
 فلا يخلو اما ان تصلح القضية لان تقصد كلية أو جزئية، بان يكون الحكم
 فيها واقعا على أفراد الموضوع أو لا تصلح ، بان يكون الحكم فيها واقعا
 على طبيعة الموضوع نفسها لا على الافراد ، فان لم تصلح فالقضية طبيعية ،
 وسميت بذلك لان الحكم فيها على نفس الطبيعة ، كقولنا الجسم جنس
 والانسان نوع ، فان الحكم بالجنسية والنوعية ليس على ما صدق عليه
 الجسم والانسان من الافراد ، بل على نفس طبيعتهما ، وان صلحت لان
 تقصد بها كلية أو جزئية سميت مهملة، لان الحكم فيها على أفراد موضوعها
 وقد أهمل بيان كميتها، كقولنا: الانسان في خسر . أي ما صدق عليه الانسان
 من الافراد في خسر أو ليس في خسر

﴿ فائدة ﴾ اعلم ان القضايا المعتبرة في العلوم هي المحصورات
 الاربع لا غير ، ووجه انحصارها في الاربع المذكورة ان المهملة في قوة
 الجزئية بمعنى انها جزئية بالقوة لا بالفعل ، للاختلاف بذكر السور وعدمه ،
 والاختلاف بالسور لا يوجب اختلافاً في حقيقتيها فهما متلازمتان في
 الصدق ، فمتى صدقت الجزئية صدقت المهملة وبالعكس ، لانه متى صدق
 الحكم على بعض الافراد صدق الحكم على الافراد المطلقة عن الكلية
 والبعضية ، فالمهملة مندرجة تحت الجزئية ، وأما الشخصية فلا يبحث عنها
 بالنظر الى انها شخصية لان مفادها معرفة أحوال موضوعاتها وهي
 جزئية ، والجزئيات متغيرة آناً فآناً فلا ثبات لها ، ولا كمال للنفس الناطقة
 في معرفة أحوالها ، فانا اذا عرفنا من « زيد قائم » انه على صفة القيام ، وهو
 لا يستمر على هذه الصفة البتة ، فتصير تلك المعرفة جهلاً بعد ، نعم قد

تقوم مقام الكلية وتصير كبرى في الشكل الاول ، نحو هذا زيد ، وزيد
 انسان ، فهذا انسان . لكنه بحسب الظاهر فقط ، واما بحسب الحقيقة
 فالمحمول هو مسمى بزيد ، لان الجزئي الحقيقي لا يقع محمولا فتكون
 الكبرى هو مسمى بزيد ، وهو ليس بجزئي . واما الطبيعية فلا يبحث عنها
 في العلوم أصلا فان به الطبيعيات الكلية من حيث مفهومها بقطع النظر
 عن الافراد ، لامن حيث تحققها في الاشخاص غير موجودة في الخارج ،
 بل فرضية ، فلا كمال في معرفة أحوالها اذ كمال الانسان هو معرفة أحوال
 الموجودات على ماهي عليه في نفس الامر بقدر الطاقة البشرية ، وأعيان
 الموجودات هي الموجودات الخارجية . وبما تقرر علم انحصار القضايا
 المتبعة في المحصورات الاربع والله أعلم

﴿ فصل في تحقيق المحصورات الاربع ﴾

قال في شرح المطالع أم المهمات في هذا الباب تحقيق المحصورات ،
 لا بتناء معرفة الحجج التي هي المطلب الاعلى من هذا الفن عليها ووقوع
 الخط العظيم بسبب الغفلة عنها انتهى

بِحَسَبِ الْحَقِيقَةِ اعْتِبَارَهُ	مَهْمَا يَقُولُوا كُلٌّ (جَب) تَارَهُ
عَنْ مَوْضِعِ الشُّعُورِ الْخَرَى قَدِيجِي	قَدْ ذَكَرُوهُ وَبِحَسَبِ الْخَارِجِ
لِجَمِيعِ مَنْ أَفْرَادِهِ الْمُمْكِنَةُ	فَالْحُكْمُ فِي أَوْلَاهُمَا عَلَى الَّتِي
أَمْ لَا بِنَاءٍ لِلْبَاءِ مَفْهُومًا ثَبَتَ	جَمِيعِيهَا سِوَا أَنْ تَحَقَّقَتْ
مُحَقَّقِي الْأَفْرَادِ فِي الْخَارِجِ لَا	وَضَمَّنَ الْآخِرَى الْحُكْمُ مَقْصُورَةً عَلَى
وَالْفَرْقُ فِي الْمِثَالِ فَأَفْهَمُ يَظْهَرُ	أَفْرَادِهِ الَّتِي بَلَوْ تَقَدَّرُ

فَصَدَقَ نَحْوُ كُلِّ عُنُقًا طَائِرٌ
 وَلَوْ فَرَضْنَا أَنَّهُ لَمْ يَقَعِ
 لِصَاحٍ أَنْ يُقَالَ كُلُّ شَيْءٍ
 بِالْأَعْتَابِ الثَّانِي لَا بِالْأَوَّلِ
 لِأَنَّ نَحْوُ كُلِّ لَيْثٍ حَيَوَانٌ
 فَالنِّسْبَةُ الْعُمُومُ مِنْ وَجْهِ كَمَا
 يَأْتِي عَلَى الْأَوَّلِ وَهُوَ ظَاهِرٌ
 فِي الْخَارِجِ الشَّكْلُ سِوَى الْمُرَبَّعِ
 مُرَبَّعٌ وَصَدَقَ هَذَا الْقَوْلُ *
 وَحَيْثُ كَانَ الْحُكْمُ ذُو تَنَاوُلٍ
 فَذَلِكَ حَيْثُ تَصَدَّقُ الْقَضِيَّتَانِ
 يُذْرَى بِمَا مَثَلَتْهُ بَيْنَهُمَا

إذا قيل مثلا كل (ج ب) فهنا ثلاثة أمور ، الاول لفظ كل ، وهو سور القضية والمراد به فيها كل الافرادي ، أي كل واحد واحد من أفراد الموضوع كما تقدم ، وليس المراد الكلّي ولا كل المجموعي ، وهذان ربما استعملا في الكلام كما يقال « كل انسان نوع » ويراد به الكلّي ، و « كل انسان لا يحويه دار » ويعنى به المجموعي . لكن المعتبر في القياسات والعلوم هو المعنى الاول والثاني (ج) والمراد به ما يقع موضوعا للقضية والثالث (ب) والمراد به ما يقع محمولا لها ، وانما جرت عادة القوم بالتعبير عن الموضوع (بج) وعن المحمول (بب) للاختصار ، ولدفع توهم الانحصار فيما لو مشاوا للكلية مثلا بكل انسان حيوان في هذه المادة ، دون الموجبات الكليات الأخر ، وان ضم معها ما يدل على التمثيل ، لعدم كونه نصا في عموم جميع الموجبات الكلية ، واحتمال ان يكون المراد ما يكون من نوع ، ثم المعنى (بج) حيث قلنا كل (ج ب) انما هو ما صدق عليه (ج) من الافراد لا مفهوم (ج) وحقيقته ، والمعنى (بب) في ذلك مفهوم (ب) لا ما صدق عليه (ب) من الافراد ، فمعنى كل (ج ب) كل ما صدق عليه (ج) من

الافراد فهو محكوم عليه بمفهوم (ب) وإنما لم يكن المراد منها كل مفهوم (ج) لا ما صدق عليه (ج) من الافراد محكوم عليه بمفهوم (ب) لانه يكون حينئذ (ج) و (ب) لفظين مترادفين فلا يكون حمل في المعنى بل في اللفظ. ولم يجعل أيضا كل ما صدق عليه (ج) من الافراد هو ما صدق عليه (ب) من الافراد لا مفهوم (ب) لان ما صدق عليه (ج) هو بعينه ما يصدق عليه (ب) فلو كان المحمول ما صدق عليه (ب) لكان المحمول ضروري الثبوت للموضوع، ضرورة ثبوت الشيء لنفسه فتنحصر القضايا في الضرورية فلم تصدق ممكنة خاصة اصلا وحيث قد عرفت اتحاد ما صدق عليه الموضوع وما صدق عليه المحمول من الافراد ومغايرتها في المفهوم فاعلم ان ما صدق (ج) عليه من الافراد الذي هو المحكوم عليه يسمى ذات الموضوع ومفهوم (ج) يسمى وصف الموضوع وعنوانه، وهو قيد في موضوعية الموضوع، لان المراد بالموضوع الذات الموصوفة بمفهوم والذات والعنوان قد يتحدان في الحقيقة، كقولنا كل انسان حيوان، فان حقيقة الانسان عين ماهية الافراد المحكوم عليها التي هي زيد وعمرو وبكر وغيرهم من أفراده، وقد يتغايران فيها فر بما يكون العنوان جزءا للذات، كقولنا كل حيوان حساس، فحقيقة الحيوان انما هي جزء لما صدق عليه من الافراد الشخصية المحكوم عليها، وربما يكون خارجا عنها عارضا لها كقولنا كل ماش حيوان، فان الحكم على زيد وعمرو وغيرهما من أفراد الماشي ومفهوم الماشي خارج عن ماهيتها، فمفهوم القضية يرجع الى عقدين، عقد الوضع وهو اتصاف ذات الموضوع بوصفه، وعقد الحمل وهو اتصاف ذات الموضوع بوصف المحمول، اما صدق وصف الموضوع على ذاته فبالفعل عند ابن سينا، أي

ما يصدق عليه (ج) بالفعل وقتما مساواة كان في حال الحكم أو في الماضي أو في المستقبل ، وبالإمكان العام المقيد بجانب الوجود عند الفارابي ، أي ما يمكن ان يصدق عليه (ج) فيتناول الصدق بالفعل وبالقوة ، ورأي ابن سينا هو المتبع ، لان اللغة والعرف يساعدان عليه ، فان الابيض مثلا لا يتناول الذات الخالية عن البياض دائما كالزنجي ، وان أمكن اتصافها به ، واما صدق وصف المحمول على ذات الموضوع فقد يكون بالضرورة وبالإمكان وبالفعل وبالذوات على ما سيذكر في بحث الموجهات ، ثم بعد رعاية الامور المذكورة فقولنا كل (ج) يعتبر عند المتأخرين تارة بحسب الحقيقة ، وتسمى القضية حقيقية حينئذ كلها حقيقة القضية المستعملة في العلوم لكثرة استعمالها بهذا الاعتبار ، وتعتبر تارة بحسب الخارج وتسمى خارجية ، والمراد بالخارج ما خرج عن موضع الشعور أي القوة الداركة ، اما الاولى اعني الحقيقية فالحكم فيها يكون بمفهوم الباء على ما يصدق عليه (ج) من الافراد الممكنة المحققة سواء تحقق وجود الافراد في الخارج أو كانت معدومة مقدرة الوجود بحيث تكون لو وجدت كانت (ج) فالحكم هنا ليس مقصورا على ما في الخارج فقط ، واما الثانية اعني الخارجية فيكون الحكم فيها بمفهوم الباء مقصورا على ما يصدق عليه الجيم من الافراد الموجودة في الخارج المحققة فيه بمعنى ان كل ما يصدق عليه (ج) في الخارج من الافراد محكوم عليه بمفهوم (ب) في الخارج ، سواء كان اتصاف الافراد بالعنوان قبل الحكم أو بعده ، أو معه ، حتى يصدق قولنا مثلا كل نائم مستيقظ ، ويصح قولنا كل مشيع راجع ، وانما قيدت الافراد بالممكنة لثلاثه القضايا الذهنية ، أي التي لا وجود لموضوعاتها الا في الذهن

كشريك الباري ممتنع ، على انا اذا اعتبرنا في صدق الوصف العنوانى على ذات الموضوع انه بالامكان على رأي الفارابي ، أو بالامكان المقيد بالفعل على رأي ابن سينا، لم تبق حاجة الى تقييد الافراد بالممكنة ، فيكون التقييد بالممكنة صفة كاشفة لا للاحتراز ، وبالمثال يظهر الفرق بين القضيتين الحقيقية والخارجية ، فانا اذا قلنا مثلا كل عنقاء طائر ، صدقت القضية بحسب الاعتبار الاول أي الحقيقية ، لان موضوعها يجوز ان يكون موجودا في الخارج وان لا يكون ، دون الاعتبار الثاني ، لان الموضوع وهو العنقاء في المثال لم يكن موجودا في الخارج ، فالحكم مقصور على الافراد المقدرة الوجود فقط ، والخارجية تستدعي وجود الموضوع في الخارج ، ولو فرضنا انه لم يوجد في الخارج من الاشكال الا المربع ، وقلنا كل شكل مربع لصدقت القضية بالاعتبار الثاني دون الاول ، أي صدقت الخارجية دون الحقيقية لان من أفرادها المقدرة ما لا يكون مربعا ، ولو قلنا كل انسان حيوان ، صدقت القضيتان لأن الموضوع موجود في الخارج ، وقد عرفت ان الحكم بالاعتبار الاول لا يكون مقصورا في الحقيقية على الموجود من الافراد ، بل يتناول الافراد الموجودة والمعدومة الممكنة كما مر ، والحكم على جميع الافراد يصدق على الافراد الموجودة ايضا ، وقد تبين بهذه الامثلة ان النسبة بين الموجبتين السكيتين العموم من وجه

وَحَيْثُ عَرَفْتَ مَا لِلْمَوْجِبَةِ كَلِمَةً فَفَسِّنْ عَلَيْهَا السَّالِبَةَ
وَمَثَلُهَا الْجُزْئِيَّتَانِ وَالنِّسْبُ تُدْرِكُ بِالْفِكْرِ وَإِذْ مَانَ الطَّلَبُ

حيثما عرفت مما مر ما للموجبة السكالية من التحقيق ، فيمكنك ان تعرف ما للسالبة السكالية منه بالقياس على ما للموجبة ، وكذا ما للموجبة

والسالبة الجزئيتين، لانه كما كان اعتبار الحكم في الموجبة السالبة تارة بحسب الحقيقة وتارة بحسب الخارج، فكذلك تعتبر المحصورات البواقي بهذين الاعتبارين، والامور المعتبرة بحسب السلك ثمة تعتبر في السالبة السالبة كذلك، وفي الجزئيتين بحسب البعض، والمعتبرة ثمة بحسب الثبوت تعتبر في الموجبة الجزئية كذلك، وفي السالبتين بحسب الرفع والانتفاء، ففهوم السالبة السالبة الحقيقية سلب المحمول على كل فرد من أفراد الموضوع، اما بانتفائه في الخارج تحقيقاً أو تقديراً، أو بانتفاء الحكم أي اثبات المحمول له، ومفهوم السالبة السالبة الخارجية سلب المحمول عن كل فرد من أفراد الموضوع، اما بانتفاء تحققه في الخارج أو بانتفاء ثبوت المحمول له، ومفهوم الموجبة الجزئية الحقيقية الحكم بثبوت المحمول لبعض أفراد الموضوع، سواء كان ذلك البعض محققاً في الخارج أو مقدرًا، ومفهوم الموجبة الجزئية الخارجية الحكم بثبوت المحمول لبعض أفراد الموضوع، بشرط ان يكون ذلك البعض محققاً في الخارج، ومفهوم السالبة الجزئية الحقيقية سلب المحمول عن بعض أفراد الموضوع، سواء كان ذلك البعض المحكوم عليه محققاً في الخارج أو مقدرًا، ومفهوم السالبة الجزئية الخارجية سلب المحمول عن بعض أفراد الموضوع المحققة في الخارج فقط، وبامعان النظر فيما ذكر تعرف النسب بين الحقيقتين والخارجيات، وسنشير الى ذكرها من غير تجشم للاستدلال عليها لوضوح ذلك،

أما النسبة بين السكيتين الموجبتين فهي عموم وخصوص من وجه وقد تقدم بيانها مفصلاً، واما بين الموجبتين الجزئيتين فالحقيقية أعم من الخارجية

مطلقا ، وأما بين السالبتين السكيتين فالخارجية أعم من الحقيقية مطلقا ، وأما بين السالبتين الجزئيتين فهي المبينة الجزئية ، وتحقق اما في المبينة السكوية أو في العموم والخصوص من وجه ، وأما بين الموجبة الحقيقية السكوية والموجبة الجزئية الخارجية ، فالموجبة السكوية الحقيقية أعم من الموجبة الجزئية الخارجية من وجه لما مر في الموجبتين السكيتين ، واما بين الموجبة السكوية الحقيقية والسالبتين الخارجيتين ، فالعموم والخصوص من وجه كذلك ، واما بين الموجبة السكوية الخارجية والموجبة الجزئية الحقيقية فالاولى أخص مطلقا ، واما بين الموجبة الجزئية الحقيقية وبين السالبتين فالعموم والخصوص من وجه ، واما بين السالبة السكوية الحقيقية والسالبة الجزئية الخارجية فالاولى أخص من الثانية مطلقا ، وأما بين السالبة الجزئية الحقيقية وبين كل واحدة من الخارجيات المتناقضات لها في الكم والكيف فالمبينة الجزئية . هذه هي النسب بين الحقيقيات والخارجيات ذكرتها اجمالا ، وان أردت زيادة الايضاح بالاطلاع على دلائلها فعليك بالمطولات

﴿ فصل في العدول والتحصيل ﴾

إِنْ كَانَ حَرْفُ السَّلْبِ نَحْوَيْسَ لَا جُزْءٌ مِنْ الْمَوْضُوعِ أَوْ مَاحْمَلًا
 أَوْ مِنْهَا مَعًا سِوَاءَ كَانَ مِنْ سَالِبَةٍ أَوْ ذَاتِ إِجَابٍ زُكْنَ
 فِيهَا إِذَا مَعْدُولَةٌ كَالْأَجْمَادِ حَيٌّ وَنَحْوِ الْبَاهِلِيِّ لِأَجَوَادِ

القضية اما معدولة أو محصلة ، فان كانت أداة السلب كليس ولا وغيرها مما يشار كهما في معنى السلب جزءاً من موضوع القضية أو جزءاً من محمولها أو جزءاً من كل منهما سواء كانت القضية موجبة أو سالبة

سميت القضية معدولة، والجزء الذي جعل حرف السلب جزءا آمنه معدولا، كقولنا في معدولة الموضوع الالجمادحي ، ولا شيء من اللاحق بعالم ، وفي معدولة المحمول الباهلي لاجواد ، ولا شيء من العالم بلاحي ، وفي معدولة الطرفين الالكريم لاشجاع ، ولا واحد من الالكريم بلاجبان ، والا فمحصلة ، وستأتي وخرج بقوله في المتن جزءا من الموضوع السالبة لان اداة الساب فيها رابطة بين المحمول والموضوع، وليست جزءا الشيء منها، والمراد بالمحمول والموضوع اللفظ الدال عليهما، واطلاق المحمول والموضوع عليه تجوز

وَحَيْثُ حَرَفُ السَّلْبِ لَمْ يَكُنْ بِهَا جُزْءُ الشَّيْءِ مِنْهَا فَسَمَّيَاهَا *
 فِي السَّلْبِ وَالْإِيْجَابِ بِالْمُحْصَلَةِ كَذَا شَجَّ وَلَيْسَ زَيْدٌ تَكَلَّمَ

اذا لم تكن اداة السلب جزءا لشيء من الموضوع والمحمول سميت القضية محصلة ، سواء كانت موجبة كقولنا هذا شج وكل انسان حيوان، أو سالبة كقولنا ليس زيد تكلم ولا شيء من الحيوان بحجر
 وَرُبَّمَا قِيلَ هُنَا لِلْسَّالِبَةِ بَسِيْطَةٌ لِتَحْصَلَ الْمُنَاسِبَةُ

ربما يخصص اسم المحصلة بالموجبة ، وتسمى السالبة بسيطة لتحصل المناسبة في التسمية ، لان البسيط مالا جزء له ، وحرف السلب وان كان موجودا فيها لكنه ليس جزءا لشيء من طرفيها ، وبساطتها انما هي بالقياس الى المعدولة ، والا فالمحصلة الموجبة تشاركها في عدم كون اداة السلب جزءا من أحد طرفيها ، والامثلة المارة صالحة لان تكون مثلا لها فلا عود ولا اعادة

وَالسَّلْبُ وَالْإِيْجَابُ قَالُوْا يُعْتَبَرُ
بِنِسْبَةِ لَا الطَّرْفَيْنِ فِي الْخَبَرِ
فَكُلُّ مَا لَيْسَ بِعَالٍ لِأَشْمٍ
مُوجِبَةٌ وَأَنْ هُمَا ذَوَا عَدَمٍ
وَقَوْلُنَا لَا وَاحِدٌ مِنَ الْعَرَبِ
يَبَاطِلُ سَالِبَةٌ لِذَا السَّبَبِ

لما ذكر ان القضية المعدولة مشتملة على حرف السلب ، ومع ذلك قد تكون موجبة وقد تكون سالبة ، ذكر معنى الايجاب والسلب ، حتى لا يذهب بك الوهم الى ان كل قضية تشتمل على حرف السلب تكون سالبة ، وقد عرفت ان الايجاب هو ايقاع النسبة والسلب انتزاعها فالعبرة في كون القضية موجبة أو سالبة بايقاع النسبة ورفعها لا بطرفيها ، يعني ان كانت النسبة ثبوتية فالقضية موجبة ، وان كانت النسبة سلبية فالقضية سالبة سواء كانت الاطراف وجودية أو عدمية ، فقوله في المثال : كل ما ليس بعالم لا أشم : موجبة ، لانه حكم فيها بثبوت اللاأشميه على ما صدق عليه ليس بعالم ، مع ان الطرفين عدميان لوجود حرف السلب فيهما ، وقوله أيضا : لا واحد من العرب يباخل : سالبة ، لانه حكم فيها بسلب البخل عن كل ما صدق عليه العرب مع ان طرفيها وجوديان لعدم حرف السلب فيهما ، وقوله لذا السبب هو كون الاعتبار بالنسبة لا بالطرفين

وَوَاضِحٌ أَنْ الْعُدُولَ مُعْتَبَرٌ
إِنْ كَانَ مِنْ جَانِبِ مَمُولِ الْخَبَرِ
أَمَّا عُدُولُ الْوَضْعِ لَا يُعْتَبَرُ
إِذْ لَيْسَ فِي حَالِ الْقَضَايَا أَثَرٌ
لَهُ لِمَا قَدْ مَرَّ قَبْلَ فَاسْتَمَعُ
أَنَّ مَنَاطَ الْحُكْمِ ذَاتُ مَا وَضَعُ
وَوَصَفُ ذِي الْحَمْلِ وَلَا خَفَاءَ فِي
أَنَّ الْعُدُولَ إِنَّمَا يَكُونُ فِي
عُبْرٍ عَنِ شَيْءٍ بِهِ لَنْ يَلَزِمَا

الخلفُ في الحكمِ عَلَيْهِ بِخِلَافٍ عُدُولِ ذِي الحَمْلِ فَانَّ الأَخْتِلافَ
 بِهِ وَبِالتَّحْصِيلِ فِي نَفْسِ الخَبَرِ بِالخُلْفِ فِي مَفْهُومِهِ لَهُ أَثَرٌ
 فَالحَكْمُ بِالْأَمْرِ الوُجُودِيِّ مُنَافٍ فَحَكْمُنَا بِالْعَدَمِيِّ لِلخِلَافِ

من الواضح ان المعتبر في الفن انما هو العدول من جانب المحمول ،
 واما العدول من جانب الموضوع فلا يعتبر لانه غير مؤثر في مفهوم القضية ،
 لما قدر مر بك في بحث تحقيق المحصورات ان مناط الحكم ذات الموضوع
 ووصف المحمول ، لا وصف الموضوع ، ولا خفاء في ان العدول والتحصيل
 انما يكون منصبا على وصف الموضوع ، وهو غير المحكوم عليه في القضية ،
 بل المحكوم عليه هو ذات الموضوع ، واختلاف الصفات وجودا وعدما
 لا يوجب اختلاف الذات ، ولا يلزم باختلاف العبارات عن الشيء : اختلاف
 الحكم عليه ، بخلاف العدول والتحصيل من جانب المحمول لان الاختلاف
 بها مؤثر في نفس القضية باختلاف مفهومها حينئذ ، فان الحكم على الشيء
 بالامور الوجودية مناف للحكم عليه بالامور العدمية ، اذ بين الوجود
 والعدم غاية الخلاف ، وربما اعتبر بعضهم عدول الموضوع لكن قل ان
 تكون له ثمرة وفائدة

وغيرُ خافٍ أنَّ بالتَّحْصِيلِ وَبِعدُولِ جَانِبِ المَحْمُولِ
 تُرَبِّعُ القِسْمَةَ زَيْدٌ عَالِمٌ وَليسَ بِالْعَالِمِ أَوْ لِأَعَالِمٍ
 أَوْ ليسَ بِاللَّعَالِمِ وَالْأَمْثَلَةُ تَدْرِي بِهَا أَقْسَامُهَا مُفَصَّلَةٌ

لا يخفى ان اعتبار العدول والتحصيل من جانب المحمول يربع القسمة ،
 لان اداة السلب ان كانت جزءاً من المحمول فالقضية معدولة اما موجبة

واما سالبة ، وان لم تكن جزءاً من المحمول فالقضية محصلة اما موجبة
واما سالبة ، فهذه أربع قضايا - موجبة محصلة كقولنا : زيد عالم ، وسالبة
محصلة كقولنا : زيد ليس بعالم ، وموجبة معدولة كقولنا : زيد لا عالم ،
وسالبة معدولة كقولنا : زيد ليس باللاعالم ، واستغنى بذكر الامثلة في
المتن عن تفصيل الاقسام لوضوح المقام

وَضَابِطُ النِّسْبَةِ بَعْضُهَا إِلَى بَعْضٍ تَرَاهُ هَهُنَا مَفْصَلًا
فَإِنْ كُلَّ خَبَرِينَ اخْتَلَفَا كَيْفُهُمَا وَفِي الْعُدُولِ اثْتِنَا
تَنَاقُضًا بَعْدَ الْمُرَاعَاةِ لِمَا فِي بَابِهِ مِنَ الشَّرْطِ لِزِمَا

الضابط في نسبة هذه الاربعة القضايا بعضها الى بعض ان كل قضيتين
منها اختلفتا في الكيف بان كانت احدهما موجبة والاخرى سالبة ،
وتوافقتا في العدول والتحصيل بان كانتا معدولتين أو محصلتين فهما
متناقضتان ، لكن بعد مراعاة الشرائط المعتبرة في باب التناقض الآتي ،
كقولنا : كل انسان حيوان ، ليس كل انسان حيوان ، كل انسان لاجي ،
ليس كل انسان بلاحي

وَإِنْ عَلَى الْعَكْسِ لِهَذَا كَانَتْهَا فَالنِّسْبَةُ الْعِنَادُ صِدْقًا ثَبَتًا
* فِي حَالِ إِجَابِهِمَا وَكَذِبًا إِنْ كَانَ كَيْفُ الْخَبَرِينَ سَلْبًا

اذا كان القضيتان على عكس ما مر بان تخالفتا في العدول والتحصيل
فكانت احدهما محصلة والاخرى معدولة وتوافقتا في الكيف بان كانتا
موجبتين أو سالبتين ، فالنسبة بينهما في حالة كونهما موجبتين العناد في
الصدق فقط ، أي لا يصدقان معا وقد يكذبان ، كقولنا : زيد عالم ، زيد

لا عالم . فصدقهما في حالة واحدة ممتنع، ويجوز كذبهما عند عدم الموضوع،
والنسبة بينهما في حالة كونهما سالبين العناد في الكذب فقط ، أي
لا يكذبان معا وقد يصدقان ، كقولنا : زيد ليس بكاتب ، زيد ليس
بلا كاتب ، فكذبهما في حالة واحدة ممتنع، ويجوز صدقهما اذا عدم الموضوع

وَأَنْ تَرَ الْقَضِيَيْنِ اخْتَلَفَا كَيْفًا وَفِي الْعُدُولِ لَمْ يَأْتَلَفَا

فَذَاتُ الْإِجَابِ أُخْصُ مُطْلَقًا مِنْ اللَّيِّ السَّلْبِ عَلَيْهَا صَدَقَا

لِإِنَّ الْإِجَابَ إِذَا يَسْتَدْعِي فِيهَا وُجُودَ جُزْئِهَا ذِي الْوَضْعِ

* مُحَقَّقًا يَكُونُ أَوْ مُقَدَّرًا وَالسَّلْبُ لَا يَلْزِمُهُ مَا ذُكِرَا *

نَعَمْ إِذَا مَا وُجِدَ الْمَوْضُوعُ فِي سَالِبَةٍ تَلَازَمًا فَلْتَعْرِفِ *

اذا كان القضيتان متخالفتين في العدول والتحصيل وفي الكيف ايضا،

كانت الموجبة منهما اخص من السالبة ، كقولنا : زيد عالم ، زيد ليس بلا

عالم ، زيد لا عالم ، زيد ليس بعالم ، والسر في ذلك ان الايجاب يستدعي

وجود الموضوع ، اما محققا في الخارج كما في الخارجيات ، أو مقدر

الوجود في الخارج كما في الحقيقيات ، فمتى صدقت الموجبة صدقت السالبة

ولا عكس ، أي لا يلزم من صدق السالبة صدق الموجبة ، لجواز ان يكون

صدقهما بانتفاء الموضوع ، فلا تصدق معها الموجبة لتوقفها على وجوده ،

نعم اذا كان موضوع السالبة موجودا كانتا متلازمتين وهو ظاهر

وَالِاتِّبَاسُ فِي الْقَضَايَا الْأَرْبَعِ لَفْظًا وَمَعْنَى بَيْنَهَا لَمْ يَقَعِ

الْإِبْدَاتِ السَّلْبِ وَالتَّحْصِيلِ مَعَ رَتْبَةِ الْإِجَابِ وَالْعُدُولِ

* وَالْفَرْقُ مَا بَيْنَهُمَا فِي الْمَعْنَى مَضَى وَبِالْفَرْقِ تَرَاهُ أَدْنَى *

* ففي الثلاثية فالقضية
 * موجبة ان تك الأقدمية *
 على اداة السلب للرابطة
 وذات سلب ان عكست كانت
 وفي الثنائية بالنية أو
 بالأصطلاح منهم كان رأوا
 تخصيص بعض اللفظ ايجابا كلاً
 وبعضه سلباً كليس مثلاً *

الالتباس بين هذه القضايا الاربع غير واقع لامن جهة المعنى مطلقا
 لما مر ، ولا من جهة اللفظ الا بين الموجبة المعدولة المحمول والسالبة المحصلة .
 ويان ذلك انهما ان كانتا محصلتين فما كان فيها حرف السلب فسالبة ، والعريه
 عنه موجب ، وان كانتا معدولتين فما تعدد فيها حرف السلب فسالبة ، وما
 كان فيها حرف السلب واحدا فموجبة ، وان كانت احدهما معدوله والاخرى
 محصلة فان كانتا موجبتين فما كان فيها حرف السلب فموجبة معدولة ،
 ومالا يكون فيها فموجبة محصلة . وان كانتا سالبتين فما كان فيها حرف السلب
 متعددا فسالبة معدولة ، وما كان فيها حرف السلب واحدا فسالبة محصلة ،
 وان كانت احدهما موجبة محصلة والاخرى سالبة معدولة ، فلا التباس
 كذلك اذ حرف السلب غير موجود في الموجبة المحصلة ومتكرر في
 السالبة المعدولة ، ولم يبق الا الموجبة المعدولة مع السالبة المحصلة ، فالالتباس
 واقع بينهما في اللفظ ، لان حرف السلب موجود فيهما ، فلا يعلم أيهما
 الموجبة وأيهما السالبة ، فاذا قيل مثلا زيد ليس بعالم ، لا يعلم هل هي موجبة
 معدولة أو سالبة محصلة ، وقد تقدم الفرق بينهما في المعنى في ذكر النسبة
 بينهما ، وهو كون السالبة المحصلة أعم من الموجبة المعدولة لانه متى
 صدقت الموجبة المعدولة المحمول صدقت السالبة المحصلة من غير عكس

كما مر لما مر ، اللهم الا ان يكون الموضوع موجودا فاهما متلازمان كما سبق أيضا ، واما الفرق بينهما باللفظ فان كانت القضية ثلاثية فهي موجبة معدولة ان تقدمت الرابطة على حرف السلب ، كقولنا : زيد هو ليس بعالم ، وسالبة محصلة ان تأخرت الرابطة عن حرف السلب ، كقولنا : زيد ليس هو بعالم ، لان من شأن حرف السلب ان يرفع ما بعده عما قبله ، وان كانت القضية ثنائية ، فالفرق بينهما يكون بالنية ، فان نوي فيها ربط السلب تكون موجبة ، او نوي سلب الربط تكون سالبة ، او يكون بالاصطلاح على تخصيص بعض ادوات السلب للايجاب المعدول كلا مثلا ، وبعضها للسلب المحصل كليس مثلا ، أو بالعكس

القضايا الموجهات

نسبة محمولات الأخبار الى	موضوعها في السلب والإيجاب لا
تنفك في الواقع عن كنيته	عرفاً تسمى مادة القضية *
مثل دوام أو ضرورة ولا	ولا وكالامكان أو ماشاكلاً

كل نسبة فرضت ايجابية كانت أو سلبية تكون لا محالة مكيفة في نفس الامر والواقع بكيفية الضرورة أو اللا ضرورة ، ومن جهة أخرى بالدوام أو اللادوام ، وكالامكان أو الامتناع أو ماشا كل ذلك ، فاذا قلنا : مثلاً كل انسان حيوان بالضرورة ، فالضرورة هي كيفية نسبة الحيوان الى الانسان ، واذا قلنا : كل انسان كاتب لا بالضرورة ، كان اللا ضرورة هي كيفية نسبة الكتابة الى الانسان ، وتلك السكيفية الثابتة في نفس الامر

١٣ — تحفة المحقق

تسمى في عرف المناطقة مادة القضية ، وقوله في المتن ولا ولا اي
لا دوام ولا ضرورة

وَحَيْثَمَا صُرِّحَ فِي قَضِيَّةٍ بِمَا لَدِي النَّسْبَةِ مِنْ كَيْفِيَّةٍ
فَسَمِيَتْ الْقَضِيَّةُ الْمَوْجِهَةَ وَاللَّفْظُ ذُو دَلٍّ يُسَمَّى بِالْجِهَةِ

اعلم انه قد يصرح في القضية بان تلك النسبة مكيفة في نفس الامر
بكيفية كذا . وقد لا يصرح بذلك ، فان صرح بذلك سميت القضية حينئذ
موجهة ، واللفظ الدال على النسبة في القضية المفووظة وحكم العقل بان النسبة
مكيفة بكذا في القضية المعقولة يسمى جهة القضية ، وان لم يصرح بذلك
فتسمى القضية مطلقة لعدم كونها مقيدة بالجهة ، ولا ضير في ذلك فان الجهة
أمر زائد على ما يقتضيه مجرد الحمل ، فالقضية الحملية باعتبار الجهة منقسمة
ايضا الى موجهة ومطلقة

وَحَيْثُ بَيْنَ الْجِهَةِ الْمُطَابَقَةِ وَنَفْسِ الْأَمْرِ فَهِيَ قَطْعًا صَادِقَةٌ
كَقَوْلِنَا كُلُّ حِمَارٍ حَيَوَانٌ ضَرُورَةٌ وَإِنْ هُمَا مُخْتَلِفَانِ
فَهِيَ لِذَلِكَ الْأَخْتِلَافِ كَاذِبَةٌ كَبِالْوَجُوبِ كُلِّ عَيْنٍ سَاكِبَةٍ

اللفظ اذا دل على ان كيفية النسبة كذا وحكم به العقل وكانت
تلك الكيفية هي الثابتة في نفس الامر والواقع كانت القضية صادقة ،
كقولنا : كل حمار حيوان بالضرورة ، فان كيفية نسبة الحيوان الى الحمار
في نفس الامر هي الضرورة ، وهي الجهة المصرح بها ، فالقضية لا محالة
صادقة ، وان تخالفا بان كانت الجهة المصرح بها غير الثابتة في نفس الامر
لم يكن الحكم مطابقا للواقع ، فلا بد ان تكون القضية كاذبة ، لان الحكم

في القضية مقيد بهذا القيد فلا بد في صدقه من محقق الحكم مع القيد ،
 مثلا اذا قلنا : كن عين ساكبة بالضرورة ، دلت الضرورة على ان كيفية
 الساكبة الى العين هي الضرورة ، وليس كذلك في نفس الامر ، فلا شك
 ان القضية كاذبة . واعلم ان معنى الوجوب والضرورة واللزوم هو امتناع
 التفكك ، فمعنى هذه الثلاثة من حيث الما صدق واحد ، ولهذا تجد التعبير
 في هذه الارجوزة ولا سيما في هذا الباب عن امتناع التفكك تارة
 بالضرورة وتارة بالوجوب وتارة باللزوم ، وذلك لضيق مجال النظم مع
 اتحاد المعنى فليكن منك على بال

* ثم الموجهات لا محصورة في عدد لكنما المشهورة
 منها التي في العادة البحث جرى عن حكمها وهي ثلاث عشرة
 القضايا الموجهات غير محصورة في عدد ، لكن المشهور منها ما جرت
 العادة بالبحث عن تعرف احكامها من تناقض وعكس وقياس وغير ذلك
 ثلاث عشرة قضية ، وهناك قضايا موجهات آخر خارجة عن الثلاث عشرة ،
 يبحث عنها على سبيل الدور لا العادة لكونها عكس قضية أو نقيضها ،
 او نتيجة قياس كما سترد عليك في تلك المواضع فلا حاجة الى عددها هنا
 استغناء بذكرها ثمة

بسيطهن الست والركبات سبع اولات ابسط منهن اللوات
 حقائق الكل بين السلب فحسب أو إيجابها فحسب
 وما من السلب مع الإيجاب آت تأليفها سميت المركبات

القضية اما بسيطة أو مركبة ، فالبسيطة هي التي حقيقتها اما ايجاب

فقط ، كقولنا : كل انسان حيوان بالضرورة ، واما سلب فقط كقولنا :
لا شيء من الانسان بحجر بالضرورة ، والمركبة هي التي حقيقتها تكون
ملتزمة من الايجاب والسلب معا ، بشرط ان لا يكون الجزء الثاني فيها مذكورا
بعبارة مستقلة سواء كان في اللفظ تركيب كقولنا : كل انسان ضاحك
بالفعل لادائما ، أو لم يكن فيه تركيب كقولنا : كل انسان كاتب بالامكان
الخاص ، فان قولنا : في المثال الاول لادائما اشارة الى حكم سلبى ، أي
لا شيء من الانسان بضاحك بالفعل ، والمثال الثاني في المعنى قضيتان ممكنتان
عامتان ، أي كل انسان كاتب بالامكان العام ، ولا شيء من الانسان
بكاتب بالامكان العام ، والعبارة في الايجاب والسلب بالجزء الاول الذي
هو أصل القضية ، واذا علم هذا فالبسائط من الموجهات الثلاث عشرة
والمركبات منها سبع ، ولنبدأ بذكر البسائط لنقدمها طبعا

أولى البسائط الضرورية مع	إطلاقها وهي التي الحكم يقع
بكون ذي النسبة فيها واجبة	موجبة كانت إذا أو سالبة
مادام ذات جزئها الذي وضع	أخا وجود والمثال فاستمع
موجبة في قولنا كل جمل	فحيوان بالوجوب وليقل *
في السلب بالوجوب لاشيء من	جميع خلق ربنا عنه غني

القضية الاولى من الست البسائط الموجهات الضرورية المطلقة ،
وهي التي يحكم فيها بضرورة نسبة المحمول للموضوع ايجابا كانت أو سلبا
مادام ذات الموضوع موجودا ، مثال الموجبة قولنا : كل جمل حيوان
بالضرورة ، فان الحكم فيها بضرورة ثبوت الحيوان للجمل في جميع أوقات

وجوده ، ومثالها سالبة قولنا : لاشيء من خالق الله بغني عنه بالضرورة ،
فإن الحكم فيها بضرورة سلب الغني عن المخلوقين في جميع أوقات وجودهم ،
وسميت هذه القضية ضرورية مطلقة لاشتمالها على الضرورة ، ولعدم تقييد
الضرورة فيها بوقت أو وصف

وَبَعْدَهَا ذَاتُ الدَّوَامِ الْمُطْلَقَةِ	أَعْمَ مَنْ ذَاتِ الوُجُوبِ السَّابِقَةِ
وَهِيَ الَّتِي يَحْكُمُ فِيهَا بِدَوَامٍ	نِسْبَتِيهَا مَا دَامَ مَوْضُوعُ الكَلَامِ
* أَخَا وَجُودٍ وَسَوَاءٌ كَانَا	دَوَامِهَا وَجُوبًا أَوْ إِمْكَانًا *
كِدَائِمًا كُلُّ بَنِي حَوَى بَشَرٍ	وَدَائِمًا لِأَشْيَاءٍ مِنْهُمْ بِحَجَرٍ

الثانية من البسائط هي الدائمة المطلقة ، وهي التي يحكم فيها بدوام نسبة
المحمول الى الموضوع مادام ذات الموضوع موجودا ، مثالها موجبة :
دائما كل انسان بشر ، فقد حكم فيها بدوام ثبوت البشرية للانسان ما دام
ذاته موجودا ، ومثالها سالبة ، دائما لاشيء من الانسان بحجر ، فقد حكم
فيها بدوام سلب الحجرية عن الانسان ما دام ذاته موجودا ، والنسبة بينها
وبين الضرورية السابقة ان هذه اعم من الضرورية ، لصدق هذه على
الدوام الوجوبي والامكاني ، وصدق دوام الضرورية على الدوام الوجوبي
فقط ، كما أشار الى ذلك في المتن بقوله ، وسواء كان دوامها وجوبا أو إمكانا ،
ووجه تسميتها دائمة مطلقة على قياس الضرورية المطلقة

ثَالِثُهَا مَشْرُوطَةٌ ذَاتُ عُمُومٍ	وَهِيَ الَّتِي يَحْكُمُ فِيهَا بِلِزُومٍ
نِسْبَتِيهَا إِجْبَابًا أَوْ حَيْثُ رُفِعَ	مَا دَامَ فِي الْوَاقِعِ وَصِفُ مَا وُضِعَ

أي أنه في كلِّ وقتِ الوصفِ فأعتبر الوصف له كالظرفِ
 كبالوجوبِ كلُّ ماشٍ حيوانٌ مادامَ ماشياً وفي هذا بيانٌ
 وقد تقال للقضية التي يحكم فيها بوجوب النسبةِ
 بشرط وصف ما بها قد وضعاً فذاتُ ذي الوضعِ ووصفهُ معاً
 جزآن والوجوبُ إنما نسب هنا لمجموعهما فافهم تُصب
 تقول في التمثيل كلُّ كاتب ضرورةً مُحركُ الرواجِبِ
 بشرط أن يكون كاتباً وقس على المثالين ومنهما اقتبس

الثالثة من البسائط المشروطة العامة، وهي التي يحكم فيها بضرورة
 نسبة المحمول الى الموضوع ايجابا كانت أو سلبا مادام وصف الموضوع
 العنوانى موجودا، فعني مادام الوصف موجودا انه محكوم بضرورة النسبة
 في جميع أوقات الوصف، أعم من ان يكون للوصف مدخل في تحقق
 الضرورة أولا، فالوصف هنا معتبر على انه ظرف للضرورة لاجزاء لما
 نسبت اليه الضرورة، كما في المشروطة بالمعنى الثاني الآتي قريبا، فتي
 اعتبر في المشروطة مادام الوصف كانت ضرورة نسبة المحمول الى ذات
 الموضوع فقط كما حققه السيد قدس سره، مثالها موجبة بالضرورة كل
 ماش حيوان مادام ماشيا، فانه حكم فيها بثبوت الحيوانية لذات الماشي
 في جميع أوقات كونه متصفا بالمشي، ثم المشروطة العامة قد تقال بهذا المعنى
 وقد تقال للقضية التي حكم فيها بضرورة نسبة المحمول الى الموضوع بشرط
 وصف الموضوع، بأن يكون لوصف الموضوع مدخل في تحقق الضرورة،
 وبهذا الاعتبار تكون ذات الموضوع ووصفه جزءين لما حكم عليه بالضرورة،

فتكون الضرورة بالقياس الى مجموعهما ، مثالها قولنا: بالضرورة كل كاتب متحرك الاصابع بشرط كونه كاتباً ، ومعناه كل ذات متصفة بالكتابة يثبت لها تحريك الاصابع بالضرورة بشرط اتصافها بها ، فثبوت تحريك الاصابع وان كان ضرورياً لذات الكاتب الا انه لما كان لوصف أعني الكتابة مدخل في تحقق الضرورة كان ما تنسب اليه الضرورة ايجاباً أو سلباً مجموعهما ، وقس على مثالي الموجبتين مثالي السالبتين ، والفرق بين المعنيين كما ذكره العلامة الخبيصي وغيره ، ان وصف الموضوع ان لم يكن له دخل في تحقق ضرورة النسبة صدقت المشروطة العامة بالمعنى الاول دون الثاني ، كما في مثال المتن : بالضرورة كل ماش حيوان مادام ماشياً ، فانه حكم فيها بضرورة ثبوت المحمول للموضوع في جميع اوقات وصف الموضوع ، فثبوت الحيوانية لذات الماشي ضروري في جميع اوقات وصفه بالمشي ، وهو المعنى الاول وليس ضرورياً له بشرط وصفه بالمشي وهو المعنى الثاني ، فتصدق المشروطة بالمعنى الاول دون الثاني . وان كان لوصف الموضوع دخل في تحقق الضرورة ، فان كان ضرورياً في وقت من الاوقات كالانحساف للقمر في المثال الآتي - فقد ذكر أهل الهيئة ان الانحساف ضروري للقمر في وقت معين وهو وقت حيلولة الارض بينه وبين الشمس يستحيل وجوده في ذلك الوقت بلا انحساف - صدقت المشروطة بالمعنيين ، كقولنا: بالضرورة كل منخسف مظلم مادام منخسفاً ، سواء اريد بشرط كونه منخسفاً أو في جميع اوقات الانحساف ، أما صدقها بالمعنى الاول فلأن ثبوت الاظلام ضروري لذات الموضوع ، أي القمر في جميع اوقات وصفه أي الانحساف ، وأما صدقها بالمعنى الثاني فلأن

ثبوت الاظلام ضروري لذات القمر بشرط وصفه وهو الانخساف، وان لم يكن وصف الموضوع ضروريا لذات الموضوع في وقت ما صدقت بالمشروطة بالمعنى الثانى دون الاول، كما في مثال المتن: بالضرورة كل كاتب متحرك الاصابع مادام كاتباً، فان ثبوت التحرك ضروري لذات الموضوع، أي أفراد الكاتب بشرط وصفه، ولكنه ليس ضروريا له في جميع أوقات الوصف، لان الوصف وهو الكتابة ليست ضرورية لذات الموضوع في وقت من الاوقات، فالتحرك التابع للكتابة لا يكون ضروريا لذات الموضوع مطلقا، فتصدق المشروطة بالمعنى الثانى دون الاول، وظهر بهذا ان النسبة بين معني المشروطة العامة هي العموم من وجه، وانما سميت مشروطة عامة لاشتمالها على شرط الوصف لانها أعم من المشروطة الخاصة، وستجىء في المركبات، ثم المشروطة بالمعنى الاول أعم من الضرورية مطلقا لانها متى ثبتت الضرورة في جميع أوقات الذات ثبتت في جميع أوقات الوصف بدون العكس، وأعم من الدائمة من وجه، لتصادقها في مادة الضرورة المطلقة، وصدق الدائمة بدونها حيث يخلو الدوام عن الضرورة، وبالعكس حيث تكون الضرورة في جميع أوقات الوصف ولا يدوم في جميع أوقات الذات، والمشروطة بالمعنى الثانى أعم من الضرورية والدائمة من وجه، لصدق القضايا الثلاث في مادة الضرورة حيث أتحد ذات الموضوع ووصفه، كقولنا: كل انسان حيوان بالضرورة أودائما، أو مادام انسانا، ولصدق الضرورية والدائمة دون المشروطة في مادة الضرورة حيث تغاير ذات الموضوع ووصفه، ولم يكن للوصف دخل في تحقق الضرورة كقولنا كل: كاتب حيوان بالضرورة أودائما لا بالضرورة

بشرط كونه كاتباً، فإن وصف الكتابة لا يدخل له في ضرورة ثبوت الحيوان لذات الكاتب، ولصدق المشروطة دون الضرورة والدائمة حيث لم تكن المادة مادة الضرورة الذاتية والدوام الذاتي، وكان هناك ضرورة بشرط الوصف كالمثال السابق : بالضرورة كل كاتب متحرك الاصابع بشرط كونه كاتباً : فإن تحرك الاصابع ليس بضروري ولا دائماً بشرط الكتابة

رَابَعَةٌ	الْبَسَائِطُ	الْعُرْفِيَّةُ	ذَاتُ الْعُمُومِ	وَذِهِ الْقَضِيَّةُ	*
هِيَ	الَّتِي	يُحْكَمُ	فِيهَا	بِدَوَامِ	نَسَبَتِهَا
مُتَّصِفًا	بِوَصْفِهِ	الْعُنْوَانِي	كِدَائِمًا	كُلُّ	فَقِيرٍ
مَادَامَ	ذَا	فَقِرَ	وَضِمِنَ	السَّابِقَهُ	أُمْتَلَتْهُ
					بِمَا لَهْدِي صَادِقَهُ
					*

الرابعة من البسائط العرفية العامة، وهي التي يحكم فيها بدوام النسبة مادام ذات الموضوع متصفاً بوصفه العنواني، مثالها وجبة : كل فقير عان مادام فقيراً . ومثالها سالبة قولنا : دائماً لاشيء من الكاتب بساكن الاصابع مادام كاتباً : وكل مثال للسابقة يكون مثالا لهذه، الا انه يقيد ثم بالضرورة، وهنا بالدوام، وسميت عرفية عامة لان العرف يفهم هذا المعنى من السالبة اذا اطلقت ، حتى اذا قيل : لاشيء من النائم بمستيقظ : يفهم العرف ان المستيقظ مسلوب عن النائم مادام نائماً ، فلما أخذ هذا من العرف نسب اليه ، ولانها أعم من العرفية الخاصة الآتية في المركبات وهي أيضاً أعم من المشروطة العامة ، لانها متى ثبتت الضرورة بحسب الوصف ثبت الدوام بحسبه من غير عكس، وأعم أيضاً من الدائمتين لانه متى ثبتت الضرورة

أو الدوام في جميع أوقات الذات ، ثبت الدوام في جميع أوقات الوصف ،
من غير عكس

خَامِسُهَا مُطْلَقَةٌ تَعْمُ وَهِيَ الَّتِي فِيهَا يَكُونُ الْحُكْمُ
بِنِسْبَةِ الْمَحْمُولِ لِلْمَوْضُوعِ بِالْفِعْلِ أَي فِي الْجُمْلَةِ الْوُقُوعِ
كَكُلِّ إِنْسَانٍ قَدْ وَتَنَفَسَ بِعَامِّ الْأَطْلَاقِ وَنَحْوَهُ قَسِ
وَمِثْلُهُ بِمَا مَضَى لِأَشْيَاءٍ مِنْ الْإِنْسَانِ ذُو تَنَفُّسٍ فَكُنْ فَظَنِّ

الخامسة من البسائط المطلقة العامة ، وهي التي يحكم فيها بثبوت
نسبة المحمول للموضوع أو سلبها عنه بالفعل ، أي الوقوع أو الانتزاع
في الجملة ، مثالها موجبة : بالاطلاق العام كل انسان متنفس ، وسالبة : بالاطلاق
العام لاشيء من الانسان بمتنفس . وانما سميت مطلقة عامة لان القضية
اذا اطلقت ولم تقيد بقيد دوام ولا ضرورة يفهم منها فعلية النسبة ، فلما كان
هذا المعنى مفهوم القضية سميت بها ، ولانها أعم من الوجودية اللادائمة
واللاضرورية كما سيجيء ، وهي أيضا أعم من القضايا الاربع المتقدمة ،
لانه متى صدقت ضرورة أو دوام بحسب الذات أو بحسب الوصف
صدقت الفعلية ، وليس يلزم من فعلية النسبة ضرورتها أو دوامها

سَادِسُهَا الْمَمْكِنَةُ الَّتِي تَعْمُ وَهِيَ الَّتِي يَكُونُ فِيهَا حُكْمُهُمْ
عَلَى خِلَافِ النِّسْبَةِ الْمَذْكُورَةِ بِكُونِهِ مُنْسَلَبِ الضَّرُورَةِ
نَحْوُ بِالْأَمْكَانِ الَّذِي يُعْمُ كُلُّ نَارٍ لَهَا حَرَارَةٌ وَالسَّلْبُ قُلِّ
لِأَشْيَاءٍ بَارِدٍ مِنَ النَّارِ بِمَا مَرَّ مِنَ الْإِمْكَانِ فَادِرٍ وَافْهَمَا

السادسة من القضايا البسائط هي الممكنة العامة ، وهي التي يحكم

فيها على خلاف نسبة المحمول الى الموضوع بسلب الضرورة عنه ، أي ان خلاف النسبة المذكورة فيها ليس ضرورياً ، فان كانت القضية ايجابية فخلافها سلبية ، فالامكان العام في الموجبة بمعنى ان سلبها ليس ضرورياً ، فقولنا « بالامكان العام كل نار حارة » موجبة ، ومعناها ان سلب الحرارة عن النار ليس بضروري ، وان كانت النسبة سلبية فخلافها ايجابية فالامكان في السالبة بمعنى ان ايجابها ليس ضرورياً ، فقولنا « بالامكان العام لاشيء من النار ببارد » سالبة ، ومعناها ان ايجاب البرودة للنار ليس بضروري ، وسميت ممكنة عامة لاحتوائها على معنى الامكان ، ولانها أعم من الممكنة الخاصة كما سيجيء في المركبات ، وهي أيضاً أعم من المطلقة العامة لانه متى صدق الايجاب بالفعل صدق الايجاب بالامكان ، ولا ينعكس لجواز ان يكون الايجاب ممكناً ولا يكون واقعاً أصلاً ، ومتى صدق السلب بالفعل صدق السلب بالامكان ، لجواز ان يكون السلب ممكناً ولا يكون غير واقع ، وهي أيضاً أعم من القضايا السابقة كلها ، لانها كما علمت أعم من المطلقة العامة ، والمطلقة العامة أعم من تلك القضايا كما مر بيانه ، والاعم من الاعم أعم قطعاً

ذات الخُصُوصِ وَهِيَ الْمَشْرُوطَةُ	أَمَّا الْمُرَكَّبَاتُ فَالْمَشْرُوطَةُ
بِحَسَبِ الذَّاتِ وَزِذْضِمَنِ الْكَلَامِ	ذَاتُ الْعُمُومِ مَعَ قَيْدِ اللَّادَوَامِ
تَجِدُ بِهِ أَمْثَالَ هَذِي تَامَّهُ	لَا دَائِمًا عَلَى مِثَالِ الْعَامِّهِ

حيث فرغ من عد البسائط وبيان ماهيتها وأمثلتها ، شرع في ذكر المركبات وهي سبع ، الاولى المشروطة الخاصة ، وهي المشروطة العامة مع

قيد اللادوام بحسب الذات ، أي دون الوصف لئلا يازم التناقض ، لأن
 المشروطة العامة هي الضرورة بحسب الوصف ، والضرورة بحسب الوصف
 دوام بحسبه . فيمتنع أن يقيد باللا دوام بحسب الوصف ، فان قيد تقييدا
 صحيحاً فلا بد أن يقيد باللا دوام بحسب الذات ، حتى تكون النسبة في
 الخاصة ضرورية ودائمة في جميع أوقات وصف الموضوع . ولا دائمة في
 بعض أوقات ذات الموضوع ، وتركيب المشروطة ان كانت موجبة فن
 موجبة مشروطة عامة . وسالبة مطلقة عامة . كقولنا : بالضرورة كل كاتب
 متحرك الاصابع ما دام كاتباً لا دائماً . فالجزء الاول هو المشروطة العامة
 الموجبة ، ومفهوم قيد اللادوام المزاد هنا على المشروطة العامة هو السالبة المطلقة
 العامة ، أي لاشيء من الكتابب بمتحرك الاصابع بالفعل ، لان ايجاب
 المحمول للموضوع اذا لم يكن دائماً كان السلب متحققا في الجملة ، وهو
 معنى المطلقة العامة السالبة ، وتركيبها ان كانت سالبة فن سالبة مشروطة
 عامة ، وموجبة مطلقة عامة ، كقولنا : بالضرورة لاشيء من الكتابب
 بساكن الاصابع مادام كاتباً لا دائماً ، فالجزء الاول هو السالبة المشروطة
 العامة ، ومفهوم اللادوام هو الموجبة المطلقة العامة ، أي كل كاتب ساكن
 الاصابع بالفعل ، لان سلب المحمول عن الموضوع اذا لم يكن دائماً كان
 الايجاب محققا في الجملة ، وهو معنى الموجبة المطلقة العامة ، والنسبة بين
 المشروطة الخاصة وبين القضايا البسيطة اما بينها وبين الدائميتين فالمباينة
 الكلية ، لانها مقيدة باللا دوام بحسب الذات ، وهو مباين للدوام بحسب
 الوصف ، وللضرورة بحسب الذات وذلك ظاهر ، وهي أخص من المشروطة
 العامة مطلقاً ، لانها هي المشروطة العامة قيدت باللا دوام ، والمقيد أخص

من المطلق ، وهي أخص أيضاً من الثلاث الباقية ، لأنها أي الثلاث الباقية
أعم من المشروطة العامة ، والاخص من الاخص أخص .

ثاني المركبات ذات العرف مع الخصوص وهي ذات العرف
مع العموم ولهذي اللادوام قيد بحسب ذات موضوع الكلام
وإن تزد لا دائماً في الأمثلة فهي لذي أمثلة مكملة

الثانية من المركبات هي العرفية الخاصة ، وهي العرفية العامة مع قيد
اللاادوام بحسب الذات أي دون الوصف علي قياس ما مر في المشروطة
الخاصة ، لئلا يلزم التناقض ، لان العرفية العامة هي الدوام بحسب الوصف ،
والدوام بحسب الوصف يتمتع أن يقيد باللاادوام بحسبه ، بل اذا أريد تقييده
بقيد صحيح قيد باللاادوام الذاتي ، ويكون الحكم حينئذ بدوام النسبة بحسب
الوصف مقيداً باللاادوام بحسب الذات ، وتركيبها ان كانت موجبة فن
موجبة عرفية عامة ، وسالبة مطابقة عامة ، وذلك كما مر من قولنا: دائماً كل
كاتب متحرك الاصابع مادام كاتباً دائماً . فالجزء الاول هو الموجبة العرفية
العامة ، ومفهوم اللاادوام المزداد هنا هو السالبة المطلقة العامة ، أي لاشيء
من الكتاب بمتحرك الاصابع بالفعل ، وتركيبها ان كانت سالبة من سالبة
عرفية عامة وموجبة مطابقة عامة ، كقولنا : لاشيء من الكتاب بساكن
الاصابع مادام كاتباً دائماً . فالجزء الاول هو السالبة العرفية العامة ، ومفهوم
اللاادوام هو الموجبة المطلقة العامة ، أي كل كاتب ساكن الاصابع بالفعل ،
وهي أخص من العرفية العامة لانها مقيدة باللاادوام ، والمقيد أخص من
المطلق ، وهي أعم من المشروطة الخاصة ، لانها متى صدقت الضرورة

بحسب الوصف لادائماً صدق الدوام بحسب الوصف لادائماً من غير عكس، وهي مباينة للدائمتين ضرورة تقيدها بالادوام المنافي للدوام كإمراً، وأعم من المشروطة العامة من وجهه، لنصادقهما في مادة المشروطة الخاصة، كقولنا: بالضرورة كل كاتب متحرك الإصابع مادام كاتباً لادائماً، ولصدق المشروطة العامة بدونها في مادة الضرورة الذاتية، كقولنا: بالضرورة كل إنسان ناطق مادام إنساناً، وصدق العرفية الخاصة بدون المشروطة العامة في مادة الدوام الصرف، أي من غير الضرورة بحسب الوصف، وهي أيضاً أخص من المطلقة العامة والممكنة العامة لكونهما أعم من العرفية العامة، وهي أعم من هذه، والاعم من الاعم أعم قطعاً

ذاتُ الوجودِ اللاّضروريّةُ جاتُ	في عرفهم ثلاثة المركبات
وهذه مُطلقة ذاتُ عموم	مع كونها تقيدت بالالزام
بحسب الذاتِ وأهلُ العرفِ	ما اعتبروا القيد بحسب الوصفِ
وزد تجد الأمثلة المحققة	لا بالزام في مثال المطلقة

الثالثة من المركبات هي الوجودية اللاضرورية، وهي المطلقة العامة مع قيد اللاضرورية بحسب الذات، وتقيد المطلقة العامة باللاضرورية بحسب الوصف أيضاً ممكن، لكنهم لم يعتبروا هذا التركيب من القضايا المشهورة الكثيرة الاستعمال، ولم يتعرفوا أحكامها، وتركيبها إن كانت موجبة فمن موجبة مطلقة عامة وسالبة ممكنة عامة، وإن كانت سالبة فمن سالبة مطلقة عامة وموجبة ممكنة عامة، وأمثلتها هي أمثلة المطلقة العامة بزيادة قيد اللاضرورية، فمثالها موجبة هو قولنا السابق: كل إنسان ضاحك

بالفعل لا بالضرورة ، فالجزء الاول هو الموجبة المطلقة العامة ، ومعنى
اللاضرورة هو السالبة الممكنة العامة ، أي لاشيء من الانسان بضاحك
بالامكان العام ، لان ايجاب المحمول للموضوع اذا لم يكن ضروريا كان
هناك عدم ضرورة الايجاب ، وهي السالبة الممكنة العامة ، ومثالها سالبة
قولنا : لاشيء من الانسان بضاحك بالفعل لا بالضرورة ، فالجزء الاول
هو السالبة المطلقة العامة ، ومفهوم اللاضرورة هو الموجبة الممكنة العامة ،
أي كل انسان ضاحك بالامكان العام ، لان السلب اذا لم يكن ضروريا
كان هناك عدم ضرورة السلب ، وهي الموجبة الممكنة العامة ، وهي
أعم مطلقا من المشروطة الخاصة والعرفية الخاصة ، لان صدق الضرورة
أو الدوام يستلزم صدق فعلية النسبة لا بالضرورة من غير عكس ، وهي أيضا
مباينة للضرورة ضرورة تقييدها باللاضرورة المنافية للضرورة ، وهي أيضا
أعم من الدائمة من وجه لصدقهما معا في مادة الدوام الخالي عن الضرورة ،
ولصدق الدائمة دون هذه في مادة الضرورة ، وصدق هذه دون الدائمة
في مادة اللادوام ، وهي أيضا أعم من وجه من المشروطة العامة ، والعرفية
العامة لصدق الثلاث في مادة المشروطة الخاصة ، ولصدقهما بدونها في
مادة الضرورة الذاتية ، ولصدقها بدونهما في مادة اللادوام بحسب الوصف ،
وهي اخص من المطلقة العامة ، لان التقييد اخص من المطلق ، واخص
ايضا من الممكنة العامة لان الممكنة العامة اعم من المطلقة ، واخص أيضا
من الممكنة العامة ، لان الممكنة العامة أعم من المطلقة العامة وهذا كله واضح

ثُمَّ الْقَضِيَّةُ الْوُجُودِيَّةُ ذَاتُ
وَهَذِهِ الْمُطْلَقَةُ الَّتِي مَضَتْ
الْأَدْوَامَ رَابِعَ الْمَرَكَبَاتِ
بِعَيْنِهَا لِكِنَّهَا قَدْ قِيدَتْ

بِالْأَدْوَامِ حَسَبِ الذَّاتِ وَزِدْ لَا دَائِمًا كَيْ لِمِثَالِهَا تَجِدْ

الرابعة من المركبات هي الوجودية اللادائمة ، وهي المطلقة العامة الماضية بعينها مع قيد اللادوام بحسب الذات ، وتركيبها سواء كانت موجبة أو سالبة يكون من مطلقتين عامتين ، احدهما موجبة والاخرى سالبة ، ومثالها ما مر في المطلقة العامة ، غير انك تزيد لادائما ، فقولنا : كل انسان ضاحك بالفعل لادائما ووجودية لادائمة موجبة ، وقولنا لاشيء من الانسان بضاحك بالفعل لادائما ، ووجودية لادائمة سالبة ، وكلا الجزئين في كل من المثالين مطلقة عامة ، وهي أخص من الوجودية اللاضرورية ، لان صدق المطلقتين يستلزم صدق المطلقة والممكنة من غير عكس ، وهي أعم من الخاصتين لانه متى تحقق الدوام أو الضرورة بحسب الوصف لادائما ، تحقق فعلية النسبة لادائما من غير عكس ، وهي مبيّنة للدائمتين لما مر غير مرة ، وهي أعم من المشروطة والعرفية العامتين من وجه ، لتصادق الثلاث في مادة المشروطة الخاصة ، ولصدقها بدونها في مادة الضرورة ، ولصدقها بدونها في مادة اللادوام بحسب الوصف ، وهي أخص من المطلقة والممكنة العامتين ، لما مر من ان المقيد أخص من المطلق في المطلقة ، ومن ان الممكنة العامة أعم من المطلقة العامة ، والأعم من الأعم أعم ، وهذا أيضا ظاهر

خَامِسُهَا الْقَضِيَّةُ الْوَقْتِيَّةُ	وَهِيَ الَّتِي نَسَبْتِهَا الْحُكْمِيَّةُ
ضُرُورَةٌ فِي بَعْضِ أَوْقَاتِ وُجُودِ	مَوْضُوعِهَا عَيْنُهُ بَعْضُ الْقِيُودِ
مَعَ كَوْنِهِ مُقَيَّدًا بِالْأَدْوَامِ	فِيهَا بِحَسَبِ ذَاتِ مَوْضُوعِ الْكَلَامِ

كَكُلُّ قَمَرٍ فَبِالضَّرُورَةِ مُنْخَسَفٌ فِي زَمَنِ الْحَيْلُولَةِ
لَادَائِمًا وَكَبَّهَا لَا وَاحِدُ فِي زَمَنِ التَّرْبِيعِ مِنْهُ يُوجَدُ
مُنْخَسَفًا لَادَائِمًا وَالْمُطْلَقَةَ وَقَتِيَّةً فِي كُتُبِهِمْ مُحَقَّقَةً

الخامسة من المركبات هي الوقتية ، وهي التي يحكم فيها بضرورة النسبة في وقت معين من أوقات وجود الموضوع مقيدا بالادوام بحسب الذات ، والمراد بالمعين معين ما بحيث يكون أخص من وقت من أوقات وجود الموضوع كما قاله العصام ، وتركيبها ان كانت موجبة فمن موجبة وقتية مطلقة، ومن سالبة مطلقة عامة، كقولنا: بالضرورة كل قمر منخسف وقت الحيلولة لادائما . فالجزء الاول هو الوقتية المطلقة الموجبة، ومفهوم الادوام هو السالبة المطلقة العامة. أي لاشيء من القمر بمنخسف بالاطلاق العام ، وتركيبها ان كانت سالبة فمن سالبة وقتية مطلقة ، وموجبة مطلقة عامة ، كقولنا : بالضرورة لاشيء من القمر بمنخسف وقت التربيع لا دائما، فالجزء الاول هو السالبة الوقتية المطلقة، ومفهوم الادوام هو الموجبة المطلقة العامة ، أي كل قمر منخسف بالاطلاق العام ، وهي أخص من الوجوديتين اللا ضرورية والادائمة ، لانه اذا صدقت الضرورة بحسب الوقت لادائما صدق الاطلاق لادائما ولا بالضرورة، ولا ينعكس ، وهي أيضا أخص من الخاصتين المشروطة والعرفية من وجه ، لصدق الثلاث في مادة الضرورة الوصفية مع الادوام الذاتي اذا كان الوصف ضروريا للذات بحسب وقت ما ، كقولنا : بالضرورة كل منخسف مظلم مادام منخسفا لادائما ، أو بالتوقيت لادائما . ولصدق المشروطة والعرفية

الخاصين بدون الوقتية فيما اذا لم يكن الوصف ضروريا للذات في وقت ما ، كقولنا : بالضرورة كل كاتب متحرك الاصابع مادام كاتباً لادائماً ، فان الكتابة لما لم تكن وصفا ضروريا للذات في شيء من الاوقات لم يكن تحريك الاصابع الضروري بحسبها ضروريا للذات في وقت ما ، فلا تصدق الوقتية ، ولصدق الوقتية دونها اذا لم تصدق الضرورة والدوام بحسب الوصف ، كقولنا : بالضرورة كل قمر منخفض وقت الحيلولة لادائماً ، اذ يمتنع ان الانخساف دائماً مادام القمر قرماً ، وهي أيضاً مباينة للذاتين لما مر مكرراً ، وهي أعم من العامتين المشروطة والعرفية من وجه ، لصدق الثلاث في مادة المشروطة الخاصة ، وصدق العامتين بدون الوقتية في مادة كذب اللادوام ، ولصدق الوقتية دون العامتين حيث لادوام بحسب الوصف ، كالانخساف للقمر ، وهي أيضاً أخص مطلقاً من الممكنة العامة والمطلقة العامة ، وذلك ظاهر

وَهَذِهِ خَمْسٌ مَضَتْ مُقَرَّرَةٌ	سَادِسُهَا الْقَضِيَّةُ الْمُنْتَشِرَةٌ
وَهِيَ الَّتِي النَّسْبَةُ فِيهَا تَلْزَمُ	سَلْبًا وَإِجْبَابًا بِوَقْتٍ يُعْلَمُ
مِنْ غَيْرِ تَعْيِينٍ مِنَ الْأَوْقَاتِ	مُقَيَّدًا بِاللَّادَوَامِ الذَّاتِي
كَبَالِ الْجُوبِ كُلِّ نَسْلِ آدَمَا	فِي زَمَنِ مَا سَاكَنَ لِادَائِمَا
وَكَبِهِ لِأَشْيَاءٍ مِنْهُ ذُو نَفْسٍ	فِي زَمَنِ مَا لِادَوَامَا وَلِيُقَسَّنَ
وَأَهْمَلُوا الْمُطْلَقَةَ الْمُنْتَشِرَةَ	وَعَدَّهَا مِنْ الثَّلَاثِ عَشْرَةَ

السادسة من المركبات هي المنتشرة ، وهي التي يحكم فيها بضرورة النسبة في وقت غير معين من اوقات وجود الموضوع لادائماً بحسب

الذات ، والمراد بعدم التعمين ان لا يقيد بالنعين بل يرسل مطلقا ، وتركيبها ان كانت موجبة يكون من موجبة منتشرة مطلقة ، وسالبة مطلقة عامة ، كقولنا: بالضرورة كل ابن آدم ساكن في وقت ما لادائما ، فالجزء الاول هي المنتشرة المطلقة ، ومفهوم اللادوام سالبة مطلقة عامة ، أي لا واحد من بني آدم ساكن بالفعل ، وتركيبها ان كانت سالبة من سالبة منتشرة مطلقة وموجبة مطلقة عامة ، كقولنا: بالضرورة لاشيء من الانسان بمتنفس في وقت ما لادائما ، فالجزء الاول هو المنتشرة المطلقة السالبة ، ومفهوم اللادوام هو الموجبة المطلقة العامة ، أي كل انسان متنفس بالاطلاق العام ، وهي أعم من الوقتية حيث لم يعتبر فيها تعيين الوقت ، ونسبتها مع القضايا البوآقي على قياس نسبة الوقتية من غير فرق ، ثم اعلم ان الوقتية المطلقة والمنتشرة المطلقة اللتين هما جزآن للوقتية والمنتشرة قضيتان بسيطتان لم يعدا في البسائط، حكم في أولاهما بضرورة النسبة في وقت معين، وفي الثانية بالضرورة في وقت ما ، سميتا مطلقتين لانهما غير مقيدتين باللادوام أو اللاضرورة، ولهذا اذا قيدتا باحدهما حذف الاطلاق من اسميهما وكانتا وقتية فقط ومنتشرة فقط لا مطلقتين ، فليكن منك على بال .

ذَاتُ الْخُصُوصِ فَأَدْرَهَا مُبَيَّنَةً	وَسَابِعُ الْمُرَكَّبَاتِ الْمُمْكِنَةِ
عَنْ جَانِبِ الْإِيجَابِ وَالسَّلْبِ مَعَا	وَهِيَ الَّتِي يُحْكَمُ أَنْ يَرْتَفَعَا
صَاحِبِ إِحْسَانٍ بِخَاصِّ الْأَمْكَانِ	وُجُوبُهَا الْمَطْلُوقُ نَحْوُ الْإِنْسَانِ
فَأَفْهَمَ لِكَيْ تَعْنُوا لَكَ الْمَطَالِبُ	وَكَبِهِ لِأَشْيَاءٍ مِنْهُ كَاتِبُ

السابعة من المركبات الممكنة الخاصة ، وهي التي يحكم فيها بارتفاع
الضرورة المطلقة عن جانب الايجاب والسلب ، وتركيبها سواء كانت
موجبة أو سالبة من ممكنتين عامتين ، احدهما موجبة والاخرى سالبة ،
اذ لا فرق بين موجبتها وسالبتها في المعنى ، الا ان الايجاب في الموجبة
صريح ، وفي السالبة ضمن ، وبالعكس في السالبة ، فاذا قلنا كل انسان
كاتب بالامكان الخاص ، ولا شيء من الانسان بكاتب بالامكان الخاص ،
كان كلا القضيتين عبارة عن سلب الضرورة عن الطرفين ، لكن سلب
ضرورة الايجاب امكان عام سالب ، وسلب ضرورة السلب امكان عام
موجب ، وهي أعم من سائر المركبات . لان في كل منها ايجابا وسلبا .
ولا أقل بينهما من ان يكونا ممكنتين بالامكان العام . ولا يلزم من امكان
الايجاب والسلب ان يكون أحدهما بالفعل أو بالضرورة أو بالدوام .
وهي أيضا مباينة للضرورة المطلقة . وذلك واضح . وأعم من الدائمة ومن
المشروطة والعرفية العامتين ومن المطلقة العامة من وجه . لصدق الجميع
في المادة الوجودية اللا ضرورية ان كان ثبوت المحمول للموضوع دائما ،
وصدق الممكنة دون البواقي حيث لا خروج للممكن من القوة الى الفعل ،
وصدق الجميع دون الممكنة في مادة الضرورة الذاتية ، وهي أخص من
الممكنة العامة ، وهو ظاهر أيضا ، وهذه آخر المركبات السبع التي بحث
عنها ، وهي المشروطة الخاصة ، والعرفية الخاصة ، والوجودية اللا ضرورية ،
والوجودية اللادائمة ، والوقئية ، والمنشرة ، والممكنة الخاصة

وَالضَّابُّطُ الَّذِي بِهِ الْمُرَكَّبَاتُ
تُعْرَفُ مِنْ أَيِّ الْقَضَايَا وَاقْعَاتِ
فَإِنْ قَيْدَ اللَّادَوَامِ يُوجِبُ
مُطْلَقَةً وَعَامَّةً تُرَكَّبُ

لَكِنَّهَا تَخَالَفُ الْمُقَيَّدَةَ فِي الْكَيْفِ لِأَنَّ فِي الْكَمِّ فَهِيَ ذَوْحِدَةٌ
وَأَنَّ بِلَا ضَرُورَةٍ يُقَيَّدُ مُمْكِنَةٌ ذَاتُ عُمُومٍ تَوْجِدُ
لَكِنَّهَا تَأْتِي خِلَافَ السَّابِقَةِ كَيْفًا وَفِي الْكَمِّ لَهَا مُوَافَقَةٌ

الضابط في معرفة تركيب القضايا وكون المركبة من أي القضايا
ركبت أن قيد اللادوام الذي تقيد به احدى البسائط اشارة الى مطلقة
عامة تكون جزءا ثانيا لتلك المركبة ، لكنها تكون مخالفة للقضية المقيدة
به في الكيفية ، أي الايجاب والسلب حتى ان كانت القضية المقيدة موجبة
كانت المطلقة العامة سالبة ، وان كانت المقيدة سالبة كانت المطلقة العامة
موجبة ، وتوافقها في الكمية ، فان كانت كلية كانت المطلقة العامة كلية ،
وان كانت جزئية كانت كذلك جزئية ، وقيد اللاضورية الذي تقيد به
احدى البسائط ايضا ممكنة عامة ، تكون كذلك جزءا ثانيا لتلك المركبة
مخالفة لها في الايجاب والسلب ، موافقة لها في الكلية والجزئية . وانما كان
القضيتان اللتان هما مفهوم اللادوام أو اللاضورية موافقتين لاصليهما في
الكلية والجزئية ، لان الموضوع في المركبة أمر واحد ، وقد حكم عليه
بحكمين مختلفين بالايجاب والسلب ، فان كان الحكم في الجزء الاول على
كل الافراد كان في الجزء الثاني ايضا على كلها ، وان كان في الاول على
البعض كان في الثاني كذلك

وَكَلُّ مَا بَيْنَ الْمَوْجَهَاتِ مِنْ نِسْبَةٍ فَنِي الْمَطْوَلَاتِ

لما كانت هذه الارجوزة لا تحتمل التطويل بذكر النسب ما بين
الموجهات ، أحال به على مطولات هذا الفن ، وقد ذكرنا ذلك مستوفى

فيما مرّ ، ويظهر منه ان الممكنة العامة أعم القضايا ، والممكنة الخاصة أعم المركبات ، والضرورية اخص البسائط ، والمشروطة الخاصة اخص المركبات ، والله اعلم

﴿ فصل في القضايا الشرطية ﴾

تعريف ذات الشرط صدر الباب مرّ وليس بالتكرار يُحمّد الأثر لما وقع الفراغ من الحملات واقسامها وكثير من أحكامها ، شرع في ذكر الشرطيات وبيان اقسامها وكيفية تركيبها ، وقد مر في صدر الباب تعريف الشرطية فلا داعي الى اعادته هنا ، لان التكرار كما ذكر في المتن غير محمود الاثر عند ذوي التحصيل

وَأَوَّلُ الْجُزْءَيْنِ مِنْهَا سُمِّيَا مُقَدِّمًا وَالثَّانِي يُدْعَى تَالِيًا

من المعلوم ان الشرطية مركبة من قضيتين ، فالقضية الاولى من جزئي الشرطية سواء كانت متصلة أو منفصلة تسمى مقدا ، لتقدمها ذكرًا كما في أكثر الاستعمال ، كقولنا : ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود ، أو حكمًا كما في صور تأخر الشرط لفظًا ، كقولنا : النهار موجود ان كانت الشمس طالعة . والقضية الثانية تسمى تاليا لتلوها اياها ذكرًا في أكثر الاستعمال أو حكمًا كما مر

وَانْقَسَمَتْ هَذِي إِلَى مُنْفَصِلَةٍ
فَذَاتُ الْإِتِّصَالِ قَالُوا مَا بِهَا
كَانَ عَلَى تَقْدِيرِ أُخْرَى كَيْفَا
فَهُوَ جَمَادٌ لَيْسَ إِنْ كَانَ فَرَسٌ
تَأْتِيكَ بَعْدُ وَإِلَى مُتَّصِلَةٍ
حُكْمُ ثُبُوتِ نِسْبَةٍ أَوْ سَلْبِهَا
تَكُونُ نَحْوًا إِنْ يَكُنْ هَذَاكَ مَا
فَهُوَ جَمَادٌ وَعَلَى ذَا فَلْيُقَسِّمِ

تنقسم القضية الشرطية الى قسمين متصلة ومنفصلة ، اما المنفصلة فسيأتي بيانها بعد ، وأما المتصلة فهي ما حكم فيها بثبوت نسبة قضية أو سلبها على تقدير قضية أخرى كيفما كانت من ايجاب أو سلب ، فلا فرق بين ان تكون النسبتان ايجابيتين ، كقولنا : ان كان هذا حجرا فهو جماد ، أو سلبيتين كقولنا : ان لم تكن الشمس طالعة لم يكن النهار موجودا ، أو مختلفتين نحو : ان كانت الشمس طالعة لم يكن الليل موجودا ، وان لم تكن الشمس طالعة فالليل موجود ، ثم ايجاب المتصلة هو الحكم فيها باتصال النسبتين كالامثلة السابقة ، وسلب المتصلة هو الحكم فيها بسلب اتصال النسبتين ، نحو ليس ان كان هذا فرسا فهو جماد ، وليس ان كان الشمس طالعة لم يكن النهار موجودا ، وليس ان لم تكن الشمس طالعة فالنهار موجود

وَلَمْ يَضِقْ عَنْ ذِكْرِ قِسْمَيْهَا النَّطَاقِ	وَأَنْقَسَمَتْ إِلَى لُزُومٍ وَاتِّفَاقٍ
تَقْدِيرِ صَدَقَ الصَّدْرُ حَتْمًا حَصَالًا	أَوَّلَاهُمَا مَا صَدَقَ تَالِيَهَا عَلَى
يَلْزَمُ تَالِيَهَا بِهَا الْمَقْدَمًا *	* بِمُقْتَضَى عِلَاقَةٍ بَيْنَهُمَا
فَاللَّيْلُ مَفْتُودٌ وَقِسْ مِثَالَهُ	كَقَوْلِنَا إِنْ تَطَلَّعَ الْغَزَالَةُ
تَوَافَقَ الْجُرْعَيْنِ صِدْقًا وَالسَّلْبُ	وَذَاتُ الْإِتِّفَاقِ مَا بِهِ حَصَلَ
أَحْمَرٌ فَأَعْرِفُهُ وَأَجْمَلُ فِي الطَّلَبِ	إِنْ كَانَتْ الْفِضَّةُ يُضَافُ لِلذَّهَبِ

تنقسم القضية المتصلة الى لزومية واتفاقية ، ومثلها المنفصلة كما ستأتي ، فالمتصلة اللزومية هي التي يكون فيها صدق التالي على تقدير صدق المقدم واجبا لعلاقة بينهما يلزم التالي المقدم كالعلية والتضاييف ، أما العلية

فكعملية المقدم للتالي كما في مثال المتن ، وكعملية التالي للمقدم كقولنا : كلما كان النهار موجودا فالشمس طالعة ، وكعملولية كليهما لثالث ، كقولنا : كلما كان النهار موجودا فالعالم مضيء ، اذ وجود النهار واضاءة العالم معلولان لطلوع الشمس ، واما التضاييف فكقولنا : كلما كان زيد اباه ، والمتصلة الاتفاقيه كان عمرو ابنة ، وكلما كان عمرو ابن زيد كان زيد اباه ، والمتصلة الاتفاقيه هي التي يكون فيها صدق التالي على تقدير صدق المقدم من غير ملاحظة علاقة توجب ذلك بل بمطلق اتفاههما في الصدق أي من غير استناد الى العلاقة ، لا أن يكون بدون العلاقة ، لان تحقق العلاقة في نفس الامر لا يضر بصدق الاتفاقيه ، والفرق ان العلاقة ملحوظة في الزومية دون الاتفاقيه ، مثالها ما في المتن : ان كانت الفضة بيضاء فالذهب احمر ، وقولهم : ان كان الانسان ناطقا فالحمار ناهق ، فانه لاعلاقة بين بياض الفضة وحمرة الذهب ، ولا بين ناطقيه الانسان وناهقيه الحمار ، وليس فيهما الاتوافق الطرفين على الصدق

وَذَاتُ الْأَنْفِصَالِ أَقْسَامٌ فَمَا	فِيهَا تَنَافِي الْخَبَرَيْنِ حُكْمًا
أَوْ فِيهِ فِي الصِّدْقِ وَالْكَذْبِ مَعًا	فَلِلْحَقِيقَةِ أَنْسَبُهَا وَأَسْمَعًا
مِثَالُهَا مُوجِبَةٌ ذَا الرَّجُلِ	إِمَّا عِصَامٌ أَوْ سِوَاهُ يُخْصَلُ
وَهِيَ مِنَ الشَّيْءِ مَعَ النَّقِيبِ أَوْ	مَعَ الْمُسَاوِي لِلنَّقِيبِ قَدْ بَنُوا

الشرطية المنفصلة على ثلاثة أقسام ، حقيقة وممانعة جمع وممانعة خلو ، فالحقيقية هي التي يحكم فيها بالعناد بين القضيتين أو بنفي العناد بينهما في الصدق ، بمعنى انها لا يصدقان معا ، وفي الكذب بمعنى انها لا يكذبان

معاً، فجزأها لا يجتمعان ولا يرتفعان ، والحكم فيها بالعناد يكون في الموجبة،
 وبنفيه يكون في السالبة ، فقوله : هذا الرجل اما عصام أو سواه : معناه
 ان هذا الرجل لا يجوز أن يكون عصاماً ولا عصاماً معاً ، ولا يجوز أن
 ينتفي كونه عصاماً ولا عصاماً معاً ، ولما وجب تركيبها من جزئين ممتنعين
 الصدق والكذب معاً وجب أن يكون من قضية ونقيضها أو مساوي
 نقيضها ، كقولنا : هذا العدد اما زوج أو لزوج في صورة النقيض ، أو
 فرد في صورة مساويه .

وَالسَّلْبُ فِيهَا لَيْسَ هَذَا الْجِسْمُ إِمَّا طَوِيلٌ أَوْ نَبَاتٌ يَنْمُو

مثال الحقيقية السالبة ليس هذا الجسم اما طويل أو نبات، فانه حكم
 فيها بنفي المنافاة أي العناد بين الطويل والنبات في حالة الصدق، فانه يجوز
 كون هذا الجسم الواحد طويلاً ونباتاً معاً ، لا تنفاء العناد ، وفي حالة
 الكذب لانه يجوز أن يكون هذا الجسم لا طويلاً ولا نباتاً معاً. بل حجراً
 قصيراً لا تنفاء العناد ، ولهذا تكذب اذا تركبت من الشيء ونقيضه أو
 مساوي نقيضه كما سيأتي أيضاً .

أَوْ بِالتَّنَافِي أَوْ بِنَفْيِهِ حُكْمٌ فِي صِدْقِهَا فَحَسْبُ فَهِيَ تَتَّسِمُ
 مَانَعَةَ الْجَمْعِ وَقِسْ عَلَى الْمَثَلِ بِنَحْوِ ذَا إِمَّا حِمَارٌ أَوْ جَمَلٌ
 وَهِيَ مِنَ الشَّيْءِ مَعَ الْأَخْصِّ مِنْ نَقِيضِهِ التَّرْكِيبُ فِيهَا قَدْ ضُمِنَ

القسم الثاني من أقسام المنفصلة مانعة الجمع ، وهي كما يعلم من المتن
 ما حكم فيها بالعناد بين طرفيها صدقاً في الموجبة ، أو بنفي العناد في الصدق

في السالبة، كقولنا هذا اما حمار أو جمل . فانه لا يصدق اجتماعها بكون هذا الواحد المشار اليه حمارا وجلا معاً ، لكنه قد يكذب بان يكون حجرا ، ومثال السالبة قولنا : ليس البتة اما أن لا يكون هذا شجراً أو لا يكون حجرا . فانه يصدق بأن يكون انساناً ، ولا يكذب لآستحالة أن يكون هذا شجرا وحجراً معاً . ولما وجب تركيبها موجبة من جزئين يمتنع صدقها فقط ، وجب أن يكون من قضية ومن أخص من نقيضها كالمثال السابق فان كل واحد من الحمار والجمل أخص من نقيض الآخر ، وسميت مانعة الجمع لاشتمالها على منع الجمع بين طرفيها في الصدق

أَوْحَالَةَ التَّكْذِيبِ فِيهَا حُكْمًا بِمَا مَضَى فَحَقُّهَا أَنْ تُوسَمَا
مَانَعَةَ الخُلُوءِ نَحْوُ الأَزْرَقِ إِمَّا يَكُنُّ فِي المَاءِ أَوْ لا يَنْزِقُ
تَرْكِيبُ هَذِهِ مِنَ الشَّيْءِ مَعَا أَعْمٌ مِنْ نَقِيضِهِ قَدْ وَقَعَا

القسم الثالث من أقسام المنفصلة مانعة الخلو وهي كما يعلم من المتن أيضاً ما حكم فيها بالعناد بين طرفيها كذبا فقط في الموجبة أو بنفيه في السالبة كقولنا في الموجبة : زيدا اما أن يكون في الماء أو لا يفرق : فانه لا يكذب لآستحالة أن يكون زيد في غير الماء ويفرق . لكنه قد يجتمع فيكون في الماء ولا يفرق ، ومثال السالبة ليس اما أن لا يكون زيد في الماء ، واما أن يفرق ، فانه قد يكذب بان يكون زيد في الماء ولا يفرق ، ولكن لا يصدق لآستحالة أن لا يكون في الماء ويفرق ، ولما وجب تركيبها موجبة من جزئين يمتنع كذبهما فقط ، وجب أن يكون من قضية ومما هو أعم من نقيضها كمثال المتن ، فان اللاغرق أعم من نقيض الكون في الماء ،

والكون في الماء أعم من نقيض اللاغرق ، وسميت مانعة الخلو لاشتمالها
على منع الخلو من طرفها في الكذب ، إذ الواقع لا يخلو عن أحدهما
واعلم بأن هذه المنفصلات الاتِّفاقِ وَالْعِنَادِ آيَاتِ
أما العنَادِيَّاتِ مِنْهَا فَهِيَ مَا فِيهَا تَنَافِي الطَّرْفَيْنِ لَزِمًا
لذَاتِي الْجُزْءَيْنِ وَأَطْلُبِ الْمَثَلِ إِن شِئْتَهُ مِمَّا ذَكَرْتُ فِي الْاَوَّلِ
* وَالْاِتِّفَاقِيَّاتُ مَا التَّمَانُعُ فِيهَا بِمَحْضِ الْاِتِّفَاقِ وَاقِعُ
كَمِثْلِ إِمَّا أَنْ يَكُونَ ذَا حِدَا أَوْ اَسْوَدًا لِاَلْحِدَاءِ الْاَلْاَسْوَدَا
وَأَسْتَخْرِجِ الْمِثَالَ لِلْمَانِعَتَيْنِ خَلُوهَا أَوْ جَمَعًا بِقَلْبِ النَّسْبَتَيْنِ

اعلم ان كل واحدة من هذه المنفصلات الثلاث تنقسم الى عنادية
واتفاقية ، كما ان الشرطية المتصلة تنقسم الى لزومية واتفاقية، اما العناديات
فهي التي يكون الحكم فيها بالتنافي لذاتي الجزئين ، أي ما حكم فيها بان
مفهوم أحد الجزئين مناف للآخر لذاته لا بالنظر الى مجرد الواقع كما بين
الزوج والفرد في الحقيقية ، وبين الشجر والحجر في مانعة الجمع ، وبين
كون زيد في البحر وان لا يغرق في مانعة الخلو ، والامثلة تقدمت ،
والمنفصلات الاتفاقية هي ما حكم فيها بالتنافي بين الجزئين لذاتهما ، بل
لمجرد ان يتفق في الواقع وجود المنافاة بينهما، وان لم يقتض مفهوم أحدهما
ان يكون منافيا للآخر ، مثال ذلك قولنا للحداء اللاسود، اما ان يكون
هذا حِداءً أو اسود ، فهذه حقيقية اتفاقية ، لانه لا منافاة بين مفهوم
الحِداء واللاسود ، ولكن اتفق تحقق الحداية وانتفاء السواد ، فلا
يصدقان لانتفاء السواد ، ولا يكذبان لوجود الحداية ، ومن هذا المثال

تعرف أمثلة الأخرين ، فلو قلنا للحداء اللاسود كذلك : اما ان يكون هذا لاحداً أو اسود : كانت مانعة الجمع ، لانها لا يصدقان ، ولكن يكذبان لانتهاء الحدائية والسواد معا ، ولو قلنا اما ان يكون هذا حداء أو لاسود ، كانت مانعة الخلو لانهما لا يكذبان ، ولكن يصدقان لتحقيق اللاسودية والحدائية في الواقع ، والى هذين المثالين أشار في المتن بقوله : واستخرج المثال للماعتين - البيت

﴿ تمة ﴾ قد يكون كل من المنفصلات ذات أجزاء ثلاثة أو أربعة أو أكثر كما تكون ذات جزئين ، وذلك كقولنا : الكلمة اما اسم أو فعل أو حرف ، فانه حكم فيها بان هذا الجميع لا يجتمع على كلمة واحدة ، ولا تخلو الكلمة عن أحدها ، وأورد عليه ان طرفي الحقيقية ومانعة الخلو لا يرتفعان ، وهنا يرتفعان ، لان قولك حرف يرتفع معه اسم وفعل ، وأجيب بان المرتفعين وان تعددا لفظا فهما متحدان معنى ، والاصل الكلمة اما حرف أو لا لكن غير الحرف اما اسم أو فعل ، فالعناد حقيقة انما هو بين الحرف وغيره ، وهذان لا يرتفعان ، وكذا يقال في ذات الاربعة الاجزاء ، كقولنا : الشكل اما أول أو ثان أو ثالث أو رابع ، وذات الخمسة كقولنا السكلي اما جنس أو نوع الخ ، قالوا الحق انها تتعدد المنفصلة عند زيادة الاجزاء ، ففي المثال الاول منفصلتان حقيقتان ، وهما الكلمة اما حرف أو غير حرف ، وغير الحرف اما اسم أو فعل ، وقس على ذلك ،

والسلبُ وَالْإِيجَابُ فِي الشَّرْطِيَّةِ
لَيْسَ بِحَسَبِ جُزْئِي الْقَضِيَّةِ
إِيجَابًا أَوْ سَلْبًا وَلَكِنْ حَيْثَا
ثُبُوتُ الْإِتِّصَالِ فِيهَا حُكْمًا

أَوْ انْتِفَاصٍ فِيهِ قَالُوا مُوجِبَةٌ وَمَا يَهَارَفَعُ الشُّبُوتِ السَّالِبَةَ
فَقَدْ يَكُونُ الطَّرْفَانُ سَالِبَيْنِ لِمَاذَا إِيجَابٍ وَرُبَّ مُوجِبَيْنِ
لِمَاذَا سَلْبٍ طَرَفَيْهَا وَقَعَا فَعَمَّ الْبَيَانَ فَالْلَيْبُ مِنْ وَعَى

العبرة في ايجاب الشرطية وسلبها انما هي من جهة اثبات الحكم بالاتصال والانفصال وبسلبه، كما ان ايجاب الحملات وسلبها انما هو بحسب الحمل ثبوتاً وارتفاعاً، فحتى حكم بثبوت الاتصال والانفصال كانت الشرطية موجبة متصلة أو منفصلة، ومتى حكم برفع الاتصال أو الانفصال كانت سالبة اما متصلة أو منفصلة، ولا عبرة في ايجابها وسلبها بايجاب الطرفين أو سلبهما، كما انه لا عبرة في ايجاب الحملات وسلبها بحسب تحصيل طرفيها وعدولهما، وربما يكون الطرفان سالبين والشرطية موجبة، كقولنا: كلما لم يكن الانسان جمادا لم يكن حجرا، ودائماً اما ان يكون العدد لازوجاً أو لافرداً، وربما يكون الطرفان موجبين والشرطية سالبة، كقولنا ليس البتة اذا كان الانسان حجراً كان ناطقاً، وليس البتة اما ان يكون الحيوان جسماً أو حساساً.

﴿ فصل ﴾

لَيْسَ مَنَاطُ الصِّدْقِ وَالْكَذِبِ بِهَا بِصِدْقِ الْأَجْزَاءِ وَلَا بِكَذِبِهَا
بَلِ انِّ مَنَاطُ الْحُكْمِ فِي الْمُتَّصِلَةِ بِالْإِتِّصَالِ وَهُوَ فِي الْمُنْفَصِلَةِ
بِالْإِنْفِصَالِ وَإِذَا مَا طَابَقَا الْحُكْمُ لِلْوَاقِعِ كَانَ صَادِقًا
وَكَاذِبٌ إِنْ لَمْ يُطَابَقْهُ وَلَا عِبْرَةٌ بِالْجُزْئَيْنِ كَيْفَ حَصَلَا

ليس مناط صدق الشرطية وكذبها بحسب صدق أجزائها وكذبها،

اذ من المعلوم مما مر وما يأتي انها قد تصدق وطرفاها كاذبان، وقد تكذب
وطرفاها صادقان ، بل مناط الصدق والكذب في الشرطية الحكم
بالانصال بين الجزئين في المتصلة على الوجه الذي اعتبر فيهما من اللزوم
أو الاتفاق ، وبالاتصال بينهما في المنفصلة على الوجه الذي اعتبر فيهما
من الاتصال الحقيقي ، أو منع الجمع أو منع الخلو عنادا أو اتفاقاً ، فان
طابق الحكم الواقع في نفس الامر بقطع النظر عن الاعتبار والغرض
فالقضية صادقة ، وان لم يطابق الحكم الواقع فهي كاذبة، ولا عبرة بالجزئين
كيف كانا صادقين أو كاذبين

ثُمَّ إِذَا نَسَبْتَ جُزْءَهَا إِلَى مَا كَانَ فِي الْوَاقِعِ مِنْهَا حَصَلَ
مِنْ ذَلِكَ بَعْدَ الْحَلِّ أَمْ صَادِقَانِ أَوْ كَاذِبَانِ أَوْ هُنَاكَ الصِّدْقُ كَانَ
ذَا الصِّدْقِ وَالتَّالِي يَكُونُ ذَا كَذِبٍ أَوْ عَكْسُهُ وَالْحَصْرُ فِي هَذَا يَجِبُ

اذا نسبت جزءي الشرطية الى نفس الامر والواقع وجدتها منقسمة
باعتبار الصدق والكذب الى اربعة أقسام لا غيرها ، لانهما بعد الحل اما أن
يكونا صادقين أو كاذبين ، أو يكون المقدم صادقاً والتالي كاذباً أو عكسه،
وانما قال بعد الحل لان المقدم من حيث هو مقدم لا يدل الا على الوضع
فقط، وكذا التالي انما يدل على الارتباط ليس في شيء منهما انه صادق أو
كاذب ، فالشرط والجزاء أحالهما عن كونهما قضيتين فضلا عن الصدق ،
واما اذا نظر اليهما بعد التحليل جاز وصف كل منهما بالصدق والكذب

وَأَنْفُصِحَ الْآنَ بِذِكْرِ ضَبْطِ تَرْكِيْبِ كُلِّ مِنْ ذَوَاتِ الشَّرْطِ
مِنْ أَيِّ قِسْمٍ فِيهِ صِدْقُهَا يَقَعُ وَكَذِبُهَا فَذَاتُ الْإِتِّصَالِ مَعَ

لِزُومِهَا مُوجِبَةٌ إِذَا أَتَتْ تَصُدِّقُ إِنْ مِنْ صَادِقِينَ رُكِبَتْ
 أَوْ كَاذِبِينَ وَكَذَاتَالِ صَدَقَ وَكَاذِبٍ مُقَدِّمٍ بِهِ أَرْتَفَقَ
 وَعَكْسُ ذَا اسْتِحْجَالَ فِي الْكُلِّيَّةِ وَمُمْكِنٌ إِنْ كَانَ فِي الْجُزْئِيَّةِ
 وَهَكَذَا تَرْكِيْبُ ذِي الْمَوْجِبَةِ كَاذِبَةٌ مِنْ هَذِهِ الْأَرْبَعَةِ

بعد ان عرفت مامر سنيين لك الآن ضبط تركيب كل من
 الشرطيات المتصلة والمنفصلة من أي قسم من الاقسام الاربعة يصح حالة
 الصدق ، ومن أي قسم منها يصح حالة الكذب ، فالمتصلة الموجبة الصادقة
 تتركب من صادقين ، كقولنا : ان كان زيد انسانا فهو حيوان ، ومن
 كاذبين نحو : ان كان الانسان حجرا فهو جماد . ومن تال صادق ومقدم
 كاذب ، نحو ان كان الانسان حجرا فهو جسم ، وأما عكسه وهو تركيبها
 عن مقدم صادق وتال كاذب ، فيستحيل تركيب اللزومية الكلية منه ،
 والا لزم كذب الصادق لاستلزام كذب اللازم كذب الملزوم ، وصدق
 الكاذب لاستلزام صدق الملزوم صدق اللازم . وأما الجزئية فيمكن
 تركيبها من المقدم الصادق والتالي الكاذب ، كقولنا : قد يكون اذا كان
 الشيء حيوانا كان ناطقا . لجواز أن يكون صدق المقدم على بعض الاوضاع
 وصدق الملازمة الجزئية على الاوضاع الأخر . ففي المثال المذكور يجوز أن
 يصدق انه حيوان على وضع الفرسية . ويكذب انه ناطق مع صدق الملازمة
 على بعض الاوضاع ، والموجبة اللزومية الكاذبة تتركب من الاقسام
 الاربعة ، لان الحكم باللزوم بين المقدم والتالي اذا لم يطابق الواقع جاز أن
 يكونا صادقين ، ككلما كان الانسان حيوانا كان الفرس حيوانا . وكاذبين

كقولنا : كلما كان الانسان حجرا كان الفرس حجرا ، وأن يكون المقدم صادقا والتالي كاذباً كقولنا : كلما كان الانسان ناطقاً فهو صهال، وبالعكس كقولنا : كلما كان الانسان صهالا فهو ناطق

أما بذات الاتفاق فاسمع	تفصيلها المرعي أولاً وع
فإنما الصدق بتاليها يجب	وفي المقدم احتمال للكذب
يكون أو يكون قطعاً صادقاً	وهي على المعنى الذي قد سبقا
أعم وهي عن ذوي صدق إذا	تركت تصدق قطعاً وكذا
عن كاذب مقدم يصاحب	لصادق تال وحين تكذب
فعن ذوي كذب وعن مقدم	يصدق مع كاذب تال فأعلم
وأختها ذات الخصوص صدقت	قطعاً إذا عن صادقين ركت
وحيث من غيرها تركب	من أي الأقسام فقطعات كذب

أما المتصلة الاتفاقية الموجبة ففي ذاتها تفصيل يحصل به الاختلاف في صحة التركيب ، لأنها كما عرفت مالا علاقة بين طرفيها تقتضي اللزوم، وحينئذ يجب ان يكون تاليها صادقاً، وأما مقدمها فتارة يكون محتملاً للصدق والكذب وتارة يكون صادقاً ، وهي بالمعنى الاول اتفاقية عامة، وبالمعنى الثاني اتفاقية خاصة ، لما بينهما من العموم والخصوص ، فالاتفاقية العامة تصدق اذا تركبت من صادقين بالضرورة لاستحالة كذبها عنهما ، لانه اذا صدق الطرفان وافق أحدهما الآخر بالضرورة في الصدق ، كقولنا ان كان الانسان ناطقاً فالخمار ناهق ، وتصديق عن مقدم كاذب وتال صادق، كقولنا كلما كان الخلاء موجوداً فالحيوان موجود، وتكذب

إذا تركبت من كاذبين ، ومن مقدم صادق وتال كاذب ، والا لم تكن كاذبة اذ يكفي في صدقها صدق التالي ، والاتفاقية الخاصة ، الموجبة تصدق اذا تركبت عن صادقين بالضرورة لما مرّ ، وتكذب اذا تركبت عن كاذبين وعن مقدم صادق وتال كاذب ، وعكسه ، لان طرفيها اذا كانا كاذبين أو كان التالي كاذباً والمقدم صادقاً فكذبها ظاهر ، لان الكاذب لا يوافق شيئاً ، وان كان المقدم كاذباً والتالي صادقاً فكذلك ، لاعتبار صدق الطرفين فيها

وَيَسْتَقِيمُ الْحَصْرُ فِي الَّذِي ذَكَرَ
فِي الْإِتِّفَاقِيَّاتِ أَنْ لَا تُوجَدَا
أَمَّا لَدَىٰ اعْتِبَارِ فَتُدْهِمَا فَعِي
تَرَ كَيْبُهَا مِنْ أَيِّ قِيَمٍ مُمْكِنٍ
وَجَازٍ فِي ذَاتِ الْإِزْوَمِ الْكِذْبِ فِي
مِنَ التَّرَاكِيْبِ إِذَا لَمْ نَعْتَبِرْ
عِلَاقَةَ بِهَا الْإِزْوَمِ أَطْرَدَا
كُلَّ ذَوَاتِ الْإِتِّفَاقِ الْكِذْبِ فِي
لَدَىٰ وُجُودِهَا وَهَذَا بَيْنَ
أَرْبَعَةِ الْأَقْسَامِ حَيْثُ تَنْتَفِي

انما يستقيم ما ذكر من الحصر فيما ذكر من التراكيب اذا لم نعتبر في الاتفاقية عدم العلاقة التي يكون بها التالي لازماً للمقدم ، بل نكتفي فيها بصدق التالي أو بصدق الطرفين ، اما اذا اعتبرنا عدم العلاقة أمكن تركب كواذبها من سائر الاقسام بوجود العلاقة ، كقولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود ، وقولنا ان لم يكن الانسان حيوانا لم يكن حساساً ، فهاتان قضيتان احدهما مركبة عن صادقين ، والاخرى عن كاذبين ، يكذبان اتفاقية ، ويصدقان لزومية ، وكقولنا اذا كان الانسان ناطقاً

فالغراب ناطق ، وعكسها ، واللزومية أيضا تكون ككاذبة من الاربعة
الاقسام عند فقد العلاقة فيها كما مر

أَمَّا ذَوَاتُ الْفَصْلِ إِذْ تُوَلِّفُ	فَمِنْ ثَلَاثَةٍ لِمَا سَتَّعَرَفُ
أَنَّ أَمْتِيَّازَ صَدْرَهَا عَنْ مَا تَلَا	بِالطَّبْعِ مُتَّفَعٍ لِذَلِكَ جُعِلَا
مُمَيِّزًا الْقِسْمَيْنِ بِالْوَضْعِ فَقَطْ	قِسْمًا قَرَّبَ كَيْبُ الصَّوَادِقِ أَنْضَبَطْ
ذَاتِ اتِّفَاقٍ أَوْ عِنَادٍ إِنْ آتَتْ	مُوجِبَةً مِنَ الْحَقِيقِيِّ رُكِبَتْ
عَنْ صَادِقٍ وَكَاذِبٍ أَوْ مَانَعَهُ	جَمْعًا فَعَنْ مُتَّخِلِفَيْنِ وَاقِعَهُ
وَكَاذِبَيْنِ وَالَّتِي قَدْ مَنَعَتْ	خُلُوعًا الصِّدْقِ بِهَا إِنْ رُكِبَتْ
مِنْ صَادِقٍ وَكَاذِبٍ أَوْ صَادِقَيْنِ	وَلَمْ يَسْغُرْ تَرَكِيْبُهَا مِنْ كَاذِبَيْنِ

اما المنفصلات عنادية كانت أو اتفاقية فتركيبها انما يكون من ثلاثة
اقسام : صادقين ، وكاذبين ، وصادق وكاذب ، لما ستعرف مما سيأتي ان
امتياز المقدم عن التالي فيها بحسب الطبع منتف ، وانما الامتياز فيها واقع
بحسب الوضع فقط ، بخلاف المتصلات ، فهذا جعل القسمان الممتازان
هنا بحسب الوضع فقط قسما واحدا ، ولذا ذكر أولا تركيب الصوادق ،
فالمنفصلة الصادقة الموجبة اتفاقية كانت أو عنادية ان كانت حقيقة
فتركيبها لا يكون الا من صادق وكاذب ، لانها التي لا يجتمع جزءاها في
الصدق والكذب ، فلا بد ان يكون أحدهما صادقا والآخر كاذبا ،
كقولنا : إما ان يكون هذا العدد زوجا أو لازوجا ، وان كانت مانعة
الجمع فتركيبها يكون من صادق وكاذب ، ومن كاذبين ، لانها التي حكم
فيها بعدم اجتماع طرفيها في الصدق ، فجاز ان يكون أحد طرفيها واقعا

والآخر غير واقع ، فيكون تركيبها عن صادق وكاذب ، كقولنا اما ان يكون زيد انساناً أو حجراً ، وجاز ان يكون طرفاها مرتفعين فيكون تركيبها عن كاذبين ، كقولنا اما ان يكون زيد فرساً أو حماراً ، ولا يمكن تركيبها من صادقين ، وان كانت مانعة الخلو فتركيبها يكون من صادق وكاذب ومن صادقين ، لانها التي حكم فيها بعدم ارتفاع جزئها معاً ، جاز ان يكون أحدهما واقعاً والآخر غير واقع ، فيكون تركيبها عن صادق وكاذب ، كقولنا اما ان يكون زيد لا حجراً أو لا انساناً ، وجاز ان يكون مجتمعين في الوجود فيكون تركيبها عن صادقين ، كقولنا اما ان يكون زيد لا شجراً أو لا حجراً ، ولا يسوغ تركيبها من كاذبين

أما ذاتُ الانفصالِ الموجبةِ	ففي كلاً النوعين تأتي كاذبه
من الحقيقي إذا من صادقين	تركت أو ركت من كاذبين
و ذاتُ منعِ الجمعِ ان من صادقين	تركت تكذب دون الآخرين
وتكذبُ المانعةُ الخلو	عن كذبِ تاليها مع المتلو
أما إذا فقدُ العلاقةِ اعتبر	كما بذاتِ الاتصالِ قد ذكر
فالاتفاقياتُ طراً تكذبُ	ان وجدت من أيها ركت
وعندَ فقدِها العنادياتُ	من أي قسم كان كاذباتُ

تركيب كواذب المنفصلات الموجبة اتفاقية كانت أو عنادية ، ان كانت حقيقية يكون من صادقين لاجتماعهما في الصدق ، كقولنا اما ان يكون زيد انساناً أو حيواناً ، ويكون من كاذبين لارتفاع الطرفين ، كقولنا اما ان تكون الثلاثة زوجاً أو منقسمةً بتساويين ، ولا تتركب

من صادق وكاذب والا لصدقت، وان كانت مانعة الجمع يكون تركيبها عن صادقين، لاجتماع جزئها حينئذ، كقولنا اما ان يكون زيد انساناً أو ناطقاً، ولا تتركب من القسمين الآخرين والا لصدقت، وان كانت مانعة الخلو يكون تركيبها من كاذبين لارتفاع الجزئين حينئذ، كقولنا اما ان يكون زيد لا انساناً أو لا ناطقاً، ولا تتركب من القسمين الباقيين، وهذا انما يصح اذا لم نعتبر عدم العلاقة في الاتفاقيات كما مر في المتصلات، اما اذا اعتبرنا فقد العلاقة فيها فكل من الاقسام الثلاثة الحقيقية ومانعة الجمع ومانعة الخلو اتفاقية أو عنادية يمكن ان تتركب من جميع الاقسام، لانه اذا لم يصدق الحكم بالعناد بين طرفي العنادية المستند الى العلاقة جاز ان يكونا كاذبين بلا علاقة في مانعة الجمع، وصادقين بلا علاقة في مانعة الخلو، وصادقاً وكاذباً بلا علاقة في الحقيقية، وتكذب الاتفاقيات بوجود العلاقة علي هذه الانحاء المذكورة

وَتَصَدِّقُ السَّالِبَةَ الشَّرْطِيَّةَ مِنْ أَيِّ نَوْعٍ كَانَتْ الْقَضِيَّةُ
عَنْ كُلِّ مَا تَكْذِبُ عَنْهُ الْمَوْجِبَةُ اذْ كَذِبُهَا يُوجِبُ صِدْقَ السَّالِبَةِ
وَعَكْسُهُ اذْ صِدْقُ الْاِجْبَابِ اِقْتَضَى لِكْذِبِ السَّلْبِ وَشَرْحُهُ مَضَى

جميع ما تقدم هو حكم الشرطيات الموجبات متصلة أو منفصلة، وأما سوالها فهي تصدق على الاقسام التي تكذب عنها الموجبات، ضرورة ان كذب الايجاب يقتضي صدق السلب. وتكذب عن الاقسام التي تصدق عنها الموجبات، ضرورة ان صدق الايجاب يقتضي كذب السلب لا محالة، وهذا معلوم مما مر سابقاً.

﴿ فصل ﴾

الحَصْرُ وَالْإِهْمَالُ وَالشَّخْصِيَّةُ يَكُونُ فِي الْقَضِيَّةِ الشَّرْطِيَّةِ
لَكِنَّهَا لَيْسَتْ بِحَسَبِ مَا وَقَعَ مِنْ تَأْتِكُ فِي أَجْزَائِهَا فَيَتَّبَعُ
بَلِ ارْتِبَاطُ هَذِهِ الْأَحْوَالِ حَسَبَ عِنَادِهَا وَالْإِتِّصَالِ

قد مر بنا ان القضية الحملية تنقسم الى شخصية ومحصورة ومهملة وطبيعية ، والشرطية كذلك تنقسم الى محصورة كلية وجزئية ، والى مهملة وشخصية . ولا تعقل الطبيعية هنا فضلا عن ان تكون معتبرة ، كما ان العدول والتحصيل كذلك غير معقول هنا لما تقرر في المطولات ، وقد عرفت أيضاً مما مر ان كلية الحملية ونحوها ليست بسبب كون موضوعها أو محمولها كلياً مقولاً على كثيرين ، فان الموضوع في قولنا: الانسان كاتب: نوع كلي ، مع ان القضية ليست كلية ، بل كليتها باعتبار كون الحكم الذي هو فيها الحمل كلياً شاملاً لجميع أفراد الموضوع . وكذلك الشرطية ليس حصرها واهمالها وشخصيتها بسبب كلية أحد جزئها أو شخصيته ، فان قولنا : ان كان كل انسان حيوان فكل كاتب حيوان : ليست كلية ، مع ان جزئها قضيتان كليتان ، وقولنا : كلما كان زيد يكتب فهو يحرك يده : ليست شخصية بل كلية ، مع كون جزئها قضيتين شخصيتين ، بل ارتباط الحصر والشخصية والاهمال هنا إنما هو باعتبار الاتصال في المتصلة والعناد في المنفصلة ، فبما نظير الحكم في الحملية ، وكما انه لا نظر الى الاجزاء هناك لا نظر اليها هنا أيضاً

فَإِنَّمَا الْمَحْصُورَةُ الْكَلِمِيَّةُ حَيْثُ يَكُونُ التَّالِي فِي الْقَضِيَّةِ

ملازماً للمدّر في المتصلة أو ذاعنَادٍ في العنادية له
في كل الأزمان والأوضاع بما يمكن أن يجامع المقدم

إذا علمت ما تقدم فكلية الشرطية انما هي حيث يكون التالي لازماً
الصدر في المتصلة للزومية، ومعانداً له في المنفصلة العنادية في جميع الأزمان
وعلى جميع الأوضاع الممكنة الاجتماع مع المقدم، فالأوضاع في الشرطية
كالأفراد في الحلية. والمراد بالأوضاع الأحوال الحاصلة للمقدم بسبب
اقتترانه بالأمور الممكنة الاجتماع معه بحيث لا تنافي مقدميته، فقولنا: كلما
كان زيد انساناً فهو حيوان: معناه ان لزوم حيوانية زيد لانسانيته ثابت
في كل زمان وعلى كل وضع يمكن أن يجامع انسانية زيد من كونه قائماً أو
قاعداً أو كاتباً، أو كون الشمس طالعة أو كون الحمار ناهقاً أو غير ذلك مما
لا يتناهى. ولم يشترطوا امكان تلك الأوضاع في نفسها ليشمل ما اذا كان
المقدم كاذباً. كقولنا: كلما كان الفرس انساناً كان حيواناً: فان معناه لزوم
حيوانية الفرس الانسانية مع جميع الأوضاع التي يمكن اجتماعها مع انسانية
الفرس من كونه كاتباً وضاحكاً وناطقاً الى غير ذلك، وان كانت محالة
في نفسها. وانما قيدوا الأوضاع بامكان الاجتماع مع المقدم لئلا يلزم من
اطلاقها وتعميمها ان لا تصدق كلية شرطية أصلاً. لان بعض الأوضاع
لا يصح معه اللزوم أو العناد، وذلك كما اذا فرض المقدم مع عدم التالي أو
عدم لزوم التالي له أو مع لزوم نقيض التالي له. فانه حينئذ لا يلزم التالي ضرورة
استلزام الشيء للنقيضين الذي هو محال، فعلى بعض الأوضاع لا يكون
التالي لازماً للمقدم، فلا يصدق ان التالي لازم للمقدم على جميع الأوضاع

وهو مفهوم الكلية على ذلك التقدير . وكذا في العنادية اذا فرض المقدم مع وجود التالي أو مع عدم عناده اياه أو مع عناده نقيض التالي لا يكون التالي معانداً له لامتناع معاندة الشيء للنقيضين ، فلو أخذنا المقدم في مانعة الجمع مع صدق الطرفين امتنع أن يعانده التالي في الصدق لاستلزامه التالي حينئذ . فلو عانده كان لازماً منافياً وهو محال . أو أخذنا المقدم في مانعة الخلو مع كذبهما امتنع أن يعانده التالي في الكذب . فليس دائماً معانداً فلا يصدق في كل منهما ان التالي معاند للمقدم على كل الاوضاع وهو مفهوم الكلية على ذلك التقدير . هذا تقرير الموجبة الكلية الشرطية (وأما) الكلية السالبة فهي ما يحكم فيها بسلب لزوم التالي أو عناده في جميع الازمنة والاطواع حتى يكون اللزوم المرفوع والمعاندة المرفوعة جزءا من التالي من حيث هو تال . فاذا قلنا : ليس اذا كان كذا كان كذا : وأردنا رفع اللزوم كلياً كان معناه ليس البتة إذا كان كذا يلزمه كذا أو يعانده كذا . وليست السالبة ما يحكم فيها بلزوم سلب التالي أو عناد سلبه ، فانها موجبة لزومية أو عنادية سالبة التالي كما تقدم الكلام على ذلك

وَشَرَطُ كَلِيَّةِ ذَاتِ الْإِتِّفَاقِ أَيْضًا وَقُوعِ الطَّرْفَيْنِ فِي السِّيَاقِ
مِنَ الْحَقِيقِيِّ وَإِلَّا لَمْ تَجِبِ إِذْ جَائِزٌ كَذْبُهُمَا فِي الْخَارِجِ

يشترط مع مامر في كلية ذوات الاتفاق ان يكون طرفاها حقيقيين اذ لو كان أحدهما خارجيا جاز كذب ذلك الطرف لعدم موضوعه في الخارج في بعض الازمنة ، فلم يتوافقا في الصدق في جميع الازمنة ، فكليتها انما تكون بالحكم فيها بالاتصال أو الاتصال في جميع الازمان وعلى جميع الاوضاع الكائنة بحسب نفس الامر لا الاوضاع الممكنة

الاجتماع مطابقا فلم تصدق كناية ، هذا في الكناية المتصلة ، وقس على ذلك
حال المنفصلة باعتبار العناد بدل اللزوم

وَحَيْثُ كَانَ الْحُكْمُ غَيْرَ عَائِدٍ عَلَى جَمِيعِ مَا مَضَى بِوَاحِدٍ
مِنْ ذَيْنِ فَالْمَحْضُورَةُ الْجَزْئِيَّةُ تَكُونُ وَالْمُهْمَلَةُ الشَّرْطِيَّةُ
إِنْ أَهْمَلَ الْحُكْمُ عَلَى الْأَوْضَاعِ كَمَنْ يَزْرَعُ نَارًا فَهُوَ ذُو انْتِفَاعٍ

اما جزئية الشرطية فحيث يكون الحكم بواحد من الانصال
والانفصال غير عائد على جميع الازمان والاوضاع ، بل يكون الحكم
بواحد منهما مقصورا في بعض الازمان وعلى بعض الاوضاع المذكورة
كقولنا قد يكون اذا كان الشيء حيوانا كان انسانا ، فان الحكم بلزوم
الانسانية للحيوان انما هو على وضع كونه ناطقا ، وكقولنا قد يكون اما
ان يكون الشيء ناميا او جمادا حقيقيا ، فان العناد بينهما انما هو على وضع
كون ذلك الشيء من العنصريات ، لان الجماد لا يطلق حقيقة على الفلكيات ،
اما اهمال الشرطية متصلة فباهمال الازمان والاوضاع ، أي عدم بيان
كميتها من الكناية والجزئية ، لما علمت مكررا ان الازمان والاوضاع في
الشرطيات بمنزلة الافراد في الحملات ، ومثالها قولنا : من يزرع نارا فهو ذو
انتفاع ، فان لزوم الانتفاع للزائر لم يتقيد بكناية الازمان والاوضاع ولا
بعضيتها ، وقس عليها المنفصلة

* أَمَّا خُصُوصِيَّتُهَا فَحَيْثُ فِيهَا بَوَاصِلٌ أَوْ بِنِصَالٍ حُكْمًا

عَلَى مُعَيَّنٍ مِنَ الْأَوْضَاعِ كَمَنْ يَزْرَعُ نَارًا الْآنَ فَهُوَ الْوَاعِي

اما خصوصية الشرطية فحيثما حكم فيها باللزوم أو العناد ايجابا ، أو

نفيه سلبا ، على زمن أو وضع من الاوضاع معين ، كما ان خصوصية الحملية بالحكم على فرد معين ، وذلك كقولنا : في المتصلة : من يزرنا الان فهو الواعي . فنفظ الآن في المثال ظرف زمان يفيد توقيت الملزوم معيننا ، وتوقيت الملزوم يستلزم توقيت اللزوم ضرورة ، وفي المنفصلة : اما ان تظهر اليوم الشمس ، واما ان لاتكون الارض مضيئة

وَالسُّورُ فِي الْمَوْجِبَةِ الْكُلِّيَّةِ اِنْ تَكُ مِنْ مُتَّصِلِ الشَّرْطِيَّةِ
مَتَى وَمَهَا وَكَذَا كَلِمًا وَذَاتِ الْاِنْفِصَالِ لَفْظٌ دَائِمًا

سور الموجبة الكلية المتصلة لفظ متى ومها وكما ، وذلك كقولنا :
كلما أو متى أو مها كانت الشمس طالعة فالنهار موجود ، وسور الموجبة
الكلمية المنفصلة لفظ دائما ونحوها ، كقولنا : دائما اما ان تكون الشمس
طالعة أو لا يكون النهار موجودا

وَهُوَ مِنَ النَّوْعَيْنِ مَهَا شَأْنُهُ لِلْسَّالِبِ الْكُلِّيِّ لَيْسَ الْبِتَّةِ

سور السالبة الكلية من نوعي الشرطية أي متصلة أو منفصلة لفظ
ليس البتة ، نحو ليس البتة اذا كانت الشمس طالعة فالليل موجود ، وليس
البتة اما ان تكون الشمس طالعة واما ان يكون النهار موجودا

وَلَفْظٌ قَدْ يَكُونُ فِي الشَّرْطِيَّةِ لِذَاتِ الْاِيجَابِ مَعَ الْجُزْئِيَّةِ

سور الموجبة الجزئية من نوعي الشرطية لفظ قد يكون ، نحو : قد
يكون اذا كانت الشمس طالعة كان العالم مضيئا ، وقد يكون اما ان
تكون الشمس طالعة واما ان يكون الليل موجودا

أَمَّا ذَوَاتُ السَّلْبِ وَالْجُزْئِيَّةِ فِي نَوْعِي الْقَضِيَّةِ الشَّرْطِيَّةِ
عَنْ سُورِهَا قَدْ لَا يَكُونُ يَذِي كَذَا بِادْخَالِ أَدَاةِ السَّلْبِ
مَنْ قَبْلَ سُورِ الْمُوجِبِ الْكُلِّيِّ فِي كِلْتَيْهِمَا فَأَعْنِ بِهَذَا وَآكْتَفِ
كَلَيْسَ مَهْمَا أَوْ كَلَيْسَ كَلِمًا وَفِي ذَوَاتِ الْفَصْلِ لَيْسَ دَائِمًا

سور السالبة الجزئية الشرطية متصلة كانت أو منفصلة لفظ قد لا يكون، كقولنا : قد لا يكون اذا كانت الشمس طالعة كان العالم مضيئاً، وقد لا يكون اما ان تكون الشمس طالعة واما ان يكون النهار موجوداً، ومن سور السالبة الجزئية في النوعين أيضاً ادخال اداة السلب كليس على سور الايجاب الكلي ، كليس كلما أو ليس مهما أو ليس متى في المتصلة، وليس دائماً في المنفصلة، لانا اذا قلنا « كلما كان كذا » كان مفهومه الايجاب الكلي لاحالة ، واذا ارتفع الايجاب الكلي باداة السلب تحقق السلب الجزئي كما سبق الكلام عليه في سور السالبة الجزئية الحملية

وَحَيْثُ أُطْلِقَتْ فِي الْمُتَّصِلَةِ لَفْظًا إِذَا وَانْ وَلَوْ فَمُهْمَلَةٌ
أَمَّا لِذَاتِ الْفَصْلِ فَالْإِهْمَالُ أَنْ تُطْلِقُ إِمَّا وَكَذَا أَوْ فَافْهَمَنَّ

اهمال المتصلة باطلاق لفظ اذا وان ولو ونحوها التي هي أدوات شرطية كقوله سابقا في المتن من يزرنا فهو ذو انتفاع ، ونحو قولهم : ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود ، واهمال المنفصلة باطلاق لفظ اما وعديها الذي هو اما الثانية أو لفظ أو، ونحو قولنا : اما ان تكون الشمس طالعة واما ان يكون النهار موجوداً

وَإِنْ تُرِدُ إِيْضَاحَهَا بِالْأَمْثَلَةِ فَفِي مَطَوَّلَاتِهِمْ مَفْصَلَةٌ

وَإِنَّمَا بِشَرَحِهَا الْإِطَالَةَ لَمْ تَحْتَمِلْهَا هَذِهِ الْعَجَالَةَ

لما ضاق مجال النظم عن ذكر أمثلة القضايا السابقة حالة ذكر أسوارها
أحال على المطولات بذلك ، وقد ذكرناها مستوفاة كما ترى والله أعلم

﴿ فصل في تركيب الشرطيات ﴾

قَدْ مَرَّ قَبْلُ أَنَّ ذَاتَ الشَّرْطِ مَا إِلَى قَضِيَّتَيْنِ حَلُّهَا انْتَمَى
فَلْيَكُنِ الْجُزْآنِ ذَاتِي حَمَلٍ أَوْ رَبَّتِي وَصَلَّ بِهَا أَوْ فَضَلِ
أَوْ ذَاتَ حَمَلٍ قَارَأَتْ مُتَّعِلَةً أَوْ رُكِبَتْ مِنْهَا وَمِنْ مُنْفَصَلَةٍ
أَوْ ذَاتِ الْإِتِّصَالِ مَعَ مَا اتَّفَعَلَتْ فَهَذِهِ سِتَّةُ أَقْسَامٍ وَقَتِ

قد تقدم قبل ان الشرطية مطلقا منجولة الى قضيتين ، وحيث كان
الامر كذلك فطرفاها اما ان يكونا حمليتين ، كقولنا : كلما كان هذا الشيء
انسانا فهو حيوان في المتصلة ، واما ان يكون هذا العدد زوجا أو فرداً
في المنفصلة ، أو يكونا متصتين كقولنا : كلما كان ان كان الشيء انسانا فهو
حيوان فكلما لم يكن هذا الشيء حيوانا فهو لم يكن انسانا : في المتصلة ،
وكقولنا : دائما اما ان يكون ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود واما
ان يكون ان كانت الشمس طالعة لم يكن النهار موجودا : في المنفصلة ،
أو يكونا منفصلتين ، كقولنا : كلما كان دائما اما ان يكون العدد زوجا أو
فرداً فدائماً اما ان يكون منقسما بمتساويين أو غير منقسم : في المتصلة ،
وكقولنا : دائما اما ان يكون هذا العدد زوجا أو فردا واما ان يكون هذا
العدد لا زوجا ولا فردا : في المنفصلة ، أو يكونا حملية ومنتصلة ، كقولنا :
ان كان طلوع الشمس علة لوجود النهار ، فكلما كانت الشمس طالعة فالنهار

موجود : في المتصلة، وكقولنا : دائماً اما ان لا يكون طلوع الشمس علة
لوجود النهار واما ان يكون هـما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود: في
المنفصلة ، أو يكونا حملية ومنفصلة ، كقولنا : ان كان هذا عددا فهو دائماً
اما زوج أو فرد: في المتصلة، وكقولنا : دائماً اما ان يكون هذا الشيء ليس
عدداً واما ان يكون اما زوجاً أو فرداً : في المنفصلة ، أو يكونا متصله
ومنفصلة ، كقولنا : ان كان كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود ،
فدائماً اما ان تكون الشمس طالعة واما ان لا يكون النهار موجودا : في
المتصلة ، وكقولنا : دائماً اما ان يكون كلما كانت الشمس طالعة فالنهار
موجود واما ان تكون الشمس طالعة أو لا يكون النهار موجودا : في
المنفصلة ، فهذه ستة أقسام ينحصر فيها تركيب الشرطية، أعني ان التركيب
في النوعين من الاجزاء الاولية منحصر فيها ومرتقية الى هذا العدد من
الاقسام ، والا فلا شرطية الا وتركبها من الحمليات، اذ لا بد من الانتهاء
الى الحمليات والا لزم التركيب من أجزاء غير متناهية ، ولهذا قدموا بحث
الحمليات على الشرطيات لبساطتها بالنظر الى الشرطيات ، على ان المحصر
في الستة الاقسام انما هو في تركيب المنفصلة، واما المتصلة فهو مستدرک
بما سيذكره في المتن ،

* لَكِنَّا الثَّلَاثَةُ الْأَخِيرَةُ *
بِالْأَنْقِسَامِ هَهُنَا جَدِيدِهِ *
فِي ذَاتِ الْإِتِّصَالِ كُلِّ وَاحِدٍ
مِنْهَا إِلَى قِسْمَيْنِ لِأَلْتِرَائِدِ
وَذَلِكَ بِأَعْتِبَارِ كُلِّ مِنْهُمَا
مُقَدِّمًا أَوْ تَالِيًا وَإِنَّمَا *
لَمْ يَكْ ذَا التَّقْسِيمِ حَالَ الْفَصْلِ
مُلْتَزِمًا لِأَنَّ حَالَ كُلِّ

جزءٌ مع الآخر منها واحدٌ
 فضمنها الترتيبُ بين الطرفين
 وليس هذا الحالُ فيما اتصلاً
 بالطبع فيها إذ هنا المقدمُ
 فقد يكون الصدرُ ملزوماً هنا
 بأن يكون الصدرُ صدرًا أو كذا
 إن لتكوين ذوات الاتصال
 فاطلبه في المطولات تهدي

كلُّ لثانيةٍ بها معاندٌ
 بالوضع لا بالطبع عارضٌ لذين
 بل صدورها مميّزٌ عما تلا
 ملزومٌ تاليها وهذا لازمٌ
 وغير لازمٍ فقد تعينا
 تاليه تالياً ومن ذا أخذنا
 تسعةً أقسامٍ تبين بالمثال
 فأنه في النظم صعبٌ جدًّا

كل واحد من الأقسام الثلاثة الأخيرة التي هي التركيب من جملة
 ومتصلة ومن جملة ومنفصلة ومن متصلة ومنفصلة ، ينقسم في المتصلة الى
 قسمين ، وذلك باعتبار كل واحد من الجزئين مقدما وباعتباره تالياً ، وإنما
 لم يكن هذا الانقسام ملتزماً في المنفصلة ، لأن حال كل من جزئها مع
 الآخر حال واحد ، وهو العناد بينهما ، فان مفهوم التالي فيها المعاند
 ومفهوم المقدم المعاند كذلك ، وعناد أحد الشئيين للآخر في قوة عناد
 الآخر اياه ، لأن المفاعلة تكون من الطرفين ، وإنما عرض لاحدهما ان
 يكون مقدما وللآخر ان يكون تالياً بمجرد الوضع أي الذكر لا بالطبع ،
 بخلاف المتصلة فان مقدمها متميز عن تاليها بحسب الطبع ، أي المفهوم
 لأن مفهوم المقدم في القضية اللزومية مع قطع النظر عن خصوصية المادة
 الملزوم ، ومفهوم التالي مع ما ذكره اللازم ، ويحتمل ان يكون الشيء ملزوماً
 لآخر ولا يكون لازماً له ، والتلازم في بعض المواد من الجانبين خارج

عن مفهوم الزومية ، فالمقدم في المتصلة متعين بان يكون مقديما ، والتالي متعين بان يكون تاليا ، ففرق بين المتصلة المركبة من الحمية والمتصلة والمقدم فيها الحمية ، وبينها والمقدم فيها المتصلة ، وكذلك في المتصلة المركبة من الحمية والمنفصلة ، والمركبة من المتصلة والمنفصلة بخلاف المنفصلة المركبة مما ذكر ، فلا فرق فيها في المفهوم اذا كان المقدم فيها الحمية أو المتصلة ، أو كان المقدم فيها الحمية والمنفصلة ، أو كان المقدم المتصلة أو المنفصلة لما علمت ، فصارت الاقسام في المنفصلات ستة فقط ، وفي المتصلات تسعة أقسام ، لانقسام كل من الثلاثة الاقسام الاخيرة فيها الى قسمين كما مر ، وقد تقدمت أمثلة الستة الاقسام منها ، واما أمثلة الثلاثة الاقسام الباقية فمثال المركبة من حمية ومنتصلة ، والمقدم فيها المتصلة ، قولنا : ان كان كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود ، فظلوع الشمس مازوم لوجود النهار ، ومثال المركبة من حمية ومنفصلة والمقدم فيها المنفصلة ، قولنا : كلما كان هذا اما زوجا واما فردا كان عددا ، ومثال المركبة من متصلة ومنفصلة ، والمقدم فيها المنفصلة قولنا : كلما كان دائما اما ان تكون الشمس طالعة ، واما ان لا يكون النهار موجودا ، فكلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود

التناقض

هذا شروع في لواحق القضايا وأحكامها بعد الفراغ من تعريفاتها وتقسيمها ، وبدأ بالتناقض وقدمه على العكس لتوقف بعض براهين العكوس عليه كما ستراه ، واعلم ان الحاجة ماسة الى فهم النقيض في النظر ،

فربما لا يدل البرهان على شيء ويدل على ابطال نقيضه ، فيكون كانه قد دل عليه ، وربما يوضع في مقدمات القياس شيء ولا يعرف وجه دلالاته مالم يرد الى نقيضه ، فاذا لم يكن النقيض معلوما لم تحصل هذه الفوائد ، وربما يظن ان ذلك ظاهر وليس كذلك ، فان التساهل فيه مثار أغلاط في كثير من النظريات

خُلفُ القَضِيَّتَيْنِ مَهْمَا يَـقَعُ سَلْبًا وَإِيجَابًا تَنَاقُضًا دُعِي
بِحَيْثُ كَانَتْ ذَاتُهُ مُقْتَضِيَةً تَكْذِيبَ فِرْدَةٍ وَصَدَقَ الثَّانِيَةَ

هذا تعريف التناقض المعبر ، فقوله « خلف » جنس بعيد ، لانه يشمل الخلف بين القضيتين كما سيأتي ، وبين المفردين كالسما والارض ، وبين المفرد والقضية كزيد قائم و خالد ، بلا اسناد وقوله « القضيتين » مخرج لاختلاف غير القضيتين مما مر ، وقوله « سلباً وإيجاباً » مخرج لاختلاف القضيتين بغير الايجاب والسلب ، كما اذا كان بالعددول والتحصيل ، أو بالاهمال والحصر ، أو بالحمل والشرط ، وقوله « بحيث كانت ذاته مقتضية كذب أحدهما وصدق الاخرى » مخرج لاختلاف القضيتين بالايجاب والسلب غير المقتضي لما ذكر ، كالاختلاف الواقع بين الموجبة والسالبة الجزئيتين ، فانهما قد يصدقان معاً نحو بعض الحيوان انسان ، وبعضه ليس بانسان ، وكالاختلاف بين الموجبة والسالبة الكليتين ، فانهما قد تكذبان معاً نحو : كل حيوان انسان ، ولا شيء من الحيوان بانسان ، ومخرج أيضاً لاختلاف الواقع بين قضيتين بالايجاب والسلب المقتضي صدق واحدة وكذب الاخرى ، لكن ليس ذات الاختلاف منشأ اقتضاء صدق أحدهما وكذب الاخرى ، بل بواسطة أو بخصوص المادة ، أما بالواسطة فكما في

ايجاب قضية وسلب لازمها المساوي . كقولنا : زيد انسان ، وزيد ليس ناطقاً ، فان اختلافهما انما يقتضي افتراقهما في الصدق والكذب لالذاته ، بل بواسطة استلزام كل واحدة من القضيتين نقيض الاخرى ، وأما خصوص المادة فقولنا : كل انسان حيوان ، ولا شيء من الانسان بحیوان ، وكقولنا : بعض الانسان حيوان وبعض الانسان ليس بحیوان . فإن اختلافهما بالسلب والايجاب يقتضي صدق احدهما وكذب الاخرى لكن لا بصورتها وكونهما جزءيتين أو كليتين ، بل بخصوص المادة ، وهي كون المحمول أعم من الموضوع فيهما ، والا لزم ذلك في كل كليتين أو جزءيتين اختلفتا بالايجاب والسلب ، وليس كذلك ، فان الكليتين المختلفتين قد تصدقان ، والجزءيتين قد تكذبان كما مر تمثيلهما ، ولهذا اشترطوا الاختلاف بينهما في الكلية والجزئية كما يأتي في المتن

كَطَارِقُ حُرٌّ وَلا يَسَ طَارِقُ حُرًّا وَالْاِخْتِلَافُ لِامْحَقَّقُ
فِي ذَاتِي الْخُصُوصِ الْاَبْعَدِ اَنْ يَتَّحِدَا وَضَعًا وَحَمَلًا وَزَمَن
وَفِي مَكَانٍ قُوَّةٍ وَفِعْلٍ اِضَافَةٌ شَرْطٍ وَجُزْءٍ كَلِّ

الاختلاف المقيد بالقيود الماضية غير متحقق في القضيتين الا بعد ما يأتي ، والقضيتان المتناقضتان اما أن يكونا مخصوصتين أو محصورتين ، لان المهمة لكونها في قوة الجزئية من المحصورات ، فبين الخصوصتين لا يتحقق التناقض الا بعد تحقق ثمان وحدات مذكورات في المتن . وحدة الموضوع ، ووحدة المحمول ، ووحدة الزمان ، ووحدة المكان ، ووحدة القوة والفعل ، ووحدة الاضافة ، ووحدة الشرط ، ووحدة الجزء والكل لجواز صدق القضيتين أو كذبهما عند اختلافهما في شيء منها ، فلو اختلفتا

في شيء منها لم يتحقق التناقض ، فمثال اختلاف الموضوع زيد قائم وعمرو ليس بقائم. والمحمول زيد قائم وزيد ليس بكاتب ، والزمان زيد قائم ليلا وزيد ليس بقائم نهاريًا ، والمكان زيد قائم في السوق وزيد ليس بقائم في الدار ، والقوة والفعل الخمر في الدن مسكر بالقوة والخمر في الدن ليس مسكر بالفعل ، والاضافة زيد أبو خالد وليس زيد أبا حفص ، والشرط الجسم مفرق للبصر بشرط كونه أبيض وليس بمفرق للبصر بشرط كونه أسود ، والكل والجزء الزنجي أسود أي بعضه وليس بأسود أي كله . هذا هو ما قرره المتقدمون ، وقد ردها المتأخرون الى وحدة المحمول والموضوع لاندراج البواقي تحتها ، بل ردها الفارابي الى وحدة النسبة الحكمية حتى يكون السلب وارداً على النسبة التي ورد عليها الايجاب ، وعند ذلك يتحقق التناقض ، والمتبع ما قبله لان اختلاف شيء من المحمول والموضوع وما يتعلق بهما يستلزم اختلاف النسبة ، ضرورة ان نسبة المحمول الى أحد المتغايرين غير نسبتته الى الآخر . وكذلك نسبة أحد المحمولين المتغايرين الى شيء مغايرةً نسبة الآخر اليه ، وكذلك نسبة أحد الامرين الى الآخر في زمان غير نسبتته اليه في زمان آخر . وعلى هذا القياس في باقي الوحدات ، فتبين انه متى اتحدت النسبة الحكمية اتحدت جميع الامور ، وذلك محقق للتناقض

فِيمَا مَضَى مِنَ الْمَثَالِ تُحْكَمُ طَرًّا وَفِي الْمَجْصُورَتَيْنِ يُعْلَمُ
تُحَقِّقُ التَّنَاقُضَ الْمُبَاطِنَ عِنْدَهُمْ بِالْاِخْتِلَافِ الْكَائِنِ

بَيْنَهُمَا كَلِمَةٌ وَجُزْئِيَّةٌ وَالْإِتِّحَادِ فِي الثَّمَانِ الْمَاضِيَّةِ
 لِأَنَّهُ قَدْ تَكْذِبُ الْكَلِمَتَانِ وَرُبَّمَا الْجُزْئِيَّتَانِ يَصْدُقَانِ
 فَالْتَّقَضُ لِلْمُوجِبَةِ الْكَلِمَةُ بِحَيْثُ بِالسَّالِبَةِ الْجُزْئِيَّةُ
 كَكُلِّ حُرٍّ ذُو سَخَا وَبَعْضُهُ لَيْسَ سَخِيًّا جَاءَ فِيهِ نَقْضُهُ
 وَتَقْضُ السَّالِبَةُ الْكَلِمَةَ قِضِيَّةٌ مُوجِبَةٌ جُزْئِيَّةٌ
 * فَتَقْضُ لِأَشْيَاءٍ مِنَ النَّبَاتِ حَيْثُ يَبْعُضُ النَّبْتُ ذُو حَيَاةٍ

يَشْتَرَطُ فِي تَحْقُقِ تَنَاقُضِ الْمَحْصُورَتَيْنِ مَعَ اتِّفَاقِهِمَا فِي الثَّمَانِ الْوَحْدَاتِ
 أَيْضًا اخْتِلَافَهُمَا فِي السِّمِّ ، أَيْ فِي الْكَلِمَةِ وَالْجُزْئِيَّةِ ، فَهَمَا لَوْ كَانَتَا كَلِمَتَيْنِ
 أَوْ جُزْئِيَّتَيْنِ لَمْ تَتَنَاقُضَا ، لِجَوَازِ كَذْبِ الْكَلِمَتَيْنِ ، وَصَدَقَ الْجُزْئِيَّتَيْنِ فِي
 كُلِّ مَادَّةٍ يَكُونُ الْمَحْمُولُ فِيهَا أَعْمَ مِنَ الْمَوْضُوعِ ، كَمَا مِثْلُنَاهُ قَرِيبًا ، وَعَلَى مَا
 تَقَرَّرَ يَكُونُ نَقِضُ الْمُوجِبَةِ الْكَلِمَةُ هِيَ السَّالِبَةُ الْجُزْئِيَّةُ . وَنَقِضُ السَّالِبَةِ
 الْكَلِمَةُ هِيَ الْمُوجِبَةُ الْجُزْئِيَّةُ ، وَأَمِثْلُهُمَا مَذْكُورَةٌ فِي الْمَتْنِ

وَالشَّرْطُ مَعَ مَامَرٍّ فِي الْمُوجِبَةِ كَوْنُهُمَا مُخْتَلَفَيْنِ بِالْجِهَةِ
 وَحَيْثُ لَا اخْتِلَافَ لِاتِّفَاقِهِمَا فِي مَادَّةِ الْإِمْكَانِ وَالْمَمْكَانِ
 إِذْ كَذِبُ ذَاتِي الْوُجُوبِ يَعْضُ فِي مَادَّةِ الْإِمْكَانِ أَيْضًا يَصْدُقَانِ

الِاقْتِصَارِ عَلَى مَامَرٍّ مِنَ الشَّرْطِ لِتَحْقُقِ التَّنَاقُضِ هُوَ فِيمَا إِذَا لَمْ تَكُنِ
 الْقِضِيَّتَانِ مُوجِهَتَيْنِ . أَمَا إِذَا كَانَتَا مُوجِهَتَيْنِ فَلَا بَدَّ مَعَ مَامَرٍّ أَيْضًا مِنْ
 اشْتِرَاطِ الْاِخْتِلَافِ فِي الْجِهَةِ فِي الْمَخْصُوصَاتِ وَالْمَحْصُورَاتِ ، لِأَنَّهُمَا لَوْ لَمْ
 يَخْتَلِفَا فِي الْجِهَةِ لَمْ يَتَنَاقُضَا ، لِأَنَّ الضَّرُورِيَّتَيْنِ يَكْذِبَانِ مَعًا فِي مَادَّةِ الْإِمْكَانِ

كقولنا: كل انسان كاتب بالضرورة ، وليس كل انسان كاتب بالضرورة فانهما كاذبتان ، ولان الممكنتين يصدقان معاً في تلك المادة، كقولنا: كل انسان كاتب بالامكان . وليس كل انسان كاتباً بالامكان ، وحيث كان اختلاف الجهة أيضاً شرطاً في الموجهات فتكون نقائضها ما سيدكره ، ولا يذهب عنك ان المراد بلفظ النقيض في هذا الفصل أحد الامرين اما لفظ النقيض أو لازمه المساوي له . لما علمت من أن نقيض كل شيء رفعه ، فكل قضية نقيضها رفع تلك القضية ، حتى اذا قلنا : كل انسان حيوان بالضرورة كان نقيضها انه ليس كذلك . ومثلها سائر القضايا غير انه ربما يكون رفع تلك القضية قضية لها مفهوم محصل عند العقل من القضايا المعتمدة، وربما لم يكن رفعها قضية لها مفهوم محصل عند العقل من القضايا المعتمدة لكن يكون لرفعها لازم مساوٍ له ، فيؤخذ من ذلك اللازم المساوي ، ويطلق عليه اسم النقيض تجوزاً حتى يكون عندهم في المناقضات قضايا محصلة مضبوطة ، ويسهل استعمالها في العكوس والاقيسة والمطالب العلمية

* فَيَنْقِضُ الْمَطْلُقَةَ الضَّرُورِيَّةَ مِمكِنَةٌ ذَاتُ عُمُومٍ إِذْهِبَهُ
حَقِيقَةً سَلْبُ الْوُجُوبِ وَهُوَ مَعَ أَيِّ وُجُوبٍ مَا تَنَاقَضُ يَقَعُ
وَمَنْهُ يُدْرَى أَنَّ هَذِي الْمِمكِنَةَ نَقِیْضُهَا ذَاتُ الْوُجُوبِ الْبَیِّنَةُ

القضية ان كانت بسيطة فنقيضها بسيط ، لانه رفع نسبة واحدة ، فنقيض الضرورية المطلقة هي الممكنة العامة ، لان الضرورية هي التي حكم فيها بضرورة الايجاب والسلب . فيكون نقيضها قضية حكم فيها بسلب تلك الضرورة الايجابية أو السلبية ، والامكان العام هو عين سلب الضرورة

عن الجانب المخالف للحكم ، وهو مع أي ضرورة كانت سلبية أو ايجابية
مناقض لها ، لان اثبات الضرورة في الجانب المخالف وسلبها في ذلك
الجانب مما يتناقضان . فتقيض ضرورة الايجاب هو امكان السلب . أي
سالبة ممكنة عامة . وتقيض ضرورة السلب هو امكان الايجاب أي موجبة
ممكنة عامة ، ومن هذا يدرك ان نقيض الممكنة العامة هي الضرورية المطلقة
لان امكان الايجاب نقيضه رفع امكان الايجاب ، أي سلب سلب ضرورة
السلب ، وهو بعينه ضرورة السلب . وامكان السلب نقيضه رفع امكان
السلب . أي سلب سلب ضرورة الايجاب . وهو بعينه ضرورة الايجاب .
مثال ذلك قولنا : بالضرورة كل انسان حيوان ، نقيضه : بالامكان العام بعض
الانسان ليس بحيوان ، وقولنا : بالضرورة لاشيء من الانسان بحجر ،
نقيضه : بعض الانسان حجر بالامكان العام

* وَقَرَّرُوا أَنَّ نَقِيضَ الدَّائِمَةِ مُطْلَقَةٌ مُطْلَقَةٌ وَعَامَّةٌ *

وَذَا لِكَوْنِ السَّلْبِ فِي كُلِّ زَمَنٍ مُنْفِيَّ الْإِيجَابِ فِي بَعْضِ الزَّمَنِ

* وَعَكْسُهُ وَهَذِهِ الْمُطْلَقَةُ نَقِيضُهَا لِمَا مَضَى الدَّائِمَةُ *

قرر المناطقة ان نقيض الدائمة المطلقة هي العامة المطلقة ، لان
الدائمة قضية حكم فيها بدوام نسبة المحمول للموضوع مادام ذات الموضوع
موجودا ، فيكون نقيضها قضية حكم فيها برفع الدوام ، ولما لم يكن لنقيضها
الصريح وهو رفع الدوام مفهوم محصل معتبر من القضايا المتعارفة المتداولة ،
وكان له لازم مساو له وهو الاطلاق العام ، قالوا نقيضها المطلقة العامة . اذ
هي قضية حكم فيها بنسبة المحمول للموضوع بالفعل ، أي الوقوع في الجملة

فإيجاب الدائمة في كل الاوقات ينافية الساب في البعض وساب الدوام في كل
 الاوقات ينافية الايجاب في البعض ، وانما عبر في المتن بالمنافاة لا بالمناقضة لما
 عرفت ان الاطلاق العام لازم لرفع الدوام الذي هو النقيض الصريح ، لان
 دوام السلب نقيضه رفع دوام السلب ، ويلزمه اطلاق الايجاب ، لانه اذا
 لم يكن المحمول دائم السلب كان اما دائم الايجاب أو ثابتا في بعض الاوقات
 دون بعض ، وأياً ما كان يتحقق اطلاق الايجاب . وكذلك دوام الايجاب
 يناقضه رفع دوام الايجاب ، واذا ارتفع دوام الايجاب فاما ان يدوم الساب
 أو يتحقق السلب في بعض الاوقات دون البعض ، واياً ما كان فاطلاق
 السلب لازم جزماً ، ومن ذلك يعلم ان نقيض المطلقة العامة هي الدائمة المطلقة ،
 والبيان فيه ماضى ، فانه اذا لم يكن الايجاب في الجملة يلزم السلب دائماً ،
 اذا لم يكن الساب في الجملة يلزم الايجاب دائماً ، ومثال ذلك قولنا : بالدوام كل
 فلك متحرك ، نقيضه بعض الفلك ليس بمتحرك بالفعل ، وقولنا لاشيء
 من الفلك ساكن بالدوام ، نقيضه بعض الفلك ساكن بالاطلاق العام

وَيَنْقِضُ الْمَشْرُوطَةَ الَّتِي تَعْمُ	حَيْثِيَّةٌ مُمْكِنَةٌ وَعِنْدَهُمْ *
هِيَ الَّتِي الْحُكْمُ بِهَا أَنْ تُمْكِنَا	نِسْبَةُ ذِي الْحِمْلِ لَذِي الْوَضْعِ هُنَا
فِي الْبَعْضِ مِنْ أَوْقَاتٍ وَصَفٍ أَوْضَعُ	تَقُولُ فِي الْمَثَالِ كُلِّ مَنْصَرَعٍ
يُمْكِنُ أَنْ يَشْرَبَ دَنَا مُتَرَمَّا	فِي بَعْضِ وَقْتِ كَوْنِهِ مُنْصَرَعًا
فَقِيهِمَا الْوُجُوبُ حَسَبِ الْوَصْفِ	وَسَلْبُهُ وَهُوَ حَرٌّ بِالْخَافِ

قرروا ايضا ان نقيض المشروطة العامة هي الحينية الممكنة ، وهي
 والحينية المطلقة قضيتان بسيطتان لم يعتبرا في القضايا البسيطة المشهورة ،

وانما أحوجهم الى ذكرهما كونهما يناقضان بعض البسائط المشهورة، فالحينية
الممكنة هي التي حكم فيها بإمكان ثبوت المحمول للموضوع أو سلبه عنه في
بعض أوقات وصف الموضوع، كقولنا: كل منصرع يمكن ان يشرب
دنا في بعض أوقات كونه منصرعا، وهي نقيض المشروطة العامة كإمر،
فقولنا: بالضرورة كل ماش حيوان مادام ماشيا، نقيضه ليس بعض
الماشي بحيوان حين هو ماش بالامكان، وبيان ذلك ان نسبة الحينية
الممكنة الى المشروطة العامة كنسبة الممكنة العامة الى الضرورية المطابقة،
فكان الضرورية المحكوم فيها بالضرورة الذاتية نقيضها الصريح الممكنة
العامة، اذ فيها سلب الضرورة الذاتية من الجانب المقابل، كذلك المشروطة
العامة المحكوم فيها بالضرورة الوصفية نقيضها الصريح الحينية الممكنة
لان معناها سلب الضرورة عن الجانب المخالف، ففيهما الضرورة الوصفية
وسلبها وهذا خلف صريح، قال في شرح المطالع وهذا يعني كون الحينية
الممكنة نقيض المشروطة العامة انما يصح اذا فسرت المشروطة بالضرورة
في جميع أوقات الوصف، أما اذا فسرت بالضرورة بشرط الوصف فلا،
لكذبهما في مادة ضرورة لا يكون لوصف الموضوع دخل فيها، فلا يصدق:
كل كاتب حيوان بالضرورة بشرط كونه كاتباً، ولا: ليس بعض الكتاب
بحيوان بالامكان حين هو كاتب، فصدهما في مادة لا يكون الوصف
ضرورياً ويكون له دخل في الضرورة، نحو: كل كاتب متحرك الاصابع
مادام كاتباً. وليس بعض الكتاب متحرك الاصابع بالامكان حين هو كاتب
أما نقيض ذات عرف عمتِ حينية مطلقه وهي التي *
نسبتها فعلاً ترى ذات وقوع في بعض أوقات اتصاف الموضوع

* مَثَالُهَا مَأْمَرٌ فِي ضَرْبِهَا بِعَيْنِهِ مَعَ قَيْدِ فِعَالِيَّتِهَا *
فَقِيَمَا الدَّوَامُ وَالْإِطْلَاقُ لَا يَجْتَمِعَانِ فَالتَّنَافِي حَصَلَا

نقيض العرفية العامة الحينية المطابقة ، وهي التي يحكم فيها بثبوت النسبة أو سلبها بالفعل في بعض أوقات الموضوع . ومثالها هو مثال الحينية الممكنة السابقة بزيادة قيد الفعالية ، كقولنا : كل منصرع يشرب دنا في بعض أوقات صرعه بالفعل . اذا عرفت هذه فنقيض قولنا : بالدوام كل من به ذات الجنب يسعل ما دام مجنوباً . قولنا : بالاطلاق ليس كل من به ذات الجنب يسعل في بعض أوقات كونه مجنوباً . وبيان ذلك ان نسبة الحينية المطلقة الى العرفية العامة كنسبة المطابقة العامة الى الدائمة . فالحينية المطلقة من العرفية العامة بمنزلة المطلقة العامة من الدائمة ، فكما ان الايجاب في جميع أوقات الذات في الدائمة يناقضه السلب في بعضها في المطلقة العامة ، فكذلك الايجاب في جميع أوقات الوصف في العرفية العامة يناقضه السلب في بعضها في الحينية المطلقة ، وكذلك السلب في كل من الاوليين يناقضه الايجاب في كل من الآخرين على هذا القياس ، وما خصه ان العرفية العامة والحينية المطلقة دوام واطلاق وهما متنافيان لا يجتمعان ، كما ذكر في المتن وحيث قد انتهى الكلام في ذكر نقائص البسائط شرع في ذكر

نقائص المركبات فقال

أَمَّا الْمَرْكَبَاتُ فَالْكُلِّيَّةُ نَقِيضُهَا عِنْدَ أُولَى الرَّوِيَّةِ
نَقِيضُ وَاحِدٍ مِنَ الْجُزْءِينَ لَا مَعِينٍ بَلْ إِنَّمَا يَأْتِي عَلَى
طَرِيقَةِ الْمَنْعِ مِنَ الْخُلُوقِ وَذَا مِنَ الْمُبَيَّنِّ الْمَجْلُوقِ

ان دَرَى حَقَائِقَ المركبات وَالنَّقْضَ للبَسَائِطِ المَوْجَهَاتِ

اما المركبات فقد عرفت ان القضية المركبة عبارة عن مجموع قضيتين بسيطتين مختلفتين بالايجاب والسلب ، وعرفت أيضاً ان نقيض كل شيء رفعه، فيكون نقيض المركبة رفع المجموع برفع أحد جزئيه لاعلى التعيين، ولو في ضمن رفع الجزئين كليهما كما يأتي بيانه ، فنقيض المركبة انما هو منفصلة مانعة الخلو مركبة من نقيضي جزئي المركبة ، والطريق في أخذ نقيضها ان تحلها الى بسيطتيها ثم تأخذ نقيض كل منهما على ما تقرر ثم ، وتركب من ذينك النقيضين منفصلة مانعة الخلو ، فتقول اما ان يكون النقيض هذا أو ذاك ، وهذه المنفصلة في الحقيقة انما هي لازم مساو لنقيض المركبة ، لانه متى صدق الاصل كذبت المنفصلة ، ومتى كذب الاصل صدقت المنفصلة ، وبيانه انه متى صدق الاصل صدق جزاءه ، ومتى صدق الجزاء ان كذب نقيضاهما، فتكذب المنفصلة المانعة الخلو لكذب جزئيهما، فيكون رفع أحد الجزئين لاعلى التعيين ضمن رفع الجزئين كليهما، ومتى كذب الاصل فلا بد ان يكذب أحد جزئيه ، ومتى كذب أحد جزئيه صدق نقيضه ، فتصدق المنفصلة لصدق أحد جزئيهما ، وهذا كله واضح جلي بعد الاطلاع على حقائق المركبات ومعرفة نقائض البسائط ، لنزوده بالمثال بياناً ، فنقول اذا علمنا ان العرفية الخاصة الموجبة السككية مركبة من عرفية عامة موجبة كلية ، ومن مطلقة عامة سالبة كلية ، وعلمنا أيضاً ان نقيض الاولى الحينية المطلقة السالبة الجزئية ، وان نقيض الثانية الدائمة الموجبة الجزئية ، ظهر لنا ان نقيض العرفية الخاصة هو المفهوم المراد بين هذين النقيضين على سبيل منع الخلو ، فنقيض قولنا : بالدوام

كل كاتب متحرك الاصابع مادام كاتباً لادائماً ، أي لاشيء من الكتاب
بمتحرك الاصابع بالفعل ، قضية مانعة الخلو هي قولنا : إما ليس بعض
الكتاب بمتحرك الاصابع حين هو كاتب بالفعل ، وإما بعض الكتاب
متحرك الاصابع دائماً ، وإذا علمنا أن الوجودية اللاضورية الموجبة
الكلية ، مركبة من مطابقة عامة موجبة كلية ومن ممكنة عامة سالبة كلية ،
وعلمنا أيضاً أن نقيض الاولى الدائمة المطلقة الجزئية السالبة ، وان نقيض
الثانية الضرورية المطلقة الموجبة الجزئية ، ظهر لنا ان نقيض الوجودية
اللاضورية هو المفهوم المردد بين هذين النقيضين على سبيل منع الخلو ،
فنقيض قولنا : كل انسان كاتب بالفعل لا بالضرورة ، أي لاشيء منه
بكتاب بالامكان العام ، قضية منفصلة مرددة بين نقيض المطلقة العامة ونقيض
الممكنة العامة على سبيل منع الخلو ، وهي قولنا : اما بعض الانسان ليس
كاتباً دائماً ، وإما بعض الانسان كاتب بالضرورة ، وعلى هذا القياس في
سائر المركبات الكليات .

وَإِنْ تَكُ الْأُخْرَى فَإِنَّ الْمَاضِيَا لَمْ يَكُ فِي أَخْذِ النَّقِيضِ كَافِيَا
لَا نَهَاتِ كَذِبُ مَعَ كَذِبِ كَلَا نَقِيضِي الْجُزْئِيْنَ وَارَعَ الْمَثَلَا
* بَعْضُ النَّبَاتِ عَنَبٌ بِالْفِعْلِ لِأَدَائِمَا وَفِيهِ كَذِبُ الْكُلِّ

إذا كانت المركبة جزئية فانه لا يكفي في أخذ نقيضها التردد بين
نقيضي جزئيهما ، اجواز أن تكذب المركبة الجزئية ويكذب كلا نقيضي
جزئيهما ، فيكذب المفهوم المردد بينهما على سبيل منع الخلو ، فانه اذا اتفق

في بعض المواد أن يكون المحمول نابتاً لبعض أفراد الموضوع دائماً ، ومسلوباً عن الافراد الباقية دائماً ، كما في مثال المتن : بعض النبات عنب بالفعل لا دائماً .
تكذب الجزئية المركبة ، ويكذب كل من نقضي جزءها ، أما كذب الجزئية فللكذب اللادوام لان مفهوم الجزئية اللادائمة هو أن يكون بعض أفراد الموضوع بحيث يثبت له المحمول تارة ويسلب عنه أخرى ، ولا شيء من أفراد الموضوع في هذه المادة كذلك ، اذ ليس شيء من أفراد النبات بحيث يثبت له العنب تارة ويسلب عنه أخرى ، فتكذب الجزئية اللادائمة . وأما كذب المفهوم المردد بين نقضي جزءها فللكذب النقيضين كليهما ، أما كذب الموجبة الكلية وهي نقيض اللادوام ، وهي في المثال « كل نبات عنب دائماً » فلان المحمول وهو العنب مسلوب دائماً عن بعض أفراد النبات كالنخل ، فكيف يكون نابتاً لجمعها ، وأما كذب السالبة الكلية وهي نقيض الجزء الاول ، وهي في المثال لاشيء من النبات بعنب دائماً ، فلان المحمول وهو العنب ثابت دائماً لبعض أفراد النبات ، فكيف يكون مسلوباً دائماً عن جميعها ، واذا كذبت الموجبة والسالبة الكليتان اللتان هما نقيضاً الجزئين كذب المفهوم المردد لا محالة ، لانه مركب منهما فظهر ان التردد بين نقضي الجزئية لا يكفي

وَإِنَّمَا الطَّرِيقُ مَهْمَا شِئْتَا	أَخَذَ نَقِيضَهَا إِذَا وَضَعْتَا
جَمِيعِ الْأَفْرَادِ بِأَنْ يُؤْتَى بِهَا	قَضِيَّةً كَلِمَةً مَحْمُولًا
بَيْنَ النَّقِيضَيْنِ لِجَزْءِي الَّتِي	تَرَكَّبَتْ مَرْدُدٌ بِالنِّسْبَةِ
لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنَ الَّذِي وُضِعَ	فَرْدًا فَرْدًا أَوْ الْمَثَالَ فَاسْتَمْعَ

في قولنا كُلُّ نَبَاتٍ إِمَّا كَرِيمٌ دَوَامًا أَوْ سِوَاهُ دَوْمًا
 قد عرفت انه لا يكفي في أخذ نقيض الجزئية المركبة مامر في أخذ
 نقيض الكلية ، وانما الطريق في أخذ نقيضها ان توضع أفراد الموضوع
 كلها بان يؤتي بقضية كلية ضرورة ان نقيض الجزئية هي الكلية ، ويكون
 محمولها مرددا بين نقيضي محمولي الجزئين بالنسبة الى كل فرد فرد من
 أفراد الموضوع ، وذلك لانا اذا قلنا بعض (ج ب) لادائما ، كان معناه
 ان بعض (ج) يثبت له (ب) في وقت ، ولا يثبت له (ب) في وقت
 آخر ، ونقيضه رفعه ، وهو انه ليس كذلك ، وهو مساو لمفهوم التردد
 بين نقيضي محمولي الجزئين ، بان نقول كل واحد واحد من أفراد (ج)
 اما (ب) دائما أو ليس (ب) دائما ، فليس حينئذ بعض أفراد (ج)
 يكون (ب) في وقت ، ولا يكون (ب) في وقت آخر ، فكل واحد
 واحد لا يخلو عن نقيضهما ، وعلى هذا يقال في نقيض مثال الجزئية المركبة
 في المتن ، وهي قولنا بعض النبات عنب بالفعل لادائما ، كل واحد واحد
 من النبات ، اما عنب دائما ، أو ليس بعنب دائما ، وحينئذ يصدق النقيض ،
 ثم هذا النقيض مشتمل على ثلاثة مفهومات لان كل واحد واحد من
 أفراد الموضوع لا يخلو اما ان يثبت له المحمول دائما ، أو لا يثبت له دائما ،
 واذا لم يثبت له دائما ، فلا يخلو اما ان يكون مسلوبا عن كل واحد واحد
 دائما ، أو يكون مسلوبا عن البعض دائما ، وثابتا للبعض دائما ، فالجزء
 الثاني مشتمل على مفهومين ، ويؤخذ من هذا ان لاخذ نقيض الجزئية
 المركبة طريقا آخر ، وهو ان تركيب منفصلة مانعة الخلو من هذه المفهومات
 الثلاثة ، فتكون مساوية لنقيض الجزئية المركبة ، بان نقول في المثال

السابق : اما كل نبات عنب دائماً ، أو لاشيء من النبات عنب دائماً ، أو بعض النبات عنب دائماً ، وبعض النبات ليس بعنّب دائماً ، وحينئذ يصدق النقيض

العكس المستوي

انما احتيج الى معرفة العكس الآتي بيانه لان بعض القياسات لا يظهر وجه انتاجه الا به . ولأنه ربما أنتج القياس نتيجة وكان المطلوب عكسها كما لو أنتج لنا سالبة كلية ، وكان المطلوب عكسها فكأنه أنتج العكس ، وكذا في سائر الاقسام

العكسُ في عُرْفِ أُولِي المَعْقُولِ تَبْدِيلُكُ المَوْضُوعِ بِالمَحْمُولِ
مَعَ بَقَاءِ الصِّدْقِ وَلَوْ فَرَضًا وَمَعَ بَقَاءِ مَأْمَنِ نَوْعِي الكَيْفِ وَقَعَ

العكس في عرف المناطقه تبديل الموضوع بالمحمول مع بقاء الصدق وبقاء ما وقع فيها من الايجاب أو السلب ، هذا في عكس الحملات ، وفي عكس الشرطيات يجعل المقدم بدل التالي ، والتالي بدل المقدم . ولو كان التعبير بطرفي القضية بدلا عن المحمول والموضوع لكان أعم وأحسن . والمراد ببقاء الصدق ان الاصل يكون بحيث لو فرض صدقه لزم صدق العكس ، لا ان العكس والاصل يكونان صادقين في الواقع ، وانما اشترطوا بقاء الصدق لان العكس لازم خاص من لوازم الاصل ، ويستحيل أن يكون الملزوم صادقاً واللازم كاذباً ، ولم يعتبروا بقاء الكذب لانه لا يلزم من كذب الملزوم كذب اللازم ، فان قولنا « كل حيوان انسان » كاذب مع عكسه ، وهو قولنا بعض الانسان حيوان ، والمراد

يبقاء ما وقع في الاصل من نوعي الكيف ان الاصل لو كان موجبا كان العكس أيضا موجبا وان كان سالبا فسالبا، وهذا الشرط ليس بمجرد الاصطلاح بل لانهم تتبعوا القضايا فلم يجدوها في الاكثر بعد التبديل صادقة الا موافقة لها في الكيف

﴿ تنبيه ﴾ كما يطلق العكس على التبديل المذكور يطلق ايضا على القضية الحاصلة من التبديل ، وانما يسمى هذا العكس مستويا لحصول المساواة فيه بين القضية وعكسها في الصدق وفي الكيفية ، ويقال له عكس الاستقامة أيضا لذلك ، ولما كان المقصود من العكس كما علمت تحصيل أخص قضية تلزم الاصل بطريق التبديل المذكور وجب ان يذكر ما يلزم العكس من القضايا من أي نوع تكون مع بيان ذلك اللزوم، ووجب أيضا ذكر ما لا يلزمها العكس منها ، مع بيان عدم اللزوم فيها. ولهذا شرع في ذلك مبتدئا منه بذكر عكس الموجبات ، وان جرت عادة الغالب بتقديم عكس السوالب لشرف الموجبات ، وكون الانعكاس فيها اظهر فقال

فالموجباتُ العكسُ فيها مُمتنع	كَلِمَةٌ خَشِيَّةٌ كَوْنِ مَا وُضِعَ
أَخَصَّ مِنْ مَحْمُولِهَا وَحَمَلُ مَا	خَصَّ عَلَى أَفْرَادٍ مَا قَدْ عُمِّمًا *
مُمتنعٌ بل عكسها جزئية	مُطَرِّدٌ لِلْخَلْفِ فِي الكَمِيَّةِ
ففي مثال كلِّ لَيْثٍ مُفْتَرَسٍ	كَلِمَةٌ مُوجِبَةٌ وَتَعَكُّسُ
جزئيةٌ تقولُ بَعْضُ المُفْتَرَسِ	لَيْثٌ وَنَحْوُهُ عَلَى المِثَالِ قَسِ
وعكسُ بَعْضِ الحَيِّ لَيْثٌ عُلَمَا	إِنْ قُلْتَ بَعْضُ اللَّيْثِ حَيٌّ فَافْهَمَا

القضايا الموجبات حملية كانت أو شرطية كلية ثانت أو جزئية يمتنع

عكسها الى كلية ، لان من الجائز أن يكون المحمول أو التالي أعم من الموضوع أو المقدم في بعض المواد كقولنا : كل انسان حيوان ، وكلما كانت النار موجودة كانت الحرارة موجودة : ولو انعكستا كليتين كان عكس الجملة كل حيوان انسان . وعكس الشرطية كلما كانت الحرارة موجودة كانت النار موجودة ، وكلاهما باطل ، لاستحالة صدق الاخص على كل أفراد الاعم في الجملة ، اذ لو صدق الاخص على كل ما يصدق عليه الاعم لم يبق بينهما عموم وخصوص . وقد فرضناهما عاما وخاصا هذا خلف . ولاستحالة استلزام الاعم للاخص في الشرطية ، لانه لو استلزم الاخص لزم أن يوجد الاخص كلما وجد الاعم ، ضرورة وجود اللازم عند وجود الملزوم ، وذلك بين البطلان . واذا ثبت عدم انعكاس الموجبة في مادة واحدة ثبت عدم انعكاسها الى الكلية مطلقا . لان معنى عدم انعكاس القضية انه ليس يلزمها العكس لزوماً كلياً . فيتضح ذلك بالتخلف في مادة واحدة ، فانه لو لزمها كلياً لم يتخلف في شيء من المواد ، بخلاف انعكاس القضية فان معناه انه يلزمها العكس لزوماً كلياً ، فلا يتبين ذلك بصدق العكس معها في مادة واحدة بل يحتاج الى برهان ينطبق على جميع المواد ، فالموجبات كلية كانت او جزئية انما تنعكس انعكاساً مطرداً ، أي لازماً صادقاً في جميع المواد الى الجزئية فقط ، ضرورة انه اذا صدق المحمول على أفراد ما يصدق عليه الموضوع صدقاً كلياً كما في قولنا : كل انسان حيوان ، او جزءياً كما في قولنا : بعض الانسان حيوان ، يصدق الموضوع والمحمول في هذا الفرد ، فيكون هذا الفرد فرد المحمول كما انه فرد الموضوع ، فيكون المحمول صادقاً على بعض الافراد في الجملة ، سواء

صدق على جميع الافراد أم لا، فلو جعل ذلك المحمول الصادق على فرد الموضوع في الجملة موضوعاً وجعل المحمول موضوعاً، وقيل في «كل لئث مفترس»: بعض المفترس لئث، وكان صادقاً. فظهر صدق الموجبة الجزئية في عكس الموجبة مطلقاً أي كلية أو جزئية

أما ذوات السلبِ فالكلية	بعكسها كنعفسها حريه
لان سلب الشيء ثم لزم	عن نفسه في غير ما تقدماً
والسالب الجزئي لا يعكس إذ	عموم ذي الوضع به أو ما أخذ
مقدماً يجوز في بعض المواد	وليس منع العكس فيها إذا أطراد
أيضاً لان قولنا بعض الفرس	ليس جماداً صادقاً إذا انعكس

السالبة الكلية تنعكس كنعفسها سالبة كلية. والا لزم سلب الشيء عن نفسه. وهو محال، وتقريره أن يقال: كلما صدق قولنا لاشيء من الانسان بحجر، صدق قولنا لاشيء من الحجر بانسان، والا لصدق نقيضه، وهو بعض الحجر اتسان، فنضمه مع الاصل هكذا: بعض الحجر اتسان، ولا شيء من الانسان بحجر، ينتج بعض الحجر ليس بحجر، وهذا سلب الشيء عن نفسه وهو محال، ومنشأ المحال نقيض العكس، لان الاصل مفروض الصدق فلا يكون منشأ للمحال والا لكان باطلاً هذا خلف، وشكل القياس منتج بلا شبهة لانه الاول، وهو بديهي الاتجاج، فلا يكون منشأ للمحال، فليس الا نقيض العكس منشأ للمحال فهو باطل، لان المستلزم للمحال محال بالضرورة. واذا بطل نقيض العكس فالعكس حق. والا لزم ارتفاع النقيضين. فثبت المطلوب وهو صدق

العكس بلا شبهة . واما السالبة الجزئية فمكسها غير مطرد . فلا يكون
معتبراً لما علمت ان قواعد العلوم لا بد أن تكون كلية . وقد قدمنا ان
صدق العكس يحتاج الى برهان ينطبق على جميع المواد . وان عدم الانعكاس
يتضح بالتخلف في مادة واحدة . اذا تقرر هذا فنقول السالبة الجزئية
لا عكس لها لا تتقاضه بمادة يكون الموضوع أو المقدم فيها أعم من المحمول
أو التالي . اما في العملية فلانه يصدق سلب الاخص عن بعض الاعم . ولا
يصدق سلب الاعم عن بعض الاخص . فانه يصدق قولنا : بعض الحيوان
ليس بانسان . ولا يصدق عكسه وهو بعض الانسان ليس بحيوان . والا
لوجد الكل بدون الجزء وهو محال . واما في الشرطية فلانه كما يتمتع
سلب الاعم عن بعض أفراد الاخص . كذلك يتمتع سلب الاعم عن بعض
تقادير الاخص . فان التقادير في الشرطية بمنزلة الافراد في العملية . مثلاً
يصدق : قد لا يكون اذا كان الشيء حيواناً كان انساناً . ولا يصدق : قد لا
يكون اذا كان الشيء انساناً كان حيواناً . وليس امتناع عكسها
مطرداً . لانه يصدق العكس في بعض المواد . مثلاً يصدق : بعض الانسان
ليس بحجر . ويصدق عكسه وهو بعض الحجر ليس بانسان

هَذَا بِحَسَبِ الْكَيْفِ وَالْكَمِّيَّةِ اَمَّا بِحَسَبِ جِهَةِ الْقَضِيَّةِ
مَامَر ذَكَرَهُ هُوَ بَيَانُ اِنْعَاسِ الْقَضَايَا بِحَسَبِ الْكَمِّيَّةِ وَالْكَيْفِ اَمَّا
بَيَانُهَا بِحَسَبِ الْجِهَةِ فَسَيَذْكَرُ

فَالْمُوجِبَاتُ تُعَكِّسُ الدَّائِمَتَيْنِ حِينَئِذٍ مُطْلَقَةً كَالْعَامَّتَيْنِ
قد عرفت ان الموجبات لا تنعكس كلية سواء كانت كلية أو جزئية .
بل تنعكس جزئية . واما بحسب الجهة فالضرورة والدائمة والمشروطة

العامّة والعرفيّة العامّة تنعكس الى حينية مطلقة، وقد عرفت انها التي حكم فيها بفعالية النسبة في بعض أحيان وصف الموضوع، اما انعكاس الضرورية والدائمة اليها، فلانه مثلا كلما صدق قولنا: بالضرورة أو دائما كل انسان حيوان، صدق قولنا بعض الحيوان انسان بالفعل حينما هو حيوان، أي في بعض أوقات كونه حيوانا، ولو لم يصدق هذا العكس وهو الحينية المطلقة لوجب ان يصدق نقيضه، وهو العرفية العامّة كما مر، أعني قولنا: دائما لاشيء من الحيوان بانسان مادام الحيوان حيوانا، واذا ضمنا هذا النقيض مع الاصل بان جعلنا الاصل لا يجابه صغرى وهذا النقيض لسكليته كبرى، وقلنا من الشكل الاول: بالضرورة أو دائما كل انسان حيوان، ودائما لاشيء من الحيوان بانسان مادام حيوانا، ينتج لاشيء من الانسان بانسان بالضرورة أو دائما، فيلزم سلب الشيء عن نفسه وهو محال، ومنشأ هذا المحال اما الصغرى أو الكبرى أو الشكل، والاوّل باطل لانه مفروض الصدق، والثالث باطل لان الشكل هو الاول وهو بديهي الانتاج، فتمين الثاني فنشأ المحال هو نقيض العكس فهو باطل، فالعكس حق والا لزم ارتفاع النقيضين وهو محال، واما انعكاس المشروطة والعرفية العامتين الى الحينية المطلقة، فلانه مثلا كلما صدق قولنا: بالضرورة أو بالدوام كل كاتب متحرك الاصابع مادام كاتباً، صدق قولنا بعض متحرك الاصابع كاتب بالفعل حين هو متحرك الاصابع، والا فيصدق نقيضه، وهو دائما لاشيء من متحرك الاصابع بكاتب مادام متحرك الاصابع، واذا ضمنا هذا النقيض مع الاصل على قياس ما مر في عكس الدائميتين ينتج قولنا:

بالضرورة أو بالدوام لاشيء من الكتاب بكتاب مادام كاتباً. هذا خلف
وَعَكْسُ ذَاتِي الْخُصُوصِ فَافْهَمَهُ حِينِيَّةٌ مُطْلَقَةٌ لِأَدَائِمِهِ

المشروطة والعرفية الخاصتان ينعكسان الى حينية مطلقة مقيدة
باللادوام الذاتي ، اما وجه انعكاسهما الى الحينية المطلقة فهو انها لازمة
للعامتين لكونهما منعكستين اليها، ولا شك ان العامتين لازمتان للخاصتين،
ولازم لازم الشيء لازم للشيء، فكما صدقت الخاصتان صدقت العامتان
ضرورة وجود الجزء عند وجود الكل، فاذا فرضنا صدق قولنا: بالضرورة
أو دائماً كل كاتب متحرك الاصابع مادام كاتباً لادائماً، وجب ان يصدق:
بعض متحرك الاصابع كاتب حين هو متحرك الاصابع لادائماً، وأما
وجه صدق مفهوم اللادوام وهو: بعض متحرك الاصابع ليس بكتاب
بالفعل ، فلانه لو لم يصدق هذا المفهوم لصدق نقيضه، وهذا المفهوم مطلقة
عامة سالبة جزئية ، فنقيضها دائمة موجبة كلية ، أي قولنا : كل متحرك
الاصابع كاتب دائماً، ونضمها أي الدائمة التي هي نقيض مفهوم لادائماً،
الى الجزء الاول من المشروطة الخاصة أو العرفية الخاصة ، ونجعل هذه
صغرى القياس والاصل كبراه، فنقول: كل متحرك الاصابع كاتب دائماً
أو بالضرورة، ودائماً كل كاتب متحرك الاصابع مادام كاتباً، ينتج كل
متحرك الاصابع متحرك الاصابع دائماً، ثم تضمها أي الدائمة المذكورة
الى الجزء الثاني منهما، وتقول: كل متحرك الاصابع كاتب دائماً، ولا شيء
من الكتاب بمتحرك الاصابع بالفعل ، ينتج لاشيء من متحرك الاصابع
بمتحرك الاصابع بالفعل، وهذا مناف للنتيجة الخارجية من الشكل الاول
بضم ذلك النقيض الى الجزء الاول من الاصل المفروض الصدق، أي كل

متحرك الاصابع متحرك الاصابع دائماً ، فلزم اجتماع المتنافيين . ومنشؤه
ليس الا نقيض اللادوام كما لا يخفى ، وهو باطل ، فاللاادوام حق
وهو المطلوب

وَرَبَّتَا الْوُجُودِ وَالْوَقْتَيْنَانَ مُطْلَقَةً ذَاتَ عُمُومٍ يُعْكَسَانِ
وَذَاتُ الْإِطْلَاقِ مَعَ الْعُمُومِ كَنَفْسَيْهَا الْعَكْسُ لَهَا لُزُومِي

هذه القضايا الخمس وهي الوجوديتان اللادائمة واللاضرورية والوقتيتان
أي الوقتية والمنتشرة المركبتين المطلقة العامة تنعكس الى مطلقة عامة
بالخلف ، فيقال في ذلك لو صدق كل (ج ب) باحدى الجهات الخمس
— أي الضرورية في وقت معين أو الضرورية في وقت غير معين أو اللاضرورية
أو اللادوام أو الفعل — اصدق بعض (ب ج) بالفعل ، والأفصدق نقيضه
وهو دائماً لاشيء من (ب ج) وهو مع الاصل ينتج لاشيء من (ج ج)
دائماً ، هذا خلف ، فاذا قلنا: كل انسان حيوان باحدى الجهات الخمس ، فعكسه
بعض الحيوان انسان بالفعل ، وهو صادق كلما تحقق الاصل ، لانه لو لم
يكن صادقاً لصدق نقيضه ، وهو لاشيء من الحيوان بانسان دائماً ،
ينتج لاشيء من الانسان بانسان دائماً ، وهو محال منشؤه نقيض العكس ،
فنقيض العكس المستلزم للمحال محال ، فالعكس حق وهو المطلوب . ومن
بيان انعكاس الوقتيتين الى المطلقة العامة يعلم ان المركبة لا يلزم ان تنعكس
مركبة بل قد تنعكس بسيطة

وَلَيْسَتْ الْمَمْكِنَتَانِ يُعْكَسَانِ وَأَعْنُ بِمَا فِي الْمَوْجِبَاتِ مِنْ بَيَانِ
جرى في عدم انعكاس الممكنتين على رأي ابن سينا من ان صدق

وصف الموضع العنواني على ذاته في القضايا المعتمدة في العلوم بالفعل ، وهو المتبادر الى الازهان لغة وعرفا والمتبع ، بمعنى : كل انسان كاتب بالامكان : على رأيه ان كل ما صدق عليه الانسان بالفعل صدق عليه الكاتب بالامكان ، ويكون عكسه : بعض ما صدق عليه الكاتب بالفعل انسان بالامكان ، ولا يلزم حينئذ من صدق الاصل صدق العكس ، مثاله اذا فرضنا ان زيدا لم يركب طول عمره في جميع أوقاته الا الفرس ، فيصدق قولنا : كل حمار بالفعل مراكوب زيد بالامكان ، ولم يصدق عكسه ، وهو بعض مراكوب زيد بالفعل حمار بالامكان ، لان المراكوب بالفعل انما هو الفرس ، فكيف يكون ذلك الفرس حمارا بالامكان ، ضرورة ان الفرس والحمار متباينان ، والتخالف في مادة واحدة موجب عدم الانعكاس ، اما على رأي الفارابي من ان صدق وصف الموضوع على ذاته بالامكان ، فتنعكس الممكنة الى ممكنة عامة لزوما ، فيقال كل ما صدق عليه الانسان بالامكان صدق عليه الكاتب بالامكان ، ويصدق انعكس وهو بعض ما صدق عليه الكاتب بالامكان ، صدق عليه الانسان بالامكان ، بخلافه على ما مر .

أما ذوات السلبِ فالذاتان دائمة مطلقاً ينعكسان

لما فرغ من ذكر انعكاس الموجبات الموجهات شرع في ذكر عكس السوالب السلبية ، والذي ينعكس منها ست قضايا ، فالضرورة والدائمة المطلقتان ينعكسان الى دائمة مطابقة بالخالف ، لانه اذا صدق قولنا بالضرورة أو دائما لاشيء من الانسان بحجر ، وجب أن يصدق عكسه ، وهو قولنا :

دائماً لاشيء من الحجر بانسان ، ولو لم يصدق هذا العكس لصدق نقيضه ،
وانعكس دائماً سالبة كلية ، فيكون نقيضها مطابقة عامة موجبة جزئية ، وهي
قولنا: بعض الحجر انسان بالفعل ، واذا ضممنا هكذا: النقيض مع الاصل
بان نجعله لا يجابه صغرى والاصل لـكليته كبرى ، فيكون هكذا : بعض الحجر
انسان بالفعل ، ولا شيء من الانسان بحجر بالضرورة ، أو دائماً ، ينتج من
الشكل الاول بعض الحجر ليس بحجر بالضرورة - في الضرورية - أو
دائماً - في الدائمة - وهو محال اذ هو سلب الشيء عن نفسه ، ومنشأ هذا
المحال نقيض العكس وهو الصغرى لان الكبرى مفروضة الصدق ،
والشكل هو الاول فنقيض العكس المستلزم للمحال باطل فالعكس حق
وهو المطلوب ،

وَالْعَامَّتَانِ الْعَكْسُ فِيهِمَا إِلَى عَرَفِيَّةِ ذَاتِ عُمُومٍ تُقْلَبُ

المشروطة العامة والعرفية العامة ينعكسان الى عرفية عامة بالخلف ،
لانه اذا صدق مثلاً قولنا : بالضرورة أو بالدوام لاشيء من الكتاب
بساكن الاصابع مادام كاتباً ، وجب أن يصدق عكسه وهو قولنا : بالدوام
لا شيء من ساكن الاصابع بكاتب مادام ساكن الاصابع ، ولو لم يصدق
هذا العكس لصدق نقيضه ، وهو بعض ساكن الاصابع كاتب حين
هو ساكن الاصابع بالفعل ، واذا ضممنا هذا النقيض مع الاصل بان
نعمل النقيض لا يجابه صغرى والاصل لـكليته كبرى هكذا : بعض ساكن
الاصابع كاتب حين هو ساكن الاصابع بالفعل ، ولا شيء من الكتاب
بساكن الاصابع مادام كاتباً ، ينتج من الشكل الاول بعض ساكن الاصابع
ليس بساكن الاصابع حين هو ساكن الاصابع ، وهو محال لانه سلب

الشيء عن نفسه ، وليس منشؤه الاصل لانه مفروض الصدق ، ولا الشكل لانه بديهي الانتاج . فليس الا هذا النقيض . فيكون باطلا فالعكس حق وهو المطلوب

لِإِنَّ فِي جَمِيعِهَا الْأَصْلَ مَعًا نَقِيضُهُ عَكْسٌ يَنْتِجُ الْمُتَمَتِّعًا

البيان في لزوم انعكاس القضايا السابقة الموجبات والسوالب بالخلف وهو اثبات المطلوب بإبطال نقيضه كما سيجيء بيانه ، وقد تقرر في جميع ما مر ان نقيض العكس مع الاصل المفروض الصدق ينتج الحال الممتنع ، وسبق مكرراً ان هذا الحال اما أن يكون ناشئاً عن الاصل أو عن نقيض العكس ، أو عن هيئة التأليف ، لكن الاصل في الكل مفروض الصدق وهيئة التأليف في الكل هي الشكل الاول البديهية صحته وانتاجه . فتعين أن يكون نقيض العكس منشأً للحال . والمستلزم للمجال محال . فبطل

نقيض العكس فثبت العكس فهو حق . لان ارتفاع النقيضين محال

وَاعْكِسْ إِلَى عُرْفِيَّةٍ لَا دَائِمَةَ فِي الْبَعْضِ ذَاتِي الْخُصُوعِ فَأَفِيئَةَ

المشروطة الخاصة والعرفية الخاصة السالبتان . تعكسان الى عرفية عامة سالبة كلية مقيدة بالادوام في البعض ، وهذه العرفية اللادائمة في البعض قضية مركبة من عرفية عامة كلية ومطلقة عامة جزئية . فالعرفية العامة هي الجزء الاول والمطلقة العامة الجزئية هي مفهوم الادوام في البعض وانما انعكس الخاصتان اليها لانه اذا صدق مثلاً بالضرورة أو دائماً لاشيء من الكاتب ساكن الاصابع مادام كاتباً لادائماً . أي كل كاتب ساكن الاصابع بالفعل ، وجب صدق قولنا: لاشيء من الساكن بكاتب مادام ساكناً لادائماً في البعض ، أي بعض الساكن كاتب بالفعل . أما صدق الجزء الاول

من العكس أعني العرفية العامة ، وهو قولنا : لاشيء من ساكن الاصابع
بكاتب مادام ساكننا . فقد سبق بيانه من انه اذا تحقق الخاصتان تحقق
العامتان ضرورة وجود الجزء عند وجود الكل ، وقد ثبت ان العامتين
ينعكسان الى العرفية العامة ، وأما صدق الجزء الثاني من العكس وهو
مفهوم اللادوام في البعض . فلانه لو لم يصدق : بعض الساكن كاتب بالفعل :
لصدق نقيضه وهو : لاشيء من الساكن بكاتب دائماً ، وينعكس الى قولنا :
لاشيء من الكاتب بساكن الاصابع دائماً ، وقد كان كل كاتب ساكن
الاصابع بحكم لادوام الاصل . فبطل عكس النقيض فبطل النقيض ، فصح
العكس وهو المطلوب ، وانما لم ينعكسا الى العرفية العامة المقيدة بالادوام
في الكل لان اللادوام في السالبتين الكليتين اشارة الى مطلقة عامة . ووجبة
كلية . والموجبة الكلية انما يصدق عكسها جزئية ، فلو كان اللادوام في
الكل الكذب في مثالنا هذا : كل ساكن الاصابع كاتب بالفعل ، لصدق
نقيضه وهو قولنا : بعض الساكن ليس بكاتب دائماً ، كالارض

وَمَا لِنَبْرِهِنَّ مِنْ قِضِيَّةٍ عَكْسٌ مِنَ السَّوَالِبِ الْكَلِيَّةِ *
بالنقض في الكل فربما يكون في ذي القضايا الاصل صادقاً بدون
أَنْ يَصْدُقَ الْعَكْسُ وَمِنْهُ عُلْمًا بانه للأصل ليس لازماً *

قد علمت ما ينعكس من السوالب الكلية ، وهي الست المذكورة
الدائمات والعامتات والخاصتان والسبع البواقي لا تنعكس ، وهي الوقتيتان
والوجوديتان والممكنتان والمطلقة العامة ، ودليل عدم انعكاس هذه القضايا
هو النقض الوارد على انعكاس كل منها . أي تخلف صدقه في مادة يصدق

فيها الاصل بدون أن يصدق العكس ، فيعلم بذلك ان العكس غير لازم للاصل والا لما تخلف، وبيان التخلف في تلك القضايا ان الوقتية لا تنعكس وهي أخص تلك القضايا المذكورة، لان الضرورة المقيدة بالوقت أخص من بقية الضرورات ، والضرورة أخص من سائر الجهات ، فلا تنعكس القضايا المذكورات لانه اذا لم ينعكس الاخص لم ينعكس الاعم ، وبيان عدم انعكاسها انا اذا قلنا : بالضرورة لاشيء من القمر بمنخسف وقت الترييع لادائماً ، أي كل قمر منخسف بالاطلاق العام كذب عكسه ، وهو قولنا : بعض المنخسف ليس بقمر بالامكان العام، الذي هو أعم الجهات، لصدق نقيضه وهو : كل قمر منخسف بالضرورة ، لان الانخساف عبارة عن اظلام القمر لاغير، واذا تحقق التخلف وعدم الانعكاس في الاخص تحقق التخلف في الاعم ، اذ العكس لازم للقضية ، فلو انعكس الاعم كان العكس لازماً الاعم، والاعم لازم للاخص ولازم اللازم لازم ، فيكون العكس لازماً للاخص أيضاً ، وقد بين عدم انعكاسه

وإن تكن جزئية فالخاصتان لذات عرف وخصوص يعكسان

قد عرفت حكم السوالب الكلية في الانعكاس وعدمه، واما السوالب الجزئية فلا ينعكس منها الا المشروط الخاصة والعرفية الخاصة فانهما يعكسان الى عرفية خاصة، لانه اذا صدق قولنا مثلاً: بالدوام أو بالضرورة ليس بعض الكتاب ساكن الاصابع مادام كاتباً لادائماً، صدق عكسه ، وهو : دائماً ليس بعض الساكن كاتباً مادام ساكناً لادائماً، وبرهان صدقه الافتراض ، وهو طريق ثالث في اثبات العكوس ، ومحصله فرض ذات الموضوع شيئاً معيناً وحمل وصفي الموضوع والمحمول عليه، ليحصل مفهوم

العكس وقد بينه العلامة أبو سعيد في حاشيته على شرح التهذيب بالمثال بما لا مزيد عليه ، فلننقل كلامه برمته ، وان كان فيه بعض الطول ، حرصاً على اتمام الفائدة قال عليه الرحمة : حاصله بعد ان تفرض ارادة الكاتب من الجيم وساكن الاصابع من الباء، بعد ان تنفق مع خصمك على صدق قولك : ليس بعض الكاتب بساكن الاصابع بالضرورة أو دائماً مادام ساكن الاصابع لادائماً، ومعلوم ان «لادائماً» فيه منجحل الى: بعض الكاتب ساكن الاصابع بالاطلاق العام، ثم تدعي صدق انعكاسه الى قولك: بعض ساكن الاصابع ليس بكاتب دائماً مادام ساكن الاصابع لادائماً، ومعلوم ان لا دائماً فيه منجحل الى: بعض ساكن الاصابع كاتب بالاطلاق العام، ثم اذا قال خصمك لا سبيل يوصل الى ذلك العكس ، فأترك له العكس وتحيل عليه حتى تجرده له كرها ، وذلك بان تعمد به الى الاصل المسلم الصدق ، وتفرض له الموضوع شيئاً معيناً ، وهو زيد مثلاً ، ولا عليك في ان يكون ذلك . ووضوع العجز أو الصدر ، اما الاول فلانه موجبة وهي تقتضي وجود الموضوع ، واما الثاني فلانه وان كانت سالبة الا ان القضية المركبة تقتضي بالتركيب ان يكون المحكوم عليه في العجز هو المحكوم عليه في الصدر ، وذلك مقتض لوجود الموضوع أيضاً، ثم تحمل على ذلك الشيء المعين أي زيد وصف الموضوع أي كاتب ايجاباً ، وتقول زيد كاتب ، وهذا ظاهر لسوغان أخذه من كل من الصدر أو العجز ، وهذه مقدمة افتراض تحفظ ، ثم تعود وتحمل على ذلك الشيء المعين أي زيد وصف المحمول أي ساكن الاصابع ايجاباً ، وهذا لا تأخذه من صدر

الاصل لانه سالب بل تأخذه من عجزه ، أي « لاداماً » المنجمل الى : بعض الكاتب ساكن الاصابع بالاطلاق العام ، وتقول : زيد ساكن الاصابع . وهذه مقدمة افتراض أخرى تحفظ ، ثم تدعي صدق مقدمة أجنبية في الظاهر قائلة : ليس زيد بكاتب مادام ساكن الاصابع ، فاذا أنكرها الخصم فقل له لو لم تصدق لصدق نقيضها وهو زيد كاتب حين هو ساكن الاصابع ، ولو صدق لصدق عكسه في المعنى ، وهو زيد ساكن الاصابع حين هو كاتب ، ايكن هذا العكس كاذب لمنافاته الاصل المقتضي ان زيدا ليس بساكن الاصابع مادام كاتباً ، واذا هو كذب العكس اللازم للاصل كذب النقيض الملزوم ، لان نفي اللازم يقتضي نفي الملزوم ، واذا كذب النقيض صدقت تلك المقدمة الاجنبية ظاهراً ، لانها في التحقيق بقضاء صدر الاصل ، فانه لما قضى بان البعض الكاتب كزيد مثلاً لا يكون ساكن الاصابع مادام كاتباً ، قضى بانه ليس بكاتب مادام ساكن الاصابع ، لتنافي الكتابة وسكون الاصابع اذاً ، ثم اذا حفظت هذه القضية أيضاً كان عدد المحفوظ عندك ثلاث قضايا ، وحينئذ فان شئت فخذ بحاصل معنى ذلك ، واستخرج صدر العكس بان تقول ان زيداً بعض ما صدق عليه انه ساكن الاصابع ، وانه كاتب ، لمقدمتي الافتراض ، وتنافي سكون الاصابع والكتابة فيه ، أي متى كان كاتباً لم يكن ساكن الاصابع لصدق الاصل ، ومتى كان ساكن الاصابع لم يكن كاتباً لمقدمتي الاجنبية ، فيتعين ان يصدق قولنا : ليس بعض ساكن الاصابع بكاتب مادام ساكن الاصابع ، فقد خرج صدر العكس . قال وهذه طريقة الشارح وغيره كما ترى ، ثم قال وان شئت فاجره على قانون النظر بان تركيب المقدمة الثانية من

مقدمتي الافتراض مع المقدمة الاجنبية على هيئة قياس من الشكل الثالث هكذا : زيد ساكن الاصابع ، زيد ليس بكاتب مادام ساكن الاصابع ، وهو ينتج بعض ساكن الاصابع ليس بكاتب مادام ساكن الاصابع ، وذلك صدر العكس ، وعلى هذا لا يحتاج لمقدمة الافتراض الاولى في استخراج صدر العكس ، بل في العجز كما سيأتي ، ثم بعد ذلك نخذ بحاصل المعنى واستخرج عجز العكس ، بأن تقول : ان زيدا لكونه يتصف بالامرئ أي الكتابة وسكون الاصابع تصدق فيه : بعض ساكن الاصابع كاتب ، فقد خرج عجز العكس . وان شئت فأجره على قانون النظر بأن تركيب مقدمتي الافتراض على هيئة قياس من الشكل الثالث هكذا : زيد ساكن الاصابع ، زيد كاتب ، ينتج بعض ساكن الاصابع كاتب بالفعل ، وذلك عجز العكس . فقد خرج العكس بجزءه كرهاً على الخصم ، انتهى من الحاشية .

وَسَائِرُ السُّوَالِبِ الْجُزْئِيَّةِ لَا عَكْسَ فِيهَا عِنْدَ ذِي الرَّوْيَةِ

السوالب الجزئية لا ينعكس منها الا الخاصتان ، والدليل على عدم انعكاسها في غير الخاصتين ما اشتهر بينهم من أن الضرورية أخص الدائميتين والعامتين والوقئية أخص البواقى ، والسالبة الجزئية لا تنعكس منها ، أما الضرورية فلصدق قولنا : بعض الحيوان ليس بانسان بالضرورة ، مع كذب عكسه ، وهو قولنا : ليس بعض الانسان ليس بحيوان بالامكان العام ، ضرورة ان كل انسان حيوان بالضرورة . وأما الوقئية فلصدق قولنا : ليس بعض القمر منخسف بالضرورة وقت التربيع لادائما ، مع كذب عكسه وهو قولنا ليس بعض المنخسف بقمر بالامكان العام . ضرورة ان كل قمر منخسف ، ومن الواضح ان عدم انعكاس الاخص يستلزم عدم

انعكاس الاعم مطلقاً

أما ذوات السلب في ذا الباب
جزئية تكون أو كلية
فذات الأتصال والأيجاب
تُعكسُ بالأوجبة الجزئية
* وأن تكن سالبةً كليةً
انعكست كنفسيها القضيّة *

هذا شروع في ذكر عكوس الشرطيات بالانعكس المستوي بعد ذكر عكوس الحمايات به، فالشرطية الموجبة المتصلة كلية كانت أوجزئية تنعكس موجبة جزئية بالخلف، لان نقيض العكس مع الاصل ينتج المحال . لانه اذا صدق: كلما كان-أو- قد يكون اذا كان (أ،ب) (فج،د) وجب أن يصدق عكسه، وهو قد يكون اذا (ج،د) (فأ،ب) والا فيصدق نقيضه، وهو ليس البتة اذا كان (ج،د) (فأ،ب) ويضم هذا النقيض مع الاصل هكذا: قد يكون اذا كان (أ،ب) (فج،د) وليس البتة اذا كان (ج،د) (فأ،ب) ينتج: قد لا يكون اذا كان (أ،ب) (فأ،ب) وهو محال ، ضرورة صدق قولنا: كلما كان (أ،ب) (فأ،ب) ولنزده بالمادة إيضاحاً، اذا صدق مثلاً: قد يكون اذا كانت الشمس طالعة فالعالم مضيء ، وجب أن يصدق عكسه ، وهو قولنا: قد يكون اذا كان العالم مضيئاً فالشمس طالعة ، والا صدق نقيض العكس وهو قولنا : ليس البتة اذا كان العالم مضيئاً فالشمس طالعة، ويضم هذا النقيض مع الاصل هكذا : قد يكون اذا كانت الشمس طالعة فالعالم مضيء ، وليس البتة اذا كان العالم مضيئاً فالشمس طالعة ، ينتج قد لا يكون اذا كانت الشمس طالعة فالشمس طالعة ، وهو محال ضرورة صدق قولنا : كلما كانت الشمس طالعة فالشمس طالعة ، وهو ان كان لغواً من

الكلام لكنه صادق في نفسه ، وعلى هذا النحو يقال في انعكاس الكلية الى الجزئية ، وانما لم تنعكس الموجبة الكلية كلية . لجواز أن يكون التالي أعم من المقدم ، واستلزام العام لخاص كلياً ممتنع ، كقولنا كلما كان الشيء انساناً كان حيواناً ، وعكسه كليا كاذب ، والشرطية المتصلة السالبة الكلية تنعكس سالبة كلية بالخلف كذلك لما مر ، لانه اذا صدق قولنا : ليس البتة اذا كان (اب) (فجد) وجب أن يصدق ليس البتة اذا كان (جد) (فاب) والا يصدق نقيضه وهو قد يكون اذا كان (ج ب) (فاب) وليس البتة اذا كان (اب) (فجد) ينتج قد لا يكون اذا كان (ج د) (فجد) هذا خلف .

وَالسَّالِبُ الْجُزْئِيُّ لَيْسَ يَنْعَكِسُ لَمَّا مَضَى فَاَطْلُبُهُ ثُمَّ وَاَقْتَبَسْ
الشرطية المتصلة السالبة الجزئية لا تنعكس لما مضى من الاستدلال على عدم انعكاس السالبة الجزئية الحلمية من النقض الوارد على انعكاسها ، أي التخلف في بعض المواد ، مثلا اذا صدق قولنا : قد لا يكون اذا كان هذا حيواناً فهو انسان ، كذب عكسه وهو قولنا : قد لا يكون اذا كان هذا انساناً كان حيواناً ضرورة انه كلما كان هذا انساناً كان حيواناً بالضرورة ﴿ تنبيه ﴾ حكم انعكاس الشرطيات المذكور في هذه الاربعة الايات داخل تحت عموم الحكم في صدر الباب ، اذ الحكم فيه ثمة مطلق عن التقييد بالحلمية أو الشرطية كما مر بيانه في الشرح ، وانما أعيد هنا لامرين (الاول) دفع التوهم من ذكر الناظم في تعريف العكس انه تبديل المحمول بالموضوع ولم يتعرض لذكر التالي والمقدم ان الحكم في الشرطيات مغاير له في الحملات وليس كذلك . (والثاني) ان اعادة ذكر الحكم هنا تمهيد

وتأسيس لما سيذكره من أن هذا الحكم مختص بالمتصلة الزومية من الشرطيات . وان المتصلة الاتفاقية الخاصة لا فائدة في عكسها وان العامة لا تنعكس ، وان المنفصلات يمتنع تصوير العكس فيها كما سترى ذلك .

هَذَا إِذَا مَا كَانَتِ الْمُتَّصِلَةُ ذَاتَ لُزُومٍ وَاسْتَعْنِ بِالْأَمْثَلِ
وَأَنْ تَكُنْ ذَاتَ اتِّفَاقٍ خُصِّصَتْ فَلَيْسَ مِنْ فَائِدَةٍ أَنْ عَكِسَتْ
لِأَنَّ مَعْنَاهَا وَفَاقٌ صَادِقٌ
وَذَاتُ الْإِتِّفَاقِ وَالْعُمُومِ لَا عَكْسَ لَهَا كَمَا رَوَاهُ الْعُقَلَاءُ

ما ذكر من انعكاس المتصلة موجبة وسالبة هو اذا كانت لزومية كما تشهد به الامثلة . أما اذا كانت المتصلة اتفاقية فلا تخلو أن تكون اتفاقية خاصة أو اتفاقية عامة ، فان كانت خاصة لم يفد عكسها شيئاً ، لان معنى الخاصة موافقة صادق لصادق من غير تفاوت ، فكما ان هذا الصادق يوافق ذلك الصادق كذلك يوافق ذلك هذا فيكون العكس عين الاصل في المعنى ، فلا فائدة حينئذ في نحصيل العكس ، وان كانت اتفاقية عامة لم تنعكس لجواز موافقة الصادق للتقدير بدون العكس ، حيث لا يكون التقدير صادقاً

وَالْعَكْسُ فِي ذَوَاتِ الْإِتِّفَاقِ تَصْوِيرُهُ مُمْتَنَعٌ فَالتَّالِي *
* لَيْسَ بِمُمْتَازٍ عَنِ الْمَقْدَمِ بِحَسَبِ الطَّبَعِ فَحَقِّقْ وَافْهَمْ *

اما الشرطيات المنفصلة فيمتنع تصوير العكس لها لعدم امتياز المقدم فيها عن التالي بالطبع ، والامتياز بينهما انما هو بمجرد الوضع أي الذكر كما تقدم بيانه في بحث تركيب الشرطيات فالاشتغال به عبث

عكس النقيض

اعلم ان عكس النقيض مغاير للعكس المستوي السابق بيانه، لتخالف
تركيبيهما وبعض أحكامهما وان له أيضاً معنيين كالعكس المستوي ، فقد
يطلق على المعنى المصدرى وهو الذي سيدكر في التعريف، وقد يطاق على
القضية الحاصلة بعد العكس ، والاوّل معنى حقيقي والثاني مجاز

عكس النقيض وهو غير العابر تبديل كل بنقيض الآخر
مع بقاء الصدق والكيف كما في كل عاشق شج اذ لزم
عكس نقيضه بكل لا شجي لا عاشق وقس عليه ما يجي

عكس النقيض على رأي المتقدمين هو تبديل كل من الطرفين بنقيض
الآخر مع بقاء الصدق والكيف بحالهما ، والمراد من هذا التبديل أن
تجعل نقيض الجزء الاول من الاصل جزءاً ثانياً من العكس ، ونقيض
الجزء الثاني من الاصل جزءاً اول من العكس ، ومثاله ما في المتن من قولنا
كل عاشق شج ، فيكون عكس نقيضه كل لا شج لعاشق ، وعليه القياس ،
والمراد ببقاء الصدق انه ان كان الاصل صادقاً كان العكس صادقاً ، لانهما
يجب صدقهما في الواقع ، حتى يشمل التعريف العكوس الكواذب ، وانما
لم يعتبروا بقاء الكذب لانه قد يكذب الاصل كقولنا لاشي من الحيوان
بانسان ، ويصدق عكس نقيضه كقولنا ليس للانسان بلا حيوان

وَآحْكَمُ هُنَا فِي الْمَوْجِبَاتِ مِثْلَ مَا فِي الْمُسْتَوِيِّ لِلْسَّالِبَاتِ لَزِمَا
وَعَكْسُهُ فَالْمَوْجِبُ الْحَكْلِيُّ بَعْكُسِهِ كَنَفْسِهِ حَرِيٌّ *

وَالْمُوجِبُ الْجُزْئِيُّ لَيْسَ يَنْعَكِسُ مُطْرَدًا لِأَنَّ مَضَى فَاَنْظُرْ وَقِسْ
وَهُنَا عَكْسُ السُّوَالِبِ اَمْتَنَعُ اِلَّا اِلَى جُزْئِيَّةٍ فَقَدْ يَقَعُ

حكم الموجبات في عكس النقيض هو ماحكم به في العكس المستوي على السوالب، وحكم السوالب هنا هو ماحكم به في المستوى على الموجبات، فكما ان السالبة الكلية تنعكس في المستوي كنفسها كذلك الموجبة الكلية تنعكس في عكس النقيض كنفسها، لانه اذا صدق: كل انسان حيوان، يصدق في عكس النقيض: كل لحيوان لا انسان، والا لصدق نقيضه وهو بعض اللاحويان ليس بلا انسان، وهو مستلزم بعض اللاحويان انسان، لان نفي نفي الشيء اثبات له، فيلزم وجود الخاص بدون العام وهو باطل، وأيضا اذا ضم هذا أي لازم النقيض مع الاصل هكذا: بعض اللاحويان انسان، وكل انسان حيوان، ينتج بعض اللاحويان حيوان، وهو ينعكس بالعكس المستوي الى بعض الحيوان لا حيوان، فيلزم سلب الشيء عن نفسه ضمنا، واجتماع النقيضين صريحا، هذا خلاف، وكما ان السالبة الجزئية لا تنعكس في المستوي كذلك الموجبة الجزئية لا تنعكس بعكس النقيض ماعدا الخاصتين الجزئيتين فانهما ينعكسان بحسب الجهة كما تقدم في المستوي، ودليل عدم انعكاس الموجبة الجزئية هنا هو دليل عدم انعكاس السالبة الجزئية في المستوي وهو التخالف، مثلا يصدق قولنا: بعض الحيوان لا انسان، ويكذب عكس نقيضه وهو قولنا: بعض الانسان لا حيوان، وكما ان الموجبة في المستوي كلية كانت أو جزئية لا تنعكس الا جزئية، كذلك السالبة هنا كلية كانت أو جزئية لا تنعكس الا جزئية، فاذا قلنا

لا شيء من الانسان بكاتب أو ليس بعض الانسان كاتباً، فعكس نقيضه: ليس بعض ما ليس بكاتب ليس بانسان، والا فكل ما ليس بكاتب ليس بانسان، وينعكس بعكس النقيض الى قولنا كل انسان كاتب، وقد كان لا شيء أو بعض الانسان كاتباً، هذا خلف، وانما لم تنعكس كلية لجواز ان يكون نقيض المحمول في السالبة أعم من الموضوع، ولا يجوز سلب نقيض الاخص عن عين الاعم كلياً، مثلاً يصح: لا شيء من الانسان بلا حيوان، ولا يصح في عكسه: لا شيء من الحيوان بلا انسان، لصدق: بعض الحيوان لا انسان كالفرس، بل يصح في عكسه السالبة الجزئية أعني قولنا بعض الحيوان ليس بلا انسان

بَيْنَ ذَوَاتِ سَلْبِهَا وَالْمَوْجِبَاتِ
كُلِّيَّةٌ فِي عَكْسِهَا الْمَنْعِ *
لَمْ تَنْعَكِسْ لِمَا هُنَاكَ بَيْنَا
وَعَامَةً الْأَطْلَاقِ وَالْمُمْكِنَاتِ
فَعَكْسُ مُوجِبَاتِهَا هُنَا التَّمَسُّ
دَائِمَةٌ كُلِّيَّةٌ وَالْعَامَتَانِ *

بِهَا الْعُمُومُ وَبِهَا الْكُلِّيَّةُ
عُرْفِيَّةٌ ذَاتُ عُمُومٍ قَيْدًا
الْمَوْجِبَاتِ الْعَكْسِ فِيهَا غَيْرَاتُ
لِخَاصَّةٍ عُرْفِيَّةٍ بِالْإِفْتِرَاضِ

وَرَاعَ قَلْبَ الْحَكْمِ فِي الْمَوْجِبَاتِ
* فَتَمَّ مِنْهَا سَالِبَاتُ سَبْعٍ
بِالْمُسْتَوِيِّ فَمَوْجِبَاتُهَا هُنَا
ذَاتَا الْوُجُودِ هُنَّ وَالْوَقْتِيَّتَانِ
وَتَمَّ سِتُّ سَالِبَاتٍ تَنْعَكِسُ
فِيهَا هُنَا الدَّائِمَتَانِ يُعَكَّسَانِ
عَكْسُهُمَا صَحَّ إِلَى عُرْفِيَّةِ
وَعَكْسُ ذَاتِي الْخُصُوصِ أَطْرَدًا
بِالْإِدْوَامِ الْبَعْضِ وَالْجُزْئِيَّاتِ
نَعَمْ بِعَكْسِ الْخَاصَتَيْنِ الْعَقْلُ قَاضٍ

حيث كان حكم الموجبات هنا هو حكم السوابب في العكس المستوي،

وحكم السوالب هنا هو حكم الموجبات في المستوي ، كذلك يعتبر قلب الحكم بحسب الجهة ، فالموجهات الموجبات السكلية منها سبع ، وهي التي لا تنعكس سوابها بالنعكس المستوي لا تنعكس بعكس النقيض ، وهي الوقتيتان والوجوديتان والممكتتان والمطلقة العامة ، وعدم انعكاسها بالنقض الوارد على انعكاس كل منها كما تقدم في سوابب المستوي ، ويانه هنا ان الوقتية التي هي أخص السبع لا تنعكس بعكس النقيض ، لصدق قولنا: بالضرورة كل قمر فهو ليس بمنخسف وقت التربيع دائماً ، مع كذب عكسه وهو قولنا كل منخسف فهو ليس بقمر بالامكان العام ، ضرورة ان كل قمر منخسف بالضرورة ، واذا لم تنعكس الوقتية لم ينعكس شيء من السبع ، لان عدم انعكاس الاخص يستلزم عدم انعكاس الاعم لما مر مكرراً ، والست البواقى التي تنعكس سوابها هناك تنعكس موجباتها هنا ، وهي الضرورية والدائمة والمشروطة العامة والعرفية العامة والمشروطة الخاصة والعرفية الخاصة ، اما الدائمتان فينعكسان الى دائمة كلية . والعامتان ينعكسان الى عرفية عامة ، لانه اذا صدق: كل لا (ب) لا (ج) بالضرورة ، أو دائماً ، أو مادام لا (ب) والا فيصدق (؟) بعض لا (ب) ليس لا (ج) بالامكان أو بالاطلاق أو حين هو لا (ب) ويلزمه بعض لا (ب) ج) باحدى الجهات ، وتنعكس استقامة الى: بعض (ج) لا (ب) باحدى الجهات ، وهو مناقض للاصل المفروض الصدق ، أو نضمه معه ونقول بعض لا (ب) (ج) باحدى الجهات ، وكل (ج) (ب) باحدى الجهات ، فينتج بعض لا (ب) (ب) بالضرورة أو دائماً وهو باطل ، واما الخاصتان فينعكسان الى عرفية عامة مقيدة باللا دوام في البعض ، اما العرفية العامة

فلكونها لازمة للاعم ، وأما اللادوام في البعض فلان لادوام الاصل
سالبة وهي تنعكس جزئية، ولو تدبرت في قولهم كل كاتب متحرك الاصابع
مادام كاتباً لادأماً: لوجدت اللادوام السكلي في العكس كاذباً، واما الموجبات
الجزئية فلا ينعكس منها غير الخاصتين فأنهما ينعكسان عرفية خاصة
بالافتراض ، وبيانه بالطريق المذكور ان يقال : اذا صدق بالضرورة أو
دأماً بعض (ج ب) مادام (ج) لادأماً ، فبعض ما ليس (ب) ليس (ج)
مادام ليس (ب) لادأماً ، لانا نفرض الموضوع (د) (فد) ليس (ب)
بالفعل بحكم لادوام الاصل ، لان مفهوم اللادوام ان بعض (ج) ليس
هو (ب) بالفعل ، وقد فرضنا ذلك البعض (د) (فد) ليس (ب) بحكم
اللاودوام ، و (د) ليس (ج) مادام ليس (ب) والا لكان (ج) هو ليس
(ب) فيكون ليس (ب) مادام (ج) وقد كان (ب) مادام (ج) وهذا
خلف ، و (د ج) بالفعل وهو ظاهر، واذا صدق على (د) انه ليس (ب)
وانه ليس (ج) مادام ليس (ب) صدق بعض ما ليس (ب) ليس (ج)
مادام ليس (ب) وهذا هو الجزء الاول من العكس ، ولما صدق على
(د) انه (ج) بالفعل فبعض ما ليس (ب) (ج) بالفعل وهو مفهوم
اللاودوام ، فيصدق العكس مجزئيه ، واما عدم انعكاس بواقي الموجبات
الجزئية فلصدق : بعض الحيوان هو لا انسان باحدى جهات البسائط ،
وبعض القمر هو لا منخسف باحدى جهات المركبات سوى جهة الخاصتين،
مع كذب عكسيهما ، وهو بعض الانسان لا حيوان وبعض المنخسف لا قمر
أما ذوات السلب فالقضية كُليَّةٌ جاءَتْكَ أو جزئية
لَمْ تَنعَكِسْ كُليَّةٌ أصلاً لِمَا في مُستقيمِ العكسِ قَدْ تَقَدَّمَ

وَتَعَكْسُ الدَّائِمَتَيْنِ وَاللَّتَانِ فِي الْإِصْطِلَاحِ لِلْعُمُومِ يُنْسَبَانِ
 حِينِيَّةً مُطْلَقَةً وَالْخَاصَّتَانِ لَهَا بِقَيْدِ اللَّادَوَامِ يُعَكَّسَانِ
 وَتَعَكْسُ الْمُطْلَقَةِ الَّتِي تَعُمُّ كَنَفْسِهَا ثُمَّ إِلَيْهَا عِنْدَهُمْ *
 لِذَاتِي الْوُجُودِ عَكْسٌ يُقْضَى وَكِتَابِي الْوَقْتِيَّتَيْنِ أَيْضًا *

السؤال الموجهات كلية كانت أو جزئية لا تنعكس كلية بعكس النقيض ، لما مر في العكس المستوي من بيان عدم انعكاس الموجبات مطلقا الى السلبية فارجم اليه ، وتنعكس به الى الجزئية من الدائميتين والعامتين الى حينية مطلقا ، ومن الخاصتين الى حينية مطلقا لادامة جزئية ، ومن الوقتيتين والوجوديتين والمطلقة العامة الى مطلقة عامة جزئية ، اما في الدائميتين والعامتين والوقتيتين والوجوديتين والمطلقة العامة فلانه لو لم يصدق : بعض لا (ب) ليس لا (ج) حين هو لا (ب) او بالاطلاق ، مع : لاشيء من (ج) او مع بعض (ج) ليس (ب) باحدى الجهات التسع ، يصدق : كل لا (ب) لا (ج) مادام لا (ب) او دائما او بالضرورة ، وتنعكس بعكس النقيض الى : كل (ج) مادام (ج) او دائما او بالضرورة ، وهي منافية للاصل ، واما في انعكاس الخاصتين الى الحينية المطلقة للادامة ، اما الحينية فلانها لازمة للاعم ، واما اللادوام فلانه لو لم يكن لا (ج) بالفعل كان (ج) دائما فهو ليس (ب) دائما . لانه كان في الجزء الاول من الاصل ليس (ب) مادام (ج) وهو منافي للادوام الاصل

وَالْمَنْعُ فِي الْمَمْكِنَتَيْنِ قَدْ رُوِيَ عَلَى قِيَاسِ مَا مَضَى فِي الْمُسْتَوِيِّ

لَاعكس للممكنتين السالبتين على قياس مامر في موجبتين المستوي

الممكنين . لانه لو فرض ان مر كوب زيد بالفعل منحصر في الفرس ،
صدق : لاشيء من الحمار بالفعل لامر كوب زيد بالامكان ، ولا يصدق
في عكس نقيضه بعض مر كوب زيد بالفعل لا حمار بالامكان ، لصدق
نقيضه وهو كل مر كوب زيد بالفعل لا حمار بالضرورة ، هذا في الحملات .
اما انعكاس الشرطيات بعكس النقيض الموافق فالموجبة الكلية تنعكس
موجبة كلية ، لان انتفاء اللازم مستلزم لانتفاء الملزوم ضرورة ، والموجبة
الجزئية لا تنعكس لصدق : قد يكون اذا كان الشيء حيوانا لم يكن انسانا .
وكذب : قد يكون اذا كان الشيء انسانا لم يكن حيوانا . والسالبة الشرطية
كلية كانت أو جزئية لا تنعكس الا جزئية . اذ لو لم يصدق : قد لا يكون اذا
لم يكن (ج د) لم يكن (ا ب) مع : ليس البتة أو قد لا يكون اذا كان
(ا ب) (ف ج د) يصدق : كلما لم يكن (ج د) لم يكن (ا ب) وتنعكس
بهذا العكس : كلما كان (ا ب) (ف ج د) وهو منافي للاصل

وَمَا بِهِ فِي الْمُسْتَقِيمِ بَيْنَا لَزُومٌ صِدْقِ الْعَكْسِ فَهَوَ هُنَا
بِعَيْنِهِ الْبَيَانُ فِي هَذَا عَلَى لَزُومِيهِ وَكُلُّ نَقْضٍ حَصَلَا
يُوجِبُ مَنَعَ الْعَكْسِ ثُمَّ فَهُوَ فِي هَذَا هُوَ الْمَانِعُ وَالْفَرْقُ نَفِي
فَخَذِبْنَا الضَّابِطَ وَأَحْفَظْ مَا مَضَى مِنْ أَنْقِلَابِ الْحُكْمِ تَلَقَّ الْغَرَضَا

جميع البيان والاستدلال على عكس الموجبات والسوالب الكلية
والجزئية الى عكوسها بالعكس المستقيم ، هو بعينه البيان والدليل على
انعكاسها بعكس النقيض الموافق ، وكل نقيض وارد على انعكاسها موجب
لمنع الانعكاس أو مطلقا في المستقيم فهو بعينه النقيض الموجب لمنع انعكاسها

بعكس النقيض من غير فرق ، فكل قضية تنعكس في المستوي بدليل فهي بعين ذلك الدليل تنعكس بعكس النقيض ، وكل قضية لم تنعكس في المستوي بسبب نقض فهي بسبب ذلك النقض لم تنعكس بعكس النقيض ، نخذ بهذا الضابط السكلي تلق الغرض القصور ، لكن لا يذهب عن بالك مامر ذكره قريبا من انقلاب الحكم ، أي كون حكم الموجبات ثمة حكم السوالب هنا وبالعكس ، حيث أردت الاستدلال على انعكاس الموجبة بعكس النقيض فقس على سالبة المستوي لا موجبته ، اذ الموجبة السكالية تنعكس هناك جزئية ، وهنا كنفسها ، وهذا حكم السالبة في المستوي ، واذا أردت الاستدلال على انعكاس السالبة هنا، فقس على موجبة المستوي لاعلى سالبته ، لان السالبة كلية كانت أو جزئية تنعكس هنا جزئية ، وهو حكم الموجبة في المستوي ومثله مارأيت في الموجهات بحسب الجهة هذا هو الموافق الذي اشتهر وَكَانَ عِنْدَ الْأَقْدَمِينَ الْمُعْتَبَرُ أعلم ان عكس النقيض يطلق على معنيين ، عكس النقيض الموافق ، وهو مامر بيانه ، وهو طريقة القدماء ، وعكس النقيض المخالف وهو ماسياتي قريبا ، وهو طريقة المتأخرين ، وعدول المتأخرين عن طريقة القدماء انما هو لخدمتهم دليل القدماء حيث قالوا ان العكس على طريقة القدماء لا يجري في القضايا الموجبات التي محمولاتها من المفهومات الشاملة ، كالشيء والممكن العام ، فان قولنا : كل انسان شيء ، صادق ، وعكسه على ما ذكره القدماء قولنا كل مالمس بشيء ليس بانسان ، وهو غير صحيح ، لان الموجبة تستدعي وجود الموضوع ، وكذا حال السوالب التي موضوعاتها من نقائص تلك المفهومات الشاملة ، وأجيب عنه بتخصيص الاحكام بما

سوى المفهومات الشاملة ، اذ ليس لنا غرض في معرفة أحوال نقائص تلك المفهومات ، والتعميم بما لا حاجة اليه لا حاجة اليه ، أو يأخذ النقيض سلبياً لا عدولياً وهو الظاهر ، فان نقيض الباء مثلاً سلبه لا اثبات اللاباء ، أو يجعل تلك القضايا حقيقية ، قال السيد قدس سره : عكس النقيض المستعمل في العلوم هو عكس النقيض الموافق ، واما الذي ذكره المتأخرون فغير مستعمل فيها . وقال في شرح المطالع : عكس النقيض على رأي المتأخرين لا يكاد المنطق يحتاج اليه ، ولا يستعمل في العلوم ، وبالجملة ففي عكس النقيض الموافق غنية لطالب الكمال ، وعدول المتأخرين عنه الى المخالف انما هو لمجرد تعميم القواعد من غير ثمرة علمية تترتب عليه

أَمَّا الْمُخَالَفُ الَّذِي قَدْ حَقَّقَهُ	جُلُّ الْأَخْيَرَيْنِ مِنَ الْمَنَاطِقَةِ
فَذَاكَ تَبْدِيلُكَ فِيهِ الْأَوَّلَ	مِنْ طَرَفَيْهَا بِنَقِيضٍ مَاتِلًا
وَجَعَلُكَ التَّالِيَ عَيْنَ الْأَوَّلِ	مَعَ اخْتِلَافِ الْكَيْفِ فَأَعْرَفَ وَأَنْقَلَ
وَمَعَ بَقَاءِ الصِّدْقِ وَالْمَثَالِ كُلِّ	مُنَافِقٍ جَهَنَّمِيِّ ثُمَّ قِيلَ
لَا شَيْءٌ مِمَّا لَيْسَ بِالْجَهَنَّمِيِّ	مُنَافِقٍ وَاللَّهِ عَوْنُ الْمُسْلِمِ

عكس النقيض المخالف الذي جرى عليه المتأخرون هو جعل نقيض تالي جزئي الاصل اول طرفي القضية الحاصلة بالتبديل ، وعين اول جزئي الاصل تالياً لها ، مع مخالفة الاصل في السكيف وموافقته في الصدق ، ولم يعتبروا بقاء الكذب لما مر مكرراً ، مثاله قولنا : كل منافق جهنمي . فاذا حاولنا عكس نقيضه المخالف أخذنا الجهنمي وجعلنا الجزء الاول نقيضه أي مالميس بالجهنمي . وأخذنا المنافق وجعلنا الجزء الثاني عنه .

وبدلنا الايجاب بالسلب. فيحصل: لاشيء مما ليس بالجهنمي بمنافق. كما في المتن. وهي القضية المطلوبة من العكس. وذلك لانه لو لم يصدق العكس لصدق نقيضه. وهو في المثال قولنا بعض ما ليس بالجهنمي منافق. وينعكس بالعكس المستوي الي قولنا: بعض المنافق ليس بالجهنمي، هذا خلف، لصدق الملزوم بدون اللازم

وَفِيهِ حُكْمُ الْمُوجِبَاتِ مَا حُكِمَ فِي سَائِلَاتِ الْمُسْتَوِيِّ وَقَدْ عَلِمَ
لَا عَكْسَهُ وَإِنْ تَرَدَّدَ تَحْصِيْلُهُ فَرَأَيْتَ السُّكُوتَ يَجِدُ تَفْصِيْلَهُ

حكم الموجبات في عكس النقيض المخالف هو حكم السوالب في المستوي من غير فرق لا عكسه، فليس حكم السوالب هنا حكم موجبات المستوي لان الدائميتين والعامتين والمطابقة العامة تنعكس في موجبات المستوي، ولا تنعكس سوالبها هنا، على ان من الناس من ذهب الى انعكاسها، وذكر الخلاف في ذلك في المطولات، وخلاصة ما هنا ان الموجبات الكلية لا تنعكس منها السبع التي لم تنعكس سوالبها في المستوي، وهي الوقتيتان والوجوديتان والممكنتان والمطابقة العامة. وتنعكس به الدائمتان الى دائمة كلية. والعامتان الى عرفية عامة كلية. والخاصتان الى عرفية عامة لا دائمة في البعض. واما الموجبات الجزئية فلا ينعكس منها غير الخاصتين الى عرفية خاصة. واما السوالب فحكمها هنا انها كلية كانت او جزئية لا تنعكس كلية لما مر وتكرر. بل تنعكس الى الجزئية من السوالب الوقتيتان والوجوديتان الى مطلقة عامة. وتنعكس الى حينية لا دائمة والبواقي غير معلومة الانعكاس. وكذلك الشرطيات لا تنعكس بهذا العكس. وادلة جميع ذلك وامثله مذكورة في المطولات بالتفصيل فليرجع اليها مرده

تلازم الشرطيات

اعلم ان تلازم الشرطيات باب واسع المجال ذهب القوم في استقصاء فروعه وتتبعها كل مذهب، على انه قليل الجدوى، ولهذا اقتصر في هذه الارجوزة على ذكر ما اقتصر عليه صاحب الشمسية، وهو تلازم المتصلات أو المنفصلات وتلازم المنفصلات المختلفة الجنس، للاحتياج الى ذلك التلازم في معرفة انتاج القياس الاستثنائي باعتبار وضع أحد الطرفين أو رفعه كما سيأتي .

تستلزم الموجبة المتصلة	كلية المزوم للمنفصلة
مانعة الجمع من المصدر	أي عينه ومن نقيض الآخر
ومانع الخلو والجزان	نقيض متلو وعين الثاني

تستلزم المتصلة اللزومية الموجبة الكلية صدق منفصلة مانعة الجمع مؤلفة من عين المقدم المزوم ونقيض التالي اللازم، لانه لو لم يصدق منع الجمع بين عين المزوم ونقيض اللازم لجاز ثبوت المزوم مع نقيض اللازم فيجوز حينئذ وقوع المزوم بدون اللازم، فتبطل الملازمة بينهما هذا خلف، وتستلزم أيضاً منفصلة مانعة الخلو مؤلفة من نقيض المقدم وعين التالي، لانه لو لم يصدق منع الخلو بين نقيض المزوم وعين اللازم لجاز ارتفاع المزوم وعين اللازم، فيجوز ثبوت المزوم بدون اللازم فيبطل اللزوم بينهما هذا خلف، مثاله قولنا: كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود تستلزم صدق مانعة جمع هي قولنا: دائماً اما أن تكون الشمس طالعة

واما أن لا يكون النهار موجودا ، وصدق مانعة خلو هي قولنا : دائما اما
أن تكون الشمس طالعة واما أن يكون النهار موجوداً

وَحَيْثُمَا تَحَقَّقَ الْمَنْعَانِ عَلَى اللُّزُومِ يَتَعَاكَسَانِ

هذان المنعان أعني منع الجمع ومنع الخلو متى تحققا تعاكسا على اللزوم
أي انه متى تحقق منع الجمع بين الشيئين كان عين كل واحد منهما مستلزماً
لنقيض الآخر ، ومتى تحقق منع الخلو بين الشيئين كان نقيض كل واحد
منهما مستلزماً لعين الآخر ، بدليل انه لولا التعاكس على اللزوم لبطل
الاتصال لانه اذا تحقق منع الجمع بين الشيئين . فلو لم يجب ثبوت نقيض
الآخر على تقدير عين كل واحد منهما لجاز ثبوت عين الآخر على ذلك
التقدير ، فيجوز اجتماع العينين ، فلا يكون بينهما منع الجمع ، واذا تحقق
منع الخلو بين الشيئين ، فلو لم يجب ثبوت عين الآخر على تقدير نقيض
كل واحد منهما لجاز ثبوت نقيض الآخر على ذلك التقدير ، فيجوز ارتفاعهما
فلا يكون بينهما منع الخلو ، مثاله في منع الجمع قولنا : هذا الشيء اما حمار
أو جمل ، فهذه مانعة جمع تستلزم قولنا : كلما كان هذا حماراً لم يكن جملاً ،
وقولنا : كلما كان هذا جملاً لم يكن حماراً ، ومثاله في منع الخلو قولنا : اما
أن يكون زيد في البحر أو لا يفرق ، فهذه مانعة خلو تستلزم قولنا : كلما
لم يكن زيد في البحر فهو لا يفرق ، وقولنا : كلما كان زيد غارقاً فهو في البحر

* وَأَنْ حَقِيقَةً وَفَصْلٌ جُمْعًا إِسْتَلْزَمَتْ مُتَّصِلَاتٍ أَرْبَعًا
* يَأْتِي بِهَا مُقَدِّمَ اثْنَتَيْنِ فِي النَّظْمِ عَيْنَ أَحَدِ الْجُزْءَيْنِ
وَأَجْعَلْ نَقِيضَ الْآخِرِ التَّالِي فِي كَلِمَتَيْهِمَا وَلَيْسَ هَذَا بِالْخَفِيِّ

وَالْآخِرِيَّانِ فِيهِمَا الْمَقَدَّمُ نَقِيضُ إِحْدَى الطَّرْفَيْنِ يُنْظَمُ
وَأَجْعَلْ لَدَى التَّرْكِيبِ عَيْنَ الْآخِرِ تَأْتِي ذَاتِ الْإِتِّصَالِ تَظْفِرُ

المنفصلة الحقيقية تستلزم أربع قضايا متصلات ، يكون مقدم اثنتين منهما عين أحد الجزئين وتاليهما نقيض الآخر . ويكون مقدم الاخيرين نقيض أحد الجزئين ، وتاليهما عين الآخر . وايضاحه انه متى صدق الانفصال الحقيقي بين الشئيين استلزم عين كل واحد منهما نقيض الآخر لانه لو لم يجب ثبوت نقيض الآخر على تقدير عين كل واحد منهما لجاز ثبوت عين الآخر على ذلك التقدير ، فيجوز اجتماعهما وقد كان بينهما انفصال حقيقي هذا خلف ، واستلزم أيضاً نقيض كل واحد من الجزئين عين الآخر ، لانه لو لم يجب ثبوت عين الآخر على تقدير نقيض كل واحد منهما ، فيجوز ارتفاع الجزئين فلا يكون بينهما انفصال حقيقي ، والمقدر خلافه ، مثال ذلك قولنا : العدد اما زوج أو فرد ، فهذه منفصلة حقيقية تستلزم قولنا : كلما كان هذا زوجاً لم يكن فرداً ، وقولنا : كلما كان هذا فرداً لم يكن زوجاً . وقولنا : كلما لم يكن هذا زوجاً كان فرداً . وقولنا : كلما لم يكن هذا زوجاً كان فرداً

* وَكُلُّ فَرْدَةٍ مِنَ الْمَانِعَتَيْنِ لِلْجَمْعِ وَالْخُلُوِّ بَيْنَ الطَّرْفَيْنِ
تَسْتَلْزِمُ الْآخَرَى إِذَا التَّرْكِيبُ مِنْ نَقِيضِي الْجُزْئَيْنِ فِيهِمَا زُكُنُ

كل واحدة من مانعتي الجمع والخلو تستلزم الاخرى مركبة من نقيضي جزئها ، فمتى صدق منع الجمع بين امرين صدق منع الخلو بين نقيضيهما ، لانه لو جاز ارتفاع النقيضين لجاز اجتماع العينين ، فلا يكون

بينهما منع الجمع ، ومهما صدق منع الخلو بين امرين صدق منع الجمع بين نقيضيهما ، فانه لو جاز اجتماع النقيضين جاز ارتفاع العينين ، فلا يكون بينهما منع الخلو ، مثاله في مانعة الجمع قولنا : اما ان يكون هذا شجراً أو حجراً تستلزم مانعة الخلو وهي قولنا : هذا اما ان يكون لا شجراً أو لا حجراً ، ومثاله في مانعة الخلو قولنا : زيد اما في البحر أو يغرق ، يستلزم مانعة الجمع وهي قولنا : زيد اما لا في البحر أو يغرق ، والله اعلم

القياس

لما فرغ من بيان ما تتوقف عليه الحجة شرع في بيان مقاصدها ، وقد عرفت انها ما يوصل الى التصديق وهي منحصرة في ثلاثة أقسام ، القياس والاستقراء والتمثيل ، لان الاحتجاج اما بالكلية على الجزئي أو به على الكل ، أو بالجزئي على الكل ، أو به على جزئي آخر ، فالاولان القياس والثاني هو الاستقراء . والثالث هو التمثيل . ولما كان المطلب الاعلى والمقصد الاقصى في باب التصديقات هو القياس ، لانه المفيد لليقين بخلاف أخويه لانهما يفيدان الظن - قدمه عليهما وشرع في تعريفه وأحكامه كما ترى

حَدُّ الْقِيَاسِ هَهُنَا قَوْلُ نُظْمٍ مِنْ خَبَرَيْنِ حَيْثُ سَلَّمَ لَزْمُ
عَنْ ذَلِكَ الْقَوْلِ لِدَاتِهِ خَبَرٌ آخَرٌ مَدْعُوٌّ نَتِيجَةَ النَّظَرِ

القياس ههنا أي في اصطلاح أهل المعقول ، قول مركب من خبرين متى سلّم لزم عنه لذاته خبر آخر يسمى نتيجة ، وقيد في المتن بهنا ليخرج القياس في اصطلاح الفقهاء ، فانه التمثيل عند المناطقة ، فالقول جنس

يشمل المركبات التامة وغيرها . وقوله نظم من خبرين أي الف منهما فصل مخرج للمركب من خبرين ، كالمركبات الغير التامة والقضية الواحدة المستلزمة لعكسها أو عكس نقيضها ، وقوله «حيث سلما» اشارة الى ان مقدمات القياس لا يجب أن تكون صادقة في نفس الامر ، فيشمل القياس الصادق المقدمات وغيره ، وقوله «لزم عن ذلك القول» مخرج للاستقراء وانتمثيل اذ لا يلزم منها العلم بشيء آخر ، نعم يحصل بهما الظن بشيء آخر ، وقوله «لذاته» أي لذات القول المركب من الجزئين بالنظر الى صورته مع قطع النظر عن خصوصية المواد ، وقطع النظر عن الوساطة فيخرج ما يستلزم قولاً آخر بحسب خصوصية مادة ، كقولنا : لاشيء من الانسان بحجر ، وكل حجر جماد ، فيلزم منه : لاشيء من الانسان بجماد ، وهو صادق لكنه لا يلزم بحسب التركيب والصورة ، اذ لو قيل في مادة أخرى نحو قولنا : لاشيء من الانسان بفرس ، وكل فرس حيوان . فينتج لاشيء من الانسان بحيوان ، وهو كاذب ويخرج به ما يلزم عنه قول آخر بواسطة مقدمة أجنبية كقياس المساواة بنحو (ا) مساو (ب) و(ب) مساو (ج) فانه يلزم من ذلك ان (ا) مساو (ج) لكن لذاته بل بواسطة مقدمة أجنبية هي قولنا : كل مساوي المساوي مساو ، ولهذا لا يتحقق الاستلزام الا حيث تصدق هذه المقدمة وحيث لا فلا كقولنا : (ا) نصف (ب) و(ب) نصف (ج) لان نصف النصف لا يكون نصفاً ، وقوله خبر آخر يدعى نتيجة النظر ، أي والقول الآخر اللازم يسمى بعد التركيب نتيجة ، وقبله يسمى مطلوباً . والمراد من هذا القول الآخر المعقول . اذ التلفظ بالنتيجة غير لازم للقياس المعقول ولا للتلفوظ أيضاً . والمراد بأخريته انه لا يكون

احدى مقدمتي القياس الاقتراني ولا الاستثنائي . لا ان لا يكون جزءاً
من احدى المقدمتين . والمذكور في الاستثنائي انما هو صورة النتيجة
لان النتيجة قضية مشتملة على الحكم . والمذكور في القياس مقدما أو تاليا
لاحكم فيه لان الاداة أخرجه عن التمام

وَهُوَ لَدَيْهِمْ يَا أَخَا الذِّكَاةِ قِسْمَانِ فَأَلَّوْا لِالِاسْتِثْنَائِيِّ

لما فرغ من تعريف القياس شرع في ذكر تقسيمه الى الاستثنائي
والاقتراني . وقدم الاستثنائي في التقسيم لكون مفهومه وجودياً . ومفهوم
الاقتراني عدمي . وسمي استثنائياً لاشتماله على اداة الاستثناء في اصطلاح
المناطقة وهي لفظ لكن .

وَهُوَ إِذَا مَا كَانَ ذِكْرُ مَا تَتَّبِعُ أَوْ النَّقِيضِ فِيهِ بِالْفِعْلِ أَنْدَرَجَ
معنى كون النتيجة أو نقيضها مذكوراً فيه بالفعل ، انها بأجزائها
وهيأتها التأليفية مذكورة فيه . وانما قيد بالفعل لان ذكر النتيجة في القياس
الاقتراني حاصل بالقوة أيضاً لكونه مشتملاً على أجزاء النتيجة

كَانَ يَكُنْ هَذَا الْأَمِيرُ أَكْمَهُ فَإِنَّهُ أَعْمَى إِذَا لَكِنَّهُ
أَكْمَهُ وَالنَّاتِجُ فَهُوَ أَعْمَى وَعَيْنُهُ مَذْكُورَةٌ وَأَمَّا
إِنْ قُلْتَ لَكِنْ لَيْسَ أَعْمَى تَتَجَا فَلَيْسَ بِالْأَكْمَةِ وَالنَّقِيضُ جَاءَ

مثال القياس الاستثنائي قوله ان يكن هذا الامير اكمه فهو أعمى ،
لكنه أكمه ، فتكون نتيجته : فهو أعمى ، فالنتيجة بعينها مذكورة فيه بهيأتها
ومادتها ، وأما لو كانت الاستثنائية : ولكنه ليس أعمى ، كانت النتيجة فهو
ليس بأكمه ، ونقيض النتيجة مذكور فيه بالهيئة والمادة

وَإِنْ تُرِدْ قِيمَ الْقِيَاسِ الثَّانِي فَهُوَ الَّذِي يُدْعَى بِالِاقْتِرَانِي

لما فرغ من تعريف الاستثنائي ذكر الاقتراني ، وسمي اقترانيا

لاقتران حدود المطلوب فيه وهي الاصغر والاوسط والاكبر ، وقيل
لاشتماله على اداة الجمع والاقتران وهو الواو الواصلة

وهو الَّذِي لَمْ يَكُ فِيهِ ذِكْرُ مَا يُنْتَجُ فِعْلًا لَا كَمَا تَقَدَّمَ

كَقَوْلِنَا كُلُّ ثَقِيلٍ مُخْرَجٌ وَكُلُّ مُخْرَجٍ لَثِيمٌ يَنْتَجُ

كُلُّ ثَقِيلٍ فَلَثِيمٌ وَنُسِبَ لِلْحَمَلِ أَوْ لِلشَّرْطِ فَأَعْرَفَهُ تُصِبُ

القياس الاقتراني هو الذي لم تكن النتيجة ولا نقيضها مذكورا فيه

بالفعل ، كقول المتن كل ثقيل مخرج وكل مخرج لثيم فكل ثقيل لثيم ،

فالنتيجة وهي كل ثقيل لثيم ليست مذكورة في القياس بهياتها ، بل الثقيل

في المقدمة الاولى ، واللثيم في الثانية ، ولهذا قيد بالفعل في التعريفين

لانه لو لم يقيد به لدخل الاقترانيات في حد الاستثنائي. اذ النتيجة مذكورة

فيها بالقوة لا بهيئتها. فبالاطلاق ينتقض تعريف الاستثنائي منعا، وتعريف

الاقتراني جمعا. وقوله : ونسب للحمل أو للشرط : أي ان القياس الاقتراني

منقسم الى حملي وشرطي ، لانه ان كان مركبا من الحملات الصرف حملي

كما في مثال المتن ، والا فشرطي ، سواء تركب من الشرطيات الصرف ،

نحو : كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود ، وكلما كان النهار موجودا

فالعالم مضيء ، فكلما كانت الشمس طالعة فالعالم مضيء ، أو تركب من

حملية وشرطية ، نحو : كلما كان هذا الشيء انسانا كان حيوانا ، وكل حيوان

جسم ، فكلما كان هذا الشيء انسانا كان جسما

وَسَمَّ فِي الْحَمَلِيِّ حَدًّا أَصْغَرَ مَوْضُوعَ مَا يَنْتَجِعُ وَادْعُ أَكْبَرَ
مَحْمُولَهُ وَاسْمَ الْقَضِيَّةِ الَّتِي فِي ضَمَنِهَا الْأَصْغَرُ صُغْرَى أُبَيَّتِ
وَمَا بِهَا الْأَكْبَرُ كُبْرَى وَادْعُ مَا كُرِّرَ حَدًّا وَسَطًا بَيْنَهُمَا *

اعلم ان القياس الاقتراني المركب من الحملات يشتمل على ثلاثة أمور مفردة، وذلك لان أقل ما يتألف القياس منه مقدمتان، وكل مقدم تشتمل على موضوع ومحمول، فيكون مجموع الآحاد أربعة، الا ان واحدا منها مكرر مشترك في المقدمتين، لانه ان لم يكن كذلك تباينت المقدمتان ولم يتداخلتا، ولم يلزم من ازدواجهما النتيجة، فالجموع إذا ثلاثة، وهذه المفردات تسمى حدودا، ولكل واحد من الحدود الثلاثة اسم يتميز به عن قسيميه، فاما الحد الذي تريد ان يكون في النتيجة موضوع محمولاً عليه ومخبراً عنه، فهو الاصغر لانه في الغالب أقل أفراداً من المحمول، والحد الذي تريد أن يكون محمولاً في النتيجة فهو الاكبر، واذ سمي المحمول اكبر لانه يمكن أن يكون اكثر أفراداً من الموضوع، واز أمكن أن يكون مساوياً، وأما الموضوع فلا يتصور أن يكون أعم من المحمول، وأما الحد المشترك بين القضيتين المكرر فيهما فهو الحد الاوسط لتوسطه بين طرفي المطلوب، ثم لما مست الحاجة الى تعريف كل من المقدمتين، سميت المقدمة التي فيها الاصغر صغرى، لانها ذات الاصغر وصاحبته، وسميت المقدمة التي فيها الاكبر كبرى لانها ذات الاكبر

وَسَمَّ ضَرْبًا اقْتِرَانِ الصُّغْرَى كَمَا وَكَيْفًا فِيهِمَا بِالْكُبْرَى
وَهَيْئَةَ التَّأْلِيفِ مِنْ وَضْعِ الْوَسَطِ وَحَمَلِهِ الشَّكْلَ فَيَاكَ الْعَمَلُ

اعلم ان في القياس الاقتراحي هيئتين، الاولى هي الهيئة الحاصلة باعتبار خصوصية كمية المقدمتين وكيفيتهما، مع قطع النظر عن وقوع الحد الاوسط محكوماً عليه أو به فيهما أو في أحدهما، وهذه الهيئة تسمى قرينة لدالاتها على المطلوب، وضرباً لانضمام بعضها الى بعض، والثانية هي الهيئة الحاصلة باعتبار خصوصية وقوع الحد الاوسط محكوماً عليه أو به مع قطع النظر عن كمية المقدمتين وكيفيتهما، وهذه الهيئة تسمى شكلاً تشبيهاً لها بالهيئة الجسمية الحاصلة من احاطة الحدود بالمقدار، فهو تشبيه معقول بحسوس

وَهُوَ عَلَى أَرْبَعِ هَيْئَاتٍ فَقَطْ	فَالْأَوَّلُ الَّذِي بِهِ الْحَدُّ الْوَسْطُ
مَحْمُولٌ صَغِيرًا وَمَوْضُوعٌ مِنْ	كِبْرًا هُنَا نَحْوُ كُلِّ وَالِ مُعْتَبَرِي
وَكُلِّ مُعْتَبَرِ أَخِي طُنْيَانٍ	وَقِسْ عَلَى مِثَالِهِ وَالثَّانِي . *
مَا فِيهِمَا الْأَوْسَطُ مَحْمُولًا وَقَعَ	كَتَوَلَّنَا كُلُّ أَخِي جَهْلٍ لِكَمِّ
وَلَيْسَ وَاحِدًا مِنْ آلِ أَحْمَدَ	بِلِكَمِّ فَمِلَ إِلَيْهِمْ تَسْعِدِ *
وَمَثَلُ الْأَشْكَالِ مَا إِلَّا وَسْطُفِيهِ	مَوْضُوعٌ كُلِّ مِثْلُهُ كُلِّ فْتِيهِ
ذُو حِدَّةٍ وَكُلُّ ذِي فِتْنَةٍ عَلِي	وَرَّابِعُ الْأَشْكَالِ عَكْسُ الْأَوَّلِ
كَتَوَلَّنَا كُلُّ جَهْلٍ ذُو عَمَى	وَكُلُّ أَحْمَقٍ جَهْلٌ فَأَعْلَمًا

ينقسم الشكل الى أربعة أقسام لازائد عليها، وذلك لان الاوسط اما أن يكون محمولا في الصغرى موضوعاً في الكبرى وهو الشكل الاول، أو محمولا في الصغرى والكبرى كليهما وهو الشكل الثاني، أو موضوعاً فيهما وهو الشكل الثالث، أو عكس الاول بأن يكون موضوعاً في الصغرى

محمولا في الكبرى وهو الرابع ، وأمثلة الكل مذكورة في المتن ، وإنما وضعت أشكال القياس على هذا الترتيب لأوجه ، منها ان الشكل الاول بديهي الإنتاج وعلى النظم الطبيعي ، وهو الانتقال من موضوع المطلوب الى الحد الاوسط ثم منه الى محموله ، وهذا لا يوجد الا في الاول فلهذا وضع في الرتبة الاولى ، ثم وضع الشكل الثاني لانه أقرب الاشكال الباقية اليه ، لمشاركته اياه في صفراءه ، وهي أشرف المقدمتين لاشتمالها على موضوع المطلوب الذي هو أشرف من المحمول ، اذ المحمول انما يطلب لاجله اما ايجاباً أو سلباً ، ثم الشكل الثالث لان له قرباً ما اليه لمشاركته اياه في أخس المقدمتين وهي الكبرى ، ثم الرابع لعدم مشاركته للاول اذ لا قرب له أصلاً لمخالفته اياه في المقدمتين ، وبعده عن الطبع جدا ، وهناك أوجه أخرى مذكورة في المطولات ، وهذا الترتيب انما هو اختياري وضعي لا وجوب فيه ، انما دعا اليه الاستحسان والاخذ بالاليق والاولى ثم ان الاشكال الاربعة تشترك في أنه لا قياس من جزئيتين ، سواء كانتا موجبتين أو سالبتين أو مختلفتين ، ولا من سالبتين سواء كانتا كليتين أو جزئيتين أو مختلفتين ، ولا قياس من صغرى سالبة وكبرى جزئية الا في الشكل الرابع كما سيأتي ، وان النتيجة تتبع أخس المقدمتين كما مر كيفاً ، كذا قالوا وخالف ابن سينا في اطراد تبع النتيجة للاخس كما ذكره في الاشارات ، وكل ذلك مستفاد باستقراء الجزئيات بعد مراعاة شرائط الانتاج في كل شكل ، ومعرفة نتائجها اللازمة ، وحينئذ يمنع اثبات شيء من الجزئيات بهذه القواعد والا لزم الدور

وَالْأَوَّلُ الْأَصْلُ وَفِي الْإِنْتِاجِ إِلَى الدَّلِيلِ لَيْسَ ذَا أَحْتِاجِ

الشكل الاول هو الاصل في القياس واستخراج العلوم النظرية به
لارتداد بقية الاشكال اليه ، وبه تنج المطالب الاربعة : الموجب الكلي
والسالب الكلي والموجب الجزئي والسالب الجزئي ، بخلاف البواق
والانتاج فيه بديهي لا يحتاج الي دليل بخلاف سائر الاشكال ، فان الانتاج
فيها اما بواسطة الخلف أو الافتراض أو غيره كما سيأتي بعض ذلك

وَالشَّرْطُ فِي إِنتَاجِهِ فِي الصُّغْرَى إِيجَابُهَا كُليَّةٌ فِي الكُبْرَى

لإنتاج الشكل الاول بحسب الكمية والكيف شرطان ، أحدهما
بحسب الكيف ايجاب الصغرى ، لانها لو كانت سالبة لم يندرج الاصغر
تحت الاوسط ، فلم يحصل الانتاج لان الكبرى تدل على ان ما ثبت له
الاوسط فهو محكوم عليه بالاكبر . والصغرى على تقدير كونها سالبة
حكمة بأن الاوسط مسلوب عن الاصغر ، فالاصغر لا يكون داخلا فيما
ثبت له الاوسط ، فالحكم على ما ثبت له الاوسط لا يتعدى الى الاصغر
لان الحكم على أحد المتباينين لا يستلزم الحكم على الآخر ، والاختلاف
في المواد يحققه . فلو قلنا : لاشيء من الانسان بفرس ، وكل فرس حيوان
أو صاهل ، لصدق في الاول الايجاب وفي الثاني السلب ، ولوجعلنا الكبرى
سالبة وبدلناها في المثال بقولنا : ولا شيء من الفرس بحمار أو ناطق ، لصدق
في الاول السلب وفي الثاني الايجاب ، والاختلاف موجب للعقم ، ثانيهما
بحسب الكمية كلية الكبرى لانها لو كانت جزئية لكان معناها ان بعض
الاوسط محكوم عليه بالاكبر ، وجاز أن يكون الاصغر غير ذلك البعض
فالحكم على بعض الاوسط لا يتعدى الى الاصغر فلا تلزم النتيجة ، واختلاف
النتيجة الموجب للعقم يحققه ، مثاله اذا كانت الكبرى موجبة قولنا : كل

انسان حيوان وبعض الحيوان ناطق ، وهذا صادق النتيجة ايجاباً ، ولو قلنا : بعض الحيوان فرس ، لكذبت . وأما اذا كانت سالبة وبدلناها بقولنا : وبعض الحيوان ليس بناطق ، لصدقت النتيجة سالبا ، ولو قلنا : بعض الحيوان ليس بفرس ، لكذبت ، أما شرط انتاجه بحسب الجهة فسيأتي عند ذكر المختلطات

كَلِمَةُ الْقَضِيَّتَيْنِ تَحْضُلُ	ضُرُوبُهُ أَرْبَعَةٌ فَالْأَوَّلُ
مُوجِبَةٌ كَلِمَةٌ تَنْبِجُهُ *	فِيهِ وَإِجَابُهُمَا شَرِيطَتُهُ
صُغْرَى وَكِبْرَاهُ تَكُونُ سَالِبَةً	وَالثَّانِي مِنْ كَلِمَتَيْنِ مُوجِبَةٍ
وَالثَّلَاثُ الصُّغْرَى بِهِ جُزْئِيَّةٌ	فَيَنْتِجُ السَّالِبَةَ الْكَلِمَةَ
مُوجِبَةٌ جُزْئِيَّةٌ وَالرَّابِعُ	مَعَ شَرْطِ إِجَابِهِمَا وَالطَّالِعُ
سَالِبَةٌ كَلِمَةٌ كَبْرَاهُ	مُوجِبَةٌ جُزْئِيَّةٌ صُغْرَاهُ
وَفِي مَطُولَاتِهِمْ أَمْثَلَتُهُ	سَالِبَةٌ جُزْئِيَّةٌ تَنْبِجُهُ

اعلم أن القياس يقتضي أن تكون الضروب لكل شكل ستة عشر ضرباً ، حاصلة من ضرب الصغريات المحصورات الاربع في الكبريات المحصورات الاربع ، لكن اشتراط ايجاب الصغرى في هذا الشكل أسقط ثمانية حاصلة من ضرب الصغريين السالبتين في الكبريات الاربع ، واشتراط كلية الكبرى أسقط أربعة حاصلة من ضرب الكبرى الجزئيتين في الصغريين الموجبتين ، فبقيت الضروب المنتجة أربعة . الاول من موجبتين كليتين ينتج موجبة كلية . كقولنا : كل انسان حيوان ، وكل حيوان جسم ، فكل انسان جسم . والثاني من صغرى موجبة كلية وكبرى سالبة

كلية، ينتج سالبة كلية . نحو : كل انسان حيوان ولا شيء من الحيوان بحجر . فلا شيء من الانسان بحجر . والضرب الثالث من صغرى موجبة جزئية وكبرى موجبة كلية ، ينتج موجبة جزئية . نحو : بعض الحيوان انسان وكل انسان ناطق ، فبعض الحيوان ناطق . والضرب الرابع من صغرى موجبة جزئية وكبرى سالبة كلية ينتج سالبة جزئية، كقولنا : بعض الحيوان انسان ، ولا شيء من الانسان بحجر . فبعض الحيوان ليس بحجر . والانتاج في الضروب الاربعة ضروري للاندراج البين كما مرت الاشارة اليه

كَلِيَّةُ الْكُبْرَى بِهِ لِيَنْتِجَا	وَالشَّرْطُ فِي الثَّانِي مِنَ الْأَشْكَالِ جَا
قَضِيَّتَيْهِ وَالضُّرُوبَ فَأَعْرِفِ	مَعَ اخْتِلَافِ السَّبَبِ وَالْإِجَابِ فِي
مُوجِبَةً صَغْرَاهَا كَلِمَتَيْنِ	فَالأَوَّلُ الْوَاقِعُ مِنْ قَضِيَّتَيْنِ
سَالِبَةٍ كَلِيَّةٍ وَالْكَبْرَى	وَالثَّانِ مَا تَكُونُ فِيهِ الصُّغْرَى
صَغْرَاهُ الْإِجَابُ لِأَنَّ كَثْرَتَهُ	* مُوجِبَةً كَلِيَّةً وَالثَّالِثُ
سَالِبَةٌ كَلِيَّةٌ وَالصُّغْرَى	مَعَ كَوْنِهَا جُزْئِيَّةً وَالْكَبْرَى
وَاخْتِهَا مُوجِبَةً كَلِيَّةً	* مِنْ رَابِعٍ سَالِبَةٍ جُزْئِيَّةً
سَالِبَةً كَلِيَّةً وَالْوَاقِعُ	فِي أَوَّلِي هَذِي الضُّرُوبِ الطَّالِعُ
جُزْئِيَّةً فَأَعْرِفْهُ وَأَمْنَحْ طَالِبَهُ	نَتِيجَةً فِي الْآخِرِينَ السَّالِبَةَ

لا نتاج الشكل الثاني شرطان بحسب الكمية والكيف لا بحسب الجهة أحدهما بحسب الكمية كلية الكبرى . اذ عند جزئيتها يحصل الاختلاف الموجب للعقم ، وهو صدق القياس تارة مع الايجاب وتارة مع السلب .

كقولنا : كل انسان ناطق ، وبعض الحيوان ليس بناطق . والصادق الايجاب . أي بعض الحيوان انسان ، ولو بدلنا الكبرى وقلنا : بعض الصاهل ليس بناطق ، كان الصادق السلب ، أي بعض الانسان ليس بصاهل والاختلاف دليل عدم الانتاج . فان النتيجة هي القول الآخر الذي يلزم من المقدمتين ، فلو كان اللازم من المقدمتين الموجبة لما كان الحق في بعض المواد هو السالبة . ولو كان اللازم منها السالبة لما صدقت في بعض المواد الموجبة ، لان اللازم لا ينفك عن الملزوم . والامران المتناقضان يمتنع أن يكونا لازمين لشيء واحد كما هو ظاهر . والشرط الثاني بحسب الكيف اختلاف المقدمتين في السلب والايجاب . وذلك لانه لو تألف هذا الشكل من الموجبتين يحصل الاختلاف ، فانا لو قلنا : كل انسان حيوان . وكل ناطق حيوان ، كان الحق الايجاب . أي بعض الانسان ناطق . ولو بدلنا الكبرى بقولنا : كل فرس حيوان ، كان الحق السلب أي لاشيء من الانسان بفرس . وكذا الحال لو تألف من سالبتين كقولنا : لاشيء من الانسان بحجر ، ولا شيء من الناطق بحجر . فالحق هنا الايجاب . ولو بدلنا الكبرى بقولنا : لاشيء من الفرس بحجر . كان الحق السلب . والاختلاف دليل عدم اطراد الانتاج كما مر . والضروب المنتجة في هذا الشكل بحسب الواقع أربعة . وان كان القياس يقتضي ستة عشر ضربا كما ذكرنا في الشكل الاول ، الا ان اشتراط اختلاف الصغرى والكبرى اسقط ثمانية . واشتراط كلية الكبرى اسقط أربعة . فبقيت الضروب المنتجة أربعة . الضرب الاول من صغرى موجبة كلية وكبرى سالبة كلية ، ينتج سالبة كلية نحو : كل انسان حيوان . ولا شيء من الحجر بحيوان ،

فلا شيء من الانسان بحجر . الضرب الثاني من صغرى سالبة كلية وكبرى موجبة كلية ينتج سالبة كلية ، نحو : لاشيء من الحجر بانسان ، وكل ناطق انسان ، فلا شيء من الحجر بناطق . والضرب الثالث من صغرى موجبة جزئية وكبرى سالبة كلية ينتج سالبة جزئية ، كقولنا : بعض الحيوان انسان ، ولا شيء من الفرس بانسان ، فبعض الحيوان ليس بفرس . الضرب الرابع من صغرى سالبة جزئية وكبرى موجبة كلية ينتج سالبة جزئية ، نحو : بعض الحيوان ليس بانسان ، وكل ناطق انسان ، فبعض الحيوان ليس بناطق ، فتحصل ان النتيجة تكون في الضربين الاولين سالبة كلية وفي الآخرين سالبة جزئية

وَالْخُلْفُ فِي الْكُلِّ عَلَى الْإِتِّجَاحِ	يَدُلُّ تَدْرِيهِ بِالْأَسْتِخْرَاجِ
وَعَكْسُ الْكُبْرَى لِيَرْتَدَّ إِلَى	أَوَّلِهَا بِثَلَاثٍ وَأَوَّلًا *
وَالثَّانِ بِالْعَكْسِ لِصُغْرَاهُ يَجِي	فَالْعَكْسُ لِلتَّرْتِيبِ ثُمَّ النَّاتِجِ
وَفِي الْآخِرِينَ يَكُونُ الْأَقْتِرَاضُ	لِصِحَّةِ الْإِتِّجَاحِ بِالْيَبَانَ قَاضٍ

الدليل على انتاج هذه الضروب لهاتين النتيجتين أمور ، الاول الخلف وهو جار في الضروب الاربعة كلها وهو ان يجعل نقيض النتيجة لا يجابه صغرى ، وتجعل كبرى الشكل الثاني كبرى لكونها كلية ، فينتج الحاصل من هذا الجعل من الشكل الاول ماينافي صغرى الشكل الثاني المفروضة الصدق ، فتكون نتيجة الشكل الاول كاذبة ، فيكون نقيضها حقا ، وهي عين نتيجة الشكل الثاني المطلوبة ، وتصويره بالمادة أن يقال : كل انسان حيوان ولا شيء من الحجر بحيوان . ينتج لاشيء من الانسان بحجر ،

فاذا لم تصدق هذه النتيجة يصدق نقيضها وهو بعض الانسان حجر
 واذا جعل هذا النقيض صغرى لتلك الكبرى قيل : بعض الانسان حجر
 ولا شيء من الحجر بحيوان . أنتج من الشكل الاول بعض الانسان
 ليس بحيوان ، وهذا مناف لصغرى الشكل الثاني ، بل مناقض لها ، وهي
 كل انسان حيوان ، وهي مسلمة الثبوت مفروضة الصدق ، فتكون
 النتيجة الحاصلة من الشكل الاول كاذبة . ومنشأه ليس الا الصغرى .
 فيكون نقيضها حقا . وهو لا شيء من الانسان بحجر . وهذا عين نتيجة
 الشكل الثاني ، وقس عليه العمل في باقي الضروب . الدليل الثاني أن تعكس
 كبرى هذا الشكل ليرتد الى الشكل الاول فينتج النتيجة المطلوبة بعينها .
 وهذا الدليل انما يجري في الضرب الاول والثالث فقط ، لان كبراهما
 سالبة كلية تنعكس كنفسها ، وأما الثاني والرابع فكبراهما موجبة كلية لا
 تنعكس الا موجبة جزئية ، وهي لاتصلح لكبروية الشكل الاول ، مع ان
 صغراهما أيضا سالبة لا تصلح لصغروية الشكل الاول ، وتصويره أن
 يقال : كل انسان حيوان ، ولا شيء من الحجر بحيوان . ينتج لا شيء
 من الانسان بحجر . فاذا عكسنا الكبرى كان شكلا أول بالضرورة . اذ
 لا مخالفة بينهما في الصغرى ، لان الاوسط محمول فيهما فيها ، وانما المخالفة
 بين الشكلاين في الكبرى فيكون هكذا : كل انسان حيوان ولا شيء
 من الحيوان بحجر ينتج تلك النتيجة بعينها ، والدليل الثالث أن تعكس
 الصغرى فيصير بذلك العكس شكلا رابعا ، ثم تعكس التركيب بأن
 تجعل عكس الصغرى كبرى والكبرى صغرى فيصير شكلا أول فينتج
 نتیجته ، ثم تعكسها الى النتيجة المطلوبة ، وهذا انما يتصور في الضرب

ثاني فقط ، لان عكس صفراء صالح لكبروية الشكل الاول الكلية ،
 ان صفراء سالبة كلية تنعكس كـنفسها ، واما الاول والثالث فصغرياهما
 وجبتان لا ينعكسان الاجزئية ، واما الرابع فصغراء سالبة جزئية لا يطردها
 عكسها ، ولو انعكست لاتكون الاجزئية لاتصلح لكبروية الشكل الاول ،
 تصوير ذلك بالمادة ان تقول : لاشيء من الانسان بحمار ، وكل ناهق حمار ،
 نتج لاشيء من الانسان بناهق ، لاننا لو عكسنا الصغرى الى قولنا : لاشيء
 من الحمار بانسان يصير شكلا رابعا ، ثم اذا عكسنا الترتيب وقلنا هكذا : كل
 لهق حمار ، ولا شيء من الحمار بانسان ، يصير شكلا اول ، ينتج لاشيء من
 لناهق بانسان ، ثم اذا عكسنا النتيجة وقلنا : لاشيء من الانسان بناهق ،
 اصل عين تلك النتيجة الحاصلة من الضرب الثاني من الشكل الثاني

وَالثَّالِثُ الْأَشْكَالُ لَيْسَ نَاتِجًا	إِلَّا إِذَا الْإِيجَابُ فِي صُغْرَاهُ جَمًّا
مَعَ كَوْنِهَا أَوْ اخْتِهَا كُلِّيَّةً	وَسِتَّةً ضَرْوِيَّةً جَلِيَّةً *
فَالْأَوَّلُ الَّذِي بِهِ الْقَضِيَّتَانِ	مُوجِبَتَانِ وَهِيَ كَلِمَتَانِ
وَالثَّانِ مَا الْمَوْجِبَةُ الْكُلِّيَّةُ	صُغْرَاهُ وَالسَّالِبَةُ الْكُلِّيَّةُ
كُبْرَاهُ وَالثَّلَاثُ صُغْرَى مُوجِبَةٍ	جُزْئِيَّةً بِهِ وَكُبْرَى مُوجِبَةٍ
كُلِّيَّةً وَالرَّابِعُ الصُّغْرَى بِهِ	مُوجِبَةٍ جُزْئِيَّةً فَانْتَبَهْ
سَّالِبَةً كُلِّيَّةً كُبْرَاهُ	خَامِسُهَا مُوجِبَةٌ صُغْرَاهُ
كُلِّيَّةً كُبْرَاهُمَا تُلَابِسُ	إِيجَابَهَا الْجُزْئِيَّةُ ثُمَّ السَّادِسُ
صُغْرَاهُ الْإِيجَابِ وَالْكُلِّيَّةُ	وَالسَّلْبُ فِي كُبْرَاهُ وَالْجُزْئِيَّةُ

في أوّل الأضرب تلقّ النَّاتِجَا وَثَلَاثٌ مِنْهَا وَفِي الْخَامِسِ جَا
مُوجِبَةٌ جُزْئِيَّةٌ وَأَبَاقِيَّةٌ بِالسَّلْبِ الْجُزْئِيِّ فِيهَا آتِيَةٌ

لإنتاج الشكل الثالث شرطان بحسب الكمية والكيف لا بحسب الجهة ، أحدهما بحسب الكيف ايجاب الصغرى ، لان الحكم في كبرى الشكل الثالث سواء كان ايجابا أو سلبا على ماهو أوسط، فلو لم يتحد الا صغر مع الاوسط بان كانت الصغرى سالبة لم يلزم تعدي الحكم من الاوسط الى الاصغر ، فوجب ان تكون صغرى الشكل الثالث موجبة ، ويمكن بيان ايجاب الصغرى في هذا الشكل أيضا بالاختلاف الموجب لعدم الانتاج ، بان يقال: لو كانت الصغرى سالبة فالكبرى اما سالبة أو موجبة ، وعلى كلا التقديرين يتحقق الاختلاف أما على تقدير كون الكبرى سالبة ، فلانا اذا قلنا: لاشيء من الانسان بفرس ، ولا شيء من الانسان بصاهل ، فالحق الايجاب ، واذا بدلنا الكبرى بقولنا : لاشيء من الانسان بحمار ، فالحق السلب ، واما على تقدير كون الكبرى موجبة ، فلانا اذا قلنا : لاشيء من الانسان بفرس ، وكل انسان حيوان ، فالحق الايجاب ، واذا بدلنا الكبرى بقولنا : كل انسان ناطق ، فالحق السلب ، الشرط الثاني بحسب الكلية كلية احدي المقدمتين ، لانه لو كانت المقدمتان جزئيتين لجاز ان يكون البعض من الاوسط المحكوم عليه بالاكبر غير البعض من الاوسط المحكوم عليه بالاصغر ، فلم تجب تعدي الحكم من الاكبر الى الاصغر ، كقولنا : بعض الحيوان انسان وبيضة فرس ، والحكم على بعض الحيوان بالفرسية لا يتعدى الى البعض المحكوم عليه بالانسانية ، فلا يصدق بعض الانسان فرس ، ويتحقق هنا الاختلاف بالايجاب والسلب ، فالمتحقق

في المثال المذكور السلب ، واذا بدلنا الكبرى بقولنا: بعض الحيوان ، كان الحق الايجاب ، ثم الضروب المنتجة بحسب الواقع في هذا الشكل ستة ، والقياس يقتضي ستة عشر كما مر ، لكن اشتراط ايجاب الصغرى أسقط ثمانية حاصلة من ضرب السالبتين في المحصورات الاربع . واشتراط كلية أحدهما أسقط اثنين آخرين ، هما الموجبة الجزئية في الجزئيتين ، فبقيت الضروب المنتجة ستة ، الاول من موجبتين كليتين ، ينتج موجبة جزئية ، نحو كل انسان حيوان ، وكل انسان ناطق ، فبعض الحيوان ناطق . الضرب الثاني من كليتين والكبرى سالبة . ينتج سالبة جزئية . كقولنا : كل انسان حيوان ولا شيء من الانسان بحجر . فبعض الحيوان ليس بحجر . الضرب الثالث من صغرى موجبة جزئية ، وكبرى موجبة كلية ، ينتج موجبة جزئية ، نحو بعض الحيوان انسان ، وكل حيوان حساس ، فبعض الحيوان حساس ، الضرب الرابع من صغرى موجبة جزئية ، وكبرى سالبة كلية ، ينتج سالبة جزئية ، نحو بعض الحيوان انسان ، ولا شيء من الحيوان بحجر ، فبعض الانسان ليس بحجر ، الضرب الخامس من صغرى موجبة كلية ، وكبرى موجبة جزئية ، ينتج موجبة جزئية ، نحو كل انسان حيوان ، وبعض الانسان كاتب ، فبعض الحيوان كاتب ، الضرب السادس من صغرى موجبة كلية ، وكبرى سالبة جزئية ، ينتج سالبة جزئية ، نحو كل انسان حيوان ، وبعض الانسان ليس بكاتب ، فبعض الحيوان ليس بكاتب ، وقد ظهر مما مر ان الضروب الستة كلها مشتركة في انها لا تنتج الا جزئية ، ثلاثة منها تنتج السلب ، وثلاثة تنتج الايجاب كما مر بيانه

بِالْخُلُوفِ فِي السُّكُلِيِّ وَعَكْسِ الصُّغْرَى لَا فِي الْآخِرِينَ الدَّلِيلُ يُدْرَى
وَفِي سَوَى الْأَوَّلِ وَالثَّانِ اسْتِدِلَّ بِالْأَفْ-تَرَاضِ وَبِخَامْسِ نُهْلُ
بِالْعَكْسِ لِلْكِبْرَى فَلِلتَّرْتِيبِ فَالنتائجِ الْمُسْتَلْزِمِ الْمَطْلُوبِ

الدليل على انتاج هذه الضروب لهذه النتائج أمور ، أحدها الخلو وهو في هذا الشكل ان يؤخذ نقيض النتيجة ويجعل لكليته كبرى ، وصغرى القياس لا يجابها صغرى ، لينتج من الشكل الاول ما ينافي الكبرى ، وتصويره ان يقال مثلاً: كل انسان حيوان ، وكل انسان ناطق ، ينتج بعض الحيوان ناطق ، ولو لم تصدق هذه النتيجة لصدق نقيضها ، وهو لاشيء من الحيوان بناطق ، ويجعل هذا النقيض كبرى ، فيقال: كل انسان حيوان ، ولا شيء من الحيوان بناطق . ينتج لاشيء من الانسان بناطق . وهو منافي لكبرى الشكل الثالث . وهي كل انسان ناطق . وهي مسامة الثبوت وهذا خالف . وهذا مجري في ضروب الشكل الثالث كلها فان نتائج هذه الضروب ليست الاجزئية موجبة أو سالبة ، فنقائضها تكون كلية البتة ، وهي صالحة لان تجعل كبرى في الشكل الاول ، وصغريات هذه الضروب كلها موجبات ، وهي صالحة لان تقع صغرى في الشكل الاول ، ومنها عكس الصغرى ليرتد الى الشكل الاول ، وينتج تلك النتيجة المطلوبة بعينها ، وذلك حيث تكون كبرى الشكل الثالث كلية ، لان الشرط في الشكل الاول كلية الكبرى كما في الضروب الاربعة الاول ، وتصويره ان يقال: كل انسان حيوان ، وكل انسان ناطق ، ينتج بعض الحيوان ناطق ، لانا اذا عكسنا الصغرى كان العكس لازماً للقضية ، فنقول: بعض الحيوان

انسان ، وكل انسان ناطق ، ينتج من الاول تلك النتيجة بعينها . ومنها عكس الكبرى ليصير شكلا رابعا ، ثم عكس الترتيب ليرجم شكلا اول ، وينتج نتيجة ، ثم تعكس هذه النتيجة فانه المطلوب ، وذلك انما يكون حيث تكون الكبرى موجبة ، ليصاح عكسها لصغرية الشكل الاول ، وتكون الصغرى كلية ليصاح لكبروية الاول . وهذا يكون في الضرب الاول والخامس لاغير ، اما الضرب الثاني فان كبراه وان كانت موجبة لكن الصغرى جزئية لا تصاح لكبرى الشكل الاول ، واما الثالث فالصغرى فيه جزئية لا تصاح كذلك . واما الرابع والسادس فالصغرى فيهما وان كانت كلية لكن الكبرى ليست موجبة فعكسها سالبة غير صالحة للصغرى الشكل الاول .

وَالشَّرْطُ فِي الرَّابِعِ فَرْدُ امْرَيْنِ اَمَّا بَانَ نُوجِبَ فِيهِ الْخَبْرَيْنِ
وَنَجْمَلُ الصَّغْرَى بِهِ كَلِمَةً وَالشَّانُ اَنْ يَخْتَلِفَا كَيْفِيَّةً
* وَفَرْدَةُ الْقَضِيَّتَيْنِ آتِيَةً كَلِمَةً اَضْرَبَهُ ثَمَانِيَةً *

الشرط في انتاج الشكل الرابع أحد أمرين ، اما ايجاب المقدمتين مع كلية الصغرى ، واما اختلاف المقدمتين مع كلية احدهما ، وذلك لانه لولا كلية احدهما لزم اما كون المقدمتين سالبتين أو موجبتين ، مع كون الصغرى جزئية ، أو جزئيتين مختلفتين في الكيف ، وعلى كل من التقادير الثلاثة يحصل الاختلاف الموجب للعقم ، اما على تقدير كون المقدمتين سالبتين ، فلان الحق في قولنا : لاشيء من الحجر بانسان ، ولا شيء من الناطق بحجر ، هو الايجاب ، أي بعض الانسان ناطق ، ولو بدلنا الكبرى

وقلنا : لاشيء من الفرس بحجر ، كان الحق السلب ، أي لاشيء من
الانسان بفرس ، واما على تقدير كونها موجبتين مع كون الصغرى جزئية ،
فلانا اذا قلنا : بعض الحيوان انسان وكل ناطق حيوان ، كان الحق الايجاب
أي بعض الانسان ناطق ، ولو بدلنا الكبرى وقلنا : كل فرس حيوان
كان الحق السلب ، أي لاشيء من الانسان بفرس ، واما على تقدير كونها
جزئيتين مختلفتين في الكيف ، فلان الحق في قولنا بعض الحيوان انسان
وبعض الجسم ليس بحيوان ، هو الايجاب ، أي بعض الانسان جسم ، ولو
بدلنا الكبرى وقلنا : بعض الحجر ليس بحيوان ، كان الحق السلب ، أي
بعض الانسان ليس بحجر

فَالْأَوَّلُ الَّذِي بِهِ كِلْتَاهُمَا	مُوجِبَةٌ كَلِمَةٌ وَالثَّانِي مَا
كِلْتَاهُمَا مُوجِبَةٌ وَالْكُبْرَى	جُزْئِيَّةٌ وَثَالِثٌ مِنْ صُغْرَى
* سَالِبَةٌ كَلِمَتَيْنِ يَقَعَانُ	قَضِيَّتَاهُ وَكَذَلِكَ يَأْتِيَانُ
فِي رَّابِعِ الْأَضْرُبِ لَكِنْ تُوجِبُ	صُغْرَاهُمَا خَامِسَهَا يُرَكَّبُ
مِنْ ذَاتِ إِيجَابٍ مَعَ الْجُزْئِيَّةِ	صُغْرَى وَمِنْ سَالِبَةٍ كَلِمَةٍ
كُبْرَى وَأَمَّا سَادِسُ الْأَضْرُبِ مِنْ	سَالِبَةٍ جُزْئِيَّةٍ صُغْرَى وَمِنْ
مُوجِبَةٍ كَلِمَةٍ كُبْرَى يَقَعُ	وَالسَّابِعُ الْإِيجَابُ فِي صُغْرَاهُ مَعَ
كَلِمَةٍ وَالسَّلْبُ وَالْجُزْئِيَّةِ	بِاخْتِبَارِ الثَّمَانِ الْكَلِمَةِ
مَعَ كَوْنِهَا سَالِبَةً صُغْرَاهُ	مُوجِبَةٌ جُزْئِيَّةٌ كُبْرَاهُ

الضروب المنتجة في هذا الشكل بحسب الواقع ثمانية ، والقياس
يقتضى كونها ستة عشر كما مر مكرراً ، لكن اعتبار عمق السالبتين أسقط

أربعة ، وعقم الموجبتين مع جزئية الصغرى أسقط ضربين ، وعقم المختلفتين من الجزئيتين أسقط ضربين آخرين ، فبقيت الضروب المنتجة ثمانية ، الاول من موجبتين كليتين ، ينتج موجبة جزئية ، نحو كل انسان حيوان ، وكل ناطق انسان ، فبعض الحيوان ناطق ، الثاني من صغرى موجبة كلية ، وكبرى موجبة جزئية ، ينتج موجبة جزئية ، نحو كل انسان حيوان ، وبعض الحساس انسان ، فبعض الحيوان حساس ، الثالث من صغرى سالبة كلية ، وكبرى موجبة ينتج سالبة كلية ، نحو لاشيء من الانسان بحجر ، وكل ناطق انسان ، فلا شيء من الحجر بناطق . الرابع من صغرى موجبة كلية ، وكبرى سالبة كلية ينتج سالبة جزئية ، نحو : كل انسان حيوان ، ولا شيء من الحجر بانسان . فبعض الحيوان ليس بحجر . الخامس من صغرى موجبة جزئية وكبرى سالبة كلية ، ينتج سالبة جزئية ، نحو بعض الحيوان انسان ، ولا شيء من الحجر بحيوان ، فبعض الحيوان ليس بحجر . السادس من صغرى سالبة جزئية ، وكبرى موجبة كلية ، ينتج سالبة جزئية ، نحو : بعض الحيوان ليس بانسان ، وكل كاتب حيوان ، فبعض الحيوان ليس بكاتب . السابع من صغرى موجبة كلية ، وكبرى سالبة جزئية ، ينتج سالبة جزئية ، نحو : كل انسان جسم ، وبعض الحيوان ليس بانسان ، فبعض الجسم ليس بحيوان . الثامن من صغرى سالبة كلية وكبرى موجبة جزئية ، ينتج سالبة جزئية ، نحو : لاشيء من الانسان بحجر ، وبعض الحيوان انسان ، فبعض الحجر ليس بحيوان

في الأولين فالقياسُ يُنتجُ موجبةً جزئيةً ويخرجُ
مطلوبُ ثالثِ الضروبِ سالبهُ كليةً وفي البواقي سالبهُ

جُزْئِيَّةٌ بِالْخُلْفِ فِي الْخَمْسِ الْأُولَى
 فِي أَوَّلٍ وَتَالِيِيهِ بَلْ وَفِي
 مِنْ كَوْنِ أَحَدِي الْخَاصَّتَيْنِ الطَّالِعَا
 * دَلِيلُهُ بِرَابِعٍ وَخَامِسٍ
 فِي الْخَاصَّتَيْنِ مِنْهُ لِأَخِيرٍ وَفِي
 وَعَكْسُ الْكُبْرَى دَلِيلُ الطَّالِعِ
 وَخَامِسٍ مِنْهَا وَذَاتِي الْخُصُوصِ
 عَنْ سَابِعِ الْأَضْرَبِ وَاسْتَقْرَ النَّصُوصِ
 مِنَ الْمُطَوَّلَاتِ تَأْمَنُ الْخَطَا
 وَعَكْسُكَ التَّرْتِيبَ وَالنَّاتِجَ دَلْ
 ثَامِنَهَا أَنْ شَرْطُهُ لَمْ يَنْتَفِ
 وَعَكْسُ الْقَضِيَّتَيْنِ وَقَعَا
 وَعَكْسُ الصُّغْرَى دَلِيلُ السَّادِسِ
 ثَالِثًا وَتَالِيِيهِ قَدْ قُنِي *
 فِي الْأَوَّلِينَ وَكَذَا فِي الرَّابِعِ
 عَنْ سَابِعِ الْأَضْرَبِ وَاسْتَقْرَ النَّصُوصِ
 وَعَنْ خَفِيِّ السَّرِّ تَكْشِفُ الْغَطَا

الدليل على انتاج هذه الضروب الثمانية للشكل الرابع أمور ، منها
 الخلف ، وهو في هذا الشكل أن يؤخذ نقيض النتيجة ، ويضم الى احدى
 المقدمتين الصغرى أو الكبرى بحيث يحصل الشكل مع شرائطه لينتج
 نتيجة تنعكس الى قضية تنافي المقدمة الاخرى المتروكة من الشكل الرابع
 وهذا انما يجري في الخمسة الاضرب الاول دون البواقي . وتصويره في
 الضرب الاول الذي هو مؤلف من موجبتين كليتين أن تقول : كل
 انسان حيوان وكل ناطق انسان ، ينتج بعض الحيوان ناطق ، ثم تقول
 لو لم تصدق هذه النتيجة لصدق نقيضها وهو لاشيء من الحيوان بناطق ،
 ويضم هذا النقيض الى احدى المقدمتين من الشكل الرابع . فيقال : كل
 انسان حيوان ، ولا شيء من الحيوان بناطق . ينتج لاشيء من الانسان
 بناطق . وهذه النتيجة تنعكس الى قولنا : لاشيء من الناطق بانسان .
 وهذا العكس مناف للكبرى المفروضة لصدق . وهي كل ناطق انسان .

فالعكس باطل ، وبطلان العكس يستلزم بطلان الاصل ، فالنتيجة أيضا باطلة ، فكان نقيضها صادقا . أعني بعض الناطق انسان . وهو عين النتيجة المطلوبة من الشكل الرابع . وقس عليه جريان الخلف في الاربعة الاضرب الباقية . ومنها عكس ترتيب المقدمتين ليحصل الشكل الاول ، ثم عكس النتيجة الحاصلة منه لتحصل عين النتيجة المطلوبة من الشكل الرابع ، وهذا انما يجري حيث تكون الكبرى موجبة ، لتصلح لصغروية الشكل الاول ، وحيث تكون الصغرى كلية ، لتصلح لكبروية الشكل الاول ، ومع هذا فلا بد أن تكون النتيجة قابلة الانعكاس . لانه لا بد بعد عكس الترتيب من عكس النتيجة كما مر ، وذلك انما يكون في الثلاثة الاول ، ويكون في الثامن أيضا المنتج للسالبة الجزئية ، ان كانت قابلة الانعكاس بان كانت احدى الخاصتين . وتصويره في الاول أن تقول كل انسان حيوان ، وكل ناطق انسان . ينتج بعض الحيوان ناطق ، لانه اذا عكس الترتيب وقيل : كل ناطق انسان وكل انسان حيوان ، يصير شكلا أول ، وينتج كل ناطق حيوان ، فاذا عكست هذه النتيجة وقلت : بعض الحيوان ناطق ، تحصل عين النتيجة الحاصلة من الشكل الرابع ، وقس عليه البواقي . ومنها عكس كل من المقدمتين بالعكس المستوي ، مع بقاء الترتيب ، فيجعل عكس الصغرى صغرى وعكس الكبرى كبرى ، فصير شكلا أول بالضرورة . وذلك لا يجري الا حيث تكون الصغرى موجبة فيكون عكسها صالحا لصغروية الشكل الاول ، والكبرى سالبة كلية فيكون عكسها سالبة كلية صالحة لكبروية الشكل الاول ، وهذا انما يكون في الرابع والخامس

لاغير . وتصويره من الضرب الرابع أن تقول : كل انسان حيوان ، ولا شيء من الحجر بانسان ، ينتج بمض الحيوان ليس بحجر ، فاذا عكست كلا من المقدمتين صار هكذا : بعض الحيوان انسان ، ولا شيء من الانسان بحجر ، ينتج من الاول بعض الانسان ليس بحجر ، وهو عين النتيجة المطلوبة من الضرب الرابع من الشكل الرابع ، وقس عليه الخامس . ومنها عكس صغرى الشكل الرابع ليرتد الى الشكل الثاني بلا ريب ، وقد ثبت انتاج الشكل الثاني بما مر فلا يمكن انكاره ، ولا يجري هذا الا حيث تكون المقدمتان مختلفتين في الكيف ، والكبرى منهما كلية والصغرى قابلة للانعكاس ، لان كلا من اختلاف المقدمتين وكلية الكبرى شرط في انتاج الشكل الثاني ، ولان الرد الى الثاني انما يحصل بعكس الصغرى ، فلو لم تكن الصغرى قابلة للانعكاس لما حصل الرد الى الثاني ، وهذا لا يكون الا في الضرب الثالث والرابع والخامس . ويكون ايضا في السادس المؤلف من صغرى سالبة جزئية وكبرى موجبة كلية ، بشرط أن تكون صفرا احدى الخاصتين ، اذ لا تنعكس السالبة الجزئية الا اذا كانت احدهما ، وتصوير ذلك واضح . ومنها عكس كبرى الشكل الرابع ليرتد الى الشكل الثالث بلا ريب ، وقد ثبت إنتاج الشكل الثالث بما مر فلا يمكن انكاره . وهذا لا يجري الا حيث تكون الصغرى موجبة لاشتراط ايجاب الصغرى في الشكل الثالث كما مر ، وتكون الكبرى قابلة للانعكاس لان الرد الى الثالث انما يحصل بعكسها ، وتكون الصغرى أو عكس الكبرى كلية ، لاشتراط كلية احدى مقدمتي الشكل الثالث ، وهذا لا يكون الا في الاولين والرابع والخامس ، ويكون في السابع أيضا اذا

كانت كبراه احدى الخاصتين والا فلا . لان السالبة الجزئية لا تنعكس
الا اذا كانت احدهما

﴿ فصل ﴾

نَعَمْ لِإِنْتاجِ قِياسِ مَا اخْتَلَطَ
فِي أَوَّلِ الْأَشْكَالِ كَوْنِ الصُّغْرَى
يُنْتَجِ إِنْ كَانَتْ سَوَى الْمَشْرُوطَتَيْنِ
وَإِنْ تَكُنْ كِبْرَاهُ مِنْ ذِي الْأَرْبَعِ
وَذَلِكَ أَنْ تَحْذِفَ عَمَّا نَتَجَا
وَتَحْذِفَ الضَّرُورَةَ الَّتِي أَتَتْ
ثُمَّ إِذَا كَانَ بِكِبْرَاهُ وَقَعَ
مِنَ الْمُوجِهَاتِ أَيْضًا يُشْتَرَطُ
فِعْلِيَّةً وَفِيهِ مِثْلُ الْكِبْرَى
وَلَمْ تَكُنْ أَيْضًا مِنَ الْعُرْفِيَّتَيْنِ
يُنْتَجِ كَمَا لِلصُّغْرَى بِتَفْصِيلِ رُعي
قَيْدِ الْوُجُودِ حَيْثُ فِي صُغْرَاهُ جَا
بِهَا فَحَسَبَ أَيِّ نَوْعٍ وَقَعَتْ
قَيْدُ وُجُودِ ضَمِّهِ لِمَا طَلَعَ

قد علمت شرائط الانتاج في الاشكال الاربعة بحسب الكمية والكيف
لكن اذا اعتبرت الجهات في المقدمات يعتبر للانتاج ايضا شرائط اخر .
اما الشكل الاول فشرط انتاجه بحسب الجهة كون الصغرى فيه فعلية .
أي غير الممكنتين الخاصة والعامه ، وذلك لان الحكم في الكبرى يكون
على ماهو اوسط بالفعل . فلو لم يكن الحكم في الصغرى ، كذلك بل كان
بالامكان يكون الاصغر مما هو اوسط بالامكان . ويجوز أن لا يخرج من
القوة الى الفعل ، فلم يندرج تحت الاوسط بالفعل فكيف يتعدى الحكم
منه الى الاصغر ، فانتفى مناط النتيجة فلا ينتج القياس عند فقدانه . ولذا
يصدق في الفرض المذكور : كل حمار مركوب زيد بالامكان وكل مركوب
زيد فرس بالضرورة ، مع كذب النتيجة ، ثم ضابط جهة النتيجة في الشكل

الاول ان الكبرى اما أن تكون احدي الوصفيات الاربع التي هي
المشروطة العامة والمشروطة الخاصة والعرفية العامة والعرفية الخاصة ،
أو تكون احدي التسع البواقي التي هي الضرورية والدائمة والمطابقة والممكنة
العامة والوقائية والمنتشرة والوجودية اللا ضرورية والوجودية اللدائمة
والممكنة الخاصة ، فان كانت الكبرى احدي التسع فالنتيجة تكون
قضية موجهة بجهة الكبرى ، لاندراج حكم الاصغر في حكم الاكبر اندراجا
بيننا ، فان الكبرى هنا دلت على ان كل ما ثبت له الاوسط بالفعل كان
له الاكبر بالجهة المعتبرة فيها ، لكن الاصغر مما ثبت له وصف الاوسط
بالفعل ، فيكون الحكم بالاكبر ثابتاً بالجهة المعتبرة في الكبرى ، وفي هذا
الدليل مناقشة أجيب عنها في شرح المطالع وغيره ، وان كانت الكبرى
احدي الوصفيات الاربع والصغرى ، أية قضية كانت من العمليات فالنتيجة
تابعة في الجهة للصغرى ، لان الكبرى هنا دالة على دوام الاكبر بدوام
الاوسط ، فيكون ثبوت الاكبر للاصغر على حسب ثبوت الاوسط له
من الدوام والتوقيت والضرورة ، لان الدائم لدائم لشيء دائم لذلك الشيء ،
وكذلك الضروري لضروري لشيء ضروري لذلك الشيء ذاتاً أو وقتاً كما
هو واضح ، لكن في كون النتيجة تابعة للصغرى تفصيل لا بد من مراعاته ،
وذلك انا ننظر أولاً في الصغرى ، فان كان فيها قيد الوجود أعني اللادوام
كما اذا كانت احدي الخاصتين ، أو اللا ضرورة كما اذا كانت وجودية
لا ضرورية ، حذفنا ذلك القيد عن النتيجة ، ثم ننظر فيها ثانياً فان كان فيها
ضرورة مخصصة بها ليست في الكبرى حذفناها كذلك عن النتيجة ، ثم
ننظر ثالثاً في الكبرى فان لم نجد فيها قيد الوجود أعني اللادوام واللا ضرورة

كما اذا كانت احدى العامتين فالمحفوظ بعينه هو النتيجة ، وان وجدنا فيها قيد الوجود عما اذا كانت احدى الخاصتين ضمننا قيد الوجود الى المحفوظ وكان المجموع الحاصل منهما جهة النتيجة ، أما كون قيد وجود الصغرى لا يتعدى الى النتيجة فلأن الكبرى وان حكمنا فيها بدوام الاكبر لكل ما ثبت له الاوسط مادام الاوسط ثابتا له ، ولكنه يجوز ان لا يكون الاكبر مقتصر على زمان ثبوت الاوسط . بل يكون ضروريا أو دائما لما ثبت له الاوسط ، فلا يتعدى قيد الصغرى الى النتيجة ، كقولنا : كل انسان ضاحك لا دائما ، وكل حيوان ضاحك مادام ضاحكا . مع كذب قولنا : كل انسان حيوان لا دائما . واما كون الضرورة المختصة بالصغرى لا تتعدى الى النتيجة فلان الكبرى اذا لم تكن فيها ضرورة جاز انفكاك الاكبر عما ثبت له الاوسط . ولو بالضرورة . فيجوز انفكاكه عن الاصغر أيضا فلماذا لا تتعدى ضرورة الصغرى الى النتيجة . وأما وجوب تعدي قيد الوجود في الكبرى الى النتيجة فلانه اذا كان كل ما هو أوسط كان هو الاكبر لا دائما . يكون الاصغر أيضا هو الاكبر لا دائما

وَالثَّانِ مَلَأَ شَكَالَ الْإِنْتَاكِ فِيهِ
وَأَحَدَةُ الدَّائِمَتَيْنِ صُغْرَى
مِنَ الْقَضَايَا السَّتِّ ذَاتِ الْإِنْعِكَاسِ
وَالثَّانِ مِنْ شَرْطِيهِ إِنْ صُغْرَاهُ
ذَاتَ ضَرُورَةٍ وَإِطْلَاقٍ رُعي
وَحَيْثُ إِلَّا مَكَانُ بَكْبَرِي يَشْتَرِطُ
شَرْطَانِ فَأَلَّوْلُ أَنْ تَكُونَ فِيهِ
أَوْ أَنْ تَكُونَ فِيهِ نَفْسُ الْكَبْرَى
وَالسَّلْبِ فَادْرِيهَا التَّعْرِفِ الْقِيَّاسِ
مُكْنِيَّةً كَانَتْ تَكُنْ كَبْرَاهُ
أَوْ أَحَدِي الْمَشْرُوطَتَيْنِ تَقَعُ
كَوْنُ الضَّرُورِيَةِ صُغْرَاهُ فَقَطْ

للانتاج في الشكل الثاني شرطان بحسب الجهة ، وكل منهما أحد أمرين ، الشرط الاول إما كون الصغرى ضرورية أو دائمة ، وإما كون الكبرى من القضايا الست التي تنعكس سواها بالعكس المستوي . وهي الضرورية والدائمة المطلقتان والمشروطة والعرفية العامتان والمشروطة والعرفية الخاصتان ، لامن التسع البواقي . والشرط الثاني ان الممكنة ان كانت فيه لا تستعمل في هذا الشكل الا مع الضرورية سواء كانت الضرورية صغرى أو كبرى ، أو مع كبرى مشروطة عامة أو خاصة . وحاصله ان الممكنة ان كانت صغرى كانت الكبرى ضرورية أو احدى المشروطيتين ، وان كانت كبرى كانت الصغرى ضرورية لا غير ، وان لم تكن احدى المقدمتين ممكنة فلا حاجة لهذا الشرط ، ويبان ذلك انها لو انتفت الشروط المذكورة بان لم يكن الدوام في الصغرى بل كانت من الاحدى عشرة القضية غير الضرورية والدائمة ، أو كانت الكبرى من السبع غير المنعكسة سواها بالمستوي ، أو كانت الصغرى الممكنة مع العشر الباقية سوى الضرورية والمشروطتين ، أو كانت الكبرى الممكنة مع غير الضرورية ، يلزم الاختلاف الموجب للعقم ، وفي التطويل بتفصيله وتقريره مالا يناسب هذا المختصر فليطلب من مظانه في المطولات

* دَائِمَةٌ يُنتَجُ حَيْثَا عَلَيَّ
 إِحْدَاهَا صِدْقُ الدَّوَامِ حَصَلَا
 وَحَيْثُ لَمْ يَصِدُقْ فَكَمَا الصَّغْرَى تَقَعُ
 مَعَ حَذْفِ قَيْدِ الدَّوَامِ إِنَّ وَقَعُ
 وَحَذْفِ قَيْدِ الأَلْزُومِ وَاللُّزُومِ
 أَيُّ لَزُومٍ كَانَ فَاعْرِفْ ، أَمْ تَرُومُ

ضابط النتيجة الحاصلة من الضروب المنتجة في هذا الشكل بحسب

الجهة ان الدوام إما ان يصدق على احدي المقدمتين بان تكون ضرورية
أو دائمة أو لا يصدق . فان صدق الدوام على احدهما فالنتيجة تكون
دائمة . وان لم يصدق على احدهما فالنتيجة تكون مثل الصغرى بشرط
ان يحذف منها قيد الوجود ، أي اللادوام أو بالضرورة . وكذلك يحذف
عن الصغرى قيد الضرورة ان وجدت فيها . سواء اختصت بها أم لا .
وسواء كانت الضرورة وصفية أو وقتية كما أشار الى ذلك في المتن بقوله
أي لزوم كان . وبراہین ذلك في المطولات

وَالشَّرْطُ فِي الثَّالِثِ الْإِتِّبَاحُ - فِعْلِيَّةُ الصَّغْرَى الْإِنْدِرَاجُ -

شرط انتاج الشكل الثالث بحسب الجهة فعلية الصغرى بأن تكون
غير المعكنتين لأنها لو كانت ممكنة لم يلزم تعدي الحكم من الاوسط الى
الى الاصغر لان الحكم في الكبرى على ما هو أوسط بالفعل والاوسط
ليس هو الاصغر بالفعل بل بالامكان . فيجوز أن لا يصدق الاصغر
بالفعل على الاوسط فلم يندرج الاصغر تحته . فلا يلزم من الحكم
بالاكبر على الاوسط الحكم به على الاصغر . كما اذا فرضنا ان زيدا لم
يركب الا الفرس ، وعمرالم يركب الا الحمار ، يصدق قولنا : كل ما هو
مركوب زيد مركوب عمرو بالامكان . وكل مركوب زيد فرس بالضرورة .
مع كذب قولنا : بعض ما هو مركوب عمرو فرس بالامكان . لان كل
مركوب عمرو حمار بالضرورة . فلما لم يصدق مركوب عمرو بالفعل على
مركوب زيد لم يندرج الاصغر تحته حتى ينعدي الحكم منه اليه

بُنْتِجُ كَمَا لِكُبْرَى عَلَى السَّوْبَةِ إِنْ تَكَ غَيْرَ الرَّابِعِ الْوَصْفِيَّةِ

وَإِنْ تَكُنْ مِنْهَا فِشْلُ الْعَكْسِ مِنْ صَغْرَى بِحَذْفِ اللَّادِوَامِ مِنْهُ إِنْ

كَانَ مُقَيِّدًا بِهِ وَضُمَّ لِأَنَّ دَوَامَ كِبْرَاهُ إِلَى مَا حَصَلَ

ضابط جهة النتيجة في هذا الشكل ، ان الكبرى إما أن تكون
احدى التسع التي هي غير الوصفيات الاربع المشروطتين والعرفيتين ، أو
تكون احدى هذه الاربع ، فان كانت احدى التسع كانت جهة النتيجة
جهة الكبرى بعينها ، وان كانت احدى الاربع كانت جهة النتيجة هي جهة
عكس الصغرى محذوفاً عنه قيد اللادوام ان كان العكس مقيدا به لانه
سالبة ولا دخل لها في صغرى هذا الشكل ، ومضموما اليه لادوام الكبرى
بان كانت احدى الخاصتين ، لانه مع الصغرى ينتج لادوام النتيجة

وَرَابِعُ الْأَشْكَالِ لَمْ يُذْكَرْ هُنَا إِذْ طَالِبُ الْحِكْمَةِ عَنْهُ فِي غَنِي

أقول كنت نظمت مالمشكل الرابع من شرائط وأضرب ونتاج في
هذه الارجوزة . ثم حذفها منها لعدم حاجة الطالب اليها الان نادرا .
وللاستغناء عن ذلك بياقي الاشكال . ولصعوبة حفظها أيضا بتشابه الفاظها
وتكرارها . ولا على الطالب أن يحذف ماتقدم من الايات في الفصل
السابق في الشكل الرابع . لانها قليلة الجدوى صعبة المسلك عسرة الحفظ .
وقد تركناها بحالها في الشرح هنا ليقف عليها من له غرض في الاطلاع
عليها كما سترها

وَرَابِعُ الْأَشْكَالِ فِيهِ يُشْتَرَطُ بِحَسَبِهَا خَمْسُ شَرَايِطٍ فَقَطْ
أَوَّلُهَا كَوْنُ الْقِيَاسِ مِنْ ذَوَاتٍ فَعَلِيَّةٍ فَلَا تَجْبِيءُ الْمُمْكِنَاتُ

لانناج الشكل الرابع بحسب الجهة خمسة شروط . الاول أن يكون
القياس فيه من الفعليات فلا تستعمل فيه الممكنة أصلا . لا موجبة ولا

سالبة . لانه باستعمال الممكنة فيه لا ينتج لما هو مقرر في المطولات .
والثان منها كَوْنُ مَا اسْتَعْمَلَ مِنْ سَوَالِبِ الْقِيَاسِ بِالْعَكْسِ قَمِينَ
الشرط الثاني كون السالبة المستعملة فيه سواء كانت صغرى أو كبرى

منعكسة . وحيث لم تكن كذلك فلا ينتج لما قررود في المطولات
ثَالِثُهَا صِدْقُ الدَّوَامِ فِي الَّتِي فِي ثَالِثِ الْأَضْرِبِ صُغْرَى جَاءَتْ
أَوْ يَصْدُقُ الْعُرْفُ الَّذِي عَمَّ عَلَى كُبْرَاهِ وَالرَّابِعُ فِي السَّادِسِ لَا
تَكُونُ مِنْ سِوَى السَّوَالِبِ الَّتِي تُعَكْسُ كُبْرَاهُ وَتِلْكَ مَرَّتِ

الشرط الثالث ان يصدق الدوام في الضرب الثالث على صفراه ،
بان تكون ضرورية أو دائمة ، أو يصدق العرف العام على كبراه ، بان
تكون من القضايا الست السوالب المنعكسة ، وحيث انتفى الامر ان لم
ينتج لما قررود كذلك ، والشرط الرابع كون الكبرى في الضرب السادس
من القضايا المنعكسة السوالب ، وحيث لم تكن منها فلا انتاج لما قررود أيضاً
وخماسُ الشُّرُوطِ فِي الثَّامِنِ مِنْ ضَرْوَبِهِ الصُّغْرَى بِهِ تَكُونُ مِنْ
ذَاتِي خُصُوصٍ وَعَلَى الْكُبْرَى صِدْقُ الْعُرْفِ وَالْعُمُومِ وَالشَّرْحُ سَبَقُ
الشرط الخامس كون صغرى الضرب الثامن بل والسادس والسابع
من احدى الخاصتين ، وكون كبرى الثامن مما يصدق عليه العرف العام ،
وحيث لم يكن كذلك فلا ينتج لما قررود كذلك

فِي الْأَوَّلِينَ عَكْسُ الصُّغْرَى طَلَعُ نَتِيجَةً إِذَا عَلَيْهَا قَدْ وَقَعَ
صِدْقُ الدَّوَامِ وَكَذَلِكَ إِنْ تَقَسَّنَا مِنَ اللَّوَاتِي حَالَ سَلْبِ تَعَكُّسِ

وَأِنْ يَكُنْ خِلَافَ ذَا فَالطَّالِعُ مُطْلَقَةً ذَاتَ عُمُومٍ وَاقِعٌ
ضابط جهة النتيجة في الضربين الاولين من ضروب الشكل الرابع
انها تكون كعكس الصغرى ان صدق عليها الدوام بان كانت ضرورية
أودائمة، وكذا ان كانت مقدمتا القياس من القضايا الست التي تنعكس
سوالبها، وحيث لم تكن كذلك فتكون النتيجة مطلقة عامة

دَائِمَةٌ بِنَتِجَتِهَا الثَّالِثُ إِنْ فِي فَرْدَةٍ صِدْقُ الدَّوَامِ قَدْ ضَمِنَ
وَحَيْثُ لَمْ يَصْدُقْ عَلَى أَحَدَاهَا فَعَكْسُ الصَّغْرَى كَمَا تَقَدَّمَ
ضابط جهة النتيجة في الضرب الثالث انها تكون دائمة ان كانت
احدى المقدمتين ضرورية أودائمة، واذا لم تكن احدى المقدمتين ضرورية
أودائمة تكون النتيجة كعكس الصغرى، كما تقدم في الشكل الثاني

وَفِي اللَّذَيْنِ يَتَلَوَانِهِ تَقَعُ دَائِمَةٌ إِذَا عَلَى الْكُبْرَى وَقَعُ
صِدْقُ الدَّوَامِ وَإِذَا عَنَاهَا انْتَفَى فَعَكْسُنَا صُغْرَاهُمَا مُنْحَذِفَا
* تَقْيِيدُهُ بِاللَّادَوَامِ وَأَطْلُبُ بَيَانَهَا مِنْ مُسَهِّبَاتِ الْكُتُبِ

ضابط جهة النتيجة في الضرب الرابع والاضرب الخامس، انها تكون دائمة ان
كانت الكبرى ضرورية أودائمة، والا فكمعكس الصغرى محذوفا عند اللادوام
وَالسَّادِسُ الْإِنتَاجُ فِيهِ مِثْلَ مَا فِي الثَّانِ مِلْأَشْكَالٍ (١) لَكِنْ بَعْدَمَا
تُعَكْسُ صُغْرَاهُ وَأَمَّا السَّابِعُ مِنْهَا فَمَا يُنتِجُ فِيهِ وَاقِعٌ
كَثَاثِ الْأَشْكَالِ لَكِنْ بَعْدَ أَنْ تُعَكْسَ كُبْرَاهُ فَحَقِّقْ وَاعْلَمَنَّ
ضابط النتيجة في الضرب السادس انها تكون كنتيجة الشكل الثاني،

(١) أصله من الاشكال حذفت النون كتابة لحذفها من النطق وهو مستعمل .

لكن بعد عكس الصنرى ، وفي السابع كما في الشكل الثالث لكن بعد
عكس الكبرى. لان هذين الضربين يرتدان الى ذينك الشكلين المذكورين
بذينك العكسين فكانت نتيجتهما نتيجتي ذينك الشكلين

وَتَامِنُ الْأَضْرُبُ فِيهِ يُنْتَجُ كَأَوَّلِ الْأَشْكَالِ لَكِنْ تَخْرُجُ
بِعَكْسٍ مَا يُنْتَجُ بَعْدَ عَكْسِنَا تَرْتِيبَ وَضْعِ الْخَبْرَيْنِ هَاهُنَا

ضابط النتيجة في الضرب الثامن انها تكون كما في الشكل الاول
بعكس النتيجة بعد عكسنا ترتيب المقدمتين لارتداده اليه بذلك كما هو مقرر

فَهَذِهِ الْأَضْرُبُ الْأَشْكَالِ عَاصِمَةٌ الْمَعْنَى عَنْ اخْتِلَالِ *
وغيرهن فاسد النظم عقيم في العقل عن انتاج معنى مستقيم

هذه الاضرب الاثنان والعشرون للاشكال الاربعة هي العاصمة
للمعنى الناتج عن الاختلال باعتبار لزومه لمقدماته. وما سواها من الاضرب
فاسد النظم. لانه لا يكون الناتج به لازماً كلياً. وان كان قد يصدق في
البعض لكنه غير مطرد. وهذا هو معنى العقم كما سبق بيانه والله اعلم.
والحاجة انما تشتد الى الاول من الاشكال وضروبه. وقد تدعو الى
الثاني والى الثالث. واما الشكل الرابع فكما علمت قبل ما يحتاج اليه لبعده
عن الطبع كما سبق. وقد كنت عزمت على حذفه من هذه الارجوزة
رأساً. لكن اصر بعض الطلبة على طبع ابقائه. ولهذا حذفته بعد من
الموجهات كما مرت الاشارة اليه. واقتصر في الشرح على ما ترى والله اعلم

﴿ القياس الشرطي الاقتراضي ﴾

وَقَدْ بَسَطْنَا الْقَوْلَ فِي الْجَمَلِيِّ وَلَنْجَمِلِ الْكَلَامَ فِي الشَّرْطِيِّ

وَهُوَ الَّذِي فِي عُرْفِ أَهْلِ الْعَقْلِ مَا لَيْسَ مِنْ مَحْضِ ذَوَاتِ الْحَمَلِ
بَلْ وَاحِدُ الْجُزَيْنِ أَوْ كِلَاهُمَا شَرْطِيَّةٌ مَا لِيَكُونَ تَوَامًا

قد علمت من صدر الباب ان القياس الاقتراني منقسم الى شرطي وحمل . وحيث انتهى الكلام على الحلي كما رأيت مفصلاً . شرع الآن في ذكر الاقتراني الشرطي على سبيل الاجمال . وعرفه بأنه في اصطلاح أهل المعقول ما ليس مركباً من محض الحملات . سواء كان من الشرطيات الخالص . أو من شرطية مامع حملية . وهذا اصطلاح ، والاصطلاح لا حجر فيه . فلا يضر انهم خصصوا الحلي بما يتركب من الحملات الصرف

وَفِيهِ أَشْكَالُ الْقِيَاسِ تَتَعَقَدُ وَإِنْ تُرْذِ تَرْكِبُهُ مِنْهَا اجْتِهَدَ
وَأَجْعَلْ لَدِي تَأْ لِيْفَهَا الْمُقَدَّمَا فِي مَوْضِعِ الْمَوْضُوعِ وَالتَّالِي مَا
يُحْمَلُ وَأَجْعَلْ عِنْدَ الْأَسْتَخْرَاجِ كَمَا مَضَى شَرَائِطَ الْإِنْتِاجِ
وَعِدَّةَ الْأَضْرَبِ وَالنَّاتِجِ فِي كَمَّ وَفِي كَيْفِ لِدَاكَ يَقْتَنِي
مِنْ غَيْرِ مَا فَرَّقِ نَعَمْ فِي الرَّابِعِ لَيْسَ سِوَا خَمْسَتِهِ ذَا طَالِعِ

كما ان الحلي تنعقد فيه الاشكال الاربعة على ما ذكرتم مفصلاً . كذلك الشرطي تنعقد فيه الاشكال الاربعة . يعني انه لا بد من اشتراك مقدمته في جزء . بمعنى انه يكون جزءاً من المقدمة الاولى . ويكون هو بعينه جزءاً من الثانية أيضاً . وهذا الجزء هو الحد الاوسط . وحيث أردت تأليف القياس الاقتراني وترتيب مقدماته المنتجة فلا بد لك ان تعود الى ما قد عرفته في الحملات . من ان الجزء المحكوم عليه فيها يسمى موضوعاً ، والجزء المحكوم به محمولاً . وانه في الشرطيات يسمى الجزء المحكوم عليه

مقدماً ، والجزء المحكوم به تالياً، فيجعل لدى تأليف القياس المقدم موضع الموضوع ، والتالي موضع المحمول ، ويسمى مقدم النتيجة أصغر ، وقضيته صغرى ، وتالي النتيجة أكبر ، وقضيته كبرى ، والمكرر بينهما حدّاً أوسطاً ، فالأوسط وهو المشترك بين المقدمتين . ان كان تالياً في الصغرى ومقدماً في الكبرى فهو الشكل الاول ، وان كان تالياً فيهما فهو الشكل الثاني وان كان مقدماً فيهما فهو الشكل الثالث . وان كان مقدماً في الصغرى وتالياً في الكبرى فهو الشكل الرابع . وشرائط انتاج هذه الاشكال كما في الحملي من غير فرق حتى يشترط في الاول ايجاب الصغرى وكلية الكبرى . وفي الثاني اختلاف مقدمتيه في الكيف وكلية الكبرى الى غير ذلك ، وكذلك عدد ضروب كل شكل كمددها في الحملي ، الا في الشكل الرابع فان ضروبه هنا هي الخمسة الاول التي ذكرها المتقدمون فقط . وكذلك حال النتيجة كما وكيفاً فتكون نتيجة الضرب الاول من الشكل الاول كما هي في الحملي موجبة كلية ، وفي الثاني كذلك سالبة كلية ، وعلى هذا القياس وسنأتي على بعض تفصيل في ذلك عند ذكر مطبوع كل قسم من أقسام هذا القياس كما ستراد قريباً

وَهُوَ إِلَى خَمْسَةِ أَقْسَامٍ رَجَعَ	بِحَسَبِ مَا تَأْلَفُهُ مِنْهُ يَقَعُ
لَأَنَّهُ مِنْ ذَاتِي اتِّصَالٍ	يَكُونُ أَوْ مِنْ ذَاتِي انْفِصَالٍ
أَوْ ذَاتِ حَمَلٍ تَصْحَبُ الْمُتَّصِلَةَ	أَوْ تَصْحَبُ الْقَضِيَّةَ الْمُنْفَصِلَةَ *
أَوْ كَانَ مِنْ شَرْطِيَّتَيْنِ الْفِئَا	وَالْوَصْلُ وَالْفِصْلُ هُنَاكَ آخْتَلَفَا

ينقسم القياس الشرطي باعتبار تركيبه الى خمسة أقسام . لانه اما ان

يتركب من متصلتين وهو القسم الاول، كقولنا : كلما كانت الشمس طالعة
 فالعالم مضيء ، أو يتركب من منفصلتين وهو القسم الثاني، كقولك : دائماً
 اما ان يكون العدد زوجاً أو فرداً ، ودائماً اما ان يكون زوج الزوج أو
 يكون زوج الفرد أو يكون فرداً . أو يتركب من حملية ومنتصلة سواء
 تقدمت الحملية أو تأخرت ، وهو القسم الثالث نحو هذا الشيء انسان .
 وكلما كان هذا الشيء انسانا كان حيوانا ، ينتج هذا الشيء حيوان . ونحو
 كلما كان هذا الشيء انسانا فهو حيوان ، وكل حيوان جسم ، ينتج كلما
 كان هذا الشيء انسانا كان جسماً . أو يتركب من حملية ومنفصلة سواء
 تقدمت الحملية أو تأخرت وهو القسم الرابع . نحو هذا عدد ، ودائماً اما
 ان يكون العدد زوجاً أو فرداً ، ينتج فهذا اما ان يكون زوجاً أو فرداً ،
 وكقولك : دائماً اما ان يكون العدد زوجاً أو فرداً . وكل واحد منهما داخل
 تحت الكم ، ينتج فالعدد داخل تحت الكم . أو يتركب من متصلة ومنفصلة
 سواء تقدمت المتصلة أو تأخرت ، وهو القسم الخامس . نحو كلما كان هذا
 ثلاثة فهو عدد ، ودائماً اما ان يكون العدد زوجاً أو فرداً . ينتج كلما كان
 هذا ثلاثة اما ان يكون زوجاً أو فرداً . ونحو دائماً اما ان يكون العدد
 زوجاً أو فرداً . وكلما كان الشيء زوجاً أو فرداً فهو كم منفصل . ينتج
 فكلما كان عدداً كان كماً منفصلاً

هَذَا فِي كُلِّ مِنَ الْأَقْسَامِ مَا
 يُقَارِبُ الطَّبَعِ وَمَالًا فَأَعْلَمَا
 فَالْأَوَّلُ الْمَطْبُوعُ مِنْهُمَا الْوَسْطُ
 تَمَامُ جُزْءٍ مِنْ كِلَيْهِمَا فَقَطْ
 كَكَلِمَا الشَّمْسُ تَكُونُ طَالِعَةً
 فَنِي حَقِيقَةُ النَّهَارِ وَاقِعَةٌ

وَكُلَّمَا كَانَ النَّهَارُ ذَا وَقُوعٍ فَالْأَرْضُ مُسْتَضِيئةٌ بِهَا الرُّبُوعُ
تَتِيحَةُ الْقِيَاسِ غَيْرُ خَافِيَةٍ . مُتَقَدِّمُ الْآوَلَى وَتَالِي الثَّانِيَةِ

قد عرفت أقسام القياس الشرطي الخمسة باعتبار ما يتركب منه من المقدمات كما مر بك مع أمثلته . على ان كل قسم من الاقسام الخمسة ينقسم تقسيماً ثانوياً لنشير اليه . ولكن ليست تلك الاقسام الثانوية من كل من الخمسة الاولية مقبولة قريبة من الطبع السليم . بل أكثرها بعيد عن الطبع السليم لا يتبين انتاجه الا بكافة شديدة . ومثل هذا المختصر لا يمكن الاسترسال فيه الى تتبع الامور الوحشية عن الطبع ، مع الاستغناء بالقياس الجملي وبالمطبوع من الشرطي عنها . ولذلك اقتصر في النظم على ذكر المطبوع من كل قسم من الخمسة الاقسام . فالقسم الاول المركب من المتصلتين ينقسم ثانوياً الى ثلاثة أقسام . الاول ما يكون فيه اشتراك المقدمتين في جزء تام من كل منهما ، أي المقدم بكماله ، أو التالي بكماله . والثاني ما يكون فيه اشتراك المقدمتين في جزء غير تام من كل منهما . والثالث ما يكون فيه اشتراك المقدمتين في جزء تام من احدهما غير تام من الاخرى ، والمطبوع منها هو الاول . ومثاله ما في المتن . وهو قولنا كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود . وكلما كان النهار موجودا فالارض مضيئة ، ينتج من الشكل الاول كلما كان النهار موجودا فالارض مضيئة . وتنعقد فيه الاشكال الاربعة ، لانه ان كان الاوسط المشترك تاليا في الصغرى مقديما في الكبرى فهو الاول كما في المثال المار . وان كان تاليا فيهما فهو الثاني ، وان كان مقديما فيهما فهو الثالث ، وان كان تاليا في الكبرى مقديماً في الصغرى فهو الرابع . وعلى قياس الحليات شرائط انتاجها من اشتراط ايجاب الصغرى

وكلية الكبرى في الاول . واشترط اختلاف المقدستين في الكيف وكلية
الكبرى في الثاني الى غير ذلك . وكذلك عدد ضروبها الا في الرابع كما مر
بك ، وهذا تقرير القسم الاول المطبوع من أقسام المركب من المتصلتين
وأما الثاني والثالث فنضرب صفحاً عن ذكرهما ونحيلك على المطولات
وَهُوَ مِنَ الثَّانِ الَّذِي الشَّرْكَةُ فِيهِ بَيْنَهُمَا جُزْءٌ وَلَا تَمَامٌ فِيهِ
وَأَمَّا يَنْتَجُ مِنْ قَضِيَّتَيْنِ كَلِيَّةٌ أَحَدَاهُمَا مُوجِبَتَيْنِ *
مَنْعُ الْخُلُوعِ صَادِقٌ عَلَيْهَا وَالْفَسْكَرُ عَنْ نَظْمِ الْمِثَالِ أَحْجَمًا
المركب من المنفصلتين وهو الثاني من أقسام الشرطي ينقسم أيضاً ثانياً
الى ثلاثة أقسام . الاول ما يكون فيه اشتراك المقدمتين في جزء تام في كل
منهما والثاني ما يكون فيه اشتراك المقدمتين في جزء غير تام منهما . والثالث
ما يكون فيه الاشتراك في جزء تام من احدهما غير تام من الاخرى ،
والمطبوع منها هو الثاني ، وهو ما تكون الشركة في جزء غير تام من
المقدمتين ، ولم يمثله في المتن لضيق مجال النظم . ومثاله اما أن يكون هذا
العدد زوجاً واما أن يكون فرداً . وكل زوج فهو اما زوج الزوج
واما زوج الفرد فقط . واما زوج الزوج والفرد . وشرط انتاجه
اجاب المقدمتين وكلية احدهما ، وصدق منع الخلو عليهما ، فتكون
النتيجة موجبة منفصلة مانعة الخلو مركبة من الجزء غير المشارك ومن
نتيجة التأليف بين المتشاركين . وتنقسم الاشكال الاربعة في هذا القسم
أيضاً بحسب الطرفين المتشاركين ولا بد ان تعتبر فيها أن يكون اعلى شرائط
الانتاج المعتبرة بين الحملتين كما مر . أما الاول والثالث من هذا القسم
فاطلبهما من المطولات

وَهُوَ مِنَ الثَّلَاثِ مَا الْحَمَلِيَّةُ كِبْرَاهُ وَالْوَاسِطَةُ الشَّرِكِيَّةُ
 مِنْهَا مَعَ التَّالِي مِنَ الْمُتَّصِلَةِ وَشَرْطُهُ إِيجَابُهَا وَالْأَمْثَلَةُ
 وَصُورَةُ النَّتَائِجِ الْمُسْتَخْرَجَةِ فِي كُتُبِ الْقَوْمِ الطُّوَالِ مُدْرَجَةٌ

الثالث من أقسام القياس الشرطي وهو ما يتركب من حملية وملتصلة ينقسم ثانويًا إلى أربعة أقسام، الأول تكون الحملية فيه كبرى والشركة فيه مع تالي المتصلة، والثاني تكون الحملية فيه كبرى والشركة فيه مع مقدم المتصلة، والثالث تكون فيه الحملية صغرى والشركة مع تالي المتصلة، والرابع تكون فيه الحملية صغرى والشركة مع مقدم المتصلة، ولا تتصور الشركة في هذه الأقسام إلا في جزء غير تام من المتصلة لاستحالة أن يكون شيء من طرفي الحملية قضية، فالاشتراك أبدًا أما لموضوعها أو لمحمولها وهما مفردان، والمطبوع من هذه الأقسام الأول، والشرط في إنتاجه إيجاب المتصلة، أما تيجته فمتصلة مقدمها مقدم المتصلة وتاليها نتيجة التأليف بين التالي والحملية ومثاله: كلما كان (اب) (فج د) وكل (ده) ينتج كلما كان (اب) (فج ه) لأنه كلما صدق مقدم المتصلة صدق التالي مع الحملية، أما صدق التالي فظاهر وأما صدق الحملية فلأنها صادقة في نفس الأمر فتكون صادقة على ذلك التقدير. وكلما صدق التالي مع الحملية صدقت نتيجة التأليف وهو المطلوب، وتنعقد فيه الأشكال الأربعة باعتبار مشاركة التالي والحملية، والشرائط المعتمدة بين الحمليتين معتبرة هنا بين الحملية والتالي، وأحكام باقي الأقسام المذكورة في المبسوطات

أما من الرابع فالمتبوعُ مما
 أجزاء الانفصال عداً وتقع
 جزءاً وبعد أن تكن تأليفات
 * متحد النتائج المحصَّلة
 منع الخلو الشرطي في الشرطية
 وإن يكن مختلف النتائج
 من الخلو فيه والتفصيلُ
 كانت ذوات الحمل فيه مثلما
 في ذات حمل الشركة مع (؟)
 أجزاء الانفصال بالحمليات (؟)
 فهو مقسم القياس ثم له *
 يأتي مع الإيجاب والكلية
 فغير ذي التقسيم والمنع يجي
 في الكتب ذات البسط والتشليل

الرابع من أقسام القياس الشرطي وهو ما يتركب من حماية ومنفصلة،
 ينقسم ثانويًا إلى ثلاثة أقسام. الأول ما تكون الحمليات فيه بعدد أجزاء
 المنفصلة، والثاني ما تكون الحمليات أقل من أجزاء المنفصلة، والثالث
 ما تكون فيه أكثر من أجزاء المنفصلة، والمطبوع منها هو الأول،
 وهو ما تكون الحمليات فيه بعدد أجزاء المنفصلة لتشارك كل واحدة منها
 واحدًا من أجزاء الانفصال، ثم هذا ينقسم إلى قسمين باعتبار اتحاد نتيجة
 التأليفات بين الحمليات وأجزاء الانفصال واختلافها، فإن كانت نتائج
 التأليفات واحدة فهو القياس المقسم، ولا بد فيه من اشتراك أجزاء
 الانفصال في أحد طرفي النتيجة واشتراك الحمليات في الطرف الآخر
 منها. وشرط اتحاده أن تكون المنفصلة موجبة كلية مانعة الخلو أو حقيقية،
 ومثاله: كل متحرك إما أن يكون حيوانًا وإما أن يكون نباتًا وإما أن يكون
 جمادًا، وكل حيوان جسم، وكل نبات جسم، وكل جماد جسم، ينتج
 كل متحرك جسم. لأنه لا بد من صدق أحد أجزاء الانفصال التي هي

الحيوان والنبات والجماد لمنع الخلو ، فأبي جزء يفرض صدقه منها يصدق مع ما يشاركه من الحملات . وينتج النتيجة المطلوبة ، اما اذا كانت نتائج التأليف مختلفة فهو القياس غير المنقسم ، والشرائط ما تقدم بعينه غير ان النتيجة تكون منفصلة مانعة الخلو ، ومثاله قولك : كل عدد اما زوج واما فرد ، و كل زوج منقسم بمتساويين ، و كل فرد لا ينقسم بمتساويين ، ينتج كل عدد اما منقسم بمتساويين أو غير منقسم بمتساويين وذلك لما تقدم من وجوب صدق أحد أجزاء المنفصلة مع ما يشاركه من الحملات ، وباقى الاقسام وأحكامها المذكورة فى المطولات

وَحَامِسُ الْأَقْسَامِ فَالْقَرِيبُ مِنْ
ذَاتِ اتِّصَالٍ وَهِيَ فِيهِ صُغْرَى
* مُوجِبَةٌ وَالِإِشْتِرَاكُ إِمَّا
مِنْ كُلِّ فَرْدَةٍ وَيَأْتِي غَيْرَ تَامٍ
هَذَا وَفِي الشَّرْطِيِّ ابْحَاثُ أُخَرَ
أَنْوَاعِهِ لِلطَّبَعِ مَا أَلْفَ مِنْ
وَذَاتُ الْإِتِّصَالِ فِيهِ الْكِبْرَى
بَيْنَهُمَا يَأْتِي بِجُزْءٍ تَمًّا *
وَفِي كِلَا الْحَالَيْنِ يَنْتُجُ الْمَرَامُ
عَنْ ذِكْرِهَا يَضِيقُ هَذَا الْمُخْتَصَرُ

الخامس من أقسام القياس الشرطى الاقترانى الاولى ما يتركب من متصلة ومنفصلة ، وهو ينقسم ثانويا الى أقسام متعددة باعتبار كون كل منها صغرى أو كبرى ، ثم باعتبار كون الاشتراك بجزء تام من كل منهما ، أو غير تام من كل منهما ، أو تام من احدهما غير تام من الاخرى ، ولكن القريب الى الطبع من جميع أنواعه ما تألف من متصلة صغرى ومنفصلة كبرى موجبة واحدهما لاحالة كلية ، والاشترآك بينهما إما فى جزء تام من كل منهما ، كقولنا : ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود ، واما أن

يكون النهار موجودا ، واما أن يكون الليل موجودا، يستتبع على وجهين
 اما متصلة هكذا : فان كانت الشمس طالعة فليس الليل موجودا ، أو
 منفصلة هكذا: اما أن تكون الشمس طالعة واما أن يكون الليل موجودا،
 أو يكون الاشتراك في جزء غير تام ، ويجب في مطبوعه أن يكون محمول
 التالي موضوعا في أجزاء الانفصال . والمنفصلة مائة خلو ، والتالي كليا
 موجبا وتكون النتيجة متصلة المقدم منفصلة التالي، كقولنا: ان كان هذا الشيء
 كثيرا فهو ذو عدد ، وكل ذي عدد فاما زوج واما فرد ، ينتج ان كان
 هذا الشيء كثيرا فاما زوج واما فرد ، وأما باقي أنواع القسم الخماس
 فاطلبها من المطولات ، وما ذكرهنا في كل الشرطي كلام اجمالي، والبسط
 لا يليق بهذا المختصر والله أعلم

القياس الاستثنائي

قياسُ الاستثناء قد تقدمَ
 تعريفُهُ فأرجع إليه تعلمًا *
 تركيبُهُ يكونُ من شرطية
 من أي نوع ثم من قضية
 * تكونُ عينُ أحدِ الجزئينِ
 من تلك أو تأتي نفيض العينِ
 * ليلزمَ الوضعُ بها الآخرُ
 أو رفعُهُ وههنا فاعتبر
 لصحة الإنتاجِ في القياسِ ذا
 إيجابِ شرطية وهكذا
 لزومها ان كانت المتصلة
 أو العناد ان تكن منفصلة
 * قالوا وكليتها اشترطنا
 لذلك أو كلية الاستثنا

لما فرغ من ذكر القياس الاقتراني حمليه وشرطيه شرع في ذكر

القياس الاستثنائي ، وقد عرفه فيما مر أول القياس بأنه الذي يكون قيد عين النتيجة أو نقيضها مذكوراً فيه بالفعل ، أي بمادته وهيئته . وهو يتركب من مقدمتين احدهما شرطية لاحالة من أي نوع كانت متصلة أو منفصلة . ثم من قضية أخرى اما استثنائية وضعية تكون عين أحد جزئي تلك الشرطية دالة على وضع ذلك الجزء واثباته ، أو رفعية تكون نقيض أحد جزئي تلك الشرطية دالة على رفع ذلك الجزء ونفيه . كقولنا في المتصلة: كلما كان زيد انساناً كان حيواناً ، لكنه انسان . وقولنا: كلما كان زيد حماراً كان ناهقاً ، لكنه ليس بناهق . وكقولنا في المنفصلة: اما أن يكون هذا الشيء شجراً أو حجراً ، لكنه شجر . وقولنا : اما أن يكون هذا الشيء شجراً أو حجراً لكنه ليس بشجر ، واعتبر لصحة الانتاج في هذا القياس ثلاثة شروط . الاول أن تكون الشرطية موجبة اذ السالبة عقيمة ، لانه اذا لم يكن بين أمرين اتصال أو انفصال لم يلزم من وجود أحدهما أو نقيضه وجود الآخر أو عدمه ، الثاني لزوم الشرطية ان كانت متصلة أو عنادها ان كانت منفصلة ، لان العلم بصدق الاتفاقية موقوف على العلم بصدق أحد طرفيها أو كذبه قبل الاستثناء ، فلا يستفاد منه ، فلو استفيد العلم بصدق أحد الطرفين أو كذبه من الاتفاقية لزم الدور ، الثالث أحد أمرين اما كلية الشرطية التي هي في القياس أو كلية الاستثناء ، لانه اذا لم تكن واحدة منها كلية جاز أن يكون وضع المقدم غير وضع الاستثناء ، فيكون اللزوم والعناد على بعض الاوضاع . والاستثناء على بعض آخر ، فلا يلزم من وضع أحد جزئها أو رفعه وضع الآخر أو رفعه

فَقِي ذَوَاتِ الْاِتِّصَالِ الْوَضْعُ يُنْتِجُ وَضْعًا وَبِرَفْعٍ رَفْعُ
 فِحْثِ فِيهَا وَوَضْعُ الْمُقَدَّمِ فَوَضْعُ تَالِيهَا بِذَلِكَ يَلْزَمُ
 وَرَفْعُ تَالِي الطَّرْفَيْنِ يَلْزَمُ مِنْ رَفْعِهِ أَنْ يُرْفَعَ الْمُقَدَّمُ
 وَوَضْعُ تَالِيهَا وَرَفْعُ الْاَوَّلِ لَيْسَ لِاِتِّتَا جِهَمَا مِنْ مَدْخَلِ

حيث تقرر مامر من شروط الإنتاج كما علمت في القياس الاستثنائي
 فنقول: ان الشرطية فيه ان كانت متصلة ففيهما بالتصوير العقلي احتمالات
 أربعة، ووضع المقدم، ورفعته، ووضع التالي، ورفعته، ولكن المنتج منها احتمالان
 فقط . الاول وضع المقدم أي اثباته ، ينتج وضع التالي أي اثباته . كقولنا:
 كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود، لكن الشمس طالعة، ينتج النهار
 موجود، لان وجود الملزوم وهو المقدم في المتصلة اللزومية مستلزم
 لوجود اللازم وهو التالي فيها ، الاحتمال الثاني رفع التالي منها ينتج رفع
 المقدم ، لانه اذا انتفى اللازم انتفى الملزوم ، فاذا انتفى التالي انتفى المقدم ،
 فرفعه يستلزم رفعه ، كقولنا : كلما كان الشيء انسانا كان حيوانا، لكنه
 ليس بحيوان، فبنتج انه ليس بانسان، اذا انتفاء الحيوانية يستلزم انتفاء الانسانية
 والاحتمالان الآخران عقيمان ، وهما وضع التالي فلا ينتج وضع المقدم ولا
 ينتج رفع المقدم رفع التالي ، لان المقدم ملزوم والتالي لازم ، ويجوز كون
 اللازم أعم ، فلا يلزم من تحققه تحقق الملزوم ، ولا من انتفاء الملزوم انتفاء
 اللازم ، لجواز تحققه في غير ذلك الاخص ، كقولنا : كلما كان هذا انسانا
 كان حيوانا، لكنه حيوان ، فلا يلزم منه كونه انسانا، لجواز تحقق الانسان
 في الفرس مع عدم وجود الانسان

هَذَا هُوَ الضَّابِطُ فِي الْمُتَّصِلَةِ
 فَالْوَضْعُ فِيهَا مُنْتَجِجٌ لِلرَّفْعِ -
 إِنْ أَحَدُ الْجُزْأَيْنِ مِنْهُمَا اسْتُدْرِكَمَا
 وَإِنْ نَقِضَ وَاحِدٌ تَسْتَنْ
 إِذْ جَائِزٌ كَوْنُهُمَا مُرْتَقِعَيْنِ
 هَذَا يَمْنَعُ الْجَمْعَ أَمَّا الْمَانِعُ
 * مَهْمَا نَقِضَ أَوَّلٌ أَوْ آخِرٌ
 وَلَيْسَ بِاسْتِثْنَاءِ عَيْنٍ مَا يَجِي
 فَمَا لَهَا إِلَّا تَتَّجَتَانِ
 * وَفِي الْحَقِيقَةِ تَأْتِي أَرْبَعُ
 * إِذَا بِهَا اسْتِثْنَاءُ الْعَيْنَانِ
 مَهْمَا النَّقِضَانِ هُنَاكَ اسْتُدْرِكَمَا
 * أَمَّا اتِّفَاقَاتُ أَيِّ نَوْعٍ -
 وَذُوْنِكَ الْكَلَامِ فِي الْمُنْفَصَلَةِ
 وَعَاكِسُهُ لَكِنْ يَمْنَعُ الْجَمْعَ -
 يَنْتَجِجُ نَقِضَ الْآخِرِ الَّذِي تَرَكَمَا
 مِنْهَا فَلَيْسَ مُنْتَجِجًا لِلْعَيْنِ
 فَمَا لَهُ فِيهَا سِوَى تَتَّجَتَيْنِ
 مِنَ الْخُلُوفِ فَهُوَ فِيهَا شَائِعٌ
 تَسْتَنْ فَالْنَّاتِجُ عَيْنِ الْآخِرِ
 نَقِضَ شَيْءٍ مِنْهُمَا بِنَاتِجٍ -
 لَكُونِ الْأَجْتِمَاعِ فِي الْإِمْكَانِ
 تَتَّجِجُ ثِنْتَانِ مِنْهَا تَقَعُ *
 وَالْآخِرِيَانِ فِيهِ يَأْتِيَانِ *
 كَمَا مَضَى قَبْلُ بَيَانِ ذَلِكَمَا
 عَقِيمَةٌ فِي وَضْعِهَا وَالرَّفْعِ -

قد عرفت مما مر ضوابط الإلتج في الشرطية المتصلة التي تكون
 جزء القياس الاستثنائي، وأما الشرطيات المنفصلة التي تكون فيه فإن الوضع
 فيها منتج للرفع، والرفع منتج للوضع، ولكنه في مانعة الجمع ينتج وضع
 أحد الجزئين رفع الآخر. كقولنا: هذا إما شجر أو حجر، فإن قلت:
 لكنه شجر، ينتج ليس بحجر، وإن قلت: لكنه حجر، ينتج ليس بشجر،
 ولا ينتج فيها رفع أحدهما وضع الآخر، لجواز ارتفاعهما. فلو قلنا: هذا
 إما شجر أو حجر، ثم قلنا: لكنه ليس بشجر، فلا ينتج كونه حجراً، أو

قلنا، لكنه ليس بحجر، لا ينتج كونه شجرا. لجواز كونه فرسا في الصورتين، فليس للقياس في مازمة الجمع الا نتيجتين كما مر. واما ان كانت الشرطية مازمة الخلو فينتج فيها رفع أحد الجزئين وضع الآخر، فاستثناء نقيض أحد الجزئين ينتج عين الآخر لامتناع ارتفاعهما، كقولنا: اما ان يكون زيد في الماء أو ليس بفارق، فان قلت: لكنه ليس في الماء، انتج عين الآخر، وهو انه ليس بفارق، وان قلت لكنه غارق، انتج عين الآخر وهو كونه في الماء، ولو استثنيت عين واحد منهما لم يلزم منه نتيجة، كأن تقول: لكنه في الماء فلا يلزم منه ان يغرق او ان لا يغرق، او تقول: لكنه لا يغرق، فلا يلزم منه انه في البحر أو ليس في البحر، فليس للقياس في مازمة الخلو الا النتيجتين فقط، اما المنفصلة الحقيقية الواقعة في القياس الاستثنائي وهي التي تمنع الخلو والجمع معا فاستثناء عين اي الجزئين كان ينتج نقيض الآخر لامتناع الاجتماع، واستثناء نقيض اي الجزئين كان ينتج عين الآخر لامتناع الارتفاع، فنحصل فيها الاربع النتائج. مثاله: هذا العدد اما ان يكون زوجا او فردا، ولكنه زوج ينتج انه ليس بفرد، ولكنه فرد فينتج ليس بزواج، ولكنه ليس بزواج فينتج انه فرد، ولكنه ليس بفرد، فينتج انه زوج، اما الاتفاقيات الشرطية من أي نوع كانت فكلها عقيمة في القياس الاستثنائي، وضعا ورفعا لما قدمناه في شروط انتاجه من اشتراط اللزوم في المنصلات والعناد في المنصلات والله اعلم

القياس المركب

كُلُّ قِيَاسٍ مِنْ قَضِيَّتَيْنِ لَا غَيْرُ بَسِيطٌ وَيُسَمَّى الْعُقْلَا

* مَرْكَبًا مَامِنِ مُقَدِّمَاتٍ
 مِنْهَا نَتِيجَةٌ وَذِي مَعْ أُخْرَى
 إِلَى حُصُولِ الْغَرَضِ الْمَطْلُوبِ
 أَنَّ الْقِيَاسَ الْآخِرَ الْمُحْصَلًا
 إِثْبَاتِ جُزْئِيَّةٍ أَوْ الْبَعْضِ بِمَا
 وَهَكَذَا إِلَى انْتِهَاءِ الْكَسْبِ
 فَهَذِهِ أَيْسَرَةٌ تَعَدَّدَتْ
 وَحَيْثُمَا صُرِّحَ بِالنَّتَائِجِ
 فِي ذَلِكَ التَّرْكِيبِ فَالْمَنْصُولُ

الْفَ وَانْتَتَانِ مُنْتَجَاتِ *
 مُنْتَجَتَانِ وَهَلْمُ جَرًّا
 وَالسَّبَبُ الْمَحْجُوجُ لِلتَّرْكِيبِ
 لِلنَّتَائِجِ الْمَطْلُوبِ مُحْتَاجٌ إِلَى
 يَكْسَبُ مِنْ آخِرٍ حَتَّى يَلْزَمَا
 إِلَى الْبَدِيهِيِّ لِنَفْيِ الرِّيبِ
 تُحْصَلُ الْمَطْلُوبَ مَهْمَا رُكِبَتْ
 مَوْصُولَهَا يُسَمَّى وَمَهْمَا تُدْمَجُ
 يَدْعَى وَفِي ذِكْرِ الْمِثَالِ طُولُ

كل قياس اقتراني أو استثنائي تكون فيه مقدمتان لأزيد ولا أنقص بالاستقراء ، ويسمى هذا القياس بسيطاً، ولكن الحكماء ذكروا من توابع القياس ولو احقه القياس المركب، قلنا من توابعه لان الأكثر فرع الاقل، والفرع تابع للاصل ، وهو قياس مركب من مقدمات تنتج مقدمتان منها نتيجة ، ثم هذه النتيجة مع مقدمة أخرى تنتج أخرى وهلم جرا الى ان يحصل المطلوب ، والسبب المحوج الى هذا التركيب كون القياس الاخير المحصل للمطلوب قد يحتاج في اثبات مقدمتيه أو احدهما الى كسب بقياس آخر كذلك حتى تثبت ، وهلم جرا الى ان ينتهي الكسب الى المبادي البديهية ، فتكون هناك قياسات مترتبة محصلة للمطلوب بذلك التركيب، ثم هذا القياس المركب حيث صرح فيه بنتائج تلك القياسات يسمى موصول

النتائج ، ووجه التسمية ظاهر ، وهو وصل النتائج بالمقدمات ، كقولنا كل (ج ب) وكل (ب د) فكل (ج د) ثم كل (ج د) وكل (د ا) فكل (ج ا) ثم كل (ج ا) وكل (ا ه) فكل (ج ه) وحيث لم يصرح في ذلك المركب بنتائج تلك القياسات سمي مفصول النتائج . لفصل تلك النتائج عن المقدمات في الذكر وطبيها فيها، وان كانت مرادة من جهة المعنى ، كقولنا : كل (ج ب) وكل (ب د) وكل (د ا) وكل (ا ه) فكل (ج ه)

قياس الخلف

أما قياس الخلف فهو مستفيض اثبات مطلوب بإبطال النقيض قياس الخلف هو الذي يثبت حقيقة المطلوب بإبطال نقيضه، لان الحق دائما لا يخرج عن الشيء ونقيضه فيستدل على اثبات المدعى بأنه لولاه لثبت نقيضه لكن نقيضه غير واقع فيكون هو واقعا وقد مر بك كثير منه في مباحث العكوس والاقيسة. وتسمية هذا القياس بالخلف لافضائه الى الخلف أي المحال على تقدير حقيقة المطلوب

فمن قياسين يكون دائما	تركيبة الأول يأتي منهما
قياس الأقران من متصلة	تلازم المطلوب والنقيض له
فيها وأخرى مثلها هي التي	بين النقيض والمحال الثابت
لزومها وذا اللزوم ربما	يحتاج للبيان لا ما قدما
فذا القياس الأقراني وله	نتيجة تطلع من متصلا
بها اللزوم بين نقي ما طلب	و بين اثبات المحال والكذب

ثانيتها قياس الاستثناء من نتيجة السابق ذومرت فان
تستن في هذا نقيض مآثلاً ينتج نقيض صدرها فحصولاً
تحقق المطلوب بالزوم بها وهذا الضابط العمومي
وان ترد تفصيلاً أو مثلاً فراجع الكتب له الطوالاً

من الواضح ان قياس الخلف لا يكون قياساً واحداً بل يكون دائماً مؤلفاً من قياسين ، أحدهما اقتراني مؤلف من متصلتين احدهما الملازمة بين المطلوب المفروض انه ليس بحق ونقيض المطلوب ، وهذه الملازمة بينة بذاتها اذ لا جمع بين نقيضين ، والثانية هي الملازمة بين نقيض المطلوب على انه حق وبين أمر آخر محال ، فينتج متصلة من المطلوب على انه ليس بحق ومن الامر المحال ، وثانيتها استثنائي مشتمل على متصلة لزومية وهي نتيجة ذلك الاقتراني واستثناء نقيض تاليها لينتج نقيض المقدم فيلزم تحقق المطلوب ، وهذا هو الضابط العام ، ومثاله لو قلنا : لو لم يصدق قوانا بعض الحيوان انسان لصدق نقيضه ، وهو لاشيء من الحيوان بانسان ، وكلما ثبت لاشيء من الحيوان بانسان ثبت المحال ، فينتج لو لم يصدق بعض الحيوان انسان ثبت المحال ، فجعلناه شرطية وقلنا : لكن المحال ليس بثابت فالنتيجة بعض الحيوان انسان صادقة ، وهو المدعى ، ثمان الشرطية يعني : كلما ثبت النقيض ثبت المحال : قد تنقتر الى بيان ودليل ، فتكثر القياسات حينئذ ، وظهر ان معني قولهم من قياسين ليس للحصر بل لبيان انهما اقل ما يتألف منه قياس الخلف والله اعلم

الاستقراء

الحُجَّةُ الَّتِي الْحَكِيمُ يَسْتَدِلُّ فِيهَا عَلَى حُكْمٍ كَلِّيٍّ نَقْلًا
مِنْ حُكْمٍ جُزْئِيَّاتِهِ الْإِسْتِقْرَاءَ وَعَرَفُوهُ بِرُسُومٍ أُخْرَى

اعلم أن الحجة على ثلاثة أقسام استقرائية لاعقلية ، لان الاستدلال يكون اما من حال الكل على جزئياته وهو القياس . وقد مرّ مفصلاً ، واما من حال الجزئيات على حال كليهما وهو الاستقراء الذي نحن بصدد بيانه ، واما من أحد الجزئين المندرجين تحت كلي على حال جزئي آخر وهو التمثيل وسيأتي ، فالاستقراء هو الحجة التي يستدل فيها على حكم الكل من حكم جزئياته ، وهذا التعريف هو الصحيح الذي لا غبار عليه ، وله تعريفات آخر تقارب هذا كقولهم : تصفح الجزئيات وتتبعها لاثبات حكم كلي ، لكنها لا تخلو عن تسامح لان نفس التتبع لا يندرج تحت الحجة وانما الحجة نتيجةه ولا بأس بذلك التسامح

وَهُوَ إِلَى الْمَوْصُوفِ بِالتَّمَامِ وَالْآخِرِ النَّاقِصِ ذَوِ انْقِسَامٍ
فَذُو التَّمَامِ مِنْهُ مَا فِيهِ عِلٌّ حَالَةَ كَلِّيٍّ بِحَالٍ حَصَلًا
فِي كُلِّ جُزْئِيَّاتِهِ اسْتِدْلَالًا كَمَا وَهُوَ يَفِيدُ الْعِلْمَ بَلْ وَذَلِكَ
تَحْتَ الْقِيَاسِ دَاخِلٌ لِذَا دُعِيَ مَقْسَمَ الْقِيَاسِ طَبَقَ الْوَاقِعِ

مطلق الاستقراء ينقسم الى قسمين تام وناقص ، فالتام ما يتصفح فيه حال الجزئيات بأسرها بحيث لا يشذ فرد منها ، وهذا مفيد للعلم ، وهو داخل تحت القياس ، ويقال له القياس المقسم ، وتركيبه يكون من الحملة

والشرطية المنفصلة ، وشرطه أن تكون المنفصلة فيه موجبة كلية حقيقية
أو مانعة خلو لا مانعة جمع ، ومثاله قولنا : الجسم اما حيوان أو نبات أو
جماد . وكل حيوان متحيز ، وكل نبات متحيز ، وكل جماد متحيز ، ينتج
كل جسم متحيز

وَالثَّانِ مَا يَدُّكَ حَاكُ الْجُلِيِّ مِنْهَا عَلَى الْحَكْمِ بِهِ فِي الْكُلِّيِّ
وَهُوَ الَّذِي إِطْلَاقَ الْأَسْتِقْرَاءِ الْمُرَادُ وَالْأَيْسَ غَيْرُ الظَّنِّ مِنْهُ يُسْتَفَادُ
* وَإِنَّمَا لَمْ يُفَيْدِ الْيَقِينَ * لَأنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ *
فِيمَا جَهَلْنَاهُ مِنَ الْجُزْئِيِّ مَا يَخَالِفُ الْوَصْفَ الَّذِي تَقَدَّمَ

القسم الثاني الاستقراء الناقص ، وهو المراد اذا أطلق ، وهو الاستدلال
بتصفح أحوال أكثر الجزئيات للحكم بها على كليهما ، وانما قيد هنا بالاكثر
لان الحكم لو كان موجودا في جميع جزئياته لكان استقراء تاما وقياسا
مقسما كما مر وهذا القسم لا يفيد الا الظن ، اذ من الجائز ان يكون من
الجزئيات التي لم نشاهدها ما يخالف أكثر الجزئيات في ذلك الوصف المحكوم
به ، ومثاله قولنا : كل حيوان يحرك فكه الاسفل عند المضغ ، لان الانسان
كذلك والفرس والحمار والغنم كذلك الى غير ذلك من أنواع الحيوان ،
وهذا لا يفيد اليقين لانه يمكن ان يكون من الحيوانات التي لم تصادفها
ما يحرك فكه الاعلى عند المضغ كما نخيله البعض في التمساح

التمثيل

إن في إقامة الدليل اعتمادا في حكم جزئي بحكم وجدًا

* في مثله لأجل معنى كلي مشترك بينهما بالفعل .
 مؤثر سمي تمثيلاً وفي عرف أولي الفقه قياساً فأعرف
 نحو النبيذ مسكر فيحرام كالخمر والرحمن منه يعصم

التمثيل هو الاستدلال على وجود حكم الجزئي بوجوده في جزئي آخر ، لا اشتراكهما بالفعل في معنى كلي مؤثر في ذلك الحكم ، وهذا هو الذي يسميه الفقهاء قياساً ، فالقياس الذي هو الاصل الرابع من أصول الفقه هو هذا التمثيل لا غير ، كما يقال النبيذ مسكر فهو حرام ، لان الخمر حرام ، وعلمته الاسكار ، وهو موجود في النبيذ ، عصمنا الرحمن من شرهما ،

وَصُورَةُ الْوَفَاقِ أُحْدَا سُمِّيَتْ وَالْفَرْعُ مَا فِيهِ النَّزَاعُ قَدْ ثَبَتَ
 وَالْجَامِعُ الْمَعْنَى الَّذِي بَيْنَهُمَا فِيهِ اشْتِرَاكٌ ثَابِتٌ لَكِنَّمَا
 الْعِلْمُ بِالتَّأْيِيرِ أَعْنَى الْعِلْمِ صَعْبٌ وَلَكِنْ نَقَلَ الْأَجَلَهُ ه
 أَهْلُ الْأَصُولِ طَرَقًا ذَاتَ عَدَدٍ لَهُ وَأُولَى مَا عَلَيْهِ يُعْتَمَدُ
 مِنْهَا اثْنَتَانِ السَّبْرُ وَالتَّقْسِيمُ وَالذُّورَانُ وَالسُّوَى سَقِيمٌ

اعلم انه لا بد في التمثيل من حدود أربعة . الاول الجزئي المتفق على ثبوت الحكم له وهو المقيس عليه كالخمر في المثال ، ويسمى الاصل . والثاني الجزئي الذي يراد اثبات الحكم له وهو المقيس كالنبيذ في المثال ، ويسمى الفرع ، والثالث المعنى المشترك بين الاصل والفرع المؤثر في الحكم أي كونه علة له كالاسكار في المثال ، ويسمى الجامع والعلة الجامعة ، والرابع الحكم المراد اثباته كالحرمة في المثال ، وكل هذه الاحوال غير صعبة الادراك الا العلم بعلمية الوصف المشترك للحكم ، ولكن نقل الاصوليون

لإثباتها طرقاً عديدة وهي كلها لا تفيد يقيناً عقلياً، وأولى ما يعتمد عليه منها
طريقتان، أحدهما طريقة السبر والتقسيم، والثانية طريقة الدوران

فالسبرُ والتقسيمُ أيرادُك ما الأصل من أوصافه من كلِّ ما

يُمكن أن يكونَ ذلكَ العلةُ للحكم في الأصل وبالآداة

* تُبطلُ عليه بعض ما ذكر بتدريج فيها إلى أن يستقر *

وصفٌ خلا عن قراح فمن هنا تعليلك الحكم به تعيناً *

الطريقة الأولى من الطريقتين اللتين هما أولى ما يعتمد عليه المستدل في
إثبات عليه الوصف للحكم. السبر والتقسيم، ويقال لها التريديد، وهي تتبع
كل ما يمكن من أوصاف الأصل أن يكون علة للحكم فيه، ثم يكر عليها
صفة صفة بإبطال عليه كل واحدة منها بقادح فيها إلى أن يستقر وصف
واحد خال عن القادح، فيتعين للعلة ويستفاد منه كون ذلك الوصف علة،
كما يقال إذا أريد تعليل حرمة الخمر بالاسكار: علة حرمة الخمر اما الاتخاذ
من العنب، أو الميعان، أو اللون المخصوص، أو الطعم المخصوص، أو الرائحة
المخصوصة، أو الاسكار، لكن الأول ليس بعلة لوجوده في العصير بدون
الحرمة، والميعان كذلك، لوجوده في الأدهان بدونها، وهكذا يعمل
في البواقي نقضاً وإبطالاً بمثل ما ذكر ماسوى الاسكار فيتعين للعلة حينئذ

* هذا هو السبرُ وأما الدوران في عرف أهل النن ذاهو اقتران

حكم بوصف في وجود وعدم مثل اقتران حرمة الخمر ثم

بوصف الاسكار حيث يوجد توجد أو يُفتقد منها تُفتقد

فالدورانُ آيةٌ لناظري كون المدار علة للدائر

الطريقة الثانية الدوران ، ويقال له الطرد والعكس أيضا ، وهو في عرف المناطقة اقتران حكم بوصف وجوداً وعدمًا ، أي كلما وجد الوصف وجد الحكم وكلما انتفى الوصف انتفى الحكم ، وذلك كاقتران الاسكار بالحرمة وجودا كما في الخمرة وعدمًا بصيرورته خلا مثلًا ، وبهذا المعنى سمي الحكم دائرًا ، والوصف مدارًا ، قالوا والدوران انما هو آية أي علامة وامارة للمستدل على كون المدار علة الدائر لا غير

وَالْخَدَشُ فِي هَذَيْنِ أَيْضًا يُنْقَلُ	عَنِ الْمُحَقِّقِينَ أَمَا الْأَوَّلُ
فَالْحَصْرُ لِلْعَلَّةِ فِي الْأَوْصَافِ لَا	مُسَلَّمٌ إِذْ جَازَ أَنْ يُعَدَّلَا
* شَيْءٌ سِوَاهَا ثُمَّ لَوْ نُسَلِّمُ	صِحَّةَ حَصْرِهَا فَلَا نُسَلِّمُ
بِأَنَّ ذَا الْجَامِعِ حَيْثُ تَعَلَّمَ	عَلِيَّةَ الْأَصْلِ بِهِ تَسْتَلْزِمُ
لِأَنَّ تَكُونَ عِلَّةً فِي الْفَرْعِ إِذْ	يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ فِيهَا حِينَئِذٍ
خُصُوصُ الْأَصْلِ الشَّرْطُ لِلْعَلِيَّةِ	أَوْ خَاصَّةُ الْفَرْعِ بِهَا الْمَنْعِيَّةِ
عَنْهَا وَأَمَّا الثَّانِي فَالْجُزْءُ الْآخِرُ	مِنْ عِلَّةٍ حَالٍ تَمَامِهَا يَصِيرُ
* مَدَارٌ مَعْلُولٌ وَلَيْسَ عِلَّةً	وَالشَّرْطُ أَنْ سَاوَى يَجِيءُ مِثْلَهُ
* مِنْ غَيْرِ فَرْقٍ وَلَمَّا بَدَّيْنَا	لَمْ يُفِدِ التَّمَثِيلُ إِلَّا الظَّنَّ *

قد عرفت ان هاتين الطريقتين اولى ما يعتمده المناطقة في تعيين العلة ، ولكن المحققين قد خدشوا هذين الطريقتين أيضا ، فقالوا في طريقة السبر والتقسيم ، ان هذا انما يصح بعد حصر جميع الصفات وهو راجع الى الاستقراء ، وليس ذلك بهين ، بل ربما يشذ عن هذا الحصر وصف يكون هو العلة ، وكمن المعاني الموجودة للاشياء لم تدرك الا بعد بحث شديد ،

ثم لو سامنا حصر الاوصاف فلا نسلم ان عليّة ذلك الوصف المشترك لحكم الاصل تستلزم العلية في الفرع لجواز ان تكون خصوصية الاصل شرطاً للعية ، أو خصوصية الفرع مانعة عنها ، واما طريقة الدوران فقالوا ان الجزء الاخير من العلة التامة مدار المعلول مع انه ليس بعلة ، والشرط المساوي كذلك من غير فرق ، على انا نقول ان مرجع الدوران الى استقراء الجزئيات ، فهما لم تستقرأ الجزئيات كلها لا يتصور القطع بوجود الحكم مع وجود الوصف وعدمه مع عدمه ، اذ استقراء جميع الجزئيات ليس بأمر سهل ، وبما قدمناه يعلم ان التمثيل لا يفيد الا الظن والله أعلم

مواد القياس

قَدْ قُسِمَ الْقِيَامُ حَسَبَ الصُّورَةِ قَبْلُ إِلَى أَقْسَامِهِ الْمَذْكُورَةِ
وَهُنَا الْأَقْسَامُ مِنْهُ تَسْتَفَادُ حَسَبَ أَعْتِبَارِ مَالِهِ مِنَ الْمَوَادِّ

القياس كما علمت مما سبق منقسم باعتبار الصورة الى الاقتراحي والاستثنائي ، والاقتراحي الى الحملي والشرطي ، وكل منهما الى الاشكال الاربعة كما تقدم ، وكذلك ينقسم باعتبار ماله من المواد الى الصناعات الخمس ، وهي البرهان والجدل والخطابة والشعر والمغالطة وتسمى سفسطة أيضاً ، وسيأتي بيان كل منها ، وكما يجب على المنطقي النظر في صورة الاقيسة كذلك يجب عليه النظر في موادها الكلية حتى يمكنه الاحتراز عن الخطأ في الفكر من جهتي الصورة والمادة كليهما

وَتَلِكْ إِمَّا بِالْيَقِينِ أَقْتَرَنْتَ أَوْ لَا وَمَا بِهِ أَقْتَرَانَهَا مَبْتً

سِتُّ ضُرُورِيَّاتُهَا أُصُولٌ وَالنَّظَرِيَّاتُ لَهَا تَوَوُّلٌ

مواد الاقيسة اما يقينية أو غير يقينية ، واليقين هو اعتقاد ان الشيء كذا مع اعتقاد انه لا يمكن الا ان يكون كذا مع مطابقته للواقع وامتناع تغيره ، فيخرج بالقيد الاول الظن وبالثاني الجهل المركب ، وبالثالث اعتقاد المقلد ، ثم هذه المقدمات التي هي مواد الاقيسة واجزاؤها ثلاث عشرة ، واليقينيات منهاست بحكم الاستقراء وهي أصول مستغنية عن البيان بنفسها ، والنظريات الآتية اليها متفرعة عنها ، وسيأتي على بيان هذه الست واحدة واحدة في المتن قال

فَأَوَّلِيَّاتُ بِهَا مُجْرَدُ تَصَوُّرَ الْجُزْءَيْنِ حَيْثُ يُوجَدُ
كافٍ لِحُزْمِ الْعَقْلِ بِالنِّسْبَةِ مَا بَيْنَهُمَا إِجْبَابًا أَوْ سَلْبًا كَمَا
فِي قَوْلِنَا الْجُزْءُ مِنْ الْكُلِّ أَقْلٌ هَذَا الْبَدِيهِيُّ وَدُونِكَ الْمَثَلُ
فِي الْكَسْبِ كُلِّ مُمْكِنٍ يَحْتَاجُ فِي وَجُودِهِ إِلَى مُرْجِحٍ يَفِي

القسم الاول الاوليات . وهي قضايا يكون مجرد تصور طرفيها كافيًا في حزم العقل بالنسبة بينهما بالاجاب أو السلب ، سواء كان الطرفان موضوعا ومحملا ، أو مقدا وتاليا ، بديهين أو كسبيين أو مختلفين ، وذلك كقولنا : الجزء أقل من الكل ، فان من تصور معنى الجزء والكل ونسبة الاقلية لا يكون محتاجا في الحكم والجزم بالاقلية الى أمر آخر ، بل تصورهما مع تصور تلك النسبة كاف فيه ، هذا في البديهي ومثله في النظري قولهم الممكن محتاج في وجوده الى مرجح

ثُمَّ ذَوَاتُ الْحِسِّ إِذْهِيَ الَّتِي يَحْكُمُ فِيهَا الْعَقْلُ بِالْوَاسِطَةِ

مِنَ الْحَوَاسِ ثُمَّ حَيْثُ ظَهَرَتْ كَمَا نَقُولَ الشَّمْسُ بَيَضَاسْمِيَّتِ
 مُشَاهَدَاتٍ وَبِمَا قَدْ بَطَّنَا مِنَ الْحَوَاسِ الْحَكْمُ نُحَوُّ قَوْلَنَا
 إِنَّ لَنَا خَوْفًا وَفِينَا غَضَبٌ فَتِلْكَ لِلْوَجْدَانِ عُرْفًا تُنْسَبُ

القسم الثاني المحسوسات . وهي القضايا التي لا يجزم العقل بها بمجرد تصور الطرفين ، بل يحكم بها بواسطة إحدى الحواس الظاهرة أو الباطنة ، فان كان الحكم بواسطة إحدى الحواس الخمس الظاهرة مثل حكمنا بوجود الشمس وكونها بيضاء وبان النار محرقة ، سميت مشاهدات ، وان كان الحكم بواسطة إحدى الحواس الباطنة كالحكم بان لنا خوفاً وغضباً وجوعاً وعطشاً . وكل من له جوع وعطش فله ضعف ، سميت وجدانيات ، والحجة بواسطة إحدى الحواس لا تقوم الا على من يشارك المستدل بها في الحس ، فلا يحتاج على الاكراه مثلاً بقولنا الشمس مضيئة

ثُمَّ الْمَجْرَبَاتُ مَا الْعَقْلُ أَفْتَقَرَ فِي جِزْمِهِ إِلَى تَكَرُّرِ النَّظَرِ
 بِالْفِعْلِ فِيهَا مَرَّةً فَأُخْرَى كَمَا لِشَهْدِ مَنْ مَوْلِدَاتِ الصَّفَرِ

القسم الثالث المجربات ، وهي القضايا التي يفتقر العقل في الحكم بها الى مشاهدات متكررة مرة بعد اخرى ، كقولنا : الشهد مولد للصفراء ، والخر مسكر ، وافادة التكرار لليقين هنا انما هي بواسطة قياس خفي ، وهو انه لو كان الوقوع المتكرر اتفاقياً لما كان دائماً وعلى نهج واحد ، وما كان كذلك فلا بد له من سبب ، واذا علم حصول السبب حكم بوجود المسبب قطعاً

ثُمَّ ذَوَاتُ الْحَدْسِ وَهُوَ الْمَعْنَى هُنَا بِسُرْعَةِ انْتِقَالِ الذَّهْنِ

مِنَ الْمَبَادِي لِلْمَطَالِبِ الَّتِي قَرَأْنِ الْحَالِ عَلَيْهَا دَلَّتْ
كَمَثَلٍ : نُورُ الْقَمَرِ الْوَقَادُ مِنْ نُورِ عَيْنِ الشَّمْسِ مُسْتَفَادٌ

القسم الرابع الحدسيات . والحدس هو سرعة الانتقال من المبادي الى المطالب . ومعناه ان تسنح المبادي المرتبة في الذهن فيحصل بها المطلوب حالا فالحدسيات قضايا يحكم بها العقل بواسطة حدس من النفس بواسطة القرائن مفيد للعلم ، كالحكم بان نور القمر مستفاد من نور الشمس ، لانه باختلاف تشكيلاته النورانية بحسب قربه من الشمس وبعده عنها ينتقل الذهن منها من غير فكر ورتيب مقدمات الى الحكم المذكور ، والفرق بينها وبين المحربات انها واقعة بغير اختبار وتكرار ، بخلاف المحربات وان السبب في المحربات معلوم السببية غير معلوم الماهية ، وفي الحدسيات معلوم الوجهين ،

وَالْمُتَوَاتِرَاتُ وَهِيَ مَا الْحِجَابُ
مِنْ عَدَدٍ إِذْ يُؤْمِنُ التَّوَاتُؤُ
مَعَ اسْتِنَادِ الْخَبَرِ الَّذِي نُقِلَ
كَقَوْلِنَا إِنَّ الرَّسُولَ أَحْمَدًا
يُحْكَمُ فِيهَا بِالسَّمَاعِ حَيْثُ جَاءَ
مِنْهُمْ عَلَى الْكِذْبِ إِذَا هُمْ نَبَأُوا
عَنْهُمْ إِلَى الْإِحْسُوسِ لِأَنَّ عَقْلَ
بِالْمُعْجَزَاتِ جَاءَنَا وَجَاهِدًا *

القسم الخامس المتواترات، وهي قضايا يحكم العقل فيها بواسطة سماع من جمع يحصل الوثوق بصدقهم ويحيل تواطؤهم على الكذب ، ويشترط الاستناد الى الحس لا الى مجرد العقل ، وذلك كقولنا : محمد صلى الله عليه وآله وسلم ادعى النبوة، وظهرت المعجزة على يده، وجاهد المشركين، وكحكمتنا بوجود مكة وحضر موت ، والضابط في عدد التواتر حصول

اليقين بالحكم ، ولا يقيد بعدد مخصوص ، وهو انما يفيد اليقين بواسطة
قياس خفي وهو : التواتر خبر جمع يؤمن تواطؤهم على الكذب ، وكل خبر
كذلك فمدلوله واقع ، فالتواتر واقع
وَالْعِلْمُ مِنْ هَذِي الثَّلَاثِ لَيْسَ فِيهِ عَلَى السَّوِيِّ الْحُجَّةُ بَلْ عَلَى ذَوِيهِ
العلم الحاصل من هذه الثلاثة الحدسيات والمجربات والمتواترات ،
لا يكون حجة على الغير الا اذا كان الغير شريكاً في الحدس أو التجربة أو
التواتر ، فلا شناعة على جاحد لم يحصل له شيء منها . وانما كل قسم منها
حجة على من حصل له شيء منها

ثُمَّ قَضَايَا حَاضِرَةٌ فِي الذَّهْنِ قِيَاسُهَا عَنْ ذِكْرِهِ نَسْتَعْنِي
مِثَالُهَا قَوْلُكَ إِنَّ الْأَرْبَعَةَ زَوْجٌ فَذَا حُكْمٌ قِيَاسٌ مَعَهُ

القسم السادس القضايا التي قياساتها معها ، وهي ما يحكم فيها العقل
بواسطة لا تغيب عن الذهن عند تصور الطرفين ، وتسمى الفطريات
والقضايا الفطرية أيضاً . كقولنا الاربعة زوج ، فان من تصور الاربعة
والزوج تصور الانقسام بمتساويين في الحال ، وترتب في ذهنه ان الاربعة
منقسمة بمتساويين ، وكل منقسم بمتساويين فهو زوج . فهي قضية قياسها
معها في الذهن . وحضوره في الذهن مغن عن الاتيان به في العبارة

وَسَمِّيَ الْقِيَاسُ ذَوِ الْاَلْفِ مِنْ ذِي السِّتِّ بَرَهَانًا قَبُولُهُ ضَمِنَ

القياس المؤلف من هذه الستة الاقسام اليقينية يسمى برهاناً ، سواء
الف منها ابتداءً أو بواسطة كالنظريات اليقينية فالبرهان هو قول مؤلف
من قضايا يقينية لينتج يقين قول آخر

وَهُوَ إِلَى اللَّيِّ وَالْإِنِّي مُنْقَسِمٌ وَلَيْسَ بِالْخَفِيِّ *
 وَفِيهَا بِالْأَوْسَطِ الْعَلِيَّةِ وَاقِعَةٌ لِلنَّسْبَةِ الْحَكْمِيَّةِ *
 فِي الذَّهْنِ ثُمَّ حَيْثُ ذَاكَ وَقَعَا فِي الذَّهْنِ وَالْوَاقِعِ عِلَّةٌ مَعَا
 * فِيهِ فَلَمَّ إِذِ اللَّيِّ بِهِ أَتَتْ وَوَأَقَعَ الْعَلِيَّةِ *
 وَحَيْثُمَا كَانَ بِهِ الْحَدُّ الْوَسْطُ لِلنَّسْبَةِ الْعِلَّةِ فِي الذَّهْنِ فَقَطْ
 فَذَلِكَ الْإِنِّي إِذْ دَلَّ عَلَى إِنِّيَّةِ الْحَكْمِ فَحَسْبُ لَأَعْلَى
 وَاقِعِهِ وَسَمَّهِ الدَّلِيلَ أَنْ كَانَ فِيهِ الْأَوْسَطُ الْمَعْلُولَا
 وَرُبَّمَا كَانَ كِلَا هَذَيْنِ لِشَاكِّ آخَرَ مَعْلُولَيْنِ

ينقسم البرهان الى قسمين لمي واني ، وبيان ذلك انه لا بد في كل
 برهان بل وفي كل قياس ان يكون الحد الاوسط علة لحصول العلم في
 الذهن بالنسبة للحكمية المطلوبة في النتيجة ، ايجابية كانت اوسلبية ، ولهذا
 يقال له الواسطة في التصديق ، ثم ان كان مع ذلك علة لتلك النسبة في
 الواقع ونفس الامر أيضاً ، فالبرهان لمي ، لدلالته على ما هو لم الحكم
 وعلة في الواقع أيضاً ، كقولنا : هذا متعفن الاخلاط وكل متعفن الاخلاط
 فهو محوم ، فهذا محوم ، فان تعفن الاخلاط كما انه علة لثبوت الحمى في
 الذهن كذلك هو علة لثبوتها في الواقع أيضاً على ما ذكره اطباء ،
 وان لم يكن الاوسط علة للنسبة في الخارج ونفس الامر بل علة للنسبة
 انما هي في الذهن فقط فالبرهان اني ، لانه لا يدل الا على اينية الحكم
 وثبوتها في الذهن دون علة في الواقع ونفس الامر ، ثم ان كان الاوسط
 في البرهان الانبي معلولاً لوجود الحكم في الخارج سمي دليلاً ، كما في

قولنا: زيد محمود وكل محمود متعفن الاخلاط. فالحمى علة في الذهن لا اثبات
 تعفن الاخلاط، وهي في الواقع معلول للتعفن لاعلة له، وان لم يكن
 الاوسط في الانبي معلولا لوجود الحكم لم يختص باسم الدليل ولا غيره،
 وربما كانا معلولين لامر ثالث، كقولنا: هذه الخشبة محترقة وكل محترق
 مشرق فالخشبة مشرقة، ومس النار هنا عاتهما معاً كما هو ظاهر

وحيثُ تَمَّتِ اليَقِينِيَّاتُ فخذُ سِوَاهَا فَالْمُسَلَّمَاتُ
 هِيَ الَّتِي الخَصْمُ بِهَا يُسَلِّمُ وَصِحَّةُ الدَّعْوَى بِهَا يَلْتَزِمُ
 فَيَنْبَغِي الكَلَامُ فِي المَنَاظَرَةِ بَيْنَهُمَا بِهَا بِلَا مُنَاكَرَةِ
 صَادِقَةٌ أَوْ لَا بِنَفْسِ الأَمْرِ كَالْمَنْعِ مِنْ تَسْلُسُلِ وَدَوْرِ
 وَكَالمَسَائِلِ الأَصُولِيَّاتِ تُؤْخَذُ فِي الفِقْهِ مُسَلَّمَاتِ

المسلمات هي القضايا التي يسلمها الخصم فينبغي عليها الكلام في المناظرة
 لإلزام الخصم بما هو ملتزمه من صحتها سواء كانت صادقة في نفس الامر
 أولا، مسلمة بينهما أو بين أهل الصناعة، أو برهن عليها في علم وأخذت
 في الآخر على سبيل التسليم، كبطان التسلسل والدور يسلمه أهل الكلام
 والمعقول، والبرهان عليه في الحكمة. وكمسائل أصول الفقه يأخذها
 الفقهاء مسلمة. كقولهم الامر للوجوب مثلا فعلى الفقيه تسليم قبوله

ثُمَّ ذَوَاتُ الأَشْتِهَارِ وَهِيَ مَا تَطَابِقُ الأَرَاءِ فِيهَا عِلْمًا
 إِمَّا مِنْ الجَمِيعِ أَوْ مِنْ فِرْقَةٍ مَخْصُوصَةً لِمَذْهَبٍ أَوْ رِقَةٍ
 أَوْ عَادَةِ لِقَوْمٍ أَوْ مَصْلِحَةٍ تَعْمُ أَوْ آدَابٍ أَوْ حِمِيَّةٍ
 كَالظُّمِ بِنَفْسِ الخَلْقِ وَالعَدْلُ حَسَنٌ وَالجُودُ مَحْمُودٌ وَتَوْقِيرُ الأَسْنِ

المشهورات هي قضايا يحكم العقل فيها بواسطة اعتراف الناس وتطابق آرائهم ، اما كلهم أو فرقة مخصوصة منهم ، وسبب اشتهارها بينهم اما المذهب ، كقولنا : العبادة محمودة ، أو لرقعة قلب ، كقولنا : مواساة الفقير حسنة ، أو عن انفعالات مزاجية تابعة للعادة كقبح ذبح الحيوان عند أهل الهند ، وعدم قبحه عند غيرهم ، أو لمصلحة عامة يتعاق بها نظام أحوال الكل ، كالعديل حسن ، والظلم قبيح ، أو آداب وأخلاق . كقولنا : كشف العورة مذموم ، وتوقير الاسن محمود ، ولكل قوم مشهورات بينهم بحسب عاداتهم وآدابهم ، ولكل أهل صناعة كذلك ، وربما تبلغ الشهرة ببعضها الى ان تلتبس بالاوليات ، ويفرق بينهما بان الانسان لو فرض نفسه مجرد العقل عن جميع العوارض والانفعالات وقطع النظر عن المصالح لحكم في الاوليات من غير توقف دون المشهورات ، ومن المشهورات والمسلمات يتألف القياس الجدلي كما سيأتي بيانه

ثُمَّ الْوَأْتِي لِلْقَبُولِ تُنْسَبُ وَهِيَ الَّتِي تُؤْخَذُ عَنْ يَرْغَبُ
فِي الْأَخْذِ عَنْهُ لِإِعْتِقَادِ الصِّدْقِ فِي أَقْوَالِهِ لِعِلْمِهِ أَوْ تَصَوُّفِ
أَوْ لِأَرْتِيَاضِ كَانَ أَوْ ذَكَاء كَالْجَلِّ مِنْ مَسَائِلِ الْإِحْيَاءِ

المقبولات قضايا تؤخذ ممن يرغب في الاخذ عنه للاعتقاد بصدق أفعاله ، اما لسعة علمه أو رياضته وزهده أو فرط ذكائه ، أو كونه مؤيداً بالامور السماوية كالكرامات من الاولياء ، وذلك كما كثر مسائل احياء علوم الدين المنقولة عن غير الانبياء من وعد ووعيد ونحوهما ، وهي نافعة جداً في تعظيم أمر الله واقامة دينه ، وقد عد كثير منهم المأخوذات عن

الانبياء صلوات الله وسلامه عليهم من المقبولات وهو خطأ ظاهر ،
فان الانبياء لا يحتمل الكذب في اخبارهم ، واذا علم أنهم لا يكذبون ،
وعلم استناد الاخبار اليهم تكون من القضايا اليقينية النظرية المستفادة
من القياس البرهاني ، لانها خبر ثبت صدقه وكل خبر هذا شأنه فهو صادق

ثُمَّ ذَوَاتُ الظَّنِّ مَا الْعَقْلُ حَكَمَ بِهَا اتِّبَاعِ الظَّنِّ لِأَحْيَتْ جَزَمَ
كَقَوْلِنَا بِاللَّيْلِ يَسْرِي طَارِقُ وَكُلُّ مَنْ يَسْرِي فَذَلِكَ سَارِقُ

المظنونات قضايا يحكم بها العقل حكما راجحا مع تجوز نقيضه
ولو ضعيفا : كقولهم فلان يطوف بالليل ، وكل من يطوف بالليل فهو
سارق ، ففلان سارق ، ويدخل في المظنونات التجريبات والحدسيات
والمتواترات غير الواصلة الى الجزم ، لافادتها الظن فقط ، ومن المظنونات
والمقبولات يتألف القياس الخطابي كما سيأتي قريبا

ثُمَّ الْمُخَيَّلَاتُ وَهِيَ مَا بِهَا تَأْثُرُ النَّفْسِ لَدَى السَّمْعِ لَهَا
فَيَحْصُلُ الْقَبْضُ وَالْإِنْبَسَاطُ مِنْ غَيْرِ إِذْعَانٍ بِهَا يَنَاطُ
• لَأَسِيمًا إِنْ كَانَ بِالتَّغْنِي • مُقْتَرِنًا بِسَجْعٍ أَوْ بوزن •

كَقَوْلِنَا الْغَيْدُ رِيَّاحِينَ الْقُلُوبِ أَوْ قَوْلِنَا النِّسَاءُ أَشْرَاكُ الْكُرُوبِ

المخيلات هي القضايا التي بها تتأثر النفس رغبة ورهبة والتقباضا
وانبساطا من غير اذعان بها ، ويقوى تأثيرها حيث اقترن بها وزن اوسجع
أوتغن بصوت حسن ، سواء كانت صادقة اولاً ، مسلمة اولاً ، فان
النفس اطوع للخيال منها للتصديق ، لان الخيال اغرب ، فاذا قلنا : الغيد

رياحين القلوب، رغبت النفس. واذا قلنا: النساء اشراك الكروب، نفرت

قال الشاعر:

تقول هذا مجاج النحل تمدحه * وان تشاقت ذاقى الزناير
مدح وذم وذات الشيء واحدة * ان البيان يري الظلماء كالنور

ويتألف من المخيلات القياس الشعري الآتي

ثم اللواتي نسبت للوهم إذ كان فيها الوهم رب الحكم
في غير محسوس يقيسها على ذي الحس والعقل لها لن يقبل
كالخوف من ميت وكل ما وجد فذو تحيز وصدق ذا فقد

الوهميات قضايا كاذبة يحكم بها الوهم في امور غير محسوسة ، وذلك لان الوهم قوة جسمانية تدرك بها الجزئيات المنزعة من المحسوسات فيحكم بها قياساً على المحسوسات كالخوف من الميت ، وان كل موجود متحيز ، وان وراء العالم فضاء لا يتناهى . ومما يعرف به كذب الوهم انه يساعد العقل في المقدمات المنتجة نقيض ما حكم به . كما يحكم الوهم بالخوف من الميت مع انه يوافق العقل في ان الميت جاد ، والجاد لا يخاف منه، المنتج لقولنا: الميت لا يخاف منه . فاذا وصل الوهم والعقل الى النتيجة نكص الوهم وانكرها وابتى قبولها ، فالنفس مسخرة للوهم ، وله استيلاء عظيم عليها . حتى ان من الوهميات ما تتبس بالاوليات . ولولا دفع العقل والشرع وتكذيبهما لاحكام الوهم لم يكدرت التباسها بالاوليات ، وانما قيد حكم الوهم بالامور غير المحسوسة لان حكم الوهم في المحسوسات ليس بكاذب ، كما اذا حكم بحسن الحساء وقبح الشوهاء

* سَابِعُهَا الْمَشَابِهَاتُ الْحَقُّ
وَأِنَّمَا الْعَقْلُ بِتِلْكَ يَحْكُمُ
فِي أَوْلِيَّاتِ الْقَضَايَا أَوْ ذَوَاتِ
بِسَبَبِ اشْتِبَاهِهَا بِوَاحِدَةٍ
إِمَّا إِلَى اللَّفْظِ أَوْ الْمَعْنَى كَمَا

وَهِيَ قَضَايَا عَرَبَتْ عَنِ صِدْقِ
عَلَى أَعْتِقَادِ أَنَّهَا تَنْتَظِمُ
شُهْرَةً أَوْ قَبُولِ أَوْ مَسَلَّمَاتِ
مِنْ تِلْكَ وَالشَّبَهَةُ فِيهَا عَائِدَةٌ
يَأْتِي قَرِيبًا كُلُّ تَفْصِيلِهِمَا

القضايا المشابهات الحق هي قضايا كاذبة يحكم بها العقل على أنها
أولية أو مشهورة أو مقبولة أو مسلمة لاشتباهاها بشيء منها إما بسبب
اللفظ أو بسبب المعنى. وسيأتي قريباً تفصيل كل ذلك وتمثله

* هَذَا وَقَدْ عَرَفْتَ مِمَّا سَلَفًا بَأَمَّا الْبُرْهَانَ مَا تَأَلَّفَا ه

* مِنَ الْيَقِينِيَّاتِ وَالْمَطَالِبِ قَبُولِهَا لَدَى الْجَمِيعِ وَاجِبُ

وَرَبُّهُ عِنْدَ أَوْلِي الصَّنَاعَةِ يُدْعَى حَكِيمًا رَائِجَ الْبِضَاعَةِ

قد عرفت مما مر ان البرهان هو ما تألف من اليقينات فهو العمدة
وحده من الصناعات الخمس ومطالبه متحتمة القبول ، سواء كانت مقدماته
مأخوذة من العقل من غير احتياج الى السمع، كقولنا: العالم ممكن ولكل
ممكن سبب فالعالم له سبب، او مأخوذة من النقل بأن يكون للسمع دخل
فيها لأن النقل قد يفيد القطع كما يقال : تارك المأمور عاص لقوله تعالى
« أف عصيت امري » وكل عاص يستحق العقاب، لقوله تعالى « ومن يعص
الله ورسوله فان له نار جهنم » والغرض من البرهان الوصول الى الحق
اليقين ، ويسمى صاحبه حكيماً

وَمَا مِنَ الْمُسْتَهْرَاتِ حَصَالًا أَوْ ذَاتِ تَسْلِيمٍ يُسَمَّى جَدَلًا

وَرَبُّهُ مُجَادِلًا وَالنَّرَضُ مِنْ نَظْمِهِ إِقْنَاعٌ مِنْ يَمْتَرِضُ

مِمَّنْ عَنِ الْبُرْهَانِ كَانَ قَاصِرًا أَوْ يُفْحَمُ الْخُضْمَ وَأَنْ تَحْتَبَرًا
قَرِيحَةً الْمَرْءِ لَدَى التَّرْكِيبِ بِأَيِّ وَجْهِ شَاءَ مِنْ تَرْتِيبِ

الثاني من الصناعات الخمس الجدل ، وهو القياس المؤلف من المشهورات أو المسلمات سواء كانت ،مقدمته من نوع واحد او نوعين ، ويسمى صاحبه مجادلا ، والغرض من نظمه إلزام معاند الحق رأيا يعانده اذا كان قاصراً عن البرهان ، فيعدل به الى المشهورات او المسلمات التي يعتقدها واجبة القبول ، ويبطل بها رأيه الفاسد عليه ، وكذلك يستفاد منه حفظ الرأي وافحام الخصم بما يعتقد حقا وان كان غير ثابت ، كما لو استعمل الشكل الثاني من موجبتين اذا ظننه الخضم منتجاً ، ويدرك به اختبار قريحه الطيب لدى التركيب والترتيب ، فتعرف به مرتبته إذ ذاك من البحث

أَمَّا الْقِيَّاسُ مِنْ ذَوَاتِ الظَّنِّ أَوْ مِنْهَا وَمِنْ ذَاتِ الْقَبُولِ قَدْ بَنَوْا
* خُطَابَةٌ وَرَبُّهُ خَطِيبٌ وَمِنْهُ كَانَ النَّرَضُ التَّرْغِيبُ
لِلنَّاسِ فِي أَعْمَالٍ خَيْرٍ وَكَذًا تَنْفِيرُهُمْ عَنِ الشُّرُورِ وَالْأَذَى

الثالث من الصناعات الخمس الخطابة ، وهي القياس المؤلف من المقبولات والمظنونات . ويسمى صاحبه خطيباً ، والغرض منه ترغيب الناس فيما ينفعهم من امور معادهم ومعاشهم وتنفيرهم عن ارتكاب الشرور والاذى كما يفعله الخطباء والوعاظ ، لصدور مواده عن معتقد ، او عن مثل سائر ، أو عن مضمونات يحكم بها مع رجحان . وهو كاف في التأثير بها والشعراً ما ألف من ذات الخيال والقصد من هذا وجود الأفعال

* في النفسِ بالترغيبِ والتنفيرِ مَرَّوَجًا بِالوَزْنِ وَالتَّخْيِيرِ *

الرابع من الصناعات الخمس الشعر . وهو القياس المؤلف من الخيلات . والغرض منه انفعال النفس وتأثرها بالترغيب والترهيب . لاسيما ما كان منه مروجاً بوزن صحيح وصوت حسن ، ولهذا تفيد الاشعار في بعض الحروب وعند الاستراحة والاستعطاف مالا يفيد غيرها لانقياد النفس الى التخيل كما مر ، واسباب التخيل كثيرة واساليبه كذلك

وَمِنْ ذَوَاتِ الْوَهْمِ أَوْ مَا شَبِهَتْ	لِلْحَقِّ فَالْمَنَالَطَاتُ رُكِبَتْ
وَهُوَ قِيَاسٌ فَاسِدٌ لَشُبُهَتِهِ	فِي صُورَةِ الْقِيَاسِ أَوْ فِي مَادَّتِهِ
أَمَّا مِنَ الصُّورَةِ فَهُوَ أَنْ يَجِي	مُرْتَبًا بِبَيْئَةٍ لَمْ تُتَّبِعْ *
لِنَقْصِ شَرْطِ ذِي اعْتِبَارٍ بِحَسَبِ	كَمٍّ أَوْ الْكَيْفِ وَجُودِهِ وَجِبَ
كَأَنَّ تَكُنَ بِالْأَوَّلِ الْجُزْئِيَّةِ	كَبْرِي أَوْ الصُّوَرِي بِهِ سَلْبِيَّةِ
وَالجِهَةُ الأُخْرَى كَمَا إِذَا اتَتْ	بَعْضُ الْمَقْدِمَاتِ مِمَّا اشْتَبَهَتْ
بِالْحَقِّ فِي اللَّفْظِ كَجَعْلِكَ الْوَسْطِ	مُشْتَرِكًا وَمِنْهُ يَحْدُثُ الْغَلْطُ
أَوْ جَعْلِهِ حَقِيْقَةً فِي وَاحِدِهِ	وَأَخْتَهَا إِلَى الْمَجَازِ عَائِدَهُ
أَوْ كَانَتْ الشُّبُهَةُ فِي مَعْنَاهُ	كَجَعْلِنَا طَبِيعِيَّةً كَهَرَاهُ *
أَوْ أَخَذَكَ السَّالِبَ ذِي التَّحْصِيلِ	فِي مَوْضِعِ الْمَوْجِبِ ذِي الْعُدُولِ
أَوْ أَخَذَكَ السُّورَ بِحَسَبِ الْأَجْزَاءِ	وَمَا الْإِتَّاجِ بِهِ مِنْ إِجْزَاءِ
وَنَحْوِ ذَا مِمَّا إِذَا الْمَرَّةُ غَمَلِ	عَنْهُ فَجَرَّحَ جَهْلَهُ لَا يَنْدَمِلِ

الخامس من الصناعات الخمس المغالطة ، وهي قياس فاسد يتألف من الوهميات أو المشبهات الحق ، وفساده يكون اما من جهة الصورة وهي التأليف ، او من جهة مادته وهي المقدمات ، أو من جهتهما معاً . أما فساد من جهة الصورة فبان لا يكون القياس منتجاً ويظن كونه منتجاً ، بان يكون ترتيبه على غير شكل ، أو على ضرب عقيم لنقص شرط من الشروط المعتبرة في الاتاج ، كان تكون كبرى الاول به جزئية او مهولة ، أو صفراء سلبية ، كما لو قلنا : الانسان حيوان والحيوان جنس ، فالانسان جنس . فان الكبرى ليست كلية لانها طبيعية ، ولو أخذت كلية لم تصدق ، وأما فساد من جهة المادة فكأن يستعمل المقدمات الكاذبة على انها صادقة ، لمشابهتها لها اما من حيث اللفظ كان يجعل الحد الوسط لفظاً مشتركاً ، كقولنا : هذا الدينار عين وكل عين جارية ، فالدينار جار . فيحدث الغلط من اشتراك الذهب والماء النابع في لفظ العين ، او اخذ الوسط حقيقة في احدي المقدمتين ومجازاً في الاخرى ، كقولنا لصورة الفرس المنقوش في الجدار : هذا فرس ، وكل فرس صاهل ، فهذا صاهل . والغلط هنا من كون الاوسط مجازاً في الصغرى حقيقة في الكبرى . واما الاشتباه من حيث المعنى ، فكجعلنا الطبيعية كبرى ، كما مر من قولنا مثلاً : الانسان حيوان والحيوان جنس فالانسان جنس ، وكأخذ السالبة المحصلة بدل الموجبة المعدولة ، واخذ السور بحسب الاجزاء لا بحسب الافراد ، فيحصل الغلط ، وغير هذا كثير مما اطال به المتقدمون وفضلوه ، وللمغالطات انواع بحسب مستعملها وما يستعملها فيه . فمن اوهم بذلك العوام انه حكيم مستنبط للبراهين يسمى سوفسطائياً ، ومن نصب نفسه لتجدال وخذاع

اهل التحقيق والتشويش عليهم بذلك يسمى مشاغبا ، ومنها نوع يستعمله
الجهلة يسمى بالمغالطة الخارجية ، وهو أن يفيظ احد الخصمين الآخر
بكلام يشغل فكره ويفضبه ، كأن يسبه او يعيب كلامه او يخرج به
عن محل النزاع ، او يعرب عليه بعبارة غير مألوفة يقصد بذلك ابداء
خصمه وايهام العوام أنه غلبه وقهره ، وهذا النوع هو الغالب في زماننا .
وليس في معرفة المغالطات من فائدة الا التوقي والاحتراس كما يتعرف
الطبيب العقاقير السامة . اوربما تستعمل لامتحان من لا يعلم قصوره وكماله
في العلم ، او في تبكيت من يوهم العوام انه عالم فيظهر عجزه ، او نحو ذلك ،
وقد اطلنا الكلام قليلا بالنسبة الى حجم هذه الارجوزة في الصناعات
الخمسة لكونها من مهمات الفن وقد اقتصرأكثر المتأخرين على ما ظنه
مخلا بما ينبغي بيانه فيها ، واطالوا في الاقتراناة الشرطية ولو ازم
الشرطيات وما اشبهها من غير حاجة شديدة ، ولا جدوى مفيدة ، ولكن
كتب المتقدمين وافية بالمقصود ، فعليك بها تظفر بمطلوبك إن شاء
الله تعالى

خاتمة

ثَلَاثَةٌ أَجْزَاءُ كُلِّ عِلْمٍ - مُدَوِّنٌ يَعْرِفُهَا ذُو الْفَهْمِ -

كل علم مدون لا بد فيه من ثلاثة أمور هي أجزاءه. وهي الموضوع والمبادي والمسائل، قيل وفي الحقيقة حقيقة العلم مسائله، وعد الموضوعات والمبادي على سبيل التسامح لشدة الارتباط، وقيد العلم بالمدون كعلم المنطق مثلا لئلا يرد ان العلم يطبق على الملائكة وعلى الادراك أيضا، وهو حقيقة في الاخير ومجاز مشهور في الملائكة والمسائل

مَوْضُوعُهُ وَهُوَ الَّذِي فِي الْعِلْمِ عَنَ أَعْرَاضِهِ الذَّاتِيَّةِ الْبَحْثُ أَقْتَرَنَ
وَذَاكَ إِمَامًا مُفْرَدًا نَحْوَ الْعَدَدِ إِذْ ذَاكَ مَوْضُوعُ الْحِسَابِ الْمُعْتَمَدِ
أَوْ ذُو تَعَدُّدٍ وَفِيهِ يُشْتَرَطُ مُشْتَرَكٌ وَبِاعْتِبَارِهِ فَقَطْ
يُبْحَثُ كَمَا التَّصْدِيقُ وَالتَّصَوُّرُ فَبَاهُمَا مَوْضُوعُ ذَا الْفَنِّ السَّرِيِّ
وَالْجَامِعُ الْإِيصَالُ فِيهِمَا إِلَى مَطْلُوبِ عِلْمٍ كَمَا كَانَ قَبْلُ جُهْلًا

أما موضوعات العلوم فموضوع كل علم كما تقدم في صدر الكتاب هو الشيء الذي يبحث في ذلك العلم عن أعراضه الذاتية والاحوال المنسوبة اليه، ثم انه قد يكون للعلم موضوع واحد كالعدد لعلم الحساب، وقد تكون له موضوعات أكثر من واحد، لكنها تشترك في شيء تتوحد به يلاحظ في سائر مباحث العلم، ويكون البحث باعتباره فقط، وذلك كموضوعات هذا الفن وهي التصور والتصديق فانها مشتركة في الايصال الى مجهول مطلوب، وكاشتراك النقطة والخط والسطح والجسم التي هي موضوعات الهندسة في كونها مقداراً، فان نسبة النقطة الى الخط بكونها احداً ونهاية

له كنسبة الخط الى السطح والسطح الى الجسم .

واعلم ان لفظ الموضوع قد استعمل في المنطق لمعان آخر، منها الموضوع الذي باجزاء المحمول وهو المحكوم عليه اما بالاجاب أو بالسلب ، ومنها الموضوع بمعنى المفروض كما في القياس الاستثنائي، فان الموضوع فيه باجزاء المرفوع ، كما نقول : يلزم من وضع المقدم في المتصلة وضع التالي - الي غير ذلك، فلا يشبهه عليك الامر فلفظ الموضوع مشترك في المنطق بين هذه المعاني

ثُمَّ الْمَبَادِي ثَانِي الْأَجْزَاءِ آتٍ وَهِيَ تَصَوُّرَاتٌ أَوْ تَصْدِيقَاتٌ

أَوَّلُ هَذَيْنِ: الْحُدُودُ وَالرُّسُومُ لِعَيْنِ مَوْضُوعَاتِهَا أَعْنِي الْعُلُومُ

وَمَالَهَا مِنْ جُزْءٍ أَوْ جُزْئِيٍّ أَوْ عَرَضِ كَقَوْلَةِ النَّحْوِيِّ

الْحُدُّ لِلْكَلِمَةِ قَوْلٌ مُنْرَدٌ وَالْقَوْلُ لَفْظٌ فِيهِ مَعْنَى يُوجَدُ

وَاللَّفْظُ صَوْتٌ شَامِلٌ الْحُرُوفِ وَمِثْلُ مَا لِلْأَسْمِ مِنْ تَعْرِيفٍ

وَالْفِعْلِ وَالْحَرْفِ وَتَعْرِيفِ الْبِنَاءِ وَنَحْوِهِ مِمَّا هُنَاكَ بَيْنَنَا

شَدِيدَةُ الْوُضُوحِ بَيِّنَاتٌ * ثَانِيَهُمَا: أَمَّا مُقَدِّمَاتُ

أَوْ خَاصَّةٌ تُذَكِّرُ فِي بَعْضِ الْعُلُومِ * بِنَفْسِهَا وَهَذِهِ ذَاتُ عُمُومٍ

بِنَفْسِهَا بَلْ لِلتَّسْبُوتِ صَالِحَةٌ أَوْ الْمُقَدِّمَاتُ غَيْرُ وَاضِحَةٍ

لِكَوْنِهَا عَمَّنْ بِهِ الصِّدْقُ أَعْتُقَدُ لِكَوْنِهَا عَمَّنْ بِهِ الصِّدْقُ أَعْتُقَدُ

طُرًّا قِيَاسَاتُ الْعُلُومِ الْجَارِيَةِ يُبْنَى عَلَى تِلْكَ الْقَضَايَا الْمَاضِيَةِ

مبادي العلم هي التي تتوقف عليها مسائل العلم ، وهي اما تصورات او

تصديقات . أما التصورات فهي حدود الموضوعات ، واجزاؤها وجزئياتها

واعراضها الذاتية ، فلا بد من تقديم العلم لمحد الموضوع ، وان كانت له اجزاء

وجزئيات فلا بد من تقديم حدودها أيضاً مثل حدود اعراضها الذاتية، فانها وان كانت مطلوبة فلا بد من تقديم تصورها بالحد او الرسم لما عرفت من تقديم التصور على التصديق، بمعنى ان يتقدم على كل بحث ما يلزم له منه، ومثال ذلك قول النحاة: حد الكلمة قولٌ مفردٌ، ثم قولهم: والقول لفظ وضع لمعنى، ثم قولهم: واللفظ هو الصوت المشتمل على بعض الحروف الهجائية، ثم تعريفاتهم للاسم والفعل والحرف وتعريفهم الاعراب والبناء وغير ذلك. وأما التصديقات فهي اما مقدمات بينة بنفسها واضحة واجبة القبول، أو غير بينة، والبينة بنفسها قد تكون على الاطلاق في كل علم، كقولنا: الكل أعظم من الجزء، وكل شيء إما أن يصدق عليه الايجاب أو السلب وقد تكون خاصة ببعض العلوم، كقولنا: الاشياء المساوية لشيء واحد متساوية، فان هذا خاص بعلم الحساب والهندسة ولا يتعدى ماله كم لان المساواة لا تقال لغيره، واما غير البينة بنفسها فان اذعن المتعلم لها لحسن ظن لكونها عن معتقده مثلا سميت اصولاً موضوعة، كقولنا: لنا أن نصل بين كل نقطتين بخط مستقيم، وإن تلقاها بالشك والانكار سميت مصادرة، كقولنا: لنا أن نعمل بأي بعدٍ وعلى أي نقطة شئنا دائرة.

وعلى هذه القضايا تبني قياسات العلوم

وَمَا لِكُلِّ أَجْزَاءِ فَأَلْمَسَائِلُ	وَهِيَ الْمَطَالِبُ الَّتِي يُسْتَحْصَلُ
بُرْهَانُهَا فِي الْعِلْمِ كَمَا لَوَاقِعَةٍ	فِي النَّحْوِ وَالْمَنْطِقِ أَوْ فِي الْحِكْمَةِ
هَذَا وَمَوْضُوعَاتُ ذِي الْمَسَائِلِ	مَوْضُوعٌ عَلَيْهَا كَقَوْلِ الْقَائِلِ
فِي النَّحْوِ: كُلُّ كَلِمَةٍ تَكَرَّرَتْ	فَتَلْكَ بِالتَّكْرَارِ قَدْ تَأَكَّدَتْ
أَوْ نَوْعٌ مَوْضُوعٌ لَهُ كَقَوْلِنَا	الْإِسْمُ إِذَا مَعْرَبٌ أَوْ ذُو بِنَا

أَوْ عَرَضُ الْمَوْضُوعِ ذَاتًا كَالْبِنَاءِ
 أَوْ ذَاتِ تَرْكِيْبٍ مِنَ الْمَوْضُوعِ أَوْ
 قَوْلِ النَّحَاةِ : الْكَلِمَةُ الْمَبْنِيَّةُ
 وَقَوْلِهِمْ أَيْضًا : الْأَسْمُ الْمَعْرَبُ
 وَكُلُّ مَحْمُولَاتِهَا فَبِالْزُومِ
 ذَاتِيَّةً وَيَلْزَمُ الْمَحْمُولُ أَنْ
 يُطَلَّبَ جُزْءُ الشَّيْءِ بِالْبُرْهَانِ
 لِلْحَرْفِ أَوْ لِشِبْهِهِ تَعْيِنًا
 مِنْ نَوْعِهِ مَعَ عَرَضٍ كَمَا حَكَمُوا
 عَنْ أَثَرِ بَعَامِلٍ عَرَبِيَّةٍ *
 بِحَرَكَاتٍ أَوْ حُرُوفٍ يُعْرَبُ
 تَكُونُ أَعْرَاضًا لِلْمَوْضُوعِ الْعُلُومِ
 يَخْرُجُ عَنْ مَوْضُوعِهِ لِمَنْعِ أَنْ
 إِذِ الثُّبُوتِ وَاصْخَحَ الْبَيَانَ

المسائل من كل علم هي القضايا التي يطالب بالبرهان وجود محمولها
 لموضوعها في ذلك العلم ان كانت كسبية ، ولها موضوعات ومحمولات ،
 اما موضوعها فقد يكون موضوع العلم نفسه ، كقولنا في الهندسة : كل
 مقدار إما مشارك لمقدار يجانسه أو مباين ، وكقولنا في النحو : كل كلمة
 تكررت فتكرارها تأكيدها - أو يكون نوعا من موضوع العلم كقولنا
 في الحساب : الستة عدد تام ، وكقولك في النحو : الاسم اما معرب أو
 مبني - أو يكون عرضا ذاتيا لموضوع العلم كقولنا في الهندسة : كل مثلث
 فزاياه الثلاث مساوية لثلاثين ، وكقولنا في النحو : كل حرف أو ما شابهه
 مبني ، أو يكون مركبا من موضوع العلم مع عرض ذاتي له ، كقولنا في
 الهندسة : كل مقدار مباين لمقدار فهو مباين لجميع مشاركته ، وكقولنا في
 النحو : الكلمة المبنية غير متأثرة بعامل . أو يكون مركبا من نوع موضوع العلم
 مع عرض ذاتي له كقولنا في الهندسة : كل خط مستقيم قام على خط مستقيم
 فان الزاويتين اللتين تحددان عن جنبيه إما قائمتان أو معادلتان لقائمتين ،
 وكقولنا في النحو : الاسم المعرب يكون اعرابه بالحروف أو بالحركات .

فهذه موضوعات المسائل . وبالجملة هي اما موضوعات العلوم أو اجزاؤها
أو اعراضها الذاتية أو جزئياتها ،

وأما محمولاتها فهي الاعراض الذاتية لموضوع العلم ، فلا بد أن
تكون خارجة عن موضوعاتها لا تمتنع طلب جزء الشيء بالبرهان لان
الاجزاء بينة الثبوت للشيء . هذا وعلى كون هذه الثلاثة هي اجزاء
العلوم ارادات وانظار مذكورة مع أجوبتها في المطولات
وههنا إجمام أذهم القلم لَمَّا وَفَى بِمَا بِهِ الذِّهْنُ التَّزَمَ

**

دُونِكهَا بكَرًا بِلَا صَدَاقِ تَرَفُّلٌ فِي أْبْرَادِهَا الرِّقَاقِ

أَلْفِيَّةً هَذَّبْتُهَا فِي الْمَنْطِقِ بِمِثْلِهَا فِي فَنِّهَا لَمْ أَسْبَقِ

جَمَعْتُهُمَا مِنْ كُتُبِ هَذَا الْفَنِّ فِي سَهْلِ لَفْظٍ وَصَحِيحِ وَزَنِ

وَلَسْتُ آمِنًا عَلَى الْمَعَانِي مِنْ خَطَايَا عَنْ جَهْلٍ أَوْ نِسْيَانِ

فَلَسْتُ وَالسِّيَامَاعِي شَاهِدَةً إِلَّا طَفِيلِيًّا عَلَى ذِي الْمَائِدَةِ

فَأَسْأَلُ أَخِي عَلَى عَوَارِهَا الْغَطَا وَأَصْفَحْ وَأَصْلَحْ مَا بِيهَا مِنْ أَلْخَطَا

وَوَخْتَمُهَا بِحَمْدِ فَاطِمَةِ السَّمَا وَبِالصَّلَاةِ وَالسَّلَامِ دَائِمًا

عَلَى الْحَبِيبِ نُقْطَةَ الْبَيْكَارِ مُحَمَّدٍ وَآلِهِ الْأَطْهَارِ

مَارُ وِوَقْتِ كَأْسِ الْعُلُومِ لِلْكَرَامِ وَفَاحٍ مِنْ رَجِيْقِهَا مَسْكُ الْخِتَامِ

الاحجام الكف والنكوص هيبة ، رفل في ثيابه أي اطالها وجرها

متبخرًا . والسيما بالكسر العلامة . الطفيلي هو الذي يدخل وليمة لم يدع اليها ،

وهو منسوب الى طفيل رجل من اهل الكوفة من بني عبد الله بن

غطفان كان يأتي الولاثم من غير ان يدعي اليها ، فكان يقال له : طفيل

الاعراس ، وطفيل العرائس . العوار العيب ، يقال سلعة ذات عوار
 بفتح العين وقد تضم عن ابي زيد . البيكار معرب بركار هو آلة معروفة
 عند اهل الهندسة يستعان بها على اتقان الدوائر ، ونقطته مركزه . ولا يخفى
 أن الحبيب الاعظم ، صلى الله عليه وآله وسلم ، هو النقطة التي تدور عليها
 جميع دوائر الكائنات (روقت) من روقت الشراب ترويقاً أي صفيته ،
 والرحيق صفوة الخمر (مسك اختام) المسك من الطيب معروف فارسي
 معرب ، وكانت العرب تسميه المشموم ، واختام آخر الشيء . ولا يخفى
 ما في هذا البيت من حسن براعة الاختتام البديعة ، والله أعلم

قال جامعه ألهمه الله صوابه ، وأجزل على صنيعه ثوابه : أيها الناقد البصير ،
 والحاذق الخبير ، دونك بضاعة دهقانها الفؤاد المتفتت ، و نتيجة وزانها الفكر
 المتشتت ، ألفها في الذهن جنان قصور الادراك له قرين ، وأبرزها الى عالم
 الظهور لسان لا يكاد يبين ، وها أنا أرغب اليك بحق الفتوة الانسانية ،
 وأمت اليك بجامع النسبة العرفانية ، أن تصاح ما وجدته من خطأ منشؤه
 الجهل أو الذهول ، وتعذرني لما علمت والعدر عند كرام الناس مقبول ، وكيف لا
 يُعذر من تألبت على نكايته موطنوه وجيرانه ، وانحنته بسهام الحسد المسمومة
 اشكاله واقرانه ، حتى اختار مساورة سباع هموم الاغتراب عن الاوطان ،
 ورضي مجاورة من لم تجمع بينه وبينهم في الغالب جامعة الجنس ولا اللسان ،
 على أن لي كنزاً من الصبر والرضا بما قسم الرب المدبر لا يفني
 ولي حسن ظن في نوافل جوده باصلاح شأن الكل في الحس والمعنى
 فله الشكر على ما من وانعم ، وله الحمد على ما قضى وابرم ، وصلى الله
 على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم تسليماً كثيراً

(فهرس تحفة المحقق)

	صفحة
فاتحة الكتاب	٢
مقدمة وفيها بيان اصطلاحات الفن	٦
الدلالة اللفظية الوضعية	١٧
المركب والمنفرد وأقسام كل منهما	٢١
تنبيه (قد يتعدد الاسم الخ)	٢٨
الجزئي والكلبي وتقسيمه	٣٢
الكليات الخمس	٣٨
فائدة (اعلم ان «ماهو» سؤال عن تمام الحقيقة الخ	٤٠
تنبيه (الانواع باقسامها كثيرة الخ)	٤٧
النسب الاربع بين الكليين	٥١
التقويم والتقسيم	٥٨
« « « « (تمة)	٦٥
المعرفات	٦٧
(القضايا وأحكامها وما يتعلق بها)	٧٥
القضايا المعتبرة في العلوم (اعلم ان الخ)	٨٣
فصل في تحقيق المحصورات الاربع	٨٤
فصل في العدول والتحصيل	٩٠
القضايا الموجهات	٩٧
فصل في القضايا الشرطية	١١٨

فصل في القضايا الشرطية (تمة)	١٢٤
فصل (مناط صدق الشرطية وكذبها الخ)	١٣٥
فصل (الحصر والاهمال الخ)	١٣٣
فصل في تركيب الشرطيات	١٣٩
التناقض	١٤٢
العكس المستوي	١٥٦
تنبيهه (حكم انعكاس الشرطيات)	١٧٣
عكس النقيض	١٧٥
تلازم الشرطيات	١٨٥
القياس	١٨٨
فصل (شرائط الانتاج اذا اعتبرت الجهات في المقدمات الخ)	٢١١
القياس الشرطي الاقتراحي	٢١٩
القياس الاستثنائي	٢٢٨
القياس المركب	٢٣٢
قياس الخلف	٢٣٤
الاستقراء	١٣٦
التمثيل	٢٣٧
مواد القياس	٢٤١
الخاتمة	٢٥٦



